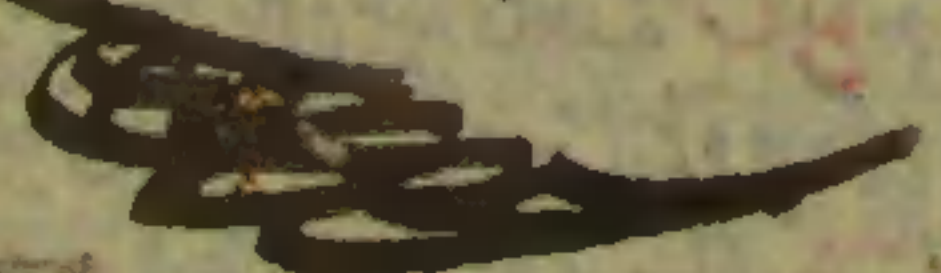


171



Süleymaniye Kütüphanesi

Yeni AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA

Eski Kayıtlar 168



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring red ink for emphasis or headings.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[illegible]

وبيان ان القاعدة تجرى في علم العربية ايضا وبيان ما  
يتعلق بالكلام نحواً وقرها وبيان سماع آية السجدة فمن  
لا يقصد تلاوتها وبيان ان هذه القاعدة تجرى في العروض  
ايضا القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك وفيها  
قواعد الاولى الاصل بقاء ما كان على ما كان وفيها بيان  
ما يتفرع عليها من الطهارة والعبادة والطلاق وانكار المرأة  
وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التملك من  
الوطن والسكوت والردة والرجعة في العدة وبعد ما  
واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة للحمل  
الثانية الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة  
والجواب عما اورد عليها الثالثة من شك هل فعل شيئا ام لا  
فالاصل عدمه ويدخل فيها من يتعقن الفعل وشك في العقل  
والكثير حمل على العقل وبيان ان ما ثبت يتعين لا يزول الا  
بتعيين وبيان الشك في الضوء والصلاة هل صلاتا او لا  
الشك في تعيين المغروض المتروك وبيان ما اذا اخبره عدل  
بترك شيئا منها والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في  
اركان الحج وفي الطلاق وعدة وفي الخارج من ذكره وفي  
قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم والمنذور  
وفي اليقين من كونها بالله تعالى وبالطلاق او بالعاق الرابعة  
الاصل لعدم وفيها بيان الاختلاف في وصول الغيب و  
في ربح الشريك والمضارب وفي ان المال قرض او مضاربة  
وفي قدم العيب واشترط الخمار وفي الرؤية وفيها بيان  
الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما دخلت ثديها  
في وفي اخوات تنبيه على تفسير القاعدة المذكورة وبيان  
ما خرج منها الخامسة الاصل اضافة الحادث الى اقرب



اوقاته **وفيها بيان** وجود النجاسة في الثوب والغارة في البئر  
**وبيان** ما اذا اقر بقاء عين العبد في ملك البائع وكذا في المشتري  
 وفي اختلاف الورثة مع المرأة في امانتها في المرض او الصحة وفي  
 اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما اختلفوا  
 في اسلام المرأة بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاضي  
 المعزول وغيره **وبيان** ما خرج عن هذه القاعدة **الاجبة** هل  
 الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر والتوقف **وفيها بيان** ثمة  
 الاختلاف المذكور **الاجبة** الاصل في الانبعاث التحريم **وفيها بيان**  
 مسائل التخي في الفروج **وبيان** الطلاق المبهمة والعين المبهمة  
**وبيان** ما خرج عنها **وبيان** جواز السراري الا ان يجلس الاثان  
 من الروم والهند والترك **وبيان** ان اصحابنا احتاطوا في الفروج  
 الا في مسئلة **وفيها قاعدة** ان الاصل في الكلام الحقيقة **وبيان**  
 ما فرغ عليها **وبيان** ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح  
**وبيان** ما اورد علينا مع جوابه **وفيها خاتمة** فيها فوائد **الاولى**  
 يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بانك مسائل **الثانية** بيان  
 الشك والوهم والظن وغالب الرأي واكثر الرأي **الثالثة** في بيان  
 حد الاستصحاب وحجته وما فرغ عليه **القاعدة الرابعة**  
 المشقة تجلب التيسير **وفيها** بيان ان اسباب التخفيف سبعة  
 الكفر والمرض والاكراه والنسيان والجهل والعسر وعموم  
 البلوى والنقص **وفيها بيان** ما وسع فيه ابو حنيفة ربح في العبادات  
 وغيره على هذه الامة وما وسع فيه الامة الاربعة وضمننا  
 هذه القاعدة بفوائد **الاولى** المناق على قسمين **وفيها**  
 تنبيه في الفرق بين حرض الزوج وحرض الزوجة **الثانية** ان  
 تخفيفات الشرع انواع **الثالثة** ان المشقة والحج اما ان  
 عند عدم النص **الرابعة** بيان قوام اذا ضاق الاحكام

في بيان ما اذا اقر بقاء عين العبد في ملك البائع وكذا في المشتري  
 وفي اختلاف الورثة مع المرأة في امانتها في المرض او الصحة وفي  
 اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما اختلفوا  
 في اسلام المرأة بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاضي  
 المعزول وغيره

في بيان ما اذا اقر بقاء عين العبد في ملك البائع وكذا في المشتري

واذا اتسع ضايق **وبيان** ما جمع به بينهما **القاعدة الخامسة**  
 الضرر يزال **وبيان** ما استثنى عليها من ابواب الفقه ويتعلق بها  
 قواعد **الاولى** الضرر لا يبيح المحظورات **الثانية** ما ابيح للضرورة  
 يتقدر بقدرها ويقرب منها ما جاز لغيره بطل بزواله **الثالثة**  
 الضرر لا يزال بالضرر **وبيان** انها مقيدة لما قبلها **وفيها** بيان  
 ما يحل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام **وبيان** ما فرغ عليها **وفيها**  
 بيان ما اذا تعارض ضرران او مغلطان **وبيان** احكام من  
 ابتلى ببلتين **وبيان** قولهم ذر المفسد اولي من جلب  
 المصالح وما يتفرع عليها **القاعدة السادسة** العادة محكمة  
**وفيها** بيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير و  
 الحيض والنفس والعمل المفد للصلوة وكون الشيء مكبلا  
 او موزونا وصوم يوم الشك ويومان قبل رمضان و  
 قبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه  
 بغير اذن صريح وبناء الايمان والتذور والوصايا و  
 الاوقاف عليها **وبيان** ما ثبتت العادة به **وبيان** انها لما  
 تعتبر اذا اطردت او غلبت لا ان ندرت **وفيها بيان** حكم  
 البطالة في المدارس **وفيها بيان** مساحية الامام في كل شهر  
 اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله **وفيها بيان** تعارض  
 العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة **وبيان** ما خرج  
 عن قولهم الايمان مبنية على العرف **وبيان** ان العادة المطردة  
 تنزل منزلة الشرط وما تفرع عليه من استحقاق الاجرة  
 بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجر **وبيان** العارية  
 اذا شرط ضمانها هل يصح اولا **وبيان** جهاز البناء وانه  
 لا يملكه وال عند الشراء من الاسواق **وبيان** ان العرف  
 الذي يحل عليه الاتفاقات انما هو المتعارف لا المتأخر وانه لا يعتبر

واذا



في التعليل والدعوى والافاري وبيان ان الواقف  
 اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في زمنه شافعيًا صار  
 الآن حنفياً هل يكون له اولا وبيان انه اذا شرط النظر  
 للقاضي هل يكون له القاضي بلده او الموقوف عليه وبيان ان  
 المعبر العرف العام لا الخاص وهذا آخر القواعد الكلية

ان القاضي اذا رد شهادة فليس لغيره قبولها الا في اربعة احوال  
 لو حكم بشي ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناه  
 اصحابنا من قولهم وحكم بموجب وبيان قول المؤمنين مستوفيا  
 شرائط الشرعية وحكاية شمس الائمة الخواني مع قاضي عسبة  
 وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما  
 اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية رجوع عنها او  
 خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف  
 شرط الواقف كالتفاد بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي  
 واحده انما يتعقد اذا وافق الشرع والآراء **القاعدة الثانية**

ان القضاء على خلاف شرط الواقف  
 كالقضاء على خلاف النص

في التعليل والدعوى والافاري وبيان ان الواقف  
 اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في زمنه شافعيًا صار  
 الآن حنفياً هل يكون له اولا وبيان انه اذا شرط النظر  
 للقاضي هل يكون له القاضي بلده او الموقوف عليه وبيان ان  
 المعبر العرف العام لا الخاص وهذا آخر القواعد الكلية  
**النوع الثاني** في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخبر  
 في الصور الجارية **الاولى** الاجتهاد لا ينقض عقله وفيها بيان  
 ان القاضي اذا رد شهادة فليس لغيره قبولها الا في اربعة احوال  
 لو حكم بشي ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناه  
 اصحابنا من قولهم وحكم بموجب وبيان قول المؤمنين مستوفيا  
 شرائط الشرعية وحكاية شمس الائمة الخواني مع قاضي عسبة  
 وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما  
 اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية رجوع عنها او  
 خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف  
 شرط الواقف كالتفاد بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي  
 واحده انما يتعقد اذا وافق الشرع والآراء **القاعدة الثانية**  
 اذا اجتمع للال والامام غلب الامام للال وبيان ما تفرع من  
 اشتباه حرمه باجنبيا وما اذا كان احد ابويه مأكولا والآخر  
 غير مأكول وما اذا شارك الكلب للبعوضة او كلب المسلم كلب  
 مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذابح وما اذا غر  
 المسلم عن يد قوسه فاعانه مجوسي ووطئ الحارثية المشركه  
 وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد في الحلال وبعضها في الحرم  
 وما اذا خلطت الذكاه بالميتة وما اذا اخلط وذل الميتة  
 بالزيت وما اذا اخلطت الزوجة بغيرها وفيه بيان ما اذا  
 اسلم وتحت خمس وما اذا رخص صيدا فوقع في الماء فاسقط

الودك الذئب

ثم الى الارض وبيان ما خرج منها من كل العشرة وفي آخرها ثمة  
 في ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله  
 في ابواب النكاح والتمر والبيع والاجارة والوكالة والاراء  
 والهمنة والهدية والوصية والاقرار والشهادة والقضاء  
 والعبادة والطلاق والعاق وعارية الرهن والوقف  
 وفي آخرها تنبيه على ما اذا اجتمع في العباد اجانب  
 الحضر والسفر في فصل في قاعدة اذا تعارض المانع و  
 المقضي فانه يقدم المانع الا في مسائل **القاعدة الثالثة**  
 هل يكره الاشارة بالقرب **القاعدة الرابعة** التابع تابع  
 ويدخل فيها قواعد **الاولى** انه لا يفرد محكم وفيها بيان  
 حمل الحارثية والسب والطعن وخرج عنها مسائل **الثانية**  
 التابع يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم ويسقط  
 الفرع بسقوط الاصل **الثالثة** يغتفر في التوابع ما لا يغتفر  
 في غيرها وفيها بيان ما لا يغتفر ضمنا لا قصدا **القاعدة الخامسة**  
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان  
 امره انما يتعقد اذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف  
 القاضي في احوال السامعي والاولاف وفيه بيان احكام  
 للوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في  
 الاولاف **القاعدة السادسة** الحدود تدرك بالشبهة  
 وفيها بيان ان القصاص كالحودود الا في خمس مسائل و  
 بيان مخالفة التغرير لها **القاعدة السابعة** لا يدخل  
 تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها **القاعدة الثامنة** اذا  
 اجتمع احران من جنس واحد ولم يخلف مقصودها  
 دخلوا احدهما في الاخر غالبا وبيان ما تفرع عليها من اجتماع  
 الحريم وما يوجب الجراء على المحرم وبيان ما يخرج عن



تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان تعدد  
 التهوي في الصلوة والفرق بين جائز الصلوة وجائز المأوى وما إذا  
 زنى حراماً أو شرب حراماً أو قذف حراماً أو جماعاً وما  
 إذا وطئ في رمضان حراماً أو تعدد جنابة اللحم والوطئ بشبهة  
 وما إذا زنى بآفة فقلها أو حرة كذلك وما إذا تعددت  
 الجنابة على واحد وما إذا وطئت المعدة بشبهة **القاعدة**  
**التاسعة** أعمال الكلام أولى من أعماله متى أمكن والآهمل  
 وفيها بيان الحقيقة إذا تعددت أو بحت شرعاً وعرفاً  
 وما إذا تعددت الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما إذا اختلف  
 بين أحرائه وغيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف  
 والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي والخلاف وفيها  
 تنبيه أن التأسيس خير من التأكيد وبيان ما تفرع عليها أنه  
 لو كرر الطلاق واليمين منجر أو معلقا **القاعدة العاشرة**  
 الخراج بالضمان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها  
**القاعدة الحادية عشر** السؤال معاد في الجواب و  
 بيان كلمة نعم وبلى **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب إلى  
 ساكت قول وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها **القاعدة**  
**الثالثة عشر** الفرض أفضل من التفضل إلا في مسائل **القاعدة**  
**الرابعة عشر** ما حرم أخذه حرم إعطاؤه إلا في مسائل  
 وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه إلا في مستثنين **القاعدة**  
**الخامسة عشر** من استعمل شيئاً قبل أو أنه عوقب بحرامه  
 وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها لطيفة في العتبة  
**القاعدة السادسة عشر** الولاية الخاصة أقوى من الولاية  
 العامة وفيها بيان مراتب الولايات **القاعدة السابعة عشر**  
 لا عبرة بالنظر البين خطأه **القاعدة الثامنة عشر**

في الردية والطارئة وغيرها

ذكر بعض الأبحاث كذكر كلة وبيان ما خرج عنها **القاعدة التاسعة**  
**عشر** إذا اختلف المباشرة والمتباضيف لكل إلى المباشرة وبيان  
 ما خرج عنها وإلى هنا صارت القواعد خمساً وعشرين **الفصل**  
**الثاني من الفوائد** من الطهارة إلى الغرض على ترتيب الكثرة  
 والترتيب **كتاب الطهارة** **كتاب الصلوة** **كتاب**  
**الزكاة** **كتاب الصوم** **كتاب الحج** **كتاب النكاح** **كتاب**  
**الطلاق** **كتاب العتاق** **كتاب الأيمان** **كتاب الحدود**  
**والتعزير** **كتاب السرايات** **كتاب الردة** **كتاب اللقيط**  
**واللقطة** **كتاب الشركة** **كتاب الوقف** **كتاب**  
**البيع** **كتاب الكفالة** **كتاب القضاة** **كتاب الشهادات**  
**والدعوى** **كتاب الوكالة** **كتاب الأقرار** **كتاب الصلح**  
**كتاب المضاربة** **كتاب الهبة** **كتاب المدائن** **كتاب**  
**الاجارة** **كتاب الأمانة** **كتاب الحج** **كتاب المأذون** **كتاب**  
**الشفعة** **كتاب القسمة** **كتاب الأكرام** **كتاب الغصب**  
**كتاب الصيد** **كتاب الذبائح** **كتاب الأضحية** **كتاب الخطر** **كتاب**  
**الرهن** **كتاب الجنائيات** **كتاب الوصايا** **كتاب**  
**الفرائض** **الفصل الثالث من الجمع والفرق** من الأشياء  
 والنظائر وفي أوله بيان أحكام كثيرة ورأى ويقع بالفقيه  
 جهلها هي أحكام الناسي والجاهل والمكره وأحكام الصبي  
 والعبد والسكران والأعمى والحمل وبيان الأحكام الأربعة  
 الأقصا والأستاد والتبيين والانقلاب وحكم النقود  
 وما يتبعان وما لا يتبعان وما يجري فيه أحدهما مكان الآخر  
 وما لا وبيان الساقط هل يعود وأن النائب يمكن لا يمكن  
 الادئيل وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان  
 أنهم الزئوف كالجياذ في بعض المسائل دون بعض

مسائل الأبرار عن الدين











ساعد الجدة وشمرة واعتزل اهل دشت المنزه وخاض البحار وخالط  
الحجاج يداب في التكرار والمطالعة بكثرة واصيلاً وينصب نفسه  
للتأليف والتحرير بديلاً وليس له امة الا معضلة كمالها او  
مستعصبة عنت على القاصرين فيرى اليها وحكامها على ان ذلك  
من كسب العبد وانما هو فضل الله يؤتيه من يشاء **وما انا اذكر**  
**الكتب التي نقلت عنها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي**  
**في آخر سنة ثمان مائة وتسعين** فمن شروح الهداية  
النهائية وغاية البيان والعناية ومعراج الدرر والبنية  
وفتح القدير ومن شروح الكثرة الزيلعي والعيني ومسكن  
ومن شروح القدوري السراج الوهبي والجوهرة والمجيب  
والاقطع ومن شروح المجمع شرح المصنف وابن الملك  
**رايت شرحا للعيني وقفا** وشرح منية المصلي لابن امير  
حاج وشرح الوافي على الكافي وشرح الوقاية والنهاية  
وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي  
وتلخيص الجامع للصدر الشهيد والبدائع للكاشاني وشرح  
التحفة المبسوطة شرح الكافي وكافي الحاشي الشهيد وشرح  
الدرر والغرر لملاحر والهداية وشرح الجامع الصغير  
لغاضي خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار وشرح الفتاوى  
الحانية والحلاصة والبرازية والظهيرية والولولحية  
العمدة والعدة والصغرى والواقعات للحام الشهيد  
والقنية والتنبيه ومال الفتاوى والتلخيص للامام المحبوبي  
والتهذيب للعلاني وفتاوى قارئ الهداية والعبادية  
وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف واوراق الخفاف  
والاسعاف والماوي القدسي والتممة والحجة الاضوية  
والخزعة وشرح منظومة النفس والمصنف وشرح

المؤلفات والفتاوى التي نقلت عنها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في آخر سنة ثمان مائة وتسعين  
من شروح الهداية النهائية وغاية البيان والعناية ومعراج الدرر والبنية وفتح القدير ومن شروح الكثرة الزيلعي والعيني ومسكن  
ومن شروح القدوري السراج الوهبي والجوهرة والمجيب والاقطع ومن شروح المجمع شرح المصنف وابن الملك  
رايت شرحا للعيني وقفا وشرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح الوافي على الكافي وشرح الوقاية والنهاية  
وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصدر الشهيد والبدائع للكاشاني وشرح التحفة  
المبسوطة شرح الكافي وكافي الحاشي الشهيد وشرح الدرر والغرر لملاحر والهداية وشرح الجامع الصغير لغاضي خان  
وشرح مختصر الطحاوي والاختيار وشرح الفتاوى الحانية والحلاصة والبرازية والظهيرية والولولحية العمدة والعدة والصغرى  
والواقعات للحام الشهيد والقنية والتنبيه ومال الفتاوى والتلخيص للامام المحبوبي والتهذيب للعلاني وفتاوى قارئ الهداية  
والعبادية وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف واوراق الخفاف والاسعاف والماوي القدسي والتممة والحجة الاضوية  
والخزعة وشرح منظومة النفس والمصنف وشرح

ابن وهبان وابن النخبة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض  
خزانة الامم وبعض السراجية والبارخانية والجنيس  
خزانة الفقه وخزينة الفقهاء ومناقب الكردري وطبقات  
عبد القادر **الفن الاول** في القواعد الكلية **الاولى** لاثواب  
الابالنية صرح به المشايخ في موضع في الفقه **اولها** في الوضوء  
انها شرط للصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والجهاد  
كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحدنا انما الاعمال  
بالنيات انه من باب المقطع اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود  
الاعمال بدونها فقد روي امضا فاني علم الاعمال وهو **نوعان**  
اخوتي وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوني وهو  
الصحة والفساد وقد اريد الاخوي بالاجماع على انه لا ثواب  
ولا عقاب الا بالنية فانفق الاخوان يكون مراد اما لانه مشترك  
ولا يقوم له اول اندفاع الضرورة به من صحة الكلام به فلا حاجة  
الي الآخر **والثاني** اوجه لان الاول لا يثبت لانه قائل بعموم  
المشترك فثبت لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على  
المعاصد ايضا وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمشروط  
ليس بمانوري ولكنه مفتاح للصلوة وانما اشترطت في العبادات  
بالاجماع اوبانية وما ارجوا الا لعبد والله تخلص من الدين  
**والاول** اوجه لان العبادات فيها بمعنى التوحيد بتوحيده عطف  
الصلوة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل وسرطان  
وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاولاني  
للصحة اما اشتراطها في التيمم فلا لانه آية عليها لانه المقصد اما  
غسل الميت فقالوا لا يشترط للصحة الصلوة عليه وتحصيل طهارته  
وانما شرط الاستغفار الفرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه  
ان لا يقع يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف روي وفي رواية

المؤلفات والفتاوى التي نقلت عنها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في آخر سنة ثمان مائة وتسعين  
من شروح الهداية النهائية وغاية البيان والعناية ومعراج الدرر والبنية وفتح القدير ومن شروح الكثرة الزيلعي والعيني ومسكن  
ومن شروح القدوري السراج الوهبي والجوهرة والمجيب والاقطع ومن شروح المجمع شرح المصنف وابن الملك  
رايت شرحا للعيني وقفا وشرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح الوافي على الكافي وشرح الوقاية والنهاية  
وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصدر الشهيد والبدائع للكاشاني وشرح التحفة  
المبسوطة شرح الكافي وكافي الحاشي الشهيد وشرح الدرر والغرر لملاحر والهداية وشرح الجامع الصغير لغاضي خان  
وشرح مختصر الطحاوي والاختيار وشرح الفتاوى الحانية والحلاصة والبرازية والظهيرية والولولحية العمدة والعدة والصغرى  
والواقعات للحام الشهيد والقنية والتنبيه ومال الفتاوى والتلخيص للامام المحبوبي والتهذيب للعلاني وفتاوى قارئ الهداية  
والعبادية وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف واوراق الخفاف والاسعاف والماوي القدسي والتممة والحجة الاضوية  
والخزعة وشرح منظومة النفس والمصنف وشرح

المؤلفات والفتاوى التي نقلت عنها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في آخر سنة ثمان مائة وتسعين

المؤلفات والفتاوى التي نقلت عنها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في آخر سنة ثمان مائة وتسعين



الله

בית המדרש

لا تفتقد انفسهم ولا لانفسهم قيت انفسهم  
 فنية اذا ضلوا انفسهم لا اله الا الله  
 لا تفتقد انفسهم ولا لانفسهم قيت انفسهم  
 فنية اذا ضلوا انفسهم لا اله الا الله

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

فِي رَجَبِ الْاَوَّلِ

१०५७



أو الخاجية أو المستغارة أو المساجرة لازكوة عليه  
 ولو قارنت باليس بدل مال بمال كالحقة والصدقة  
 وكلح وكلمة الوصية لا تصح على الصحيح وفي السنة  
 لا بد من قصد إسائها للدر والنسل أكثر من كل كان قصد  
 التجارة فيها زكوة التجارة أن قارنت الشراء وأن قصد  
 الحبل أو الركوب أو الأكل فلا زكوة أصلاً **و** أما النية في  
 الصوم فشرط صحة لكل يوم ولو علقها بالنية صحت  
 لأنها إنما تنطلي الاقوال والنية ليست منها الفرض  
 والسنة والنفل في أصلها سواء **و** أما الحج فشرط  
 صحته أيضاً فرضاً كان أو نفلاً **و** العمرة كذلك ولا تكون  
 الأسنة والمنذور كالنفل ولو نذر حجة الإسلام لا يترتب  
 الأحج الإسلام كما لو نذر الأضحية والقضاء في الكلي  
 كما لا ذاء من جهة أصل النية **و** أما الاعتكاف فهي شرط  
 صحته وأحياناً كان أسنة أو نفلاً **و** أما الكفارة فالنية  
 شرط صحته باعتبار أو صلباً أو طوعاً **و** أما الضحايا فلا بد  
 فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتزوع  
 عليه أنه لو اشترى بنية الأضحية فذبحها غيره صح بلا  
 إذن فإن أخذ ما ندبوحه ولم يضمنه أجزائه وأن  
 ضمنه لا تجزئ به كما في أضحية الذخيرة وهذا إذا ذبحها  
 عنه نفسه **و** أما إذا ذبحها عنه مالكها لا ضمان عليه وهل  
 يتعين الأضحية بالنية قالوا إن كان فقراً أو قد اشترى  
 بشرها تعينت فليس له بيعها وإن كان غنياً لم يتعين  
 والصحيح أنها يتعين مطلقاً فتصدق بها الغني بعد  
 آياها حجة ولكن له أن يقيم غيرها مقامها كما في البدائع  
 من الأضحية قالوا أو الهدايا كالأضحية **و** أما العتق

النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده

نية الاعتكاف  
 نية الاعتكاف  
 نية الاعتكاف  
 نية الاعتكاف

نية العتق وحده  
 نية العتق وحده  
 نية العتق وحده  
 نية العتق وحده

فعتق باليس بعبادة وضعا بدليل صحة الكافر ولا عبادة له  
 فإن نوى وجهه كان عبادة مثابا عليه وأن اعتق بالنية  
 صح ولا ثواب له إذا كان مرياً **و** أما الكفارة فلا بد لها من النية  
 وأن اعتق المصنم أو الشيطان صح وإن لم يعتق لاجل  
 مخلوق صح وكان مثاباً لا ثواب فيه ولا أثم له ويتبين أن  
 شخص الاعتق للضمن بما إذا كان المعتق كافراً **و** أما المال  
 إذا اعتق له فاحد انعطمة كفو كما ينبغي أن يكون الاعتاق  
 لمخلوق مكرماً والتدبير والكفاية كالعتق **و** أما الجهاد فمن  
 أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية **و** أما الوضوء فكالمعتق  
 أن قصد التقرب فله الثواب والآخر صحته فقط **و** أما  
 الوقف فليس بعبادة وضعا بدليل صحة الكافر فإن  
 نوى القرية فله الثواب والأفلا **و** أما النكاح فما لو أنه  
 أقرب إلى العبادات حتى أن الاستغفار به أفضل من التحلي  
 لمحض العبادة **و** وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح  
 فيحتاج إلى النية لتحصيل الثواب وهو أن يقصد اعتقاف  
 نفسه وتحسينها وحصول وليد وقترنا الاعتدال في  
 الشرح الكبير شرح الكثر ولم تكن فيه شرط صحته قالوا يصح  
 النكاح مع الزل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف بمعناه  
 ففيه خلاف والفتوى صحة علم اليهود أو لا كما في البرازية  
 وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف  
 حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى في شر  
 العلم تعلماً وإقفاً وتصنيفاً **و** أما القضاء فما لو أنه من  
 العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذلك إقامته للحدود  
 والشعائر وكل ما يتعاطاه الحكام والولاة وكذلك أهل الشهادة  
 وأدائها **و** أما المباحات فأنما يختلف صفتها باعتبار قصد

النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده  
 النية في العتق وحده

نية الجهاد  
 نية الجهاد  
 نية الجهاد  
 نية الجهاد

نية النكاح ونية الوقف  
 نية النكاح ونية الوقف  
 نية النكاح ونية الوقف  
 نية النكاح ونية الوقف

نية القضاء  
 نية القضاء  
 نية القضاء  
 نية القضاء



مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية

لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعة او التوصل اليها كانت  
عبادة كالاكل والنوم والتمتع بالمال والوطى **واما المبالغة**  
فلا يبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا  
ان عقد بمضارع لم يصدر بالبيع وسوف يتوقف على  
النية فان نوى به الايجاب للمال كان بيعا **والا** خلاف  
صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية **واما المضارع**  
المتضمن للاستقبال فهو كالاجارة لا يبيع البيع به **الابنية**  
وقد اوضحنا في شرح الكنته وقالوا لا يبيع مع الخلف لعدم  
الرضا بحكمه **واما** الحصة فلا يتوقف على النية قالوا  
لو وهب ما رجا صحت كما في الزاوية ولكن لو كان  
الحصة ولم يعرفها لم تصح **الاجل** ان النية شرطها **واما**  
هو لغف شرطها وهو الرضا **وكذا** الوكوة عليها لم تصح  
بخلاف الطلاق والعقاق فانها يقعان باللفظين **واما**  
الطلاق فصرح وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه عليها  
اليها فان طلق غافلا او ساهيا او خطئا وقع حتى قالوا  
ان الطلاق يقع باللفظ المصحف قضاء ولكن لا بد ان  
يقصد باللفظ قالوا لو كرر ما نزل الطلاق بحضرتهما  
يقول في كل مرة انت طالق لم يقع **وكذا** الوكوة احراني طالق  
او انت طالق وتاخرت له اقراء على فقراء عليها لم يقع لعدم قصد  
باللفظ ولا نية فيه **ولهم** ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا قال  
انت طالق ناء وبالطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء  
وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق الخلع واقع قضاء لا ديانة  
فظهر ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء **ويحتاج** اليها ديانة ولا بد  
عليه **ولهم** انه لو طلقها ما زال يقع قضاء وديانة لان انا راع  
جعل نية بجد او قالوا لا يبيع نية الثلثة في انت طالق و

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

لانية البايين ولا تصح نية الثنتين في المصدر رانت الطلاق  
الا ان تكون احده وتصح نية الثلث **واما** كناية ما لا يقع بها  
الابنية ديانة سواء كان معها ذكر الطلاق او لا **وكذا** الوكوة  
انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام فانه كناية ولا  
يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون  
بأحرار الطلاق **واما** تنويع الطلاق والخلع والايلاء والظهار  
فما كان منه صريحا لا يشترط النية **وما** كان كناية اشترط له  
**واما** الرجعة فكان النكاح لانها استدانته لكن ما كان منه صريحا  
لا يحتاج اليها **وكنايتها** يحتاج اليها **واما** البايين بانه  
فلا يتوقف عليها فتعقد بخلف عام او ساهيا او خطئا او  
مكرما **وكذا** اذا فصل الخلف عليه كذا **واما** تخصيص العام في  
البايين فمقبولة ديانة اتفاقا وقضاء عند الخلف والفتوى  
على قوله ان كان الالف مظلوما **وكذا** اختلاف اهل الاعتبار  
لنية الالف او لنية المستخلف والفتوى على اعتبار نية  
الخالف ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في الوكوة والايلاء  
**واما** الاقرار والوكالة فيصحان بدونها **وكذا** الايداع و  
الاعارة **وكذا** القذف والسرقة **واما** القصاص فيتوقف  
على قصد القاتل القاتل لكن قالوا لما كان القصد اربا بطنيا  
اقامت الالة مقامه فان قبله بما يفرق الاجزاء عادة كان عدا  
ووجب القصاص **والا** فان قبله بما لا يفرق الاجزاء عادة  
لكنه يقتل غالبا وهو شبه عدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم  
**واما** الخطاء فان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب  
الجنائيات **واما** قراة الوان قالوا ان الوان يخرج عن كونه  
قراة بالقصد فيزول الخلف والجنب قراة ما هي من  
الاذاكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن اكل

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية

مطلب التوقيف على النية  
مطلب التوقيف على النية



في كشف النور في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد

عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يبطل صلوة واجتناب عنه في  
شرح الكثر بانه في محله فلا يتغير بغيره وقالوا ان المانع  
اذا قرأ الفاتحة في صلوة الجنائز بنية الذكر لا يحرم عليه  
انه يحرم عليه قرائتها في الصلوة **واما الضمان** فصل يترتب في  
شيء بحجج النية من غير فعل فقلوا في المحرم اذ ليس ثوباً ثم نزع  
ومنه قصده ان يعود اليه لا يتعد الى غيره **وان قصد ان لا**  
**يعود اليه** تعدد الى غيره **وقالوا** في المودع اذ ليس  
ثوب المودعة ثم نزع **ومنه** بنية ان يعود الى البس لم يبرأ  
من الضمان **واما التزويك** كترك المنهي عنه فذكره في الاصول  
في بحث ما يترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال  
بالنية وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه  
لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي **والماحول** الثواب  
فان كان كفا وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله  
فكف نفسه عنه خوفا من ربه فهو ثواب **والا فلا ثواب**  
على ترك الزنا ولا ثواب العنين على ترك الزنا ولا الاعنى  
على ترك نظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكوة لو نوى ما  
للجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف ذلك  
وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان يكون للجارة لا يكون  
للجارة حتى يعمل لان التجارة على فلا يتم بحجج النية والخدمة  
ترك للجارة فتم بها قالوا وتطير المقيم والصائم والكافر  
والمعلوقه والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مغفرا ولا  
مسلم ولا سائما بحجج النية ويكون مقاما وصائما وكافرا  
لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومنه هنا وما قد خافه في  
المباحا وما سذكركه عن المباح حتى لنا وضع قاعدة  
للفقه **التي الثانية** الاور بمقاصد ما علمت في التزويك وذكر

في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد  
في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد  
في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد

في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد

قاضي خان في فتاواه ان بيع الصغير من تجده من ان قصد به  
التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل التجارة حرم وكذا ان  
الكرم على هذا انتهى وعلى هذا يصير العيب بقصد الحلة او الحلة  
**والله فوق ثلث دأمر مع القصد فان قصد به المباح حرم**  
**والا لا** **والاحاد** للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلث دأمر  
مع القصد فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل  
الميت حرم عليها **والا فلا** وكذا اقول ان المصلي اذا قرأ  
اية من القرآن حيا بالكلام بطلت صلوة وكذا اذا اخبر  
المصلي بما يستره فقال للخدمة فاصد الكسر بطلت صلوة وكذا  
اذا اخبر المصلي بما يستره فقال لاجل ولا قوة الا بالله او  
تموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون فاصد الله  
بطلت وكذا اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما  
اذا اجتمعوا فقرأ فجمعناهم جميعا وكذا اذا قرأ وكاشا  
دأمر عند ربه كاس وله انظار كثيرة في الفاظ التكفير  
كلها ترجع الى قصد الاختلاف وقال قاضي خان الفقاعي  
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه وسلم قالوا يكون  
انما وكذا الى رضاء اقال في الماشية لا اله الا الله يعني لاجلها  
الاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا  
على النبي فانه ثواب على ذلك وكذا العاري اذا قال كبروا  
فانه ثواب لان المارس والفقاعي ياخذ ان يترك احو  
رجل جاء الى بزازي يشتري منه ثوبا فقام فتح المساع قال  
سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام  
المشي جوده ثابته ومناعه كره انتهى ومنها ايضا اذا  
قال المسلم للذي اقال الله تعالى قالوا ان نوى بقلبه ان  
يطيل ماؤه اعمل انه يسلم او يودي الجزية عن ذل و

في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد  
في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد  
في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد  
في ترك المنهي فرض ان كان الدليل قطعيا كترك شرب الخمر  
وكل الميتة وجب ان كان الدليل غير قطعي كترك حمل القصب وترك القرب  
بالشروط وسنة ان كان دون ذلك كترك الاشياء التي يقال فيها لا بأس  
مستفاد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

في سنة الف وستمائة  
 من الهجرة النبوية  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة الف وستمائة



اولا يتيسر بغيره لا يشترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قد مضى والمعرفة  
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها بمنزلة  
 لا يتيسر بغيرها وما عدا الايمان لم اره صريحا ولكنه يخرج عن الايمان  
 للصحح به ثم رأيت ابن وهبان في شرح المنظومة قال انما  
 لا يكون عبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج  
 الى نية ونقل العيني في شرح البحار في الاجماع على ان التلاوة و  
 الاذكار والاذان لا يحتاج الى النية **الثالث** في بيان تعيين  
 المنوي وعدمه الاصل عندنا ان المنوي اما ان يكون من العبادات  
 او لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا للموذي بمعنى انه يعبده  
 وغيره فانه من التعيين كالصلوة كان ينوي الظاهر فان قرأه  
 باليوم كظن اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت ولم يكن  
 خرج الوقت وان خرج ونسبه لاجزائه في الصحيح فرض الوقت  
 كظن الوقت الا في الجملة فانها بدل لا اصل الا ان يكون اعتاده  
 انها فرض الوقت فان نوى الظاهر لا غير اختلف فيه والاصح  
 الجواز قالوا وعلاوة التعيين للصلوة ان تكون بحيث كونه  
 اتي صلوة تلي يمكن ان يحجب بآثاره وان كان وقتها معيارا  
 لها بمعنى انه لا يصح غير ما الصوم في يوم رمضان فان التعيين  
 ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصح بطلان النية و  
 بنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المنع لغيره وان كان  
 مرضيا فغيره واما ان كان في الصحيح وتوقعه عن رمضان سواء نوى  
 واجبا او نفلا واما المانع فان نوى عن واجب آخر وقع  
 عما نواه لاعتدال رمضان وفي النفل روايان والصحيح وقوعه  
 عن رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحرسه المعيار  
 باعتبار انه لا يصح في السنة الواحدة والظرف باعتبار  
 ان افعاله لا تستغرق وقتا فينبأ بطلان النية نظرا الى

هذا هو الوجه في صحة النية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة

هذا هو الوجه في صحة النية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة

في نية النفل

في نية النفل

المعيارية وان نوى نفلا وقع عما نوى نظرا الى الظرفية ولا  
 يسقط التعيين في الصلوة بضيق الوقت لان السنة باقية  
 بمعنى انه لو شرع مستقلا صح وان كان حراما ولا يتعين  
 جزء منه اجزاء الوقت بتعيين العبد قولا وانما يتعين بفعله  
 كالحائض في اليقين لا يتعين واحد من خصال الفوائت الا في  
 ضمن فعله في الاداء واما في القضاء فلا بد من التعيين  
 صلوة او صوما او حجا واما ان كثرت الفوائت فاختلوا  
 في اشتراط التعيين لتميم الفروض المتحدة من جنس واحد  
 والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام  
 يوما ما وباعنه ولكن لم يتعين انه صائم عن يوم كذا فانه  
 يجوز ولا يجوز في رمضان ما لم يتعين انه صائم عن  
 رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يتعين  
 الصلوة ويومها بان يبين ظهر يوم كذا او نوى اول ظهر  
 عليه واخر ظهر عليه جاز وهذا هو المحلل لمن لم يعرف الاوقات  
 الفائتة او اشبهت عليه واراد التمسك على نفسه  
 وذكر في المحط ان نية التعيين في الصلوة لم تشترط  
 باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة  
 الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الا بنية التعيين  
 حتى لو سقط الترتيب بكثره الفوائت تكفيه نية الظاهر لا غير  
 وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاضي خان وغيره خلافه  
 وهذا هو المعتمد كذا في التبيين وقالوا في التيمم لا يجب  
 التمييز بين الحدث والجنب حتى لو تيمم الجنب برديه الفوض  
 جاز خلافا للخصاف لكونه نفع لها على طرفة واحدة فيتميم  
 بالنية كالصلوة المفروضة قالوا ليس بصحيح لان الحاجة اليها  
 لينفع طهاره فاذا وقع طهاره جاز ان يؤدي به ما شاء

هذا هو الوجه في صحة النية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة

هذا هو الوجه في صحة النية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة

هذا هو الوجه في صحة النية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما في بعض اوقات الصلاة كوقت السجدة والركعة  
 والاذكار والقرآن والنية في كل وقت من اوقات الصلاة

في نية النفل



لان الشروط ايراعى وجودها بالآخر الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز  
ان يصلي به غيره **ضابطه** في هذا البحث التعيين للتمتع الاحتمال  
قنية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتعريف  
اذ لم يصادف محله كالغوا أو تعرف اختلاف الجنس  
السبب والصلوات كلها من قبيل الخيلف حتى الظهور من  
يومين او العصر من خمسين بخلاف ايام رمضان  
فانها يجزئها شهود الشهر فتفرغ على ذلك انه لو كان عليه  
قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه قضاء  
صوم يومين او اكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز  
بخلاف ما اذا نوى من رمضان حيث لا يجوز لاختلاف  
السبب كما اذا نوى ظهرا او ظهرا وعصر او نوى ظهرا  
يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس على هذا اذا الكفارة  
لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عاين لغو  
وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح  
الكفر وآما في الزكوة فلو الوصل على خمسة سودا عن  
ما في درهم سود فهل السو قبل تمام الحول وعنده نصاب  
أو كان المجل عن الباقي وفي فتح القدر من الصوم ولو وجب  
عليه قضاء يومين من رمضان واحد الا ولى ان ينوي  
اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم  
يعين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على الحمار حتى  
لو نوى القضاء لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر  
فصام احدي وسين يوم ما عن القضاء والكفارة ولم يعين  
يوم القضاء جاز وفي الثانية لو عمل الزكوة عن احد  
المالين فاستحق ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المجل عن  
الباقي وكذا لو استحق به بعد الحول لان في الاحتقان

مطابق في نية اداء الكفارة

مطابق في نية قضاء رمضانين

مطابق في نية الزكوة

عجل عن المالم يكن بلك فبطل تعجيله انتهى وفيها ايضا لو كان له  
خمس من الاصل الحول يعني الجمالي فجل شائين عنها وعن باقي  
بطونها ثم تحت خمس قبل الحول اخرجها عما عجل وان عجل  
عما عجل في السنة الثانية لا يجوز به اكله في الغرايض و  
الواجب كالمندور والوتر على قول الامام والعبد على  
الصحيح وركعتي الطواف على الحمار وينوي الوتر لا الوتر  
الواجب للاختلاف فيه وفي صلوة الجنازة ينوي الصلوة  
نقه والدعاء للميت ولا يلزمه التعيين في سجدة التلاوة  
لا في تلاوة سجدة لها كما في القنية وآما التوافل فالتقوى  
اصحابنا انها تضع بمطلق النية وآما السنن الرواتب  
فأختلفوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتمد عدم اشتراط  
وانها تضع بنية النفل وبمطلق النية وتفرغ عليه اوصلي  
ركعتين على ظن انها تجمد لظن بقاء الليل فتبين انها  
بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصحها  
بعده للكرهية وآما من قال اذ اصلي ركعة قبل الطلوع  
واخرى بعده كانتا عن السنة فبعد لان السنة لا بد منه  
الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا الوتران الى الحائض  
في الظاهر ساهيا بعد ما قد اختلفت فانه يضم سادس  
فيكون الركعتان تعلقا ولا يكونان عن سنة الظاهر على الصحيح  
وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم الاجزاء يكون  
السنة لم تشرع الا بتجريم مبتدأة ولم توجد او اختلف  
التصحيح في التراجع هل تقع تراويح بمطلق النية او لابد  
من التعيين فصحيح قاضي خان الاشارة والمعتد بخلافه  
كالسنن الرواتب وتفرغ ايضا على اشتراط التعيين  
للسنن الرواتب وعدم مسئلة اخرى هي اوصلي بعد

النية في الثانية الكون في الزمان والنية في الزمان والنية في الزمان

قال بعضهم ما يقع بالتراويح قال الوجه الثاني ان النية في التراويح لا بد من تعيينها

مطابق في نية التراويح

مطابق في نية التراويح



卷之三

نظم

الحمد لله رب العالمين







لأنه منية الغرض تجعل بعد أصل الوجوب لأن سببها هو النية التي  
وقد وجد خلاف القول فانه شرط الوجوب الاداء بخلاف جعل  
الصلوة على وقتها فانه غير جائز كون وقتها سببا للوجوب وشرطا  
لصحة الاداء واما ما قلنا انه يصح بطلان النية ولكن علوه  
بما يقتضيه انه نوى في نفس الامر الغرضية قالوا لانه لا يتحمل المكاف  
الكثرة الا لاجل الغرض فاستنبط منه الحق ابن همام انه لو  
كان الواقع انه لم ينو الغرض لم يحز لان حرفه الى الغرض محال له  
عليه علما بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الغرض لانه  
لو نوى النقل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الغرض  
في الكفارة وكذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج  
الى تبين النية من الدليل لان الوقت صالح للصوم والنقل  
اما الوضوء والغسل فلا دخل لها في هذا البحث لعدم اشتراط  
النية فيها واما التيمم فلا يشترط له نية الغرضية لانه في الوسائل  
وقد قلنا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط ما لا يشترط  
له نية الغرضية لقولهم انما راعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة  
لا يشترط له نية الغرضية وان شرطنا لها النية لانه لا يتقبل بها  
وينبغي ان يكون صلوة الجائزة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما  
صرحوا به وكذا الاتحاد نفلا ولم ار حك صلوة الصبي في نية الغرضية  
وينبغي ان لا يشترط كونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوي  
صلوة كذا التي فرض الله على المكلف في هذا الوقت ولم ار ايضا  
حكم نية فرض العاين في فرض العاين وفرض الكفاية فيه والظاهر  
عدم الاشتراط واما الصلوة المعادة لاركانها مكرهه او ترك  
واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم بسقوط الغرض  
بالاولى فلي هذا ينوي كونها جائزة لنقص الغرض على انها نقل  
تحقيقا واما على القول بان الغرض يسقط بها فلا خلاف في

من ذلك قول الشافعي في الحديث انما نوى في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الاولى والثانية مع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى

في نية الغرض

في نية الغرض

في نية الغرض

من ذلك قول الشافعي في الحديث انما نوى في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الاولى والثانية مع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى

من ذلك قول الشافعي في الحديث انما نوى في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الاولى والثانية مع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى

اشترطانية الغرضية واما نية الاداء والقضاء ففي التامرانية  
اذا عين الصلوة التي يودعها نوى الاداء او القضاء  
وقال في الامام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء  
ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء  
او بالعكس وبما انه انما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعبادة  
المطلقة عن الوقت كالزكاة وصحة الفطر والعشر والخراج  
والكفارة وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس  
لانها اذا قامت مع الامام يصلي الظهر واما ما يوصف بهما كالصلوة  
للحس فلا يشترط ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء على  
ظن بقاء الوقت فبين خروج احواله وكذا عكسه وفي البناء  
لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في  
خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوي  
فرض الوقت لاختلاف فيه وفي التامرانية كل وقت شك  
في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج الحمار  
الحواز واختلفوا ان الوقتية تجوز بنية القضاء والحمار  
الحواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية  
الاداء هو الحمار ودكر في كشف الاسرار شرح اصول  
في الامام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنية  
نوى اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت  
باق وكنية الامير الذي ارشبه عليه شهر رمضان فتحرى  
شهر او صامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وكه  
كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد خرج  
ولم يخرج بعد وكنية الامير الذي صام رمضان بنية  
القضاء على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار ان  
انما باصل النية ولكنه اخطأ في الظن والخطأ في مثل

في نية الاداء والقضاء وفي جواز  
الاداء بنية القضاء او بالعكس

من ذلك قول الشافعي في الحديث انما نوى في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الاولى والثانية مع قول الشافعي في الغرض ان نوى  
الثانية ومع قول الشافعي في الغرض ان نوى

في نية الغرض



هذا هو الأصل في الصلاة  
 في كل وقت من الأوقات  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال

في كل حال من الأحوال

هذا هو الأصل في الصلاة  
 في كل وقت من الأوقات  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال

في كل حال من الأحوال

في كل حال من الأحوال

مفوض عنه انتهى وأما الفقيه في أن لا يشترط فيه نية التميز بال  
 الأداء والقضاء **الحاشية** في بيان الاختلاف في الزيلعي  
 بأن المصلي يحتاج إلى نية الاختلاف فيها ولم أر من أوصى  
 ولكن صرح في الخلاصة بنية لأرباء في الغرائض وفي البرازية  
 شرع في الصلوة باخلاص ثم خالفه الرباء قاله العبد للباقي  
 ولأرباء في الغرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة  
 لأرباء للصوم لا تقيد بل يصلي لوجه الله **فإن** كان ختم  
 لم يعرف عنه يؤخذ من حسنة يوم القيمة جاء في بعض  
 الكتب أنه يؤخذ لائق ثواب سبعة صلوة بالجماعة  
 فلا فائدة في النية وأن عرف فلا يؤخذ به فالقائدة  
 حينئذ انتهى وقد أفاد البرازي بقوله في حق سقوط  
 الواجب أن الغرائض مع الربا صحيحة مسقطه للواجب  
 ولكن ذكره في كتاب الأضحية بأن البدنة محرمة عنه  
 سبعة إن كان الكل حريدين القربة وأن اختلف  
 جهاتها أضحية وقرآن وميتة قالوا فلو كان أحدهم ذباً  
 جالاهل أو كان نصرانيا لم يحرم واحد منهم وعلوا بأن  
 البعض إذا لم يقع قربة خرج الكل عن أن يكون قربة لأن  
 الأراقة لا تجوز **فصل** في الذبح بها أضحية بدنها وتغير  
 لا تجزى بالاولى وينبغي أن تحرم وصرح في البرازية  
 أنه القاطن التكفير أن الذبح للمأدوم من حج أو غزاة وأما  
 أو غيره كحل المذبح ميتة واختلفوا في كراهة الذبح  
 فالشيخ الزمكدي وعبد الواحد الذرني الحديدي و  
 النسفي والحاكم على أنه يكفي والفضل واسماعيل الزاهد  
 على أنه لا يكفي انتهى وفي التابا رخصة لواقعة خالصا  
 له ثم دخل في قلبه الرباء فهو على ما أفقته والرباء

أنه لو دخل عن الناس للصلاة ولو كان مع النكاح يصلي فأما لو صلى  
 مع النكاح تحبها ولو صلى وحده لا تحس فله ثواب أصل  
 الصلوة دون الاحسان ولا يدخل الربا في الصوم وفي  
 الشايع قال إبراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له  
 وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا  
 وزر عليه وهو كان لم يصلي وفي الولوالجية وإذا أراد  
 أن يصلي أو يقرأ القرآن فيخاف أن يدخل عليه الرباء فلا  
 ينبغي أن يترك لأنه أحسن يوم انتهى وصرحوا في كتاب  
 السير بأن السوق لا سهم له لأنه عند المأونة لم يقصد إلا  
 التجارة لا عزاء الدين وأرباب العدو فإن قاتل أسخفة  
 لأنه ظهر بالمقاتلة أن قصده القتال والتجارة تبع فلا تضر  
 كالحاج إذا خرج في طريق الحج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي  
 وظاهره أن الحاج إذا خرج تاجراً فلا أجر له وصرحوا بأنه لو  
 طاف طالبا غريبة لأخرية ولو وقف بعرة طالبا غريما أجراه  
 والفرق ظاهر وقالوا الوقت المصلي على غير أمارة بطلت صلوة  
 لقصد التعليم ورأيت فرعا في بعض كتب أن فدية  
 حكام النوى فيمن قال له أن صل الظهر ذلك دينار صلى بهذه  
 النية أنه يجزيه صلوة ولا يستحق الدينار انتهى ولم أر مثله لأصحابنا  
 وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الأجزاء فلما قد عينا الرباء  
 لا يدخل الغرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحباب  
 الدينار فلأن أداء الغرائض لا يدخل تحت عقد الإجارة  
 الآتية إلى قولهم لو استأجر الأب ابنه للخدمة لا أجر له ذكره في  
 البرازية لأن الخدمة عليه واجبة بل أفتى المتقدمون بأن العباد  
 لا تضر الإجارة عليها كالأمة والأذن وتعليم القرآن والعفة  
 ولكن المتعمد ما أفتى به المتأخرون من الجواز وقد ضاع إذا نوى

هذا هو الأصل في الصلاة  
 في كل وقت من الأوقات  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال  
 في كل حال من الأحوال

في معنى الرباء في الصلوة

في معنى الرباء في الصلوة

في معنى الرباء في الصلوة

في معنى الرباء في الصلوة

في معنى الرباء في الصلوة

في معنى الرباء في الصلوة



ملح  
في استحقاق الحق في العلم والمال  
في الشريعة في الغرض من العلم النجاة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله

في الاجماع على الفرض  
والنقل الى باقي الصلوة  
او في غيرهما

مجلس الشبان في مدينة  
والعبد المذنب

ابن الشيخان  
في الصوة فكلها

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الاغنى لرجل كان مباحا ولم ار حكمة ما اذا نوى الصوم والحج يستلها  
 ما اذا اشترك بين عبادة وغيره ففعل بنية العبادة واذا صحت  
 هل ثواب بقدره او لا ثواب له اصلا **واما الخشوع** فيها بظاهره  
 وباطنه فمستحب وفي القنية شرع في الغرض **وشغل الفكر** في  
 التجارة او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب  
 لا يعيد وفي بعضها لا ينقص اوجه اذ لم يكن منه نقص منه انتهى  
**السادس** في بيان الجمع بين العبادتين وحاصله انه اما ان  
 يكون في الوسائل او في المقاصد فان كان في الوسائل فان الكل  
 صحيح قالوا لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنازة ارتفعت  
 جنازته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فلان  
 ينوي فرضين او فطرين او فريضا ونفلا اما الاول فلا يخلو اما  
 ان يكون في الصلوة او في غيرهما فان كان في الصلوة فلا يصح واحدة  
 منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلوات فرض الظهر والعصر  
 لم يصح انما لو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان من  
 القضاء وقال محمد بن يعقوب يكون تطوعا ولو نوى كفارة الظهر وكفارة  
 اليومين يحل له لا يهتأ به وقال محمد بن يعقوب تطوعا ولو نوى الزكوة  
 وكفارة الظهر جعله عن ايها شاء ولو نوى الزكوة وكفارة  
 اليومين فهو عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة الجنازة فهي  
 عنه للمكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما  
 اقوى انصرف اليه **فصوم القضاء** اقوى من صوم الكفارة  
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار وكفارة  
 الظهر وكفارة اليومين وكذا الزكوة وكفارة الظهر واما  
 الزكوة مع كفارة اليومين فالزكوة اقوى واما في الصلوة  
 فيقدم الاقوى ايضا وكذا قدمت المكتوبة على صلوة الجنازة  
 وكذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فلي

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

10

حفظ

دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي لا ولا بينهما ولو نوى فائتين  
ووقتية فهي للفائتة الآن يكون في آخر الوقت ولو نوى  
الظفر والفرج وعليه الفحمة بوجه فان كان في أول وقت الظفر  
فهي عن الفجر وان كان في آخره فهي عن الظفر انتهى يعني ما اذا  
كبرنا وباللحمة وللركوع وآما اذا طاف للعرض والوداع  
وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظفر والتطوع قال ابو يوسف  
مخرج عن المكتوبة وبطل التطوع وقال محمد لا يخرج عن المكتوبة  
والا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة  
وعند محمد ربح عن التطوع ولو نوى نافلة وجبارة فهي نافلة  
كذا في السراج الوهاج وآما اذا نوى ناطقين كما اذا نوى  
بركعتي الفجر الختمة والسنة اجزأت عنها ولم ارحم كما اذا نوى  
سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومته عنه وعن يوم  
عرفة اذا وافقه فان مسئلة الختمة آما كانت ضمنا للسنة  
لحصول المقصود وآما التعدد في الأفعال في فتح القدير  
من باب الاحرام لو احرمت نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا او  
تطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن باب اضافة  
الاحرام الى الاحرام ولو احرمت نجسا معا وعلى التعاقب  
لزماه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد في المعية  
يلزمه احدهما وفي التعاقب الاول فقط واذا الزناه عندهما  
ارتفعت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرض  
عند ابي يوسف عقيب صيرورة حرما بلاهله وعند ابي  
حنيفة ربح اذا اشعر في الاعمال وقيل اذا توجه سائرا  
ونقض في المبسوطة على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف  
فما اذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية على احوالين  
وادم واحد عند ابي يوسف ربح ولو جامع قبل الشروع

مجلس الفاندية  
لبناني فاندية ووحيد

بسم الله الرحمن الرحيم  
در وجه سوره الفاتحه

وہی ہے جس نے

مما اذا جنى قبل الشروع



فعلية زمان للجماع ودم ثالث للرضف فانه يرضف احدهما ويضي  
 في الآخر ويقضي التي مضى فيها وجبة وعمره مكان التي رخصها  
 ولو قتل صيدا فعليه قيمتان او حصر فدان وعلى هذا  
 الخلاف اذا اتى بغير نية معا او على التعاقب بلا فصل  
 انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى في اثباتها الاستئصال  
 عنها الى غير ما كان كبرنا وبالله الاستئصال الى غير ما صار خارجا  
 عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى  
 تحريم الاولى وكبر وتماهى في مفردات الصلوة من شرجها  
 على الكثرة **قاعدة** تستغنى على الجمع بين شيئين في النية فان  
 لم تكن في العبادات ما لو قال لزوجته انت على حرام ما ويا  
 الطلاق والظهار او قال لزوجتي انتما على حرام ما ويا  
 في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب  
 الايلاء من شرح الكثرة فاعلم المحيط **الباب** في وقتها  
 الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيقة وحكي  
 قالوا في الصلوة لو نوى قبل الشروع فخرج من ركنه لو نوى  
 عند الوضوء ان يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يستقل  
 بعد النية باليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان  
 الصلوة لم يحضره النية جازت الصلوة بتلك النية وهكذا  
 روى عن ابي حنيفة وابي يوسف كذا في خلاصة وفي الجنبين  
 اذا توضأ في منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتح الصلوة  
 بتلك النية فان لم يستقل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد  
 في الرقيات لان النية المتقدمة تبقى بها الى وقت الشروع حكاه  
 كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيره انتهى وعن محمد بن سلمة ان كان  
 عند الشروع بحيث لو سئل انه صلوة فصل عليه يجب على البداهة  
 منه غير تفكر في نية تامة ولو احتاج الى التأمل لا يجوز وفي

في الصلاة في وقتها  
 في الصلاة في وقتها  
 في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها

فتح القدير قد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع  
 قصر حكم بانها صحيحة مع العلم بانها تجل بينها وبين الشروع المشي  
 الى مقام الصلوة وهي ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما  
 ليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو استقل بكلام  
 او اكل او يقول عند المشي اليها من افعلها غير فاطم النية وفي  
 الخلاصة اجتمع اصحابنا ان الافضل ان يكون مقارنته للشروع  
 ولا يكون شارعا بمناخرة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية  
 فكذا الباقي لعدم التحري وفعل راس وبما ان اختلافنا بين الخارج  
 خارجا عن المذهب فوافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن  
 التحرية فقبل الى التمسك وقيل الى التمسك وقيل الى الركوع وقيل  
 الى الرفع والكل ضعيف والمعمد انه لا بد من القرآن حقيقة  
 او حكما وفي الجوهرة لا يجزى لقول الكرخي واما النية في الوضوء  
 فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون  
 في اول النية عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب  
 السن المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء  
 في السن وفي التيمم نوى عند الوضع على الصعيد ولم  
 اروقت نية الامامة للشباب وينبغي ان يكون وقت  
 اقتداء اخذ به لا قبله كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة  
 اول صلوة المأموم ان كان في أثناء صلوة الامام هذا  
 للشباب واما لصحة الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير  
 والافضل ان ينوي الاقتداء عند اقتراب الامام فان نوى  
 حين وقف عالما بانها لم يشرع جاز وان نوى ذلك على ظن  
 انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز انتهى واما نية  
 التقرب لصيرة الماء مستعلا فوقها عند الاغتراف واما  
 وقتها في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز اذا الزكوة

في الصلاة

في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها

في الصلاة في وقتها



الآنية معارضة للأداء او معارضة لغير مقدار ما وجب لاداء  
 الزكوة عبادة فكان شرطها النية والاصل فيها الا ان  
 الا ان الدفع يتفرق فالتفريق بوجود ما حاله الغزل يسيرا  
 كتقديم النية في الصوم انتهى فتدحيز والتقديم على الاداء  
 لكن عند الغزل وهل يجوز نية متأخرة عن الاداء قال  
 في شرح المحل لو د فيها بلانية ثم نوى بعده فان كان المال  
 قائما في يد الفقير حاز والا فلا انتهى واما صدقة الفطر  
 فكان الزكوة نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر  
 دون الزكوة واما الصوم فلا يخلو اما ان يكون فرضا او  
 نفلا فان كان فرضا فلا يخلو اما ان يكون اداء رمضان  
 او غيره فان كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من  
 غروب الشمس ومعارضة وهو الاصل وبمأخوذة عن  
 الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسير على الصالحين  
 وان كان غير اداء رمضان من قضاء او تقديرا وكفارة  
 فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية  
 معارضة لطلوع الفجر لان الاصل القرآن كما في فتاوى قاضي  
 خان وان كان نفلا فكم رمضان اداء واما الى الفانية فيه  
 سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية  
 او ما يقوم مقامها من سوق الهوى فلا يمكن فيه القرآن  
 والافضل انه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام والى  
 ركن فيه او شرط على قولين **فائدة** هل يصح نية عبادة  
 وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة  
 او نافلة الصوم تصح نية ولا تصح صلوة انتهى **الثامن**  
 في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن  
 قالوا في الصلوة لا يشترط النية في البقاء للحج كذا

في دفع الزكوة بالنية

في نية الحج

في نية العبادة

في نية العبادة  
 في نية العبادة  
 في نية العبادة

في

في البناء فكذا بقية العبادات وفي القنية لا يلزم نية العبادة  
 في كل جزء انما يلزمه في جملة ما يفعله في كل حال انتهى وفي البناء  
 اصح المكتوبة ثم ظن انها تطوع قائمها على نية التطوع  
 اجزائه عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجنب ولا بد من نية  
 العبادة وهي التذلل والخضوع والخشوع على ابلغ الوجوه  
 ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله عنه ونية القربة وهي  
 طلب الثواب بالمسقة في فعلها وينوي انه يفعلها مصلية  
 له في دينه بان يكون اقرب الى ما وجب عقلا من الفعل و  
 اداء الامانة وابتعد عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم ان  
 هذه النية اول الصلوة الى اخرها خصوصا عند الاعتكاف  
 من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن والنقل  
 كالغرض فيها الا في وجبه وهو ان ينوي في النوافل انها  
 لطف في الفرائض وتسهيل لها انتهى والاصل انه المذهب  
 المعتمد ان العباد اذا ات افعال يكتسب بالنية في اولها  
 ولا يحتاج اليها في كل فعل كالتكبير بانها عليها الا اذا  
 نوى ببعض الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طائفا  
 لغرم لا يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات اجزاه وقد ضاه  
 والفرق ان الطواف عند قربته مستقلة بخلاف الوقوف  
 وقرب الزيلع بينهما بفرق اخر وهو ان النية عند الاحرام  
 تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تحديد النية  
 والطواف يقع بالتحلل والاحرام من وجه فاشترط  
 فيه اصل النية لا تعيين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع  
 في ايام النحر وقع الغرض ولو طاف بعد ما حصل الغرض ونوى التطوع  
 اجزائه عن الصدر كذا في فتح القدير وهو مبني على ان نية العبادة  
 تنسحب على اركانها واستفاد من ان نية التطوع في بعض

في نية العبادة

في نية العبادة

في نية العبادة



كتاب النكاح

كتاب الطلاق

كتاب الزنا

كتاب النفقة

الاركان لا تبطله وفي الغنية وان تعد ان لا ينوي العبادۃ ببعض ما يفعل في الصلوة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادۃ بدون فدية والآفل **الحاشية** في محلها ومحلها القلب في كل موضع وقد حقا حقيقة ما وهنا اصلا الاول لا يكفي التلظظ باللسان دون حضور قلب وفي الغنية والمجتهب لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يدرك في النية بكفنة التكلم بل لا يكلف نفس الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله في الصلوة فيما هو محفوق عنه وصلوة جردية وان لم يستحي بها ثوبا **وهذه فروع** هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى الخطا اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الخلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادبائه **وهذه فروع** لو قصد بلغظ غير معناه الشرع وانما قصد معنى آخر كلفظ الطلاق اذ اراد به الطلاق عنه وتاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الثانية انت خروا قال قضاة بغير عمل كذا لم يقصد قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متضرع منهم طلقتم ثلثا فان كانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فاقى امام الحرمين بوقوع الطلاق قال الغزالي في العلق منه شيء انتهى **قلت** يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار او قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبيده وهو من اهل بغداد او قال كل عبد اهل بلخ او قال كل عبد اهل بغداد او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا او قال بوسعك ان لا يعتق عبيد وقال محمد بن يعقوب وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابي يوسف اخذ عصام بن يوسف ويقول جده اخذ شداد والفتوى على قول

في كل موضع وقد حقا حقيقة ما وهنا اصلا الاول لا يكفي التلظظ باللسان دون حضور قلب وفي الغنية والمجتهب لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يدرك في النية بكفنة التكلم بل لا يكلف نفس الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله في الصلوة فيما هو محفوق عنه وصلوة جردية وان لم يستحي بها ثوبا

في كل موضع وقد حقا حقيقة ما وهنا اصلا الاول لا يكفي التلظظ باللسان دون حضور قلب وفي الغنية والمجتهب لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يدرك في النية بكفنة التكلم بل لا يكلف نفس الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله في الصلوة فيما هو محفوق عنه وصلوة جردية وان لم يستحي بها ثوبا

ابي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السنة وعبيده في السنة او قال كل عبد في المسجد الجامع خروا على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار خروا وعبيده فيها يعتق عبيده في قولهم جميعا ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم انتهى فمقتضاه ان الواعظ ان كان في دار طلقت وان كان في الجامع او السنة فعلى الخلاف والاولى يخرجها على مسألة اليمين لو حلف لا يكلم زيدا فلم على جماعة هو فهم قالوا حنث وان نواههم ذنوب دين ديانة لا قضاء انتهى فمقتضى عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم او لا ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق هو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا وهو اسمها كما في الثانية وافرقت المجتوبى في التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نحر الطلاق وقال اردت به التلخيص على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل احرار لي طالق وقال اردت غير فلانة لا يقبل كذا وفي الكفر قالت تزوجت على قال كل احرار لي طالق طلقت الخلفه وفي شرح الجامع لقاضي خان ومن ابي يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول ابي يوسف اصح عندنا ولو قيل له انك احرار غير هذه المرأة فقال كل احرار لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين مسألة الكثرة مذكور في الوالوجية وفي الكثرة كل مملوك لي خروا عبيده القوم واحبات اولاده ومديروه وفي شرحه للزبلي ولو قال اردت به الرجال دون النساء دين وكذا الونوي غير الحديث ولو قال

صوت المسئلة اذا قالت تزوجت على فلانة الزوج على المرأة في طالق تطلق النكاحية فغيرها وعند الجيعف لا تطلق ان كان له ان تطلق العام بخلاف الظاهر فلا يصح قضاء تزوج

كتاب النكاح  
كتاب الطلاق  
كتاب الزنا  
كتاب النفقة

كتاب النفقة







هذا هو المقصد من هذه الرسالة  
والله اعلم بالصواب

ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمسة مرات  
وهو ما يقع فيها ثم جازية فيها وهو الخاطيء حديث النفس  
وهو ما يقع فيها من الرد هل يفعل او لا ثم التزم وهو حرج  
قصد الفعل ثم الغرم وهو قوة ذلك القصد والتمسك به  
لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله فانما هو شيء ورد عليه  
لا قدرة له فيه ولا صنع والباطل الذي بعده كان قادرا  
على دفعه بصرف الجاحس اقول وروده ولكنه هو وما  
بعده من حديث النفس من فواعل بالحدث الصحيح واذا  
ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث  
لو كانت في الكتاب لم يكتب لها ارجاء لعدم القصد واما التزم  
فقد بين في الحديث الصحيح ان التزم بالجنة مكتبة حسنة  
وان التزم بالسنة لا يكتب حسنة ويتنظر فان تركها  
تدفع كسبت حسنة وان فعلها كتبت حسنة واحدة  
والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله  
واحدة وان التزم برفع واما الغرم فالحق على انه  
يؤاخذ به ومنهم من جعل من التزم المرفوع وفي النزاهة كتاب  
الكراهية هم بمعصية لا ياتون ان لم يصبر عنه عليه وان غرم ياتون  
ثم الغرم لا يتم العمل بالجوارح الا ان يكون اذ التزم بحد الغرم  
كالغرم انتهى **الحاشية** في شروط النية **الاول** الاسلام ولهذا  
لم يصح الجهاد انه كافر حوايه في باب التيمم عند قول الكثير وغيره  
قلن تيمم كافر لا وضوءه الا لينة شرطا في التيمم كون وضوءه صحيح  
وضوءه وكسبه فاذا اسلم بعد ما صلى بها كسب قالوا اذا  
انقطع دم الكفاية لا قبل من غسلة حل وطهرها من حد الانقطاع  
ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من اهلها وان صح  
منها وصحة طهارة الكافر قبل اسلامه **فان** قال في

هذا هو المقصد من هذه الرسالة  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصد من هذه الرسالة  
والله اعلم بالصواب

المستطاع قال ابو حنيفة ربح علم النصراني الفقه والقرآن علمه يهدى  
ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسح فلا بأس به انتهى  
ولم يصح الكفارة من كافر فلا ينعقد بحسنة انهم لا ايمان لهم وقوله  
وان تكونوا ايمانهم الى الصورة وقد كتبنا في الفوائد ان نية  
الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في النزاهة والخاصة هي صبي ونصراني  
خرج الى مسرة تلك ايام فبلغ الصبي في بعض الطريق واكمل الكافر  
صبر الكافر لا اعتبار قصده لا الصبي في الخمار انتهى **الثاني** الكسبية  
فلا تصح عبادة صبي غير ميمر ولا مجنون ومنه فروع عند الصبي المجنون  
خطاء ولكنه اعم من كون الصبي ميمر الاول ويتنقض وضوءه  
لعدم تميزه وتبطل صلواته بالسكر كما في شرح منظومة ابن ابيان  
**الثالث** العلم بالملنوى من جهل فوضيعة الصلوة لم تصح منه  
كما قد عناه عن الغنية الا في الجاهلهم صح الاحكام الميمر لان  
عليه ارضاء احوام به النبي ومصحح فان عين جها او عمره صح  
ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تغيبت عنه  
**الرابع** ان لا ياتي بمخالف بين النية والنيوى قالوا ان النية  
المستقدمة على التيمم جائزة بشرط ان لا ياتي بعد بانها ليس  
منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثباتها وتبطل صحة  
النبي بالردة اذ اقامت عليها فان اسلم بعد ما كان في  
حيوة لم خلا مانع من عود ما والا في عود ما نظر كما ذكره العراقي  
ومنه المما في نية القطع فان نوى قطع الايمان صار حرجا  
للحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا اسر العباد الا  
اذا كبر في الصلوة ينوي الدخول في اخرى فالتكبير هو العاطع  
للاولى لا حرج في النية واما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد  
النوم نوى قطعه والاعتقال الى صوم نفل فانه لا يبطل  
والفرض ان الفرض والنفل في الصلوة جنسان مختلفان

هذا هو المقصد من هذه الرسالة  
والله اعلم بالصواب



في غير نية الصلوة بعد التماس

في نية الصلوة في الركعة الاولى في الركعة الثانية

لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وبها في الصوم والزكاة  
واحدهما في الحيض وفي خزانة الاكل او اقية الصلوة بنية  
ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو  
نوى الاكل والجماع في الصوم لم يضره وكذا النوى فعلا  
مضاف في الصلوة لم يطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع  
النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد ما ترك  
الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى  
قطع السفر بالاقامة صار مقبلا وبطل سفره بخلاف ما اذا ترك  
السفر حتى نوى الاقامة سار لم يضره وصلاحيه الموضع للاقامة  
قلوبنا في محاور خيرة لم نصنع واجاد الموضع والمدة و  
الاستعمال بالراي فلا تصح نية التاج كذا في معراج الدراية  
واذا نوى المسافر الاقامة في اثناء صلوة في الوقت تحول  
فوضه الى الاربع سواء نواها في اولها او في وسطها او في  
آخرها وسواء كان منفردا او مقعدا او مدركا او مسبوqa  
اما الاصح لا يتم نيتها بعد فراغ امامه لاستحسان فرضه  
بفراغ امامه كذا في الاضحة ولو نوى بال التجارة الخدعة  
كان للخدعة بالنية ولو كان على عكس لم يؤثر خداعه في الزيلعي  
واما نية الحيانة في الودعة فلم اربا صريحة لكن في العبادي  
الظاهرية من جناس الاحرام ان المودع اذا تعدي ثم  
ثم ازال التعدي ونية نية ان يعود اليه لا يزل التعدي  
انتهى **فزع** ويقرب من نية القطع نية القلب ويمنع نقل  
الصلوة الى اخرى قد دنا ان لا يكون الا بالشرع بالتحريم  
لا يحد النية فلا بد ان يكون الثانية غير الاولى كان شرع  
في العصر بعد اقتراح الظاهر فيفد الظاهر لا الظاهر بعد  
ركعة الظاهر وشرطه ان لا يتلفظ بالنية قال تلفظ بها

بطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تأخيرها في غير الصلوة  
من شرح الكنت **فصل** وفيه المناهي التردد وعدم الحزم في  
اصحابها وفي الملتقط ومن خرج فمن اشترى خادما بالنية  
وهو ينوي ان اصحاب ربحا باعه لا زكوة عليه قالوا  
لو نوى يوم الشك انه ان كان من شعبان فليس يصائم  
وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نية ولو ردد في  
الوصف بان نوى ان كان من شعبان فقتل والا فحين  
رمضان صححت نية كما يتبين في الصوم وينبغي على هذا انه لو  
كان عليه فائقة فتك انه قضايا او لا فضايا ثم تبين  
انها كانت عليه ان لا تجزئ للشك وعدم الحزم بتعيينها  
لو شك في دخول وقت العبادة فاني بها فان انه فعلها  
في الوقت لم تجزه اخذ انه قولهم كما في فتح القدير كوصي النوف  
وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ انتهى  
وفي خزانة الاكل اذكر الصوم في الصلوة ولا يدرى  
انها المكتوبة او التروحية يكثر وينوي المكتوبة على انها ان  
لم تكن مكتوبة يقضيها يعني العشاء فاذا هو في العشاء  
صح وان كان في التروحية تقع فعلا انتهى **فزع** عقب  
النية بالنية قد دنا ان كان ما يتعلق بالعبادة كالصوم  
والصلوة لم تبطل وان كان يتعلق بالا قول كالطلاق  
والعاق بطل **تكميل** النية شرط عندنا في كل العبادات بانها  
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكميل الاحرام  
المعتمد انها شرط كالنية وقيل بركبتها **قاعدة في الاماكن**  
تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف  
تصح قضاء ايضا فلو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فم  
قال نويت منه بركة كذا لم تصح في ظاهر المذهب بخلاف الاخصاف

في نية الصلوة في الركعة الاولى

في نية الصلوة في الركعة الثانية

في نية الصلوة في الركعة الثالثة

النية ما يتقصد عليه من الشيء وهو في كل وقت ما يقصد به  
ان ياتي به او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه  
ان السكينة شرط للصلاة وهي في كل وقت ما يقصد به  
فقط في الصلاة ولا يشرط في غيرها من العبادات  
فمن اتيها بغير نية لم يصح له ان يتركها او يتركه او يتركه  
من اتيها بنية لم يتركها او يتركه او يتركه او يتركه  
من اتيها بنية لم يتركها او يتركه او يتركه او يتركه  
من اتيها بنية لم يتركها او يتركه او يتركه او يتركه

في نية الصلوة في الركعة الاولى  
في نية الصلوة في الركعة الثانية  
في نية الصلوة في الركعة الثالثة



[illegible]

المعوية  
في تاريخ خلافة بني أمية  
وكانت في سنة ١٢٠ هـ



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

الشيخ العلامة محمد باقر



في غير الصلاة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة

ونجاسة لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسة وهو  
 عدم جواز الصلوة فلا تصح بعد غسل الطرف لأن النك الطارئة  
 لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم  
 اليقين لا يرتفع بالنك فقيل الباقي والحكم بطهارة الباقي  
 مشكل والله أعلم ونظيره قوله القسمة في المطهرات  
 يعني لو تجس بعض البرثيم ثم ظهر وقوع الهك في كل جزء  
 هل هو من المتنجس أو لا **قلت** يندرج في هذه القاعدة  
 قواعد منها قولهم الأصل طاهر ما كان على ما كان وينفخ عليها  
 مسائل منها من يتحقق الطهارة وشك في الحدث وهو  
 منقطع ومن يتحقق الحدث وشك في الطهارة فهو حدث  
 كما في السراجية وغيره لكن ذكر عن حمزة أنه إذا دخل  
 بيت الحلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه أو لا  
 كان حدثا وأن جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل نضأ  
 أو لا كان متوضئا عملا بالغالب فيهما وفي خزانة الأصل  
 استيقن بالثبوت وشك في الحدث فهو على ثبوت وكذا لو  
 استيقن بالحدث وشك في الثبوت اخذ باليقين كما في الوضوء  
 ولو يتحقق الطهارة والحدث وشك في السابق وفي البرازية  
 يعلم أنه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل رجل اليسرى لأنه  
 آخر العمل رأي البركة بعد الوضوء سائلا عنه ذكره يعيد وأن كان  
 يعرض كنهه أو لا يعلم أنه بول أو ماء لا يلتفت إليه وينضح وجهه  
 وأزاره بالماء قطعا كسكته وإذا بعد عهده عن الوضوء  
 أو علم أنه بول لا ينفع الحيلة انتهى ومن فزع ذلك ما لو كان  
 لزبد على عمر والف مثلا فبرهن عمر على الأداء أو الأبراء فبرهن  
 زيد على أن عليه القلم فيقبل حتى يبينوا أنها حادثة بعد الأداء  
 أو الأبراء وشك في وجود المتنجس فلا يصل ثبأ الطهارة وكذا

في غير الصلاة

في غير الصلاة

قال الأمام أحمد حوض ثلاثه الصغار والعبيد بالأيدي الذين والجار  
 الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم بنجاسة وكذا افتوا بنجاسة  
 طين الطرقات وفي الملتصقات فارة في كوز لا يدري أنها كانت  
 في الحرة لا يقضي بفساد الحرة بالنك وفي خزانة الأصل رأي  
 في ثوبه قد راو قد صلى فيه ولا يدري متى أصابه بعيدا عنه آخر  
 حدث أحدثه والمعنى أنه آخر قد انتهى يعني احتسبا لعل  
 بالظاهر أكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صومه لأن الأصل  
 بقاء الليل وكذا في الوقوف والأفضل أن لا يأكل مع النك  
 وعن أبي حنيفة ربح أنه مسمى بالأكل مع النك إذا كان بمصر  
 علة أو كانت الليلة مقمرة أو متغيمية أو كان في مكان لا يستبان  
 فيه فجر وأن غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فإن أكل فإن لم يستبان  
 له شيء لا يقض عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر أنه أكل بعدة قضى  
 ولا كفارة ولو شك في الغروب لم يأكل لأن الأصل بقاء النهار  
 فإن لم يستبان له شيء قضى وفي الكفارة روايتان وتماه  
 في الشروع من الصوم أدعت المرأة عدم وصول النفقة و  
 الكسوة المقدريان في مدة مديدة فالقول لها لأن الأصل  
 بقاءها في ذمتهم كالمدين إذا ادعى دفع الدين وأنتك الدين  
 ولو اختلف الزوجان في التكميل من الوطئ فالقول للمكره  
 لأن الأصل عدمه ولو اختلف في الكسوة والرد فالقول  
 لها لأن الأصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها  
 فالقول لها لأن الأصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لأنه  
 يملك الآن فيملك الأخبار ولو اختلفا المتبايعان في الطوع  
 فالقول لمن تدعيه لأنه الأصل وأن يبرهنه فثبت مدعي  
 الأكره أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري  
 أن اللحم ميتة أو ذبيحة مجوسى وأنتك البايع لم أره إلا أن

في غير الصلاة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة

قالوا يتبين واستباه محي  
 متعددة ولأنه معر

في غير الصلاة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة

في غير الصلاة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة لا يرفع يديه في سجدة واحدة







1700

وحد في البئر  
والقارة الممتدة اذا  
في حقل قدر الدين  
في حقل زكوة الحيوانا  
في حقل البراهمة  
في حقل في الحنفية  
في حقل الكاف  
في حقل على الافاق



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

*اصطلاح الزعماني في النحول*

عنه في قوله تعالى  
المعز قوله تعالى

هذا كتاب في الفقه  
الزواج بعد الفرض

مطالع  
في دعوى الملك الوفا  
والاخر المصاربة

[illegible]

ان كان المالك مسلما قيل له قال اعلم ان علي اياما كثيرة غير التي  
لا اعرف عدد ماذا يصنع قال يحل على الاقل حكما واما الاصطحاب  
فانتهى له انتهى **قاعدة** الاصل عدم **وفيها** فروع منها  
اخذا من القاعدة القول قولها في الوصل لان الاصل عدم  
كس قالوا في الغيب كواذ عي الوصل وانكرت وقلن بكرو  
خيرت وان قلن ثبت فالقول له كونه منكرا استحقاق الفقرة  
عليه **والاصل** السلامة من العنة وفي العنة افترقا وقالت  
افترقا بعد المدخل وقال الزوج قبله فالقول قولها كونها  
تسكن سقوط نصف المهر انتهى ومنها القول قول الشريك و  
المضارب انه لم يبرح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم ادخ  
الاكذ لان الاصل عدم الزائد وفي المحجج الاقوال وجعلنا  
القول للمضارب اذ اتى بالعين وقال بها اصل ورجح لالوت  
المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الزوج لكن عارضة اصل  
ايخروا ان القول قول القايض في مقدمتها قبضه ولو  
ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصل  
اليها فانكرت فالقول قولها كالدائن اذا انكر وصول الدين  
ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى  
الاب الاتفاق فالقول له مع اليمين كما في الخيانية والثانية  
خرجت من القاعدة فليسا مل وكذا في قدر رانس المال  
لان الاصل عدم الزيادة وكذا في ادمانها عن افتراء  
كذ لان الاصل عدم النهي وكواذ عي المالك انها فرض  
والاخر انها مضاربة القول فيها قول الاخر لانها اتفاقا  
على جواز النصف والاصل عدم الضمان وكذا قال في  
الكسرة وان قال اخذت منك الفادبعة وبككت و  
قال ياخذتها غصبا فموضعين وكواذ قال اعطيتنيها

عن أبي الوفاء بن الحنفية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لا إله إلا الله فمات ولم يؤمن به قال لا ينفعه ذلك

في أصل العدد ١٠٠٠٠٠

ودعية وقال غصبتني بالانتهى وفي البرازية دفع لأخ عينا  
ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر دية قال قول  
الدافع انتهي لان مدعي الحق يدعي الاراء عن القيمة  
كون العاين متفوقه بنفسها ومنها لو ادخلت امرأة  
حلية فبها في ثم الرضيع ولا مدرى ادخل اللبن في  
حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في  
الولو الجية وسأني تمامه في قاعدة ان الاصل في الاجتماع  
الحاظ ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعاين الموجرة  
قال قول لمنكره ومن في اجارة التهذيب ومنها لو ثبت عليه  
حين باقر او يمينه فادعي الاداء والابراء قال قول  
الدافع لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب  
فانكر المانع قال قول له واختلف في تعليقه فقبل لان الاصل  
عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في  
استمرار الخيار فقبل القول لمن نفاه عملا بان الاصل عدمه  
وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القوي  
في الشرح والمعتمد الاول ومنها لو قال غصبت منك الف  
وربحت فيها عشرة الاف فقال المخصوب منه بل كنت  
ادتك بالتيارة بها قال قول للمالك كما في اقرار البرازية  
يعني لمتك بالاصل وهو عدم الغصب ومنها لو اختلفا  
في رؤية المبيع قال قول للمشتري لان الاصل عدمها ولو  
اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فللبايع لان الاصل  
عدم التغيير **تليق** ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو  
في الصفا الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك لو استراه  
على انه خباز او كاتب وانكر وجود ذلك اوصف به قال قول  
له لان الاصل عدمها لكونها من الصفا العارضة ولو اشترى

تحت التوجيه  
المعتمد

في دعوى الوضوء الحلية في احوال الامة طه بن محمد  
الملك في سنة السبعين وستم وثلثين

بعد نبوت الدين في دعوى الاداء او ال

وفي اقرار الغصبة  
في اقراره انه المالك

وغيره من  
الاصناف وبنو الميتم

في نسخة الأصل عدم



على انها بكر وانكر قيام البكارة وادعاه البائع فالتقول للبائع  
 لان الاصل وجودها كونها صفة اصلية كذا في فتح القدير  
 من خيار الشوط وعلى هذا اتفرع لو قال كل مملوك خياري  
 فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولى فالتقول للمولى ولو قال  
 كل جارية بكرى فهي حرة فادعت جارية انها بكر وانكر  
 المولى فالتقول لها وتمام تفريعه في شرعنا على الكفر في  
 تعليق الطلاق عند شرح قوله فان اختلفا في وجود الشوط  
**قاعدة** الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته منها  
 ما قد خافه فيما لو رأت في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا  
 يدري متى اصابته بعد ما من آخر حدث احده والمضى  
 من آخر فده ويلزمه الفعل في الثانية عند اية جنيته وحر  
 رهما الله وان لم يتذكر احتلاما وفي البدايع بعيد من آخر  
 ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من  
 آخر ما عرف ولو وقع جنيته فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم  
 متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعيد الصلوة من مقت  
 يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب بعيد من ثلاثة  
 ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة حكما بنجاسة البئر  
 اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير عادة  
 شي لان قوعها حادث فيصاف الى اقرب اوقاته و  
 خالف الامام الاعظم فاستحسن صلوة ثلاثة ايام ان كانت  
 منتفخة او منتفخة والا من يوم وليلة عملا بالسبب الظاهر  
 الموهوم احتياطا كالجرح اذا لم يزل صاحب فراش  
 حتى مات بحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل  
 عبدا فقال رجل فقاتل عبدا وهو في ملك البائع وقال  
 المشتري فقاتله وهو في ملكي فالتقول للمشتري فياخذ ارضه

في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري

ومنها ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار قارا فترث  
 وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها  
 فترث وخرج عن هذا الاصل مسئلة الكفر في مسائل شتى من  
 القضاء وان مات ذمي فماتت زوجته اسلمت بعد موته  
 وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالتقول لهم مع ان الاصل  
 المذكور يقتضي ان يكون لها وبة قال زفر واما خروجنا عن هذه  
 القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في  
 الحال فيثبت فيما مضى وما فرغته على هذا الاصل ما في السيرة وغيرها  
 لو اقر لو ارث ثم مات فقال الموقر اقر في الصحة والسلامة  
 وقال الورثة في مرضه فالتقول قول الورثة والبينة بينة الموقر  
 وان لم يقع بينة واراد استسلامهم فله ذلك انتهى وما فرغته  
 على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم ومكنته نصرانية فماتت مسلمة  
 بعد موته فماتت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده  
 فالتقول قولهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى وما خرج عن هذا  
 الاصل لو قال التامضي بعد عركه لرجل اخذت منك القمار  
 دفعتني الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت بعد العزل  
 فالصح ان القول قول التامضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي  
 ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبة قال البعض  
 واختاره لرحمته لكن المعتمد الاول لان التامضي اسنده الى  
 حاله منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله فله  
 تعليق القضاء وخرج عنه ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد الحق قطعت  
 يدك وانا عبدا وقال الموقر بل قطعتها وانت حر كان القول للعبد  
 وكذا لو قال المولى لغيره قد اغتصقه اخذت منك غلة كل شهر خمسة  
 دراهم وانت عبدا وقال المعنى اخذتها بعد الحق كان القول  
 قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل القول

في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري

في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري

في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري  
 في احوال البائع والمشتري



في الصلاة، والواجب الصلاة  
عند بعض الناس

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



مطالع  
في العزل الخاص بالحي  
مطالع  
صبي ارضها قد تم  
مطالع  
في الفضة والفضة  
مطالع  
في العمل بالزراعي  
مطالع  
في وجود السبب في جمع ال  
مطالع  
في خلايا وافق في  
الرضيع

والفروج لا تحل بالضرورة انتهى ثم قال ولو عتق جارية  
من رقيقه ونسبها لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة  
اعتقوا ابنتهم شيئا واعتقوا التي أكثر ظنك انها حرة  
ولكنه ينسبهم فان زعموا ان الميت اعتق هذا بعينها  
اعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا عتق ذلك  
شيئا اعتقت كلهن واستخلفا عنهن قيمة احداهن وسبعين  
فيما بقي انتهى وخرج عن هذا المصطلح في فتاوى قاضي  
خان صبيحة ارضعها قوم كثير من اهل قرية اظلم او اكثرهم  
ولا يدري من ارضعها واراد واحد من اهل تلك القرية  
ان يتزوجها قال ابو القاسم الصغار اذا لم يظهر له علامة  
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا باب الرخصة كيلا  
ينسد باب النكاح ولو اختلطت الرضعة بنبأ يخص  
لم اراه الآن ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد ما يفيد الحل و  
لفظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق احد هم  
جارية ولم يعرفوا المعتقة لكل واحد منهم ان يطأ جارية  
حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان اكثر رأى احد هم  
انه هو الذي اعتق فاحب الي ان لا يؤبرها حتى يتبين ذلك  
ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشترى رجل واحد  
فد علم ذلك لم يحل له ان يؤبر واحدة منهم ولا يبيعهما حتى  
يعرف المعتقة ولو اشترى من الاواحدة حل له وطئهن  
فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن  
ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاعدة  
انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحمة فلو كان في  
الحمة شك لم يعتبر وكذا قالوا لو ادخلت امرأة حمة بثديها  
في فم رضعة ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها

ووقع الصل في دخول  
المن الجوف

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

لم تحرم لأن في المانع شكاً كما في الولو الجية وفي القنية احرأة  
كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول  
لم تكن في ثدي لبن حين اتتها ثدي ولا يعلم ذلك الا من  
جهتها جاز لا ينهان ان يتزوج بهذه الصبية انتهى وفي  
الانثى صغيرة وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك  
حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به أحدهما  
فان اخبره لثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان  
كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران قالوا لو ان فارقها  
ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه لخطئ قبل في حله  
خبر الواحد قالوا له شراء امة زيد قال بكر وكنتي زبيبيها  
يكل له وطئها وكذا الوجات امة وقالت لرجل ان  
مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل وطئها ولم ار  
حكم ما اذا وكل شخصاً في شراء جارية ووصفها فاشترى  
الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى  
القاعدة حرمها على الموكل لاحتمال انه اشترى لنفسه لان الوكيل  
بشراء غيره المعائن له ان يشترى لنفسه وان كان شراء الوكيل الجارية  
بالصفة المقتضى ظاهراً في الحال ولكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع  
الى قول الوارث لانه خليفة وانظار في الفقه ولما كان الاولى  
الاحتياط في الفروج قال في المصنف اذا عقد على امة مشتر باع  
وطئها حراما على سبيل الاحتمال فوحسن الاحتمال ان يكون حرة  
او معتقة الغير او مخلوقا عليها بعقوبها وقد حثت الحائفة كثيراً  
يقع لاسيما اذا تدكولتها الايدي انتهى فوقع لبعض السافهة  
منه ان وطئ السراري الا اني تجلبس اليوم من الروم والهند  
والترك حرام الا ان ينتصب في المفان من جهة الامام من  
يحسن قسماً فيفسرها من غير حيف ولا ظلم او يحصل قسمة

ادام بخیر باد  
و خدای تعالی را در خواست  
در ارضاء و رضا

تاریخ عالمگیری



في الاصل في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين  
 في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين  
 في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين

من حكم تزوج بعد نكاح باذن القاضي المعقود والاحتياط اجتنابا  
 مملوكا وحريرا انتهى وهذا اوج لاحكام لازم فان الحاربه المجنونه خلال  
 المرجع اليها التي صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان  
 كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **تنبيه** في معراج الدراية  
 من كتاب الخط والاباحة ان اصحابنا احتاطوا في امر الفرج  
 الا في مسئلة لو كانت جارية بين شركيين ادعى كل منهما انه  
 ينحاف عليها من شركه وطلب ان يوضع عند عدل للايجاب الذي  
 وانما تكون عند كل واحد بواجبة لئلا ياتي **قاعدة** الاصل  
 في الكلام الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطى  
 وعليه حمل قوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فحتمت رتبة  
 الاب كحليته وكذا الوقضى شافعي بجعلها لم يتقدم في الفتنة للكتاب  
 بخلاف القضاء بحمل محسونة والفرق في غيرها شرعا ووجه  
 المعقود عليها بلا وطى بالاجماع ولو قال لامته ونكحته ان  
 تنكح فحلى الوطى فلو عقد على الامه بعد اعتاقها وعلى الزوجة  
 بعد اباتها لم يثبت كما في كشف الاسرار ومنها لو وقف على ولده  
 او اوصى لولد زيد لا يدخل ولد له ان كان له ولد لصلبه  
 فان لم يكن له ولد لصلبه استحق ولد الابن واختلف في ولد البنت  
 فظاهر الرواية عدم الدخول وصحة فاذا ولد للواقف ولد رجع  
 منه ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصليب وهذا  
 في الموقوف اما اذا وقف على اولاده دخل النسل كما ذكره الطبقا  
 الثالث بلفظ الولد كما في فتح القدر وكان للعرف فيه والى  
 فالولد مفردا كان او جمعا حقيقة في الصلبي ومنها حلف  
 لا يبيع ولا يشترى ولا يزوج ولا يتزوج ولا يصارح عن مال  
 او لا يقيم اسم ولا يخاصم او لا يضرب ولده لم يثبت الا بالماثرة  
 ولا يثبت هو بالتوكيل لانها الحقيقة وهو جاز الا ان يكون

في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين

مثل لا يباشر ذلك الفعل كالفعل والاجر في يحنث بهما وان كان  
 يباشره مرة ويؤكل فيه اخرى فانه يعتد بالاغلب قال في الكفر  
 بعده وما يحنث بهما النكاح والطلاق والامانة والعتق والكتابة  
 والصالح عن دم العبد والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق  
 وضرب العبد والذبح والبناء والحيطة والادراع والابتداع  
 والاعارة والامانة واستعارة وقضاء الدين وقبضه والسوسة  
 الحلال انتهى والافعال والعقود في الايمان الخيض بالصبي او  
 يتناول القاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل  
 بالبيع يتناول القاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول ولم يمين  
 على النكاح ان كانت على الماضي تناولته وان كانت على المستقبل  
 لا واليمين على الصلوة كاليمين على النكاح وكذا في اليمين والصوم  
 كما في الظهيرة وكذا على البيع كما في الحيطة ولو حلف لا يصلي  
 اليوم لا يتقيد بالصبي قياسا وتقيد به استي انا ومثله  
 لا يتزوج اليوم كما في الحيطة ومنها لو قال هذه الدار لزيد  
 كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنة لم يقبل وفي  
 البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرار بكونها له بخلاف  
 زرع فلان او غرس او بني وادعى انه فعل بالاخر فهي  
 للموقوف ومنها حلف لا ياكل من هذه الثاة حنث بغيره لان الحقيقة  
 دون لبنها وتناجها بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه الثمرة  
 حنث بغيرها وطلعتها لا ياكلها بصفة حادثة كالدبس  
 فان لم يكن لها ثم حنث بما اكله مما اشتراه بغيرها ومنها حلف  
 لا ياكل من هذه الخنطة فانه يحنث باكل عينها الا مكان فلا  
 يحنث باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث  
 بالكرج لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بغيره او بآبائها بخلاف  
 من ماء دجلة ومنها اوصى لمواليه وله عتقاء ولم عتقا

لو حلف لا يضرب ولده فادعى ضرب  
 لا يحنث بخلاف العبد اذ لو منقعه  
 العبد يعود اليه لانه انما يضرب  
 يشاد ب

ولا يصل ان كل فعل يوجب عقوبة لا يحنث  
 لا يحنث بخلاف بغيره كمن حلف لا ياكل  
 لا يحنث بخلاف بغيره كمن حلف لا ياكل  
 لا يحنث بخلاف بغيره كمن حلف لا ياكل

في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين  
 في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين  
 في النكاح والطلاق والعتق والامانة واليمين







كتاب الطهارة

كتاب الطهارة في كل ما يتعلق بها من الوضوء والجمعة والصلوة والاعتكاف والنفاس والحيض والنفاس

انك بعد اجزائه وان كان كبرائه انه قبل لم يحزه وان  
اشترك الطهارة اجزاء لان امره محمول على السداد حتى يظهر  
الطهارة انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها  
وهي الشك في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائدة  
وشك في خضائها فهي مست وفي النافار خائفة رجل  
لا يدري هل في ذمته قضاء الفوات أم لا مكره ان ينوي  
الفوات ثم قال واذا لم يدرك الرجل ان يبقى عليه شيء من الفوات  
او لا الأفضل ان يقرأ في سنة الظهر والعصر والعشاء في  
الاربع الفاتحة والسورة انتهى **الفائدة الثانية** الشك في  
الطهارة والمظن الطوف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب  
والكراهة رجحان جهة الظاهر وأما كبر الرأي وغالب الظن فهو  
الطوف الرابع اذا اخذ القلب وهو المعبر عنه الفقهاء كما  
ذكره الامام في اصوله **فصل** ان الظن عند الفقهاء  
من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء  
وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في  
كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك  
وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام  
يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في  
نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق  
بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع  
**الفائدة الثالثة** في الاستصحاب وهو كما في التبرك  
ببقاء امر محقق لم يظن عدمه واختلف في جسيمة فصيل حجة  
مطلقا ومعناه كبر مطلقا واخبار الفحول الثلاثة ابو زيد  
وشمس الائمة وفي الاسلام انه حجة الدفع لا الاحتجاج وهو  
المستهور عند الفقهاء والوجه ليس حجة اصلا لان الدفع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

في السنة او غيره الاصل ان موجب الوجود ليس موجب ثبانه  
فلما بقاءه بلا دليل كذا في التبرر وما وقع عليه النقص اذا  
سبح من الدار وطلب الشك الشبهة فانك لم تدرى ملك  
المطالب فيما فيه فالفعل له ولا شبهة الا بينة وثبانه  
المفقود لا يثبت عندنا ولا يثبت وقدما فروعها عليه  
في قاعدة ان الحادث يصرح الى اقرب او قارة وفي اقرار  
المرأية ثبت هذا لان عند الشهود قاضي مالكه  
الضمان فقال كانت نجمة بوقع فارة والقول للصاب  
لا تكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على  
عدم النجاسة وكذلك لو اتلف طواف فطلب بالضمان  
فقال كانت ميسة فالتفتها لا يصديك وللشهود ان يشهدوا  
انه لم ذكر في الحكم بالمال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه  
بمسئلة كتاب الاستصحاب وهي ان رجلا لو قتل رجلا  
قال كان ارتد او قال قتل ابي فقتله فصاحا للردة  
لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قتل لادى الى فتح باب  
العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وادى الدم  
عظيم لا سهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم هو  
حتى يتكلم في المال بالكلية وفي الدم محبس حتى يغزو  
مكاف والمكاف يمين واحدة في المال ويخمس من ميثاق الدم  
**القاعدة الرابعة** المسئلة بحسب التفسير والاصل فيها  
قوله يريد الله بك البر لا يريد من العسر وقوله ما  
جعل الله عليكم في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين  
الى الله الخفيفية السمحة **قال العلماء** يخرج على هذه القاعدة  
جميع رخص الشروع وبخفيفاته واعلم ان اسباب  
التخفيف في العبادات او غير ما سبعة **الاول** السفر

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع

هذا هو الظن وهو من قبيل الشك لا يتم بريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار وقال له على الف في ظني لا يلزم شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب مخرجوا في نوازل الموضوع بان لكاتب كالمحقق وهو حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع



في الايام بعد يوم الجمعة  
وقال الامام

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

وهو نوحان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة ايام  
والا بالها وهو العصر والظهر والمساء اكثر من يوم وليلة وسقوط  
الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به  
المراد به مطلق الخارج عن المهر وهو ترك الجمعة والعيد  
والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واسماها التيمم  
بأن نأته والعصر ليس في غنمنا رخصة السقاط بمعنى  
الغزاة يعني ان الايام لم يسبق مشروعا حتى انهم لم يثبتوا  
لو انهم لم يثبتوا على راس الركعتين ان لم ينو اقامته قبل  
سجود الثالثة **الثاني** للرض ورخصة كثرة التيمم عند  
الخوف على نفسه او على عضوا ومن زيادة المرض او بطؤه  
والقعود في صلاة الغرض والاضطجاع فيها والاياء  
التخلف من الجماعة مع حصول الفضيلة والظفر في رمضان  
للشيخ الثاني مع وجود الفدية عليه والانتقال من الصوم  
الى الاطعام في كفارة الظهار والظفر في رمضان والخروج  
من المعتكف والاستنابة في الجوف في رمي الجمار واجابة  
خطور الاحرام مع الفدية والتداوي بالنجاسة وبالخر  
على احد القولين واختار قاضي خان عدة واساعة  
اللقمة بها اذا غصن اتفاقا واجابة النظر للطبيب حتى  
للعودة والسويين **الثالث** الاكراه **الرابع** النسيء  
**الخامس** الجمل وسباني لها مباحث **السادس**  
العسر وعوم البلوى كالصلوة مع النجاسة المعقولة  
كما دون ربع الثوب من خففة وقد راى لدرهم في المغلظة  
ونجاسة المغذور التي تصيب ثيابه وكان كلاما غلما  
خربت ودم اليه اغث والبق في الثوب وان  
كثر وبول ترشش على الثوب قدر زوس الابر

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

وطين الشوارع واثرجاسة عسز زوالها وبول سحر  
في غير اواني الماء وعليه الفتوى ومنهم المطلق في الهرة والقارة  
وخام وعضفور وان كثر وخو الطيور المحترقة في  
رواية وما لا نفس سائلة وربى النائم مطلقا على المفتي  
وافواه الصبيان وخيار السرقين وقيل الدخان جس  
ومنفذ الحيوان والعفون الرخ والفاد اذا اصاب  
السراويل المبتلة او المقعدة على المفتي به وكان المخلو ان  
لا يصل في سر او يله ولا تاويل لفعله الا ان يخرج من الخلاف  
ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للروث والعذرة  
فصلنا بطهارة رمادها والآل زمت نجاسة الخنزير في غالب  
الاحصار ومن ذلك طهارة بول الخفاش وخرقة والبعير  
اذا وقع في الحلب ورمى قبل التفتت وتحقق نجاسة  
الاروات عندئذ وما يصيب الثوب من بخارات النجاسة  
على الصبي وما يصيبه مما سال من الكيف لم يكن الكبر راية  
النجاسة وما الطابق استحيانا وصورة احترقت  
العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان  
وكذا الاصطبل اذا كان حارا او على كونه طابق او بيت  
بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا  
كان فيه امرئ في النجاسة فغرق جيطانها وكوتها  
وتقاطر منه وكذا الوكان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء  
فترشح في اسفل الكوز والقول بطهارة المك وان  
كان في اصله دم والزباد وان كان عرق حيوان حرم  
الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالمال نجس او عكس  
فالفتوى على ان العبرة للظاهر اتمها كان وما ترشش  
على الغسل من غسالة الميت مما لا يمكن الا حذر عنه وما

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة

في الايام بعد يوم الجمعة  
في الايام بعد يوم الجمعة



في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

رش السويق اذا ابتل به فداه وتواطى الكلب والطير  
 المسوق ورذعة الطير وشروعية الاستنجاء بالجماع انيس  
 بمنزل حتى لو نزل المستنجي في ماء نجس والقول بان كل ما يج  
 قاله يزيل النجاسة الحقيقية ومس المصحف للصبي للتعلم  
 ومس الحنف في الحضر لمصلحة نزع في كل وضوء ومن ثم حيل  
 نزع الغسل لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال  
 مادام مترددا على العضو ولا ينجسه الماء اذا لا في المنجس  
 لم ينقل عنه وانه لا يضره التغير بالكلث والطير و  
 الطحلب وكلما قور صوته عنه واما حية المشي والاستدبار  
 عند سبق الحدث واما حية في صلوة الخوف واما حية  
 النافلة على الدابة خارج المصر بالاياء وفيه رواية عن  
 ابي يوسف واما حية القعود فيها بلا عذر ووشح الحنفية  
 في العباد كلها فلم يقل ان من المرأة والذكر ناقض ولم  
 يشترط النية في الطهارة ولا ذلك ووشح في المياه فوضه  
 الى رائى المبسك به ولم يشترط مقارنة النية للتكبير لم يعين من  
 القراءة شيئا حتى النافذة على بقوله تعالى فاقرأ ما نطرت من القرآن  
 والتعبدان بحيث لا يجوز غير غير واسقط القراءة عن المأخوذ  
 بل منع منها شقة على الامام دفعا للتخلف عنه كما يشهد  
 بالجامع الا انه لم يخص تكبيرة الافتتاح بلفظ واما جوزه بكل ما  
 يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المعصلي فحوزه بالنارسي  
 تيسر اعلى الى شقين وروى رجوعه واسقط فرض الطائفة  
 في الركوع والسجود تيسر او اسقط لزوم التفرغ على الاصل  
 الثمانية في الزكوة وصدقة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم  
 وعدم التعبد بصوم رمضان ولم يجعل الحج الاركانين  
 الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا الشتر

الكلب يعض الطراد والدم  
 حذوقه وصغوقه  
 الا حذر الزكوة  
 فلو كانا  
 فلو كانا

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

ولم يجعل السبعة كلها اركانا بل اكثر ولم يوجب العمرة في العمر  
 كل ذلك للتيسر على المؤمنين ومنه ذلك الايراد بالظن في شدة  
 الا ومنه لا ايراد في الجملة لاستحباب التكبير اليها على ما قيل ولكن  
 ذكر الاستحباب في انها كالظن في الزمانين وترك الجماعة للظن والجمعة  
 بالا عذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رجوعه الا على الجمعة  
 والجمعة وان وجد قاندا فمالم يثبته عنه وعدم وجوب قضاء  
 الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المسحاضة  
 لندور ذلك وتسقوط القضاء عن المنع عليه اذا زاد على يوم  
 وليد وعن المريض العاجز عن الايام بالراس كذلك على الصحيح  
 وجوز صلوة الغرض في السفينة كعدمه القدرة على القيام  
 لحرف دو ان الراس وكان الصوم في السنة شهرا او الحج في العمرة  
 والزكوة ربع العشر تيسرا وكذا قلنا انها وجبت بقدر ميسرة  
 حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة وما لا خير مع ضمان البدل  
 اذا اضطر واكل الوصي والولي من مال اليتيم بقدر اوجبه عليه و  
 جواز تقدم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى  
 وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما  
 قبل نصف النهار الشرعي دفعا للمثقة عن جنس الصائمين  
 لان الحائض تظهر بعده والكافريم والصغير يبلغ كذلك  
 واما حية التحلل من الحيض والاحصاء والكوانت واما حية الى  
 يوسف روى حشيش الحرم للحاج في الموسم تيسرا وليس  
 الحرم للحكمة والعتال وبيع الموصوف في الذمة كالمسلم حوز على  
 خلاف القياس دفعا لحاجة الفقهاء والاكفاء برواية  
 ظاهر الصبرة والاعنوزج ومشروعية خيار الشوط للتردي  
 دفعا للندم وخيار نقد الثمن دفعا للماطلة ومنه هذا القيل ببيع المائة  
 المستي ببيع الوفا جوزه مشايخ بخاري توسعة وبيان في

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني

في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني  
 في شهر ربيع الثاني







في الوصية للوارث

في حال الموت على الصلاة

في حال الموت على الوضوء

في حال الموت على الفقه

في حال الموت على التكبير

ضرر الورثة حتى اجزائنا بالجميع عند عدم الوارث او قهرا  
على اجازة بقية الورثة اذا كانت لو ارث وابقينا التركة  
على ملك الميت حكما حتى تقضي حوائجه منها راحة عليه و  
شعنا الاخر في الوصية فجزائنا بالمعروف ولم يتطلبا  
بالشرط الفاسدة وحقه اسقاط الاثم عن الجاهل  
في الخطاء والتيسر عليهم بالاكتماء بالنظر ولو كفوا الاخذ  
باليقين لسحق وعسر الوصول اليه ووسع ابو حنيفة  
في باب القضاء والشهادتين افسح تولية القاص  
وقال ان فسخه لا يخرجه وانما يستحقه ولم يوجب تركية  
الشهود حمل حال المسلمين على الصلاة ولم يقبل الحج  
الحج في الناهي ووسع ابو يوسف في القضاء و  
الوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما في القاضي  
تلقين الناهي وجوز كتاب القاضي الى القاضي في  
غيره ولم يشترط فيه شأنا بشرط الامام وصح الوقف  
على النفس وعلى جهة شقطة ووقف المتاع ولم يشترط  
التسليم الى المتولي ولا حكم القاضي وجوز استبداد العقد  
للحاجة اليه بلا شرط وجوزاه مع الشرط غيبا في الوقف  
ونشير على المسلمين قد بان بهذا ان هذه القاعدة  
يوجب المبالغة في ابواب الفقه **السبب الرابع**  
التقصير فانه نوع من المشقة فماسب تخفيف من ذلك  
عدم تكليف الصبي والمجنون فوض احوالهما الى  
الولي وتربيته وحضانه الى النكاح راحة عليه ولم  
يجبر من على الخيانة تبسرا عليهم وعدم تكليف  
النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجاعة والجمعة  
والجهاد والجزية ونحوه العقل على قوله والصحيح خلافه

في حال الموت على الفقه

في حال الموت على الفقه

واباحة لبس الحر وحل الذهب وعدم تكليف الارقاء  
بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من الحر في الحدود  
والعدة كما سياتي في احكام العبيد وهذه فوائد مهمة  
يختص بها الكلام على هذه القاعدة **الفائدة الاولى**  
**الامانة** على قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبا  
كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة  
الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج في الجهاد  
عنها ومشقة الحدود ورجم الزناة وقتل الخناة  
وقال البغاة فلا اثم لها في اسقاط العبادة **في كل**  
**الاوقات** واما جواز التيمم بخوف شدة البرد والخيانة  
فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه وعلى  
عضوه من اعضائه او من حصول مرض وكذا انشراط  
في البدن ايج طوازه من الخيانة ان لا يجد مكانا يابو به  
ولا ثوبا يبتدق فيه ولا ماء يستحيا ولا حاما او الصبح  
انه لا يجوز للحديث الاصغر كما في الحائض لعدم اعتبار  
ذلك الخوف في اعضاء الوضوء واما المشقة التي تنفك  
عنها العبادة اغالبا فعلى مراتب **الاولى** مشقة عظيمة  
قادرة على مشقة الخوف على النفوس والاطراف و  
منافع الاعضاء فهي وجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن  
لحج طريق الا انه اليه وكان الغالب عدم السلامة  
لم يجب الثانية مشقة خفيفة كاذني وجع في اصبع  
واذن صداع في الرأس او سوء مزاج خفيف  
فهذا لا اثر له ولا التماس اليه لان تحصيل مصالح العبادة  
اولى من دفع هذه المفرة التي لا اثر لها ومن هنا  
رد على من قال من هنا يخاف ان المريض اذا نوى

في حال الموت على الفقه

في حال الموت على الفقه

في حال الموت على الفقه

في حال الموت على الفقه







هذا كتاب في بيان  
الدين والادب

المضار والحق الاحكامه على

في الطبقات النادرة العنق  
بعد الزاوية

على ذات اثنان مع شير جمع قطه قالوا  
 في الصحاح وهو اللب من قلب  
 اللب فصول اباد ركبا  
 التوحى لمدح الى اللب

[illegible]















رجح اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلا قالوا  
 في الأصول في باب ما يترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة استعمال  
 والعادة هكذا ذكر في الاستمارة فاختلف في عطف العادة على  
 الاستعمال فقبلها أم لا فان قيل المراد من الاستعمال نقل  
 اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعلية  
 الاستعمال فيه ومنه العادة فقل الى معناه المجازي عرفا وتمامه  
 في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغني العادة  
 عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة  
 عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العادة  
 كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
 خصوصية كالرفق للنخاة والفرق والجمع والتفويض للنظار  
 والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة واليمين معانيها  
 اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه العادة  
 حد الماء الجاري والأصح أنه ما بعدة الناس جاريا  
 ومنها وقوع البعر الكثير في البئر الأصح أن الكثير ما يكثر  
 الناظر ومنها حد الماء الكثير المحي بالجارى والأصح  
 تفويضه الى رأي المبطلين لا التقدير بثبوت في العشر  
 في العشر ومجوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لو زاد  
 الدم على أكثر الحيض والنفاس ترد الى أيام عاداتها  
 ومنه ذلك العمل المكف للصلوة مفوض الى العرف لو كان  
 بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلوة ومنه  
 تناول الثمار الى القطعة وفي اجارة النظر وفيما لا  
 نص فيه من الأحوال الربوية يغتفر فيه العرف في كونه  
 كيليا أو وزنيا أو بالانحصار على كيلة أو وزنه  
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة وجمهورهما

في الأصول في باب ما يترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة استعمال  
 والعادة هكذا ذكر في الاستمارة فاختلف في عطف العادة على  
 الاستعمال فقبلها أم لا فان قيل المراد من الاستعمال نقل  
 اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعلية  
 الاستعمال فيه ومنه العادة فقل الى معناه المجازي عرفا وتمامه  
 في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغني العادة  
 عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة  
 عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العادة  
 كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
 خصوصية كالرفق للنخاة والفرق والجمع والتفويض للنظار  
 والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة واليمين معانيها  
 اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه العادة  
 حد الماء الجاري والأصح أنه ما بعدة الناس جاريا  
 ومنها وقوع البعر الكثير في البئر الأصح أن الكثير ما يكثر  
 الناظر ومنها حد الماء الكثير المحي بالجارى والأصح  
 تفويضه الى رأي المبطلين لا التقدير بثبوت في العشر  
 في العشر ومجوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لو زاد  
 الدم على أكثر الحيض والنفاس ترد الى أيام عاداتها  
 ومنه ذلك العمل المكف للصلوة مفوض الى العرف لو كان  
 بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلوة ومنه  
 تناول الثمار الى القطعة وفي اجارة النظر وفيما لا  
 نص فيه من الأحوال الربوية يغتفر فيه العرف في كونه  
 كيليا أو وزنيا أو بالانحصار على كيلة أو وزنه  
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة وجمهورهما

في الأصول في باب ما يترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة استعمال  
 والعادة هكذا ذكر في الاستمارة فاختلف في عطف العادة على  
 الاستعمال فقبلها أم لا فان قيل المراد من الاستعمال نقل  
 اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعلية  
 الاستعمال فيه ومنه العادة فقل الى معناه المجازي عرفا وتمامه  
 في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغني العادة  
 عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة  
 عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العادة  
 كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
 خصوصية كالرفق للنخاة والفرق والجمع والتفويض للنظار  
 والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة واليمين معانيها  
 اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه العادة  
 حد الماء الجاري والأصح أنه ما بعدة الناس جاريا  
 ومنها وقوع البعر الكثير في البئر الأصح أن الكثير ما يكثر  
 الناظر ومنها حد الماء الكثير المحي بالجارى والأصح  
 تفويضه الى رأي المبطلين لا التقدير بثبوت في العشر  
 في العشر ومجوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لو زاد  
 الدم على أكثر الحيض والنفاس ترد الى أيام عاداتها  
 ومنه ذلك العمل المكف للصلوة مفوض الى العرف لو كان  
 بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلوة ومنه  
 تناول الثمار الى القطعة وفي اجارة النظر وفيما لا  
 نص فيه من الأحوال الربوية يغتفر فيه العرف في كونه  
 كيليا أو وزنيا أو بالانحصار على كيلة أو وزنه  
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة وجمهورهما

في الأصول في باب ما يترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة استعمال  
 والعادة هكذا ذكر في الاستمارة فاختلف في عطف العادة على  
 الاستعمال فقبلها أم لا فان قيل المراد من الاستعمال نقل  
 اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعلية  
 الاستعمال فيه ومنه العادة فقل الى معناه المجازي عرفا وتمامه  
 في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغني العادة  
 عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة  
 عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العادة  
 كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
 خصوصية كالرفق للنخاة والفرق والجمع والتفويض للنظار  
 والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة واليمين معانيها  
 اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه العادة  
 حد الماء الجاري والأصح أنه ما بعدة الناس جاريا  
 ومنها وقوع البعر الكثير في البئر الأصح أن الكثير ما يكثر  
 الناظر ومنها حد الماء الكثير المحي بالجارى والأصح  
 تفويضه الى رأي المبطلين لا التقدير بثبوت في العشر  
 في العشر ومجوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لو زاد  
 الدم على أكثر الحيض والنفاس ترد الى أيام عاداتها  
 ومنه ذلك العمل المكف للصلوة مفوض الى العرف لو كان  
 بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلوة ومنه  
 تناول الثمار الى القطعة وفي اجارة النظر وفيما لا  
 نص فيه من الأحوال الربوية يغتفر فيه العرف في كونه  
 كيليا أو وزنيا أو بالانحصار على كيلة أو وزنه  
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة وجمهورهما

خلافا لابي يوسف ربح وقواه في فتح القدر من باب الربوا  
 والاختصاصية للربوا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص  
 عليه قال في الظاهرية من الصلوة وكان حجر من الفضل  
 يقول السرة التي موضع مناة الشعر المعانة ليست معجزة  
 لتعامل الحال في الابداء عن ذلك الموضع عند الامراء  
 وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع صحيح وهذا ضعيف  
 وبعد لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه  
 وفي صوم اليك ظاير لمن له عادة وكذا صوم يوم  
 قبله والمذهب عدم كراهية صومه بنية النقل مطلقا  
 ومنه قبول الهدية للفاضي لمن له عادة بالابداء له  
 قبل توليته بشرط أن لا يزيد على العادة فإذا زاد  
 عليها رد الزائد والأكثر من الطعام المقدم ضايقة  
 بلا صريح الاذن ومنه الفاظ الواقفين يتبع على فهم  
 كما في وقف فتح القدر وكذا الفظ الناذر والموصى و  
 الخالف وكذا الأقارب يتبع عليه إلا فيما ذكره و  
 سيأتي في مسائل الأيمان ويتعلق بهذه العادة  
 مباحث **الأول** بما ذابث العادة وفي ذلك فروع  
 الأول العادة في باب الحيض اختلف فيها فعند أبي  
 حنيفة وحج لا تثبت الا بمرتين وعند أبي يوسف  
 تثبت بمرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف  
 في الأصلية أو في الحلية أو فيها مستوفى في الأصلية  
 وغيره الثاني تعلم الكلب الصايد يترك أكله للصيد  
 بأن يصير الترك عادة له وذلك بتركه الأكل ثلث  
 حررات الثالث لم أر بما ذابث العادة بالابداء  
 للفاضي المقتضية للقبول **المبحث الثاني** انما تعتبر

نبات  
 وهو يترك

من الزرة  
 في الأصول في باب ما يترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة استعمال  
 والعادة هكذا ذكر في الاستمارة فاختلف في عطف العادة على  
 الاستعمال فقبلها أم لا فان قيل المراد من الاستعمال نقل  
 اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعلية  
 الاستعمال فيه ومنه العادة فقل الى معناه المجازي عرفا وتمامه  
 في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغني العادة  
 عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة  
 عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العادة  
 كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
 خصوصية كالرفق للنخاة والفرق والجمع والتفويض للنظار  
 والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة واليمين معانيها  
 اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه العادة  
 حد الماء الجاري والأصح أنه ما بعدة الناس جاريا  
 ومنها وقوع البعر الكثير في البئر الأصح أن الكثير ما يكثر  
 الناظر ومنها حد الماء الكثير المحي بالجارى والأصح  
 تفويضه الى رأي المبطلين لا التقدير بثبوت في العشر  
 في العشر ومجوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لو زاد  
 الدم على أكثر الحيض والنفاس ترد الى أيام عاداتها  
 ومنه ذلك العمل المكف للصلوة مفوض الى العرف لو كان  
 بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلوة ومنه  
 تناول الثمار الى القطعة وفي اجارة النظر وفيما لا  
 نص فيه من الأحوال الربوية يغتفر فيه العرف في كونه  
 كيليا أو وزنيا أو بالانحصار على كيلة أو وزنه  
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة وجمهورهما



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

غابا عن العلم بالبلد يا مانم جمع وطلب فطيفة فان خرجت من مسير  
ليس طلب ماضى وان اذا خرج واقام تحت عشرين يوما وان  
اقام اقل من ذلك الا من لا يتقدم لطلب الزنى والتفت نحو  
بجانبه  
ليس في عبادة ان يباح ذلك في كل شهر اربعين يوما  
ولا فيما ما يلبس على ذلك الا في  
اصلا  
بويك  
وغيره

والظاهر ان المراد به وقوع ذلك  
في السنة من قسمة



في شرط واقضا قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر  
شيخ الحافظ ابن الفضل العراقي عن ذلك فاجاب بان  
الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يخلفون في  
الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل الشام يقولون  
دروس الحديث كالسماح ويحكم المدرس في بعض الاوقاف  
بخلاف المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه الاعصار  
بالجاء بين الآخرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث  
**فصل** في تعارض العرف مع الشرع فاذا تعارضت  
عرف الاستعمال خصوصا في الامان فاذا حلف لا يجلس على المراكب  
او على البساط او لا يستضيء بالنيران لم يحث بحلوه على  
الارض ولا بالاستغناء بالشمس وان سماها الله  
فراشا والشمس سراجا وحلف لا ياكل لحما لم يحث باكل  
السمك وان سماه الله لحما في القرآن وكوحلف لا يركب  
دابة فركب كافر لم يحث وان سماه الله دابة وكوحلف  
لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحث وان  
سماها الله سقفا الا في مسائل فيقدم الشرع على العرف  
**الاول** لو حلف لا يصلي لم يحث بصلوة الجنازة كما في عامة  
الكتب **الثانية** لو حلف لا يصوم لم يحث بصوم  
**الامسك** وانما يحث بصوم ساعة بعد فجر بنية من  
اهله **الثالثة** حلف لا يتكلم فلا نهى بالحديث كانه الكلام  
شرعا لا باللوطن كما في كشف الاسرار بخلاف لا يتكلم زوجته  
فانه للوطن الرابعة لو قال لحي ان رابت الحلال فانت  
طالق فعلت به من غير روية ينبغي ان يقع كونه الرابع  
**استعمل** الروية فيه بمعنى العلم في قوله صوغا الروية  
فلو كان الشرع يقتضيه الخصوص واللفظ يقتضيه العموم

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به

اعلم ان الحقيقة ترك نية اشارة بدلالة العادة كالنذر بالصلوة والحق فانها حقيقة ان في الدعاء والقصد  
وحيث ان لغويان في الافعال المعلومة وزيارة بيت الله فحقها الشرع الى من بين المؤمنين المتبعين  
صاحبة حقيقة شرعية فيها وتترك بها حقيقة لغويان ويقصرون اللفظ عن معناه الحقيقي في نفسه  
كما اذا حلف لا ياكل لحما فان اللسان كان يطلق على كل سمكة كمن معنى المتضمن لمعنى الشدة والقوة  
وهذا المعنى لا يوجد في حكم السمك فيكون فاصرا عنه مسكاه فترك فيه الحقيقة وبدلالة سبأ في النظر  
اعني تاحصن الشرع طالوا الواسي لا يارب لا يدخل الوارث  
**اختار** ان خصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف  
وهنا فرعان خرجان لم اربها الا ان صرحا احدهما حلف  
لا ياكل لحما لم يحث باكل السمكة **والثاني** حلف لا يطبخ لم  
يحث باللوطن في الدبر والوحلف لا يشرب ماء فحرف  
ماء بغير غيره فالعبرة للعالم كما صرحوا به في الرضاع **فصل**  
في تعارض العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان الاما  
مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع  
منها لو حلف لا ياكل الخبز حث باقتاده اهل بلده في القاهرة  
لا يحث الابخر البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز  
وفي زبيد الى خبز الذرة والدخن وكواكل الحالف خلاف  
ما عندهم من الخبز لم يحث ولا يحث باكل القطائف  
الا بالنسبة كونها الكسواء والطبخ على الاطلاق يحث بالبادج  
والجز المشوي ولا يحث بالضرورة في الطبخ ولا بالارز  
المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة  
وهي الراش ما يباع في مصر فلا يحث الا برأس الغنم  
ومنها حلف لا يدخل بيتا فدخل بيعة او كنيسة او بيت  
نارا والكنيسة لم يحث **تنبيه** خرج عن بناء الامان  
على العرف ما نزل الا وحلف لا ياكل لحما حث باكل الخنزير  
والادمي على ما في الكثرة ولكن الفتوى على خلافه وجواب  
الزيلعي بانه عرف على فلا يصح تعقيد بخلاف العرف اللغوي  
قد رده في فتح القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تترك  
بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعراف علميا انتهى  
**الثانية** لا يركب حيوانا لم يحث بالركوب على ان  
تساؤل اللفظ والعرف العلي وهو انه لا يركب عادة

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به

هذا هو الوجه في قوله لا يتكلم  
فانه لا يمتنع ان يكون المراد  
بالحديث ما رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من ان  
الرجل اذا تكلم فليقل  
ولا يكثر ولا يرفع صوته  
ولا يلهو به ولا يلهو به  
ولا يلهو به ولا يلهو به



عن أبي عبد الله الباقى و ٢٤١  
من أخبار النجاشى

کتابخانه عمومی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم

Handwritten signature: *Handwritten signature*

فلا يصلح مقيداً ذكره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة بما قد تناه وقد استمر  
على ما مرته وقد علمت رده لكن لم يجب ابن الجار عن هذا الفرع  
الثالثة حلف لا يهدم بيئاً حث بهدم بيت العنكبوت بخلاف  
لا يدخل بيئاً و فوق الزيلعي بينهما ما كان العمل بحقيقة في الهدم  
بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك لم يصح بناء الأيمان على العرف  
الأخذ تغذ العمل بحقيقة اللغوية الرابعة حلف لا يأكل مما حث  
بأكل الكبد والكرش على ما في الكنتن مع أنه لا يسهى لما عرفنا أنه  
قال في المحيط أنه إنما حثت على عادة أهل الكوفة وأما في  
عرفنا فلا يثبت لأنه لا يعطى انتهى وهو حسن جداً ومنه  
هنا وأما ما علم أن العجوة عرفة قطعاً ومنه هنا قال الزيلعي  
في قول الكنتن والواقف على السطح داخل أن الجار لا  
يحث في العجوة لأنه لا يسهى داخلاً عندهم انتهى **المبحث**  
**الثالث** العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط قال  
في اجارة الظهيرة والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً انتهى  
وقالوا في الاجارات لو دفع ثوباً إلى جارية لخطأه أو إلى  
صباغ ليصبغ له ولم يعين له أجره ثم اختلفوا في الاجر  
وعده وقد جرت عادة بالعمل بالاجرة فهل تنزل  
منزلة شرط الاجرة فيه اختلف قال الامام الاعظم  
لاجر له وقال ابو يوسف ان المصانع عرفاً له انما  
معامله فله الاجر والا لا وقال محمد بن ابي ان المصانع  
معروف بهذه الصنعة بالاجر وفيما حاله بها كان  
القول قوله والا فلا اعتبار للظواهر للعباد قال الزيلعي  
والفتوى على قول محمد بن ابي انتهى والخصوصية لمصانع  
بل كل صانع نصيب نفسه للعمل باجر فان امكن  
كالاشترط ومنه هذا القليل تنزل الحان وحول

فلا يصح مقيداً ذكره الزيلعي بخلاف لا يرك  
 على ما مرده وقد علمت رده لكن لم يرد  
 الثالث حلف لا يهدم بيئاً حث به  
 لا يدخل بيئاً و فوق الزيلعي بينهما ما  
 بخلاف الدخول ولو صح هذا المسألة

Handwritten Persian text, likely a continuation of the letter or a separate note, written in elegant script.

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء

Handwritten signature: *Handwritten signature*

الحاكم والدلائل كما في النزازية ونحوه القليل المحدث لا يغال  
كما في الملتقط ولنا قالوا المعروف كالشرط فاعلى المقتضى  
صارت عادة كالشرط صريحا وهما مسئلتان لم  
ارها الآن يمكن تخريجها على ان المعروف كالشرط  
وفي النزازية الشرط غير كالشرط وشرطها لو  
جرت عادة المقتضى برز ازيد مما اقتضى هل يحرم  
اقتضاه تنزلا لعادة منزلة الشرط ومنها لو بارز  
كافر مسلما ولطدت العادة بالامان للكافر هل يكون  
بمنزلة الشرط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم  
عليه وحاشا للمنفذ المجلد ورد على سؤال فمن آجر  
مطبخ لطبخ السكر فيه فخار اذن المتاجر في استعماله  
فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بعضها على المتاجر  
فاجبت بان المعروف كالشرط فاضار كانه صريح بعضها  
عليه والعارية اذا اشتهر فيها الضمان على المستعير  
مضمونة عندنا في رواية وكراهة الزيلعي في العارية وحرم  
في الجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع النزازية  
عنه المتابع ثم قال ان الوديعة والعين الموهوبة فلا  
يضمان بحال انتهى ولكن في النزازية قال اخرجني هذا  
على انه ان ضاع فانما ضامن له فاعاره ضاع لم يضمن  
انتهى وما توقع عليه على ان المعروف كالشرط لو  
جهر الاب انتهى جهازا ودفعه اليها ثم ادعى انه عارية  
ولا يثبت فيه اختلاف والمخبر للفقوى انه ان كان العرف  
مستمر ان الاب يدفع ذلك اليها بملكا لا عارية لم يقبل قوله  
وان كان العرف مشتملا كقول الاب كذا في شرح منظومة  
ابن وهبان وقال قاضي خان وعنفى ان الاب ان

[illegible]

أعزى

الحمد لله

في الجواز للنفقة  
في عدم فسخ النكاح



كان من كرام الناس واشهرهم لم يقبل قوله وان كان من  
الناس كان القول قوله انتهى قال في الكبرى للخاص ان القول  
للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج  
لمن دفع ثوبا الى فصار ليغصه ولم يذكر الا هو كانه يحمل على  
الاجارة بشهادة العرف الظاهر انتهى وعلى كل قول  
فالمنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر العرف بله احوال  
قاضي خان نظر الى حال الاب في العرف وما في الكبرى  
نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يحضر ملكا وفي المصلحة  
من اليسوع وعن ابي القاسم الصغار الاشياء على ظاهرها  
جوت به العادة فان كان الغالب للحلال في الاسواق  
لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت لو كان  
الرجل يأخذ المال من حيث وجده ولا يتامل في الحرام  
والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان يحمل  
البردة والاكاف في بيع الحرام من على العرف وفيه  
ايضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل الباب مبني على  
التعارف ذكره في الاحاراد وفي احارامه منية المفع دفع  
غلامه الى حاكم مدة موطونة ليعلم النسب ولم يشترط  
الاجر على احد فاما علم العمل طلب الاكثاذا الاخر من المولى  
والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في  
ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاد بحكم باجر  
فمثل تعلم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى  
فما جاز مثل العلم على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه انتهى  
وقام به علم العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجروا  
خاربا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل  
كذا في خرافة القرية ونماه في خنية المفع وفيها لو دفع

في ابي ربيع في  
سوق خاربيا دون  
في ابي ربيع في السوق  
في ابي ربيع في السوق  
في ابي ربيع في السوق

الموت  
الزوجة  
الزوجة  
الزوجة

في ابي ربيع في السوق

في ابي ربيع في السوق

غلا

غلا الى حاكم ليس في النصف جوزة من ارجل واوليت غيره  
لعرف انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه اللفاظ انما هو  
المعارف السابق دون المتأخر وكذا يقولون لا عبرة للعرف  
الطارى فلهذا اعتمد العرف في المعاملة ولم يعتبر في التطبيق فبين  
على عموم ولا يختص العرف وفي اخر المبسوط اذا اراد الرجل  
ان يغيب خلفه امراته قال كل جارية اشترتها في حرة وهو  
يعني كل سفينة جارية غلبت نية ولا يقع عليه الحق قال الله  
وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فاذا نوى  
ذلك غلبت نية لانها ظالمة في هذا الاختلاف ونية المظلوم فيها  
يخلف عليه معتبرة وان خلفه بطلاق كل امرأة اتزوجها طلاقا  
فليقبل كل امرأة اتزوجها عليك في طالق وهو ينوي بذلك  
كل امرأة اتزوجها على رقيقك فتعمل نية لانه نوى حقيقة  
كلامه انتهى واما الاقرار فهو اخبار عن وجوب بين وزوجها  
تقدم الوجوب على العرف الغالب فكذا لو اقر بدينهم فربما  
انما زكوف او بغيره يصدق ان وصل وان اقربا لغيره  
عن متاع او فرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زوف  
وصل او وصل وصدقا ان وصل وان اقربا لغيره غصبا  
او ودعة ثم قال هي زوف صدق مطلقا وكذا الدعوى  
لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم ظاهره  
العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال  
في البرازية من الدعوى مغرا الى الاصل اذ كانت النفود  
في البلدة مختلفة احد ما روج لاقص الدعوى بالمبين وكذا  
لو اقر بعشرة دنانير في البلاد نفود مختلفة جاز لاقص  
بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقد  
اوسعنا الكلام في ذلك في شرح الكنت من اول البيع ويمكن ان

في ابي ربيع في السوق

في ابي ربيع في السوق

في ابي ربيع في السوق

في ابي ربيع في السوق



مطابق قول الحق في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

يخرج عليها مسئلتان أحدهما مسئلة البطالة في المراسل  
 فإذا استمر عرف بها في أشهر خاصة حمل عليها ما وقف بعد  
 لا ما وقف قبلها الثانية إذا شرط الواقف النظم للحاكم وكان  
 الحاكم إذا دل شافعيًا صار حنفيا لا قاضي غيره إلا  
 نية لكل يكون النظم لأنه لا حكم أو لا لأنه يتأخر فلا يحمل  
 المتقدم عليه فمقتضى القاعدة الثاني وكذا قالوا في الامان  
 لو حلف والى بلدة ليعلنه بكل ادعى دخل البلدة بطلت  
 اليمين بغزل الوالي فلا بحث إذا لم يعلم الوالي الثاني  
 ولم أر إلا أن حكم ما إذا حلف متى رأى منك أرفع اليمين  
 هل يمتنع القاضي حاله اليمين ومنه هذا النوع لو وقف  
 بلدة على الحرم الشريف وشرط النظم للقاضي هل يمتنع  
 القاضي الحرم أو قاضي البلدة الموقوفة أو قاضي بلدة  
 الواقف ينبغي أن يخرج من مسئلة ما لو كان اليمين في بلدة  
 باله في بلدة آخر فهل النظم عليه لقاضي بلدة اليمين أو لقاضي بلدة  
 باله صرحوا بالاول فيمنع أن يكون النظم لقاضي الحرم  
 يمكن أن يقال إن الاربع كون النظم لقاضي البلدة الموقوفة  
 لأنه أعرف بمصالحها فظاهر أن الواقف قصد به  
 يحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما إذا كان العقار لاني  
 ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم  
 يصح قضاءه ومنهم من ينظر إلى الداعي والرافع واختلف  
 الصحاح في هذه المسئلة **تنبيه** هل المعتبر في بناء الأحكام  
 العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب  
 الاول قال في النزاهة مغربا إلى الامام البخاري الذي  
 ختم به الفقه العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل  
 يثبت انتهى ويتفرع على ذلك لو استقرض الفاعل واستاجر  
 النظم لا يثبت في الوقف  
 وإذا علم بغيره

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

بالحرف

المقرض لحظ حراة أو ملعة كل شهر عشرة وقيمة لا تزيد على اللجر  
 فغيرها ثلثة أو قال صحى الاجارة بلكراية اعتبار العرف خواص  
 بخاري والصحة مع الكراية للاختلاف والنفاد لان صحة  
 الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد اثنى الامام ببناء  
 وفي القينة من باب الاستيجار المستقرض المقرض المتعارف  
 الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة  
 عند البعض وعند البعض أن كان يثبت لكن احده بعض  
 اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء  
 لم يعرفه عامة بل تعارفوا خواصهم فلا يثبت التعارف  
 بهد القدر قال رضي الله عنه وهو الصواب انتهى وذكر فيها  
 من كتاب الكراية قيل الترخي لو تواضع اهل بلدة على زيادة  
 في سجناتهم التي يوزن بها الدراهم والابرس على خالفة  
 سائر البلدان ليس له ذلك انتهى وفي اجارة الزرية و  
 في اجارة الاصل لو استأجر ليجل طعامه بقدر منه فالاجارة  
 فاسدة ويجب احوال المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا الوضع  
 الى حائك غز لا على ان يشبه بالثلث وما يتجاوز بل هو خوارزم  
 افتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه اثنى ابو علي النخعي  
 ايضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم  
 ابطال النص انتهى وفيها من البيع القاسد في الكلام على بيع  
 الوفاء في القول ان كس منه انه صحيح قالوا لاجل الحاجة فزاراه  
 الربوا فيلزم اعتماد الدين والاجارة وبه لا تنفع في الكرم  
 وبخاري اعتمادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار  
 فاضطرروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس احرالا  
 ان يحكم انتهى فلما حل الله المذهب عدم اعتبار العرف  
 الخاص ولكن اثنى كثير من المتأخرين باعباره فاقول على اعتبار

الناس

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل



ينبغي ان يفي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوة  
 لازم وتبصر لطلون المانوت حلاله فلا يملك صاحب المانوت  
 اخا حبه منها ولا اجارتهما غيره ولو كانت وقفا وقد وقع  
 في حوائث الجمان بالغورية ان السلك الغوري لما بناها  
 اسكنها التجار بيلكو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم  
 وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار العرف  
 الخاص قد تعارف القضاة بالظاهر النزول على الوظائف  
 بما لم يعط لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المرازمة  
 لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك  
 ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا  
 عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول  
 في البيت المبيع بالظاهر دون غيره لان سوتهم طبقات  
 لا ينتفع بها الا به وقد عت القواعد الكلية وقيل  
**الاول** لا ثواب الا بالثقة **الثانية** الا حرم معاينة **الثالثة**  
 العين لا يزل بالثقة **الرابعة** المشقة تجلب التيسير **الخامسة**  
 الضرر زال **السادسة** العادة محكمة **والان** تشرع في  
 النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يتخرج عليها ما  
 لا ينحصر الصواعق **الاول** الاجتهاد ولا ينقض  
 بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه  
 وخالفه غير فيها ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد  
 الثاني باقوى من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم  
 فيه مشقة شديدة وهذا **الاول** من قوله في الهداية لان  
 اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بانصال  
 القضاء فلا ينقض باهود وانه انتهى لانه يمكن بان الثاني  
 كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما اورد

في حوائث الجمان بالغورية ان السلك الغوري لما بناها اسكنها التجار بيلكو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف القضاة بالظاهر النزول على الوظائف بما لم يعط لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المرازمة لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول في البيت المبيع بالظاهر دون غيره لان سوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد عت القواعد الكلية وقيل

في الوقف

المنوع الثاني

في حوائث الجمان بالغورية ان السلك الغوري لما بناها اسكنها التجار بيلكو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف القضاة بالظاهر النزول على الوظائف بما لم يعط لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المرازمة لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول في البيت المبيع بالظاهر دون غيره لان سوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد عت القواعد الكلية وقيل

في العناية على قوله ان الاول ترجح بالقضاء بانه ترجح للاصل  
 بغيره لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء  
 وان اجاب عنه بان الفرع يرجح اصله حيث بقائه لانه  
 حيث انه منه فالتشيان اذ ان وبان في القوة وكان لاجلها  
 فرع فانه يترجح على ما لا فرع له الى آخيه ومنه فروع ذلك لو تغير  
 اجتهاده في القلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات لاربع  
 جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة  
 بالتحري الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاول وقد بيناه في  
 المشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة منهم من قال لا يقبل  
 ومنهم من قال يقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي بحد شهادة  
 الفاسق ثم تاب فاعاد ما لم يقبل وعلته بعضهم بان قبول شهادته  
 بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد واصل  
 كما في الخلاصة في ردت شهادته لعله ثم زالت ثم اعادها  
 في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر  
 والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس  
 فتحرى وصلى ثم وقع تحريمه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني  
 وعلى هذا مسئلة في الشهادت اشهدت طائفة بقتله يوم  
 النجيلة وطائفة بجمعه بالكوقة لغنا فان قضى باحدهما  
 قبل حضور الاخرى لم يعتبر الثانية لانصال القضاء بها  
 ونقض الاول انه لو تحرى وطن طهارة احد الانامين  
 واستعمل وترك الاخر ثم تغير فله العمل بالثاني بل يتم ولكن  
 هذا مبني على حوازي التحري في الانامين وفي شرح الجليل  
 التبر لو كانا انامين يرفعون وتيمم انما قاتا انتهى ومنها  
 لو حكم الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول و  
 يحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في

بأحد

في حوائث الجمان بالغورية ان السلك الغوري لما بناها اسكنها التجار بيلكو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف القضاة بالظاهر النزول على الوظائف بما لم يعط لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المرازمة لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول في البيت المبيع بالظاهر دون غيره لان سوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد عت القواعد الكلية وقيل

في حوائث الجمان بالغورية ان السلك الغوري لما بناها اسكنها التجار بيلكو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف القضاة بالظاهر النزول على الوظائف بما لم يعط لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المرازمة لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول في البيت المبيع بالظاهر دون غيره لان سوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد عت القواعد الكلية وقيل







هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

خرج انتهى الثالث انه لا فرق بين حكم بالصحة وحكم بالموجب  
 باعتبار الاستواء في الشرط ان يبقى فان وقع التنازع  
 بين الخصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينها  
 تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب  
 خاص من حواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت  
 الدعوى بشرطها كان حكما بالموجب فقط دون غيره والا  
 فلا فان اقر بوقف عقاره عند القاضي بشرط فيه شرطها  
 وثبت ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاضي  
 حنف وحكم بصحة الوقف ولزوجه وجوبه لا يكون حكما  
 بالشرط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط عند مخالف  
 كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى الى بقى  
 اذ الحكم بحكمي الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه  
 من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم بابطاله باعتبار اشتراط  
 الغلبة له او التناظر او الاستبدال الرابع بينا في الشرع حكم  
 اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية رجوع عنها  
 واما اذا خالف مذهبه عمدا او ناسيا كما مس بما لا يتعد القضاء  
 كما اذا قضى بشي مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الامة  
 الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغیرهم فقد صرح  
 في التحري ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف  
 الاربعة لا تضباط مذهبهم واشتهاروا وكثرة اتباعهم  
 ان دس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاد بخلاف  
 النص لا يتعد لقول العلماء بشرط الواقف كنص ان نازع  
 صرح به في شرح المحقق للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في  
 فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو  
 لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى

في كتابه في الفقه

وبدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه  
 لم يتعد وعبارته او يكون قول الادليل عليه وفي بعض نسخ  
 القدوري بان الى اخوه وبديل عليه ايضا ما في الذخيرة  
 والولولة وغيرهما من ان القاضي اذا اقر بقرائن  
 للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراس تناول  
 المعلوم انتهى وبهذا علم حجة احداث الوظائف واحدا  
 الرتبات بالاولى وان فعل القاضي ان وافق الشرع فقد  
 والايرد عليه القاعدة الثانية اذا اجمع الحلال والحرام  
 غلب الحرام وبمقتضاها ما اجمع محرم وبمقتضى الاغلب المحرم  
 العبارة الاولى لفظ حديث اورده جماعة ما اجمع للحلال  
 والحرام الاغلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه  
 البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن حنبل وذكره  
 الزيلعي شارب الكنت في كتاب الصيد فوقع في قوله ما  
 اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة  
 قدم التحريم وعلله الاصوليون بتعليل النسخ لانه لو قدم  
 المبيح لزم تكرار النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا  
 جعل المبيح متاخرا كان المحرم ناسيا للاباحة الاصلية ثم يصير  
 منسوخا بالمبيح ولو جعل المحرم متاخرا كان ناسيا للمبيح وهو  
 لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي التحريم يقدم المحرم تعليلا  
 للنسخ او احتياطا وقد اوضحنا في شرح المنار في باب التعارض  
 وختمه قال عثمان رضي الله عنه ما سئل عن رجل بين الاثنين بملك  
 اليامين احدهما آية وختمها آية فالتزم احب البناو  
 ذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك في الحايض ما  
 فوق الازار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح قال  
 الاول يقتض تحريم ما بين السرة والركبة والثاني

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

في كتابه في الفقه

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه

هذا هو المصنف او هذا هو المصنف  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه  
 في كتابه في الفقه



يقتض اباحة ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة  
 وابي يوسف وبالك والشافعي رحمهم الله وحصل حجهم شعار  
 الدم وبه قال احمد وعلا بالثاني ومنها لو اشبهت تحريم باجنبا  
 محصورات لم يحل كما قد مناه في قاعدة الاصل في الاطلاق  
 التحريم ومنها من احد ابويه مأكول والاخر غير مأكول لا يحل  
 اكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد  
 واذا نرى الحمار على فرس فولدت بغلاً لم يؤكل والا بهل اذا  
 نرى على الكوشى فتنة لا يجوز الاضحية به في الفوائد  
 الناجية ومنها لو شاة الكلب الملعون الملعون او طبع حوى  
 او كلباً لم يذكر اسم الله عليه عند احرامه كما في الهداية ومنها ما  
 في صيد الحائض جوفى اخذ مسلم فذبحه والسكن في يده لم  
 لا يحل اكله لاجتماع الحرم والبيع فتحة ثم كماله عنده  
 فوسه بنفسه فاعانه على مده مجوس لا يحل اكله انتهى ومنها  
 عدم حواز وطئ الحارثية المشركة ومنها لو كان بعض الشجرة  
 في الحل والبعض في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل  
 والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاستبصار  
 ان الاعتبار لقوله لا لرأسه حتى لو كان قائماً في الحل ورأسه  
 في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم  
 حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحل وجب له ان يقتله  
 لتعليب الحضر على الاباحة انتهى واما المنقول في الاول في  
 الاجناس الاغصان تابعة لاصليها وذلك على ثلاثة اقسام  
 احدها ان يكون اصلها في الحرم واغصانها في الحل فعلى قاطع  
 اغصانها القيمة الثاني ان يكون اصلها في الحل واغصانها في  
 الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها الثالث  
 بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء

في اكله ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة  
 وابي يوسف وبالك والشافعي رحمهم الله وحصل حجهم شعار  
 الدم وبه قال احمد وعلا بالثاني ومنها لو اشبهت تحريم باجنبا  
 محصورات لم يحل كما قد مناه في قاعدة الاصل في الاطلاق  
 التحريم ومنها من احد ابويه مأكول والاخر غير مأكول لا يحل  
 اكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد  
 واذا نرى الحمار على فرس فولدت بغلاً لم يؤكل والا بهل اذا  
 نرى على الكوشى فتنة لا يجوز الاضحية به في الفوائد  
 الناجية ومنها لو شاة الكلب الملعون الملعون او طبع حوى  
 او كلباً لم يذكر اسم الله عليه عند احرامه كما في الهداية ومنها ما  
 في صيد الحائض جوفى اخذ مسلم فذبحه والسكن في يده لم  
 لا يحل اكله لاجتماع الحرم والبيع فتحة ثم كماله عنده  
 فوسه بنفسه فاعانه على مده مجوس لا يحل اكله انتهى ومنها  
 عدم حواز وطئ الحارثية المشركة ومنها لو كان بعض الشجرة  
 في الحل والبعض في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل  
 والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاستبصار  
 ان الاعتبار لقوله لا لرأسه حتى لو كان قائماً في الحل ورأسه  
 في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم  
 حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحل وجب له ان يقتله  
 لتعليب الحضر على الاباحة انتهى واما المنقول في الاول في  
 الاجناس الاغصان تابعة لاصليها وذلك على ثلاثة اقسام  
 احدها ان يكون اصلها في الحرم واغصانها في الحل فعلى قاطع  
 اغصانها القيمة الثاني ان يكون اصلها في الحل واغصانها في  
 الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها الثالث  
 بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء

في اكله ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة

في اكله ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة

كان الغرض من جانب الحل او من جانب الحرم انتهى ومنها لو احتلقت  
 ماله المذكاة بماله الميتة ولا علاقة تحريم وكانت الغلبة  
 للميتة او استويا لم يحرم تناول شيء منها ولا بالبحر الا عند  
 المحضه واما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحريم  
 ومنها لو احتلقت ودك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا  
 عند الضرورة والميتة في صلوة الملائكة فيه فصل  
 استباه القبلة ومقتضى التامية انه لو احتلقت بهن  
 بلين امان او ماء او بول عدم حواز السائل ولا بالبحر  
 ومنها لو احتلقت زوجته بغيرها فليس الوطئ ولا بالبحر  
 سواء كن محصوراً او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المهم  
 قالوا الوطئ احدي زوجتيه معها حرم الوطئ قبل التعان  
 ولهذا كان وطئ احدهما تغيبا لطلاق الاخرى ومنه  
 صوراً ما لو اسلم على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطئ  
 قبل الاختيار على قول من خيره وهو قول حجة وان نفي  
 واما الشئان فقالا لا يبطلان النكاح قال في الجمع فصل  
 نكاح الكافر ولو اسلم ونحوه خمس او اختان او ام  
 وبنت بطل النكاح قال رتب فالأحر وخيره في اختيار  
 اربع مطلقاً واحدي الاختان والبنت ابهي ومنها لو  
 رجم صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم رمى منه  
 الى الارض حرم للاحتياط والاحتياط الحاشية بخلاف ما  
 اذا وقع على الارض ابداً فانه يحل لانه لا يحل التحريم  
 فقط اعتبره وخرج عن هذه القاعدة من ثل  
 الاول من احد ابويه كتابي والاخر مجوسي فانه يحل  
 نكاحه وذبيحة ويجعل كتاباً ويقتض ان يجعل  
 مجوسياً وبه قال الشافعي ولو كان الكتابي الاب

في اكله ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة

في اكله ما عدا الوطئ فيه حج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة



[illegible]

فالأظهر عنده تعليلها بجانب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظرا  
للصغيرة فإن المحرم شره الكفا في الظاهر يجعل الولد باجالة الثانية  
الاجتهاد في الأولاني إذا كان بعضها طاهرا وبعضها  
نجسا والأقل نجس فالنهي جائز ويرى ما غلب على  
ظنه أنه نجس مع أن الاحتياط أن يرى الكل ويشبه كما  
إذا كان الأقل طاهرا أعلا بالأغلب فهما الثالث الاجتهاد  
في ثياب خبيطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء  
كان الأكثر نجسا أو لا والفرق بين الثياب والأولاني  
أنه لا خلف لها في سر العورة وللوضوء خلف في الطاهر  
وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما في حالة الضرورة  
فيمتنع عن الشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع في التيمم وينبغي  
أن يلحق بمسئلة الأولاني الثوب المنسوخ لغيره  
وغيره فيحل أن كان للحرام أقل وزنا واستويا بخلاف  
ما إذا زاد وزنا ولم اربه الآن وفي الخلاصة نهى التحريم  
في كتاب الصلوة لو اخطأ أو أنه باواني أصحابه  
في السر وهم غيب أو اخطأ رغبة بارغبة غيره  
قال بعضهم لا شيء وقال بعضهم لا شيء ويرى بصلح  
يحيى أصحابه وقد في حالة الاختيار وفي حالة الخطأ  
جاز التحريم مطلقا انتهى وقد حوز أصحابنا من كتب  
التفسير للمحدث ولم يفتوا به من كون الأكثر تغصنا  
أو قرأنا ولو قيل أنه اعتبار الغالب لكان حتما  
الرابعة لو سبق صلاة فمرا ثم ذبحها في ساعة فأنها  
تحل فلا ريب كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم  
ومقتضى الفرع أنه لو غلبها على حرامها لم يحرم لها  
وحملها وإن كان الورع التمسك قال في البرازية

هو عز الدين بن محمد بن الخطار في علم حقه لمن شاة لوعلمه

بعده ولو بعد ساعة الى يوم تكل مع الكراهة انتهى الخامسة  
ان يكون الحرام متعلكا فلو اكل الحرام شيئا قد استهلك فيه  
الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكنتر جنائيا  
الاحرام **السادس** اذا اخلط ما به طاهر بما هو مطبوخ فالعبرة  
للمغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا وبينا  
في الطهارة انه شرح الكنتر بماذا يعتبر الغلبة **الاربعة** لو  
اخلط لبن المرأة بما هو دواء او لبن ثاة فالمعتبر  
المغالب وبنت الحرة اذا استويا احتياطا كما في الغاية  
واختلف فيما اذا اخلط لبن امرأة بلبن اخرى والصحيح  
**ثبوت** الحرة منها من غير اعتبار للغلبة كما بيناه في الرضاع  
الثامنة اذا كان مغالب مال المهدى حلالا فلا باس به  
مهدية واكل ماله مالم يثبت ان من حرام وان كان مغالب  
ماله الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثه  
او استقرضه قال اللواتي وكان الامام ابو القاسم الحاكم  
ياخذ جواز السلطان والحيلة فيه ان يشتر شيئا بمال  
مطلوب ثم ينفقه في اتي مال شاء كذا رواه الثاني عنه  
الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة  
يتحى فان وقع في قلبه حكمة قبل واكل والا لا نقول ثم استفت  
فلمك الحديث **وجواب** الامام فمين به ورع وصفا طلب  
ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالقراءة كذا في النزاهة من  
الكراهية **التاسعة** اذا اخلط حراما بالملوك بغير الملوك  
قطر كل واحد منهم انه لا يحرم وانه يكره قال في النزاهة من  
اللقطة اخذ بروج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلنها  
ولا يتركها بل اعلى كذا ينظر الناس فان اخلط حمام  
غير صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها ولو اخذها طلب

الاربعة في تحليل المرام ان تستقر في  
 بالوقت في مثل ذلك ما لا ياله  
 هذا المرام في مثل ذلك ما لا ياله  
 المرام في مثل ذلك ما لا ياله

[illegible]

الحاج محمد بن علي  
بن الحسين بن علي  
بن الحسين بن علي



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وكان اذا سئل عن حاله  
فانزله عن الموضع

محرم الحرام ۱۱۸۱

في الضارة والى خارج  
من طوطى الزم زمينة  
يكون

214

بازگشت از سفر  
در البیت و بنی السطیل  
رجع النجاشی  
امیر المؤمنین علیه السلام  
والمحمود



هذا الحديث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

هذا الحديث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

أما ثوب كنان فابدي ثوبا جبر الم اره الآن لاصحابنا ينبغي  
وجوب رد الكل الا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تميزه بالماز  
ونها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فلا جني نفعها وبطلت  
لوارث كما في الكنته وكذا الوارث لقاتل والاجنبي ومنها الاقرار  
قال الزيلعي فيما لو اقر بدين او دين لوارثه ولا جني لم يصح  
في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي المحقق الاقرار لو اقر لوارث  
مع الاجنبي فكما ذابا الشركة صح في الاجنبي انتهى ومنها  
باب الشهادة فاذا جحد فيها بين من يجوز شهادته ومن  
لا يجوز ففي الظاهرية منها رجل مات واوصى لغيره اجبرانه  
بشيء وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من  
جيرانه لهما اولاد حيا ويح قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها  
شهد الاولاد بما فيها يخص اولادها فبطلت شهادتهما في  
ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة  
واحدة كما لو شهد ا على رجل انه قذف اتهما وقلانه لا  
تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل اذا وقف  
على قراء جيرانه فشهد بذلك فقهر ان جيرانه جازت  
شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكره في الوقف  
قول ابي يوسف راجا على قياس قول محمد فينبغي ان  
لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف يجوز ان  
تبطل الشهادة في البعض وينبغي في البعض وعلى  
قول محمد لا تقبل اصلا ويحتمل ان ياذر في الوقف محمول  
على ما اذا كانوا قاطلا يخلصون انتهى وفي القنية اخ  
واخت ادعيا أرضا وشهد زوجها ورجل اخوته  
شهادتهما في حق الاخت والاخ قال الشهادة متى رد  
بعضها يرد كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد المنة

في الوارث لا يجزئ في الوارث

لا يجوز له الشهادة ولغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة  
بالاعتاق واختلف في حق الاخر فقبل تبطل وقبل لا تبطل  
انتهى وكنتنا في شرح الكنته ان شهادة العدو لا تقبل اذا  
كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدوه او غيره  
بناء على انها فسق وهو لا يجزي وحنه هذا القبيل اختلف  
ان يدين مانع من قبولها لان احدها طابق الدعوى  
والاخر خالفها وكنتنا في الفوائد المستثنى من ذلك ومنها  
القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقي كما في  
شهادة البرازية ومنها باب العباد اقلون في صوم  
جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا  
عجل زكوة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو  
صح فيهما والا فلا وليس منه ايضا ما اذا نوى تحيين و  
اخرج بهما معا فانما نقول بدخوله فيها لكن اختلفوا في  
وقت رفضه لاحدهما كما علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام  
وليس منه ما اذا نوى التيمم لغرضين لانا نقول بجوز ان  
يصل بالتيمم الواحد مات من الفريضة والنوافل  
ومنها اذا صلى على حي وميت ينبغي ان يصح على الميت  
ومنها ما اذا استنجى للبول بمحتم نام فاحتكم فامني  
فاصاب ثوبه لم يطر بالقرن لان البول لا يطهر به  
ولا يطر المني كما صرحوا به ولهذا قال شمس الامة  
الشرع مسئلة المني من كل ان كل فحل عدى او لا  
والمدى لا يطر بالفرك الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال  
يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه  
ان الشبهة فيما هو لازم له وهو المدى بخلاف البول  
ولم ارج من نية عليه ومنها بابا الطلاق والعناق

هذا الحديث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث

في الوارث لا يجزئ في الوارث



في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

فلو طلق زوجته وغيره أو عتق عبده وعبد غيره أو طلقها أربعاً  
فما يملك منها لو استعار شيئاً له هبة على قدر معين فزهدت بزيادة  
قال في الكنته ولو عين قدر أو جنس أو ولد أو فحل من غير  
المستعير أو المهر من استثنى الناحية ما إذا عين له أكثر من  
قيمة فزهدت بأقل منه ذلك بمنزلة قيمته أو أكثر فانه لا يضمن كونه  
خلفاً إلا فيما انتهى ومنها لو شرط الواقف أن لا يزوج ووقع أكثر  
من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما  
زاد على المشروط لأنها كالبيع لا تقبل تفرق الصفقة وخرجت  
في قفاوي قاري الهداية ثم قال والعقد إذا فسد في بعض  
فد في كله **تنبيه** وليس من القاعدة ما إذا اجتمع  
في العبادة جانب الحضر وجانب السفر فأنما لا تغلب جانب  
الحضر ومقتضاهما تغليباً لأنه اجتمع المصلحة والمحمول لأن أصحابنا  
قالوا في المسح على الخفين لو ابتداءه مقيم في قرية أو في تمام  
يوم وليلا انتقلت مدته أما مدة المسافر فليس ثلثاً ولو كان  
في مكة انتقلت إلى مدة المقيم ومقتضاهما اعتبار مدة الإقامة  
فيها تغليباً لجانب الحضر **تنبيه** قال الشافعي وعنده لو مسح إحدى  
الخفين حضراً والأخرى سفراً قلدك على الأصح طردد القاعدة  
وأما عندنا فلا خفاء أن مدته مدة المسافر وأما لو اجمعت  
قاصراً قبلت سفينة داراً فانه تيم ولو شرع في  
الصلوة في دار الإقامة في سفينة فليس القصر  
ولم أرهما الآن وعندنا فائتة السفر إذا حضراً في الحضر  
يقضيها ركعتين وعلى يقضيها أربعاً لأن القضاء بحكمي  
الاداء وأما باب الصوم فاذا أصاب مقيماً في قرية أو ثلثاً  
النهاراً وعلى غرض الصوم **فصل** يدخل في هذه القاعدة  
قاعدة إذا حارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع

فلو ضاع الوقت أو الماء عن سنن طهارة حرم فعلها ولو جرح  
عنه أو خطاً أو مضغوا وهدرا ومات بها فلا قصاص وخرج  
عنها مسائل الأولى لو استشهد الجنب فانه يغسل عند  
الامام ومقتضاهما أن لا يغسل كقولهم الثانية لو اختلط موتي  
المسلمين بموتى الكافرين فمقتضاهما عدم التغسيل للكل  
وأن قصه يتولون يغسل الكل ولم يفصلوا وأصحابنا فصلوا  
قال الحاكم في الكافي في كتاب النجاسة إذا اختلط موتي المسلمين  
وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن  
كانت عليه علامة الكفار ترك فإن لم يكن عليهم علامة والمسلمين  
أكثر غسلوا وكفروا وصلى عليهم وينوون بالصلوة والركاء  
للمسلمين دون الكفار ويدفنون في قباير المسلمين وإن كان  
الغريبان سواء وكانت الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون  
ويكفنون ويدفنون في قباير المشركين انتهى وقد رجحوا  
المانع على المقتضى في مسألة غسل رجل وعلو لاخر فأن كلا  
منهما ممنوع عن التصرف في ملكه حتى لاخر فملكه مطلق له و  
تعلق حتى لاخر به مانع وكذا تصرف الراهن والموجر  
في المهرين والعين الموجرة منع حتى المهرين والمساخر  
وأما قدم الحق هنا على الملك لأنه هو لا ينفك به إلا بمنفعة  
بالأخير وفي تقديم الملك تقويت عين عن الآخر وتماه في  
العادية في مثل الجيطان **القاعدة الثالثة** لم أر الآن  
لأصحابنا وأرجو من كرم القناع أن يفتح بها أو بشي من  
مسائلها وهي الأتيار في القرب قال ابن تيمية الأتيار  
في القرب مكره وفي غير ما محبوب قال ابن تيمية ويؤثر  
على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ في الدين  
ابن الأتيار لا يتيار في القربات فلا يتيار بما الطهارة

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات

في كل وقت من الأوقات



ولا رتبة العورة ولا بالصف الاول لان الغرض في العبادات  
التعظيم والاحلال فمن اثر به فقد ترك اجلال الاله وتخطيه  
وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجبه  
لغيره ليتوضأ به لم يخرج الا عرف فيه خلافا لان الاثار  
انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقراب والعبادات  
وقال في شرح المذهب في باب الحج لا يقوم احد من خطه  
ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكرهه فان اتقى  
الى بعده الامام كرهه قال اصحابنا لانه اثر بالقرية وقال  
الشيخ ابو جهم في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة  
ومعه ما يكفي لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يخرجه  
الا ثار ولو اراد المضطر اثار غيره بالطعام لاستيفاء  
محجته كان له ذلك وان خاف فوات محجته والفرق  
ان الحي في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاثار والحي في حال  
الخصلة لنفسه وكره اثار الطالب غيره بنوثة بالقرية لان قراءة  
العلم والماء رتبة اليه قرينة والآثار بالقرب مكره وقال لا يرد على  
من المكمل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فوجبه  
فانه يخرج بخصا بعد الاحكام ويندب للحج وراى ان رتبة هذا  
بنوت على نفسه قرينة وهو اوج الصف الاول انتهى ثم رآيت  
في الحجة من منية المفتي فقهرت حاج معه دراهم فاراد ان يؤثر  
الغفراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة قال انما رافضيل  
والا فالانفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة الرابعة**  
التابع تابع يدخل فيها قواعد الاولى انه لا ينفرد بالحكم ومن  
فروعهما الحجل يدخل في بيع الام تبعاً ولا ينفرد بالبيع والحجة  
كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض  
تبعاً ولا ينفردان بالبيع على الاظهر ومنها الاكفارة في قتل

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

الحمل ومنها اللعان بنفيه وخرج عنها ما نزل منها يصح اعناق  
الحمل دون امة بشرط ان تلبسه لاقل ستة اشهر ومنها يصح  
افراده بالوصية بالشروط المذكورة ومنها يصح الايصاء له ولو حمل  
دابة ومنها يصح الاقرار له ان يبين للمقرب سبباً صالحاً ولو له  
لاقل ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادة حياً وثباتها  
انه يرث فيقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها  
فالقعة ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سبباً اذا جاءت  
لاقل المدة في الادنى وفي مدة تصور عند اهل الخبرة في  
البرهائم ومنها صحة تدبيره ومنها ثبوت نسبة فقول صاحب  
الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا ترتب على الحمل قبل  
وضعه ليس على اطلاقه كما علمت من ثبوت الاحكام له قبله  
فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية وخرج عنها ايضا  
لو قال المديون تركت الاجل او ابطلته او جعلت للمال  
حالاتاً فانه يبطل الاجل كما في الحائض وغيرها مع انه صفة للدين  
والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم وتخرج عنها لو  
اسقط الجودة فانه يصح لانها حقة وتخرج لو اسقط حصة  
في حبس الرهن قالوا صح ذكره العجادي في الفصول  
ومنها الكفيل لو ابراهه الطالك صح مع ان الرهن والكفيل  
تابعان للدين وهو باق ووافقتا النافعية في الرهن و  
الكفيل على الاصح وخالفونا في الجودة والاجل فارقان بان  
شروط القاعدة ان لا يكون الوصف ما ينفرد بالعقد فان  
افرد كالرهن والكفيل افرد بالحكم الثانية التابع يسقط  
يسقط المتبوع ومنها من فاته طهارة في ايام الحيض  
وقلنا بعدم القضاء لا يقطع سننها الروايت ومنها  
من فاته الحج ويحتمل بافعال العمرة لا ياتي بالرخى والمبيت

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

الحا

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض

في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض  
في البيع والارض







في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار

في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار

يصح تعليل الناس في القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق انزل  
عند بعض المتأخرين وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه الثانية  
لو ابق الماذون لم يجر ولو اذن للاتباع صح كما في قضاء المعراج  
وقته فاضى خان بما في يده **القاعدة الخامسة** تصرف الامام  
على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب  
الصالح في مسئلة صلاح الامام عن الطائفة المبينة في طريق العامة و  
صرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا  
في كتاب الجنائز ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل من الاولاد  
وانما له الفضايل والصالح **وعلمه** في الايضاح بانه نصب ظاهرا  
وليس من النظر للمصلحة العفو واصلها ما اخرج سعيد بن منصور  
عن البر قال قال عمر رضي الله عنه انزلت نفسي من مال الله بمئة مائة  
والى اليتيم ان احببت اخذت منه فاذا ايسرت رددته  
فان استغفرت استغفرت وذكر الامام ابو يوسف في  
في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمار بن  
ياسر على الصلوة والحارب وبعث عبد الله بن مسعود على  
القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة  
الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم شطرا ويطبخها لعمار  
وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها للاخ لعثمان بن حنيف  
وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمئة مائة والى  
اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستغف  
ومن كان فقرا فليأكل بالمعروف والله اعلم  
يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استبرح خرابها انتهى  
هذا لا يجوز له التفضل ولكن قال في المحيط في كتاب الزكوة  
والرأى الى الامام في التفضل وتوبة من غير ان يعجل في  
ذلك الى هوى ولا يجعل لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعوانهم

في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار

بالمعروف وان فضل المال شي بعد ايصال الحقوق الى اربابها  
فمن بين المسلمين وان قصر في ذلك كان الله عليه حيبا انتهى  
وذكر الزيلعي في الخراج بعد ان ذكر ان بيت المال اربعة انواع  
قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا  
يختصه ولا يملكها بعضه ببعض لان لكل نوع حكما يختص به الى  
ان قال ويجب على الامام ان يتق الله ويصرف الى كل  
مستحق قدر حاجته من غير زيادة قال قصر في ذلك كان الله  
عليه حيبا انتهى وفي كتاب الخراج لابن يوسف في ان ابا بكر  
الصديق رضي الله عنه المال بين الناس بالسوية فانه ناس  
فقالوا له يا خليفة رسول الله انك قسمت هذا المال فبين  
بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم  
فلو فضلنا اهل السوابق والقدم والفصل بفضلهم فقال  
اما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني  
بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله تعالى وهذا معاشر والاوه  
فيه خير من الاشارة فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجاء الفتوح  
فضل وقال لا اجعل من قاتل رسول الله صلوات الله عليه قاتل معه  
فقرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار  
من شهد بدر اولم يشهد بدر اربعة الاف وفرض لمن  
كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر  
منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية في باب ما يجعل لاهل  
والتعلم ابو بكر رضي الله عنه يوزن بين الناس في العطاء  
بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه  
والفضل والاخذ بما فعل عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعبر  
الاحور الثلاثة انتهى وفي النزاهة السلطان اذا ترك  
العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن ان كان

استغفرتني في الدنيا  
استغفرتني في الدنيا

في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار

في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار

في التواضع والافتقار  
في التواضع والافتقار



مكرر في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

المترى له فغير فاضحان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان  
 العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة انتهى  
**تنبيه** اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق  
 بالاحوال العامة لم يتقد احد من شرعا الا اذا وافقه فان  
 خالف لم يتقد ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج  
 من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من  
 يد احد الا بغير ثبوت معروف انتهى وقال قاضي خان  
 في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن  
 لقومه ان يحلوا ارضا من ارضي البلدة حوائف موقوفة  
 على المسيحيين او احرهم ان يزيدوا في مسيرهم قالوا ان كان  
 البلدة تحت عنوة ذلك لا يصير بالمارة والناكس يتقد  
 احد السلطان فيها وان كانت البلدة تحت صلح يتقد  
 على ملك ملكها فلا يتقد احد السلطان فيها انتهى وفي  
 النزازية من له عطاء في الديوان مات عنه ابنه فاصطفا  
 على ان يكتب في الديوان اسم احدها وياخذ العطاء كأنه  
 والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من العطاء له  
 ما لمعولوا فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء  
 الذي جعل للامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء  
 باثبات الامام لا دخل له لرضاء الغرفيه وجعله غير  
 ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم حريم في قضية  
 حرام المستحق واثبات غير المستحق متعاقبة انتهى  
**آخر** تصرف القاضي فيما له فعله في احوال الديار والتملك  
 والاقواف مقيدة بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح  
 ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا  
 اوصى ان يشتري بالثلث من ويتحقق فبان بعد الايمان

دين محبط بالثلثين فشرى القاضي الموصى كليا يصير خصما بالعهدة  
 واعتاقه لغو لتعدي الوصية وهي الثلث بعد الدين قال القاضي  
 شارحه واما اعتاقه فهو لغو لتعذر تنفيذه باعتبار الولاية  
 العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو  
 انتهى وفي قضاء الولوالجية رجل اوصى الى رجل واره ان يتصدق  
 من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الموصى بعيدا من  
 تلك البلدة وله من تلك البلدة غريم له عليه الدراهم ولم يجد الوصي  
 الى تلك البلدة سبيلا فاحر القاضي الغريم بصرف ما عليه الدراهم  
 الى الفقراء فالدائن عليه باق وهو منقطع في ذلك ووصية  
 الميت قائمة انتهى وبهذا علم ان احرا القاضي لا يتقد الا اذا  
 وافق الشرع انتهى وصرح في الذخيرة والولوالجية وغيرهما  
 بان القاضي اذا قرر فرائض المسيحيين بغير شرط الواقف لم يحل  
 للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم انتهى وبعلم  
 حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسيحيين مع  
 احتياجهم للفراش لم يحقر غيره لاحكام استيثار فرائض  
 بلا تقرير فقير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبعلم ايضا  
 حرمة احداث المرتبات بالاوقاف بالاولى وقد سئلت عن  
 تقرير القاضي المرتبات بالاوقاف فاجبت بانه ان كان من  
 وقف مشروطا للفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر  
 الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير  
 غيره في يلزم وهي في اوقاف الخفاف وغيره وان لم يكن من  
 وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء  
 وقرره لمن يملك نصا باسم سئلت لو قرر من فاض وقف  
 سكت الواقف عن مصرف حايشه فهل يصح فاجبت بانه  
 لا يصح ايضا لما في الكا مارة خانية ان فاض الوقف لا يصح للفقراء

في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

في كتاب الفقه



مكتبة

62

اولا من كتب في سنة ١٢٠٠ هـ



هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحمد من سجد القذف  
 الا اذا كان بعد من الامام ولا يصح اقرار الكفر بالحدود  
 الخاصة الا انه يضمن المال ولا يصح خلافها لانه رجا الكفول  
 وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير عيان ولا تصح  
 الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين  
 او رجل واحد ايمان على اقرار القذوف بالزنا فلا حد  
 عليه ولو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد ولا قطع  
 بسرقة مال اصله وان علا وفرعه وان سفل واحد الزنا  
 وسيد وعبد ومن بيت ماذون في دخوله ولا فناء كان  
 اصله مباحا كما علمت فارجعه في كتاب السرقة ويقتطع  
 القطع بدعواه كون المروق ملكا وان لم يثبت وهو  
 اللص الظرف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم  
 يعلم ذلك **تنبيه** يقبل قول المترجم في الحدود كغيره فان  
 قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عبارة العجمي  
 والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انها لا تثبت بالشهادة  
 على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اجيب بان كلام المترجم  
 ليس ببدل عن كلام العجمي لكن القاضي لا يعرف لانه  
 ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرف ويقف عليه كانه  
 عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصالة  
 لانه يصار الى الترجمة عند العجم عن معرفة كلامه كالشهادة  
 يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للصدر  
 الشهيد من النسخة والثلاثين **تنبيه** القصاص  
 كالحود في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به  
 الحد وما فرغ عليه انه لو ذبح نائما قال ذبحته وهو  
 ميت فلا قصاص ووجب الدية كما في العمدة ومنها

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

قواعد القصاص في القصاص

قواعد القصاص في القصاص

لوجن العائل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينطبق دية ولا قصاص  
 يقتل من قال اقلني قصيلا واختلف في وجوب الدية والاصح  
 عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عهدي او اخي او ابني او  
 ابني لكن لا شيء في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في  
 خزانة المفتين ما اذا قال اقل ابني وهو صغير فانه يجب  
 القصاص وتمامه في البرازية وينبغي لك لا قصاص يقتل  
 من لا يعلم انه محتون الدم على التاميد ولا في الحانية  
 ثلاثة قتلوا رجلا عديا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي  
 عفا عما قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول انا  
 منهم عفا عما وعين هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو  
 يعقوب في حق الواحد وقال الحسن اقبل في حق الكل انتهى  
 وكتبنا مسئلة في العفو في شرح الكنت في الدعوى عند قوله  
 وقيل خصمه اعطه كفلا فليجرحه وكنت في الفوائد ان  
 القصاص كالحود الا في حال الاولي يجوز القضاء  
 بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثانية للحدود  
 لا توثق والقصاص مورث الثالثة لاصح العفو في الحدود  
 ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة القصاص  
 لا يمنع عن الشهادة باقتل بخلاف الحدود سوى حد  
 القذف الخاصة يثبت بالاشارة والكتابة في الاخرى  
 بخلاف الحدود كما في الهداية في مسائل شتى الى ان  
 لا يجوز التسامع في الحدود ويجوز في القصاص الابعة  
 الحدود سوى حد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف  
 القصاص لا بد فيه من الدعوى **تنبيه** التغير يثبت  
 مع الشبهة وكذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجري  
 فيه الحلف ويقض فيه بالكلول والكفارات تثبت

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 قواعد الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص  
 من كتب الفقه في القصاص



معها ايضا الكفارة النطر في رمضان فانها تسقطها وكذا  
 لا يجب منع الزنا والخطاء وباق دصوم مختلف في صحة  
 كما علم في حله واما الغدي فكل يسقطها لم ارها الا ان ومن  
 العجب ان النافعة شرطوا في الشهية ان تكون قوية  
 قالوا فلو قل مسلم ذبيحة فقله ولي الذي فانه يقتل به وان  
 كان حوا فقله لراي ابي حنيفة به وختم شرب النبيذ  
 ولا يراعي خلاف ابي حنيفة به انتهى **القاعدة الرابعة**  
 لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالخصب ولو صبها فوطغ  
 صبها فمات في يده فمأة او تحمي لم يضمن ولا يرد ما لومات  
 بصاغة او نمشة ختم او ينقل الى ارض مسبعة او  
 الى مكان الصواعق او الى مكان يغلب فيه الحي والاحرار  
 فان دبت على عاقلة الغاصب لانه ضمان انكاف لاضمان  
 غصب **والا يضمن بالانكاف والعبد يضمن بهما والكمات**  
 كما لا يضمن بالخصب ولو صبها او غامه في شح الزيلعي  
 قيل باب الغنم وانم الولد كما ولم ار الا ان حكم ما اذا  
 وطئ حرة بشبهة فاصحابها وماتت بالولادة وينبغي عدم  
 وجوب دينها بخلاف ما اذا كانت امة من قروع **القاعدة**  
 لو طاعة حرة على الزنا فلا حد لها كما في الحانية ولو  
 كان الواطئ صبيا فلا حد ولا حد وهذا ما يقال لاوطئ  
 خلا عن العف والتفد بخلاف ما اذا طاعة حرة لكون  
 المهر حتى السيد وخرج عن القاعدة وقول اصحابنا اذا  
 تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل  
 بها احدهما فهو الاول لكونه دليلا على سبق عقده و  
 الاول ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قد مناه  
 وتقولم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصح لها

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يضمن بالانكاف  
 لانكاف هو ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء  
 والاعضاء هي ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يضمن بالانكاف  
 لانكاف هو ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء  
 والاعضاء هي ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يضمن بالانكاف  
 لانكاف هو ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء  
 والاعضاء هي ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء

في غصب النخل فانما في يده  
 والغاصب كالمالك لا يضمن بالخصب بخلاف العبد

معللين بانها في يد الزوج فهي وما في يده في يده فمات في  
 اصل القاعدة لا لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة  
 فانها في يد زوجها ثم رأت في جامع الفضولين عن التامع  
 ما نصه امرأة في دار رجل يدعي انها امراته وخارج يد غيرها  
 اي تصدقه قال لقول رب الدار فقد صرح بان اليد تثبت على  
 المرأة بخلاف الدار كما في المتاع انتهى **القاعدة الخامسة** اذا اجتمع  
 ارجان من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما  
 في الآخر غالبا فمن فر وعهما اذا اجتمع حدث وجناية وحيض  
 كفي الغسل الواحد ولو باشر المحرم فمأدول الفرج وازمنة شاة  
 ثم جامع ومقتضاها الكفارة بموجب الجماع ولم اره الا ان محرمها  
 ومنها الوقص المحرم اما في يده ورجليه في مجلس واحد فانه  
 يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجلس فذلك عند محمد راجع  
 وعلى قولهما يجب لكل يد دم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل  
 مجلس حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد او  
 رجل فجعلنا بجناية واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الاثران  
 فاذا اتحد المجلس بعينه للعنف واذا اختلف بعينه جنايا لكونها  
 اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع حرة بعد اخرى  
 مع امرأة واحدة او نسوة الا ان من اتخنا قالوا في الجماع  
 بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة  
 كذا في المبسوط وفي الحانية فان جامعها حرة اخرى في غير  
 ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رض الحائض  
 يلزمه دم اخرى بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر  
 ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحائض العاسدة لا يلزمه بالجماع  
 الثاني شي انتهى ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض او الاربعة  
 دخلت فيه النجاسة ولو طاف القادم عن فرض ونذر دخل فيه

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يضمن بالانكاف  
 لانكاف هو ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء  
 والاعضاء هي ما لا يضمن  
 به من الدماء والاعضاء

في غصب النخل فانما في يده  
 والغاصب كالمالك لا يضمن بالخصب بخلاف العبد

في غصب النخل فانما في يده  
 والغاصب كالمالك لا يضمن بالخصب بخلاف العبد



في سجدة الطلوة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة

طواف القدوم بخلاف الطواف للفاضة لا يدخل في طواف  
 لأنه كلامها مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد  
 فصللي مع الجماعة لا ينوب عن تحية البيت لا خلاف  
 الجنس ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يفيقه  
 عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف  
 واجبة فلا تسقط بفعل غير ما بخلاف تحية المسجد ولو  
 تلا آية فسبح صلواته قبل ان يقرأ ثلث آيات كفت  
 عن التلاوة حصول المقصود وهو التعظيم وكذا الورع  
 لها فورا اجزأت قياسا وهذه من المواضع التي يعمل  
 فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا التلاوة  
 سجدة وكررها في مجلس واحد الكف بسجدة واحدة  
 ولو تعدد السهو في الصلوة لم يتعد الجائز بخلاف  
 الجائز في الاحرام فانه يتعد بتعدد الجنابة اذا اختلف  
 جنبها لان القصد بسجود السهو رغم انف الشيطان  
 وقد حصل بالسجدة من آخر الصلوة والمقصود بالثاني  
 جبرهتك الحرة فكل حين فاختلف المقصود ولو زنا  
 او شرب او سرق حرار كفى واحد سواء كان الاول  
 موجبا لما اوجب الثاني او لا فلو زنا بكرا ثم شربا كفى  
 الرجم ولو قذف حرارا واحدا او جماعة في مجلس  
 او مجلس كفى واحد بخلاف ما اذا زنى في عدة زنى  
 فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وسرق اقيم لكل لا خلاف  
 للجنس ولو وطئ في نهار رمضان حرارا لم يلزم بالثاني  
 وما بعده شيء ولو في يومين فان كانا في رمضانين  
 تعدت والا فان كثر الاول تعدت والا اتخذت  
 ولو قتل الحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاجماع كونه

في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة

في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة

اقوى ولو لبس الحرم ثوبا مطيبا فعليه فدية لان اختلاف  
 الجنس وكذا قال الزيلعي في قول الكنتز آخضب رأسه  
 بجنابة هذا اذا كان ما يباع واذا كان ممتدا فعليه دمان  
 دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى ويتعد الحرام  
 على القارن فيما على المفردة دم كونه محرما باحوال غدتنا  
 وقولهم الا ان يتجاوز المقتات غير حرم استثناء منقطع  
 لانه حالة الجائز لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة  
 واحدة فان كانت بشبهة ملك لم يجب الا امر واحد  
 لان الثاني صادف ملكه وان كانت بشبهة اشتباه وجب  
 لكل وطئ حر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ  
 جارية ابنة او مكاتبه والمتكوبة نكاحا فاسدا وفي الثاني  
 وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه  
 وكانت مشتركة حرارا اخذ في نصيبه لها وتعد في نصيب  
 شريكه والحلل لها ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في  
 النظرية ولو زنى بامه فعليه الحد والدية ولو زنى بغيره فافضا  
 زنى محرمة فعليه الحد والدية ولو زنى بغيره فافضا  
 فان كانت مطاوعة فغير دعوى شبهة فعليه ما للحد  
 ولا شيء في الافضاء لرضائها به ولا امر لها لوجوب الحد  
 وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء  
 ووجب العفو وان كانت مكرهة فغير دعوى شبهة فعليه  
 الحد ونها ولا امر لها فان لم تتك بوطئها فعليه الدية  
 كاملة والاحد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى  
 شبهة فلا حد عليهما وان كان البول يمتك ففيه  
 ثلث الدية وتجب المهر في ظاهر الرواية وان لم تتك  
 البول فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند ما خلافا

لا خلاف فهاه  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة

في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة



في قول الزوج انهما طلاقا

في قول الزوج انهما طلاقا

في قول الزوج انهما طلاقا

لمخرج وان كانت صغيرة يجمع مثلها في كبرى الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجمع مثلها فان تمسك بولها فعليه ثلث الدية وكما للمهر ولا حد عليه ولا فائدة فقط كذا في شرح الزيلعي في الحدود والامانة اذا تعدت بقطع عضو ثم فكر فانها لا تدخل فيها الا اذا كانا خطائين على واحد ولم يتكلما به، وصورتا ستة عشر لانه اذا قطع ثم قل فاما ان يكونا عديين او خطائين او احدهما عدي والاخر خطاء، وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البر او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والعطاء والمعدة اذا وطئت بشبهة وجبت اخرى وقد اختلفنا والمري منها سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى او غيره حصول المقصود وقد علمت ما احتزنا عنه بقولنا جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودهما وبقولنا غالبا **القاعدة التاسعة** اعمال الكلام اولى من افعالها متى امكن فان لم يمكن اهل ولذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة او هذا الدقيق حنث في الاول باكل ما خرج منها وبثمنها ان باعها واشترى به ما كولا وفي الثانية بما يتخذ منه كالحنظل ولو اكل علف الشجرة والديق لم يحنث على الصحيح والمهر شرعا او غيرهما كالمعتذر وان تعذرت الحقيقة والجواز او كان اللفظ مشتملا بلا حرج اهل لعدم الاحكام والاول قوله للاحرارة المعروفة لايها هذه بنتي لم يحكم بذلك ايدا والثاني لو اوصى لمواليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت

في قول الزوج انهما طلاقا

ولو لم يكن معتق بالكسر وله موال اعتقهم وام موال اعتقهم انصرف الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لموالي مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما وما فرغته على هذه القاعدة ما في الثانية رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربعاً فمالت الثلث تكفي في قول الزوج او وقعت الزيادة على ثلاثة لا يقع على الاخرى وكذا لو قال الزوج الثلث لك والباقي لصا جبتك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكن العمل فاعلم لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن انما على احد وفيها حكاية لاسناد الطحاوي حكايته في بيعة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدكم طالق ففى الثانية ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال احدكم طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول ابن حنيفة روى عن ابن يوسف انه يقع ولو جمع بين امراته واجنبية وقال طلقت احديكما طلقت امراته ولو قال احدكم طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امراته وعن ابن يوسف ومعه انه تطلق ولو جمع بين امراته وبين ما ليس بمحل للطلاق كالبيعة والمهر وقال احدكم طالق طلقت امراته في قول ابن حنيفة وابن يوسف وقال لا تطلق ولو جمع بين امراته الحية والميتة وقال احدكم طالق لا تطلق الميتة انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احديكما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احدكم طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالمزوج بين منكوحته واجنبية وقال احدكم طالق انتهى وحاصله انه اذا جمع بين امراته وغيرهما وقال احدكم طالق لم يقع على امراته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جد او بهيمة لان الجدار كما لم يكن اهلا عمل اللفظ في امراته بخلاف ما اذا كان المقصود ادنيا

في قول الزوج انهما طلاقا

في قول الزوج انهما طلاقا

في قول الزوج انهما طلاقا

في قول الزوج انهما طلاقا



فانه صار في الجملة الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه  
 وكذا لو قال لها انا منك طالق لغيرها وقد يقال ان الطلاق لا ينافي  
 الوصلة وهي شتركة بينهما وما فرغته على القاعدة قول الامام الا انه  
 اذا قال لعبد الاكبر سنا منه هذا يعني فانه اعلمه عتقا جازا عن  
 حردها اهله وقال في المنار من تحت الحروف من اذ وقال  
 اذا قال لعبد ود ابنة هذا فانه باطل لانه اسم لاحد ما  
 غير معين وذلك غير محل للعنق وعنده هو كذلك لكن على الاحتمال  
 التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة العبد بين العمل بالجميل  
 اولى من الابدان فجعل ما وضع حقيقة جازا عما يحتمل وان  
 استحالت حقيقة وبما ينكر ان الاستقارة عند استحالة الحكم  
 انتهى قيد باولاد لو قال لعبد ود ابنة احدكما حر عتق بالاجماع  
 كما في المحبة وبين الفرق في شرح المنار ومنها لو وقف على  
 اولاده وليس له الا اولاد اولاد حمل عليهم صونا للفظ عنه  
 الابهال عالا بالجاز وكذا لو وقف على مواله وليس له موال  
 وانما له موال موال استحووا كما في التجر وليس منها موال  
 بالشرط والجواب بلا فافاننا لا نقول بالتعليق لعدم امكانه  
 فيتنج ولا ينوي خلافا لما نقل عن ابي يوسف وكذا انت طالق  
 بكه فيتنج الا اذا اراد في دخولك مكة فيدين واذا دخلت  
 مكة فتلين وقد جعل الامام الاسيوط من فروعه ما وقع في  
 فتاوى السبكي فنذكر كلامهما بالتام ثم نذكر ما يسهل الله به  
 مما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على  
 اولاده ثم على اولادهم ونسبه وعقبه ذكر الوانني المذكور مثل  
 حظ الانبياء على ان من توفي منهم عن ولد ونسل عاد ما كان  
 جازيا عليه من ذلك على ولد ثم على ولد ثم على نسله على  
 الفريضة وعلى ان من توفي عن غير نسل عاد ما كان جازيا

والعقود

في الوقف على الاولاد

عليه على من في درجة من اهل الوقف المذكور تقدم الاقرب اليه فالاقرب  
 ويسوي الاخر الشقيق والاخر من الاب ومن مات من اهل  
 الوقف قبل استحقاقه شي من منافع الوقف وترك ولدا او نسل  
 منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا الى ان يصير اليه شي  
 من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفي  
 فاذا انقضوا فعلى الفقهاء وتوفي للموقوف عليه وانتقل الوقف  
 الى ولديه احمد وعبد العا در ثم توفي عبد القادر وترك ثلثة اولادهم  
 على وعمر ولطفة وولد ابنة ثم المتوفي في حيوة والده وما  
 عبد الرحمن ومكة ثم توفي عن غير نسل ثم توفيت لطفة  
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي على وترك بنتا تسمى زينب  
 ثم توفيت فاطمة بنت لطفة عن غير نسل قال من ينتقل نصب  
 فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظاهري الان ان نصب عبد القادر  
 جميعه يقسم هذا الوقف على سبعة اجزاء لعبد الرحمن من اثنا  
 وعشرون ومكة احد عشر وزينب سبعة وعشرون ولا  
 يستمر هذا الحكم في اعتنا بهم بل كل وقت تحسبه قال وبيان  
 ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلثة  
 وهم على وعمر ولطفة المذكور مثل حظ الانبياء لعلي خياه  
 ولعمر اخيه وللطفة خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويجعل  
 ان يقال ان اركانهم عبد الرحمن ومكة ولد احمد المتوفي في حيوة  
 ابيه ونسب الامنة اليهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان  
 ولعمر السبعان وللطفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو  
 مرجوح عندنا لان التمكن في ما خذه ثلثة امور احدها ان  
 مقصود الواقف ان لا يحرم احد من ذريته وهذا ضعيف  
 لان المقاصد اذ لم يدل عليها اللفظ لا يعتبر الثاني اذ خالف  
 في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لا بين الطرفين



في الوقف على الاولاد

في الوقف على الاولاد

في الوقف على الاولاد



[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written vertically.



عبد الرحمن ومكة فاما مات لطيفة انتقل نصيبها وهو الثالث الى بنتها  
ولم ينتقل لعبد الرحمن ومكة شيء لوجود اولاد عبد القادر وهم  
يحجبونهم لانهم اولاد وقد قدم على اولاد الاولاد الذين  
هم امنهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل  
ان يقال نصيب مكة وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها على بقول  
الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي  
وبنت عمها مستوعبان بنصيب جدتها زينب ثلثاه و  
لفاطمة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله قسم  
الآن على اولاده على بقول الواقف ثم على اولاده ثم على  
اولاد اولاده فقد اثبت جميع اولاد الاولاد الاحكام  
بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن ومكة وبما في اولاد  
الاولاد بالاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فيحتمل ان  
يقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا  
يحصل لزينب جميع نصيب ابيها وينقص ما كان بيد فاطمة  
بنت لطيفة وهذا امر اقتضاه النزول الحادث بانقراض  
طيفة الاولاد للاستفادة من شرط الواقف ان اولاد الاولاد  
بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة بظاهر قوله ان من مات  
فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي لبنته  
زينب واسمها نصيب لطيفة لبنتها فاطمة في القناه  
بهذا العمل فيها جميعا ولو لم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول  
الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد قطا به  
يشمل الجميع فلهذا ان الظاهر ان تعارضا وهو تعارض  
قوى صعب ليس في هذا الوقت بحث اصعب منه  
وليس الترجيح فيه بالبين بل هو محل نظر الفقهاء وخطا  
فيه طرق منها ان الشرط المقتضى للاستحقاق اولاد الاولاد

في القادرين

جميعهم في كل الواقف والشرط المقتضى لاجلهم بقوله من  
مات انتقل نصيبه لولده متاخر فالعمل بالمنقذ اولى لان هذا  
من باب التسخير حتى يقال العمل بالمناخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات  
اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع ونفصل لذلك  
الاصل فكان التمسك بالاصل اولى ومنها ان من صيغة عامة  
بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اريد  
مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضاها  
هذا الشرط فكان اعمالا له من جميع اعمال الاولاد وان لم يعمل  
بذلك كان الغاء الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض  
الاحكام اعطاء بعض الذرية وهو ما منهم تعارضا لا ترجيح فيه  
فلا اعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين و  
منها ان استحقاق زينب لاقبل الاحكام وهو الذي يخصها  
اذا اشرك بينها وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة  
والزاييد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق  
عبد الرحمن ومكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين  
اللفظين يقسم بينهم يقسم بين عبد الرحمن ومكة وزينب  
وفاطمة وهل يقسم لك ذلك كمثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن  
نخاه ولكل من الاماات خمسة نظرا اليهم دون اصولهم  
او ينظر الى اصولهم فينزلون منزلة لهم لو كانوا موجودين  
فيكون لفاطمة خمسة ولزينب نخاه ولعبد الرحمن ومكة  
نخاه فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على  
فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من  
غير نسل والباقيون من اهل الوقف زينب بنت خالتها و  
عبد الرحمن ومكة ولدا عمها وكلام في درجاتها وجسم  
نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومكة ربعه ولزينب ربعه

جميعهم

العمل بالمنقذ في الوقف

في التعارض



ولا نقول هنا ننظر الى اصولهم لان الاسماء من ما و بهم ومن هو  
في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اول فاجتمع لعبد الرحمن  
وملكة الحنن حاصلهما بموت علي ونصف وربع خمس الذي  
لنا طمة بينهما بالفريضة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث  
خمس ومملكة ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزينب الحنن  
بموت والدها وربع خمس فاطمة فاجتمع الي عدد يكون له  
خمس وثلث وربع وهو ستون فقمنا نصيب عبد  
المادر عليه لزينب بمائة وربع خمسة وهو سبعة وعشرون  
ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث  
خمس ومملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما  
ظهر لي ولا استحي احدا من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه في  
كلام السبكي قلت فانه لا يسهل الذي يظهر اختياره  
اولاد دخول عبد الرحمن ومملكة بعد موت عبد المادر فعلا  
بقوله ومن مات من اهل هذا الوقف الا وما ذكر في السبكي  
من انه لا يطلق عليه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره  
في ما قبل قوله قبل استحي فخر خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف  
المبادر الى الاقحام بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل  
الوقف الذي مات قبل استحي فخر الذي لم يدخل تحت  
الاستحي فخر بالكلمة ولكنه يصدد ان يصير اليه وقوله شيء  
من منافع الوقف دليل اقوي لذلك فانه نكرة في سياق  
الشروط وفي سياق كلام معناه النفع فيع لان المعنى ولم  
يستحي شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التاويل  
الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحي ما كان يستحي المتولي  
لوقفي حيا الى ان يصير لي شيء من منافع الوقف هذه الالفاظ  
كلها صريحة في انه مات قبل الاستحي فخر وايضا لو كان

لاراد ما قلناه السبكي لا يستغني عنه بقوله او لا علي ان من مات  
عن ولد عاد ما كان جارا عليه علي ولده فانه يغني عنه  
ولا ينافي في هذا اشتراط الترتيب في الطبقات ثم لان ذلك  
عام خصصه هذا كما خصصه ايضا قوله علي ان من مات  
عن ولد الخ وايضا فانما اذا علمنا بعموم اشتراط الترتيب  
لزم منه الغناء بهذا الكلام بالكلمة وان لا يعمل في صورة  
لانه علي هذا التقدير ان ما استحي عبد الرحمن ومملكة بما  
استووا في الدرجة اخذنا قوله عاد علي من في درجة  
فبقوله ومن مات قبل استحي فخر لا يملك الا يظهر له اثر  
في صورة بخلاف ما اذا علمناه وخصصنا به عموم الترتيب  
فان فيه اعمالا للكلامين وجهما بينهما وهذا امر ينبغي ان  
يقطع به فيقول لما مات عبد المادر في نصيبه من  
اولاده الثلثة وولدي ولده اسباعا لعبد الرحمن ومملكة  
السبعان اثنان فاما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه  
الى اخويه وولدي اخيه فيصير نصيب عبد المادر كله  
بينهم علي حسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن ومملكة  
خمس اثنان ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها كاملا  
لبناتها فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب  
ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجاتها  
زينب وعبد الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر  
مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره  
السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع  
لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف  
خمس ومملكة بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع  
خمس فيقسم نصيب عبد المادر بين جزا الترتيب



مجلسه انوار المعارف  
در آراء و احوال مشاهیر  
و کرامت اهل عصر

وَمِنْهُمْ عَلَى اللَّهِ

[illegible]

ولد الى من هو في درجة **وان** من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حياته الواقي عن ولدين ثم مات احد بامعة ثلاثة وولد الى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عنه ولدين ثم مات واحد عنه غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص المتوفي وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفي في حيوة **ومن** مات من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما **ومن** مات عن ولد فنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه فمن مات بعد تيمم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفي في حيوة ابيه فتستقضى القسمة بموت الطبقة الثانية ويوزل المحجب عن ولدي المتوفي في حيوة **أبهما** علما بقوله ثم على اولاد اولاده **وانه** انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فان لم يسبق احد من البطن الاول فتستقضى القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه **ان** ينقرض اهل تلك الطبقة **فتستقضى** القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شي واحد وهو ان اولاد المتوفي في حيوة ابيه لا يحكون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم **واقفة** على انتقاض القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفي في حيوة ابيه فواجبة لما ذكره الاسيوطي **واما** قوله يستقضى القسمة بعد انقراض كل بطن فقد افتى به بعض علماء العصر **وغر** ذلك الى الخصاص ولم يشبهوا لما صوره الخصاص وما صوره السبكي فانما اذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار **واين** ما بينهما من الفرق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
الذي كنا لنهتدي لاه

روز بیاض

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين



فذكر الخصاف صور الاول وقف على ذرية بلا ترتيب بين  
البطنون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاقل فتنقض  
القصة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم الثانية وقف  
عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم وشم ولم يزد فلا شيء  
لاهل البطن الثاني مادام واحدة الاعلى ولكن مات عنه  
ولد فلا شيء لولده وبشيء من مات ابوه قبل الاستحقاق  
مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف  
على ولده واولادهم ونسبهم لا يدخل ولد من كان ابوه  
مات قبل الوقف لكونه مخصص اولاد الولد الموقوف عليه  
فخرج المتوفى قبل الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده  
وذرية على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وشم وقلنا لا شيء  
للبطن الثاني مادام واحدة الاعلى فلو مات واحدة  
البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقض  
الاعلى فلما ترك له مع البطن الثاني لانه من البطن  
الثالث فاذا انقض الثاني ترك الثالث الامة  
وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية ونسب ولم يرب  
وشرطان من مات عنه ولد فنصيب له وحكمة فسد بين الولد  
وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فكان  
لهذا الولد سهمان سهم المجهول له معهم بالسوية ولم ينقل  
اليه والده الامة وقف على ولده لصلبه ذكرا  
او انثى وعلى اولاده الذكور ولده واولاد اولادهم  
ونسبهم وحكمة فسد الغلة بين ولده ذكرا وانثى و  
اولاده الذكور ولده ذكرا وانثى فاذا انقضوا  
صار اولاد الذكور ذكرا وانثى بالسوية فدخل اولاد  
بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم وشم اختص

ولده لصلبه ذكرا وانثى فاذا انقضوا صار لولد البنين  
اولاد البنات ثم لاولاد هؤلاء ابدا الامة وقف  
على بناته واولادهم واولاد اولادهم وحكمة  
ان الغلة لبناته ونسبهم فلو قال يقدم البطن الاعلى  
اتبع فان شرط بعده نواضهم ونسبهم لولده الذكور  
ونسبهم اتبع فان مات بعض ولده الذكور عن اولاد  
وبقي البعض ولهم اولاد وحكمة عند عدم الترتيب ان  
الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقيين من ولده  
فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده  
وولد ولده ونسبهم حريشا شارطا ان من مات عن ولد  
فنصيب له وعن غيره ولد فراجع الى الوقف وحكمة ان  
الغلة للاعلى ثم وشم فان قسمت سنين ثم مات بعضهم  
عن نسلي قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين  
يوم الوقف وعلى اولاده الحيا ذميين له بعده فما اصاب  
الاحياء اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما  
جعل لولد من مات حصته ابية مع وجود البطن الاعلى  
مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان  
مات عن ولد فنصيب له وكذا الوفات الاعلى الا واحدا  
فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع  
وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة فمات  
اشنان بلا ولد ونسب ثم مات اخوان عن ولد لكل ثم مات  
اخوان عن غير ولد وحكمة ان تقسم الغلة على سنة على هؤلاء  
الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا اولادا فما اصاب  
الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهما  
ولو مات واحدة من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية



عن غير نسل تقسم على سبعة عشر سهم للحى وسهم للميت يكون لاولاده  
فلو قسمنا ما سبعة بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن  
غير ولد ثم مات واحد عن اربعة اولاد وواحد عن اولاد  
ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا ومات آخر غير  
ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذوه وما  
اصاب الموتى كان لاولادهم لكل سهم ابيه ثم تنظر الى ما  
اصاب الاربعة تقسم اربعا فيد سبعة من مات عن غير  
ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما اصاب  
والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه  
الميت الذي مات عنه ولد اثنان فما اصاب الميت كان  
لولده فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد  
من الثاني عن ولدا ومات بعض الاعلى ثم من الثاني  
رجل او رجلان عن ولد وحكمه ان لا يشي لولد من مات  
قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق  
الاب ثم اعاد الامام الخفاف الصورة الثالثة من غير  
زيادة ولا نقص وخرج ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة  
وكان له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد الاحى لهما  
مادام واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلا حق  
لها حتى ينقض فلو مات عشرة وترك كل ولد اخذ  
كل نصيب ابيه ولا يشي لولد من مات قبل الوقف وان  
استوا في الطبقة فان بقى منهم واحد قسمت على عشرة  
فما اصاب الحى اخذه وما اصاب الموتى كان لاولادهم  
فان مات العاشر عن ولد انتقلت القسمة لافراض  
البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فتنتظر الى  
اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقف فتقسم الغلة

الثانية

بالوثة بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل  
افراض البطن الاعلى فتقسم على عدد البطن الاعلى  
فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقض البطن الاعلى  
الاعلى نقضنا القسمة وجعلنا ما على عدد البطن الثاني  
ولم نعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولده بهذا  
لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلم يدخل  
اولاد من مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة فلو لم يكن له  
ولد الا العشرة فما توا واحد بعد واحد وكل ما مات  
واحد ترك اولاد احق مات العشرة منهم من ترك خمسة  
اولاد ومنهم من ترك ثلثة اولاد ومنهم من ترك  
سنة اولاد ومنهم من ترك واحدا اليصل فكل من  
مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر كيف تقسم  
الغلة قال انقض القسمة الاولى وارده ذلك الى عدد  
البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم  
يبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان الاح  
يؤول الى قوله وولد ولدي وكذا الوما جميع ولد ولد  
الصلب فلم يبق منهم احد فتنتظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم  
ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانما تقسم على  
عددتهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض  
العصر يمين من الصورة الثانية وبيان حكمه بان الخفاف  
قائل بنقض القسمة في مثل مسئلة السبكي ولم يتأمل  
الفوق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي وقف  
على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبعين وفي  
مسئلة الخفاف وقف على ولده وولد ولده بالواو  
لا يتم قصد مسئلة الخفاف اقضى شرآك البطن







خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات من عشرة  
وخلف كل اولاد احق وصلوا الى مائة في البطن العاشر  
يعطى للواحد نصف الوصف والنصف للآخرين المائة  
وان استوا في الدرجة ثم اعلم ان المأذنة في الامم يجب  
الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط اتصال  
من مات لولده ان كل اصل يجب فروع وفروع غيره فلا حي  
لاحد من اهل البطن الثاني ما دام واحد من البطن الاول  
موجود وان شرط الاتصال الى الولد فالمراد ان اصل  
يجب فرع نفسه لافرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف  
انهم يقولون بطن بعد بطن ثم يقولون يجب الطبقة العليا  
السفلى ولو شك انه من باب التاكيد وان يجب العليا  
السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن  
ون لا يعزل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه  
كان ما بعد ثم تاكيد الا ان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم  
كما افاده الطرسوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة  
عبد البر بن الشيخة نقل في شرح المنظومة عن فقاوي السبكي  
واقفين غير ما نقله الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب  
السبكي الى التناقض وحكي عنه انه كتب خطه تحت جواب  
ابن العجاج بن شي ثم بين خطأه فخرج عنه واطال في  
تقريره ونظ للواقعة انسابا فمن رام زيادة الاطلاع  
فليرجع اليه ولم ينزل العليا في سائر الاغصان فحلها  
في فهم شروط الواقفين الا انه رحم الله وانه الموفق  
المستكمل عليه **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة قوله  
التاميس خير من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما تعان  
للحل على التاميس ولذا قال اصحابنا لو قال تزوجته

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره  
في الامم من عشرة  
الزوج غيره

انت طالق طالق طالق طلقت ثلثا فان قال اردت التاكيد  
صدق ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكنايا وفي الامم  
اذا حلف على امر لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس  
آخر ان لا يفعل ابدا ثم فعل ان نوى عينا او التمس  
اولم ينو فعله كفارة يمينين ولو نوى بالثاني الاول  
فعله كفارة يمين واحدة وفي الجريد عن ابى حنيفة  
اذا حلف بايمان ففعله لكل يمين كفارة والمجلس المجلس  
فيه سواء ولو قال عنت بالثاني الاول لم يستوف ذلك  
في اليمين بالله وحلف بحجة او عمة يستقيم كونه  
الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا هو  
كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو  
نصراني ان فعل كذا فها يمينان وفي النوازل رجل  
قال لاخو والله لا اكله يوما والله لا اكله شهرا والله لا  
اكله سنة ان كلمه بعد ساعة فعلمه ثلثة ايمان وان كلمه  
بعد الغد فعلمه يمينان وان كلمه بعد شهر فعلمه يمين واحدة  
وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة  
**القاعدة العاشرة** الخارج بالضمان هو حديث  
صحيح رواه احمد وابوداود والنسائي و  
ابن ماجه وابن حبان من حديث عاتبة رضى وفي بعض  
طرقه ذكر السبكي وهو ان رجلا ابتاع عبدا فقام عنده  
ما شاء اليه ثم ان يقيم ثم وجد به عيبا فاحصه الى النبي  
فدعه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلاما  
فقال نعم الخراج بالضمان قال ابو عبيدة الخراج في هذا  
الحديث غلة العبد يشتره الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثر  
منه على عيب دلته البايغ فبرده وياخذ جميع الثمن  
التذكير ان عيب المبيع

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره

في الامم من عشرة  
الزوج غيره







في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء

قال لا تخلي عليك كذا فادفعها الي قال استهزاء نعم  
احسنت فادفعها الي عليه ويؤخذ به انتهى قد ذكرنا الفرق  
بين نعم وبلي وما فرغ على ذلك في شرح المنار في فصل الادلة  
القاسدة في شرح قوله والعالم اذا خرج خرج الجاه الى  
من رام الاطلاع فليراجع اليه وفي تمة الدرر في قفاوي  
اهل العصر قالت لزوجها احلف علي قل انت طالق  
ثلاثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا  
لم يزد اهل بيعة الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا  
ام يكون تخيرا فقال بل يكون تخيرا انتهى **القاعدة الثانية**  
**عشر** لا ينسب الى ساكن قول طور اي اجنبيا يبيع ماله فكت  
ولم ينه لم يكن وكلا بسكوته وكوراي القاضي الصبي او  
المعتوه او عبدهما يبيع ويشترى فكت لا يكون اذا نافي  
التجارة وكوراي المهرين الراهن يبيع المهرين لا يبطل الرهن  
ولا يكون رضا في رواية وكوراي غيره يملك ماله فكت لا  
يكون اذا نافي ماله وكوراي عبده يبيع عبده اعيان  
المالك فكت لم يكن اذا نافي ذكره الزيلعي في المأذون  
وكوراي عن وطى فكت لم يفسد المهر وكذا عن قطع عضوه  
اخذاه سكوته عند انطاف ماله وكوراي المالك رجلا يبيع  
قناعه وهو حاضر ساكن لا يكون رضا عند اخلافه لاس  
اي ليلي وكوراي فكت يزوج فكت ولم ينه لا يصير اذا  
له في النكاح وكوراي زوجت من غير كفوف كوت الولي غير  
مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا  
سكوت امرأة الغيب ليس برضا وان اقامت معه  
سنتين وهي في جامع القصولين وفي عارية الجانية  
الاعادة لا تثبت بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة

في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء

ما نل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الا في سكوت البكر عند  
استيثار ولها قبل التزويج وبعده الثانية سكوته عند قبض  
مهرها الثانية سكوته اذا بلغت بكر الرابعة اذا حلفت ان لا  
تتزوج فزوجها ابونا فكت حشمت الحاشية سكوت المتصدق  
عليه قبول الموهوب له **ال** **د** **س** سكوت المالك عند قبض الموهوب له  
او المتصدق عليه اذن **ال** **د** **س** سكوت الوكيل قبول ويرد بركة  
الثامنة سكوت الموهوب قبول ويرد بركة التاسعة سكوت  
المفوض اليه قبول للتفويض وله ردة العاشرة سكوت الموقوف  
عليه قبول ويرد بركة وقيل للمالك في عشر سكوت احد المتبايعين  
في بيع النخلة حين قال صاحبه قد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا  
الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين النافين  
رضا الثالثة عشر سكوت المشتري بالي ارجح ان رأي العبد يبيع  
ويشترى سقط للخيار الرابعة عشر سكوت البائع الذي لم يمس  
المبيع حين رأي المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا كان  
البيع او فاسدا **ال** **د** **س** سكوت الشفع حين علم بالببيع  
**ال** **د** **س** سكوت المولى حين رأي عبده يبيع ويشترى  
اذن في التجارة **ال** **د** **س** لو حلف المولى لا ياذن له فكت  
حشمت في ظاهر الرواية الثانية عشر سكوت القن وانقياده  
عند بيعه او رهنه او دفعه بجنانية اقرار برفق ان كان  
يعقل بخلاف سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه  
**ال** **د** **س** عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في  
داره فكت حشمت لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج  
فكت **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة المرأة و  
وتهميته اقراره فلا يملك نفقه **الحادية والعشرون** سكوت  
المولى عند ولادة ام وكذا اقراره الثاني والعشرون

في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء

في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء

في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء  
في الاموال استهزاء



في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر

في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر

في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر

في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر

في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر

اول ذكر في شرح الكثرة فيها ايضا انه يصير د عا ر كونه عقب وضع رجل ثما عنه وهو منكر وزدت عليه اخرى ان وضع  
منه عنه رجل وسكت وذهب يصير د عا ذكر فيه ايضا منها ما في الخط رجل زوج رجلا بغير امة فهنا الغوم وقيل  
التهنية هو رضا الان قبول التهنية دليل الاجازة انتهى فصارت المثل اربعين ثم زدت حادثة واربعين فمات  
وصيها لم تلت استاجوا جدها طين طين الحازة الى القبة والاخر حازت او استاجوا ذلك بعض الورثة بخبر  
الوصيتين وبنات ان جاز ذلك ويكون من جميع المال فهو بمنزلة الشراء لغيره كذا في الحاشية وفي الخط اربعة  
وردت ثمانية واربعين فمات ان السكوت يكون استجابا للرضا فيما اذا قال صاحب المال كذا

انكار وقيل لا بد كس في في قضاء الحاشية في سكتون ثم  
رايت اخرى كتبها في الشرح من الشهادة سكوت المثل اربعين  
تعدل الابعة والتشون سكوت الراهن عند قبض المهر من  
العين المرونة كما في القنية **القاعدة الثالثة عشر**  
الفضل افضل في النقل الا في مثل الاول ابراء المعسر  
افضل في انظاره الواجب الثانية ابتداء السلام سنة  
افضل في ردة الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت منه  
افضل في الوضوء بعد الوقت وهو الفضل **القاعدة**  
**الرابعة عشر** ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربا و  
البغي وخلوان الكاهن والرشوة وارجوة الناحية  
والزاهر الا في مسائل الرشوة خوف على نفسه او ماله  
اوليستوى اده عند سلطان او امير الا العاصي فانه يحرم  
الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكثرة من القضاء وقت  
الاسير واعطاء شيء لمنه يخاف ايجوه ولو خاف الوصي  
ان يستولي غاصب على المال فله ادائه شيء ليخلصه  
في الحاشية وهل يحل دفع الصدقة لمنه سأل ومعه قوت  
يوحه تردد الاكل في شرح المار في مقتضى اصل  
القاعدة الحاشية الا ان يقال ان الصدقة منها مية كالتصدق  
على الغني **تنبيه** قرب منها قاعدة ما حرم فعله حرم  
طلبه الا في مثلين **الاول** ادعى دعوى صادقة  
فانكر الغريم فله حلفه الثانية الخية يجوز طلبها في الذي  
مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه متمكن من ازاله الكفر  
بالاسلام واعطاؤها اياها اتماما هو لا استمراره على الكفر  
وهو حرام والاولى منقولة عندها ولم ار الثانية  
**القاعدة الخامسة عشر** من استعمل الشيء قبل

في البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر  
عدلا لا فاسقا عنه وعندهما مهورا وكفاسقا الثالث  
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بمهر زوج الولي على هذا  
الخلافا الرابع والعشرون سكوت عند بيع زوجته او  
قريبه عقارا او ذرا بانه ليس له على ما افقته من غير فقد  
خلافا لما في نكاحي فينظر المفتي الخامس والعشرون  
راه بيع ارضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو  
سكت سقط دعواه الارس والعشرون احد عشر  
الغنان قال لا اخذني اشريت هذه الالة لنفسي خاصة  
فكنت الشريك لا تكون لها الابع والعشرون سكوت الموكل  
حين قال له الوكيل بشرا معيان اني اريد شراءه لنفسي  
فراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشري اذن التاسع والعشرون  
سكوت عند روية غيره شق زوجه حتى سال ما فيه رضا  
الثلاثون سكوت المالك لا يستجدم مملوكه اذا اخذ منه بلا  
احره ولم يمه جنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين  
وغيره وردت ثلثا اثنتين في القنية الاولى دفعت  
في تجهيز البنات اشياء من ائمة الاب وهو سكت  
فليس له الاسترداد الثانية انفق الام في جهازها  
ما هو معاد فكنت الاب لم تنفق الام الثالث باع حمارا  
وعلمها حلي وقرطان ولم رسته طر ذلك المشتري لكن سلم  
المشتري الحمارية وذهب بها والبايع سكت كان سكوته  
بمنزلة التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
اخرى القواة على الشئ وهو سكت ينزل منزلة نطقه  
في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر



اوانه عوقب بحرامته ومنه فروعها حرمان المال حورثه عنه الارث  
 ومنها ما ذكره الطحاوي في مثل الآثار ان المكاتب اذا كان له  
 قدرة على الاداء فاخذه ليدوم له النظر الى سيده لم يحل له ذلك  
 لانه منع واجبا عليه ليقب بالمحرم عليه اذا آذاه فقله عنه البكي  
 في شرح المنهاج وقال انه يخرج من البيع من جهة الفقه انتهى  
 ولم ينظر الى كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهو انه من  
 اخال شي بعد اوانه قلنا بل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم طوار  
 فلم يعاقب بحرام شي ومنه فروعها لو ظنتها بلارضانا فاصدا  
 حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه وتخرج عنها ما يئيل  
 الاولى لو قتلته ام الولد سيده باعتقت ولا يحكم الثانية لو قتل  
 المدة سيده عتق ولكن يعي في جميع قيمته لانه لا وصية له ائيل  
 الثالثة قتل صاحب الدين المدين حل دينه **الرابعة** امك زوجته  
 مباحا عشرتها لاجل ارثها ورثتها الخامسة امكها لاجل المانع  
 نقد ال دسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلوة ال ابة  
 باع مال الزكوة قبل الحول فرار اغناها صح ولم يجب الثانية شرب  
 شيا ليمرض قبل الفخ فاصبح مريضا جازله الفطر **طيفة** قال  
 الاسيوطي رايت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان  
 اسم الفاعل يجوز ان ينعث بعد استيفاء معجولة فان نعث  
 قبله اضعف عمله من اصله انتهى **الثالثة** عدة **الب** دسة عشر  
 الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وهذا قالوا ان  
 القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم الولي لها  
 في النكاح ولو ذارحم محرم او اما او عتقا والولي الخاص  
 استيفاء القصاص والصلح والعتق والعتق جانا والامام  
 لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكنز ولا يملك العفو  
 القود والصلح لا العفو بقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي

للعنوة كآبنة قال في الكنتنة والفاضي كالأب والوصي يصلح  
قط أي فلا يقبل ولا يعفو **ضابطه** الولي قد يكون  
وليا في المال والنكاح وهو الأب والحكم وقد يكون ولما  
في النكاح فقط فهو سائر العصبة والأمام وذوي الأرحام  
وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الأجني وظاهر  
كلام المشايخ أنها مراتب الأولى ولاية الأب والحكم  
وأي وصف ذاتي لها ونقل ابن السكيت الإجماع على  
أنها لو عزلا لنفسها لم ينزل الثانية السفلى وهي  
ولاية الوكيل وهي غير لازمة فلا يخلو عنه أنه علم  
للوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية وهي منكمها  
فلم يحل له أن يعزل نفسه الرابعة نازلة الوقف وأخلف  
الشك في أن في الثاني للواقف عنه بلا اشتراط ومنه الثالث  
وأخلف التصحیح والمعتد في الأوقاف والقضاء قول الثاني  
وأما إذا عزل نفسه فإن أخوجه الفاضل خرج كما في القنية  
وفي القنية لا يملك الفاضل التصرف في مال الميت مع وجود  
وصيته ولو كان منصوبه انتهى وعلى هذا لا يملك الفاضل  
التصرف في الوقف مع وجود نازله ولو نه قبله **المادة**  
**الباعة عشر** لا عبرة بالظن البين خطأه صرح به  
أصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا  
لو ظن أن وقت الفضة في فصل الفجر ثم تبين أنه كان  
في الوقت سعة بطل الفضة فإذا بطل ينظر فإن كان في  
الوقت سعة يصلى الغشاء ثم يعيد الفضة فإن لم يكن  
فيه سعة يعيد الفضة فقط ومما في شرح الزيلعي أنها  
لو ظن الماء نجسا فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر حاز  
وضوئه كذا في الخلاصة ومنها لو ظن المدفوع إليه غير

لا يجر اذا قتل اياه عمدا او خطأ او بعد  
 لا يجر لانه يجب القصاص في القتل  
 والامانة في الخطاء وكذا الواجب اذا قتل في  
 خطاء فانه لا يجر او يجب القصاص في القتل  
 العمداني الواجب اذا اذبح في الخطاء  
 العمداني خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى

3169

Ellen

الشيخ محمد زلف النضال  
الشيخ غفر له وصيه واكل  
الوفى عنه وجوزناؤه

مطالعان بنو بطن



مصر في الزكوة ودفع له ثم تبين انه مصرف اجراه انما قام  
 خرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو طنة مصرف الزكوة  
 قد دفعه ثم تبين انه غني او ابنه اجراه عند خلافه لا ياتي  
 يوسف به ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر في لم يخرج انما قام  
 الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر اعاد  
 الصلوة الثالثة لو صلى وعنده انه حدث فظهر انه متوضي الرابعة  
 صلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يخرج  
 فيها وهي في فتح القدر من الصلوة والثانية يقتضي ان يحل  
 مسئلة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل وانما اذا صلى فانه  
 بعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف للمنافي نفس  
 الاخر وعلى عكسها للاعتبار لما في نفس الاخر فلو صلى وعنده ان  
 الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافه  
 اعاد وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير حلال فبين  
 انها حلال او عكس ان يكون الاعتبار لما في نفس الاخر وقالوا في  
 الحدود ولو وطئ امرأة وحدها على فراشه ظاننا انها احرارة  
 فانه يحد ولو كان اعمى الا اذا نادانا فاجابته ولو اقر  
 بطلاق زوجته ظاننا الوقوع باقواء المفقة فبين عدمه لم يقع  
 كحان القينة ولو اكل ظنه ليل فبان انه بعد الطلوع قضى  
 بلا تكفير ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء النهار قضى  
 وقالوا الوراء او اسوادا فظنوه كعدوا فصلوا صلوة خوف  
 فبان لم يقع لان الشرط حضرة العدو وقالوا الواستاب  
 المريض في حج الغرض ظاننا انه لا يعيش ثم صح ادائه بغيره  
 ولو ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادى ولو خاطب  
 احرأه بالطلاق ظاننا انها اجنبية فبان انها زوجته  
 طلق وكذا في العتاق **القاعدة الثامنة عشر** ذكر

مصر في الزكوة ودفع له ثم تبين انه مصرف اجراه انما قام  
 خرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو طنة مصرف الزكوة  
 قد دفعه ثم تبين انه غني او ابنه اجراه عند خلافه لا ياتي  
 يوسف به ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر في لم يخرج انما قام  
 الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر اعاد  
 الصلوة الثالثة لو صلى وعنده انه حدث فظهر انه متوضي الرابعة  
 صلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يخرج  
 فيها وهي في فتح القدر من الصلوة والثانية يقتضي ان يحل  
 مسئلة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل وانما اذا صلى فانه  
 بعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف للمنافي نفس  
 الاخر وعلى عكسها للاعتبار لما في نفس الاخر فلو صلى وعنده ان  
 الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافه  
 اعاد وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير حلال فبين  
 انها حلال او عكس ان يكون الاعتبار لما في نفس الاخر وقالوا في  
 الحدود ولو وطئ امرأة وحدها على فراشه ظاننا انها احرارة  
 فانه يحد ولو كان اعمى الا اذا نادانا فاجابته ولو اقر  
 بطلاق زوجته ظاننا الوقوع باقواء المفقة فبين عدمه لم يقع  
 كحان القينة ولو اكل ظنه ليل فبان انه بعد الطلوع قضى  
 بلا تكفير ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء النهار قضى  
 وقالوا الوراء او اسوادا فظنوه كعدوا فصلوا صلوة خوف  
 فبان لم يقع لان الشرط حضرة العدو وقالوا الواستاب  
 المريض في حج الغرض ظاننا انه لا يعيش ثم صح ادائه بغيره  
 ولو ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادى ولو خاطب  
 احرأه بالطلاق ظاننا انها اجنبية فبان انها زوجته  
 طلق وكذا في العتاق **القاعدة الثامنة عشر** ذكر

خلافه

في الاقرار بالطلاق  
 استحباب المراجعة في حج الزوجه

بعض

بعض ما لا يتجوز كذا كركه فاذا اطلق نصف تطليقة وقعت  
 واحدة او اطلق نصف المرأة طلقت ومنها العفو عن العصال  
 اذا عفى عن بعض القاتل كان عفو عنه كله وكذا اذا عفا  
 بعض الاولياء سقط كله وانعكس نصيب الباقيين بالالا  
 ومنها النكاح اذا قال اوجرت بنصف النكاح كان حراما  
 ولم اره الا ان صرحا وخرج عن هذه القاعدة العتق عند  
 ابي حنيفة به فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن  
 لم يدخل لانه ما يتجوز عنده والكلام فيما لا يتجوز **ضابطه**  
 لا يبرئ البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا  
 قال انت علي كظراحي فانه صريح ولو قال كاتمي كان كناية  
**القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع المباشرة والسبب  
 اضيف الحكم الى المباشرة فلا ضمان على حافر البئر بعد ما يتلف  
 بالقاء غيره ولا يضمن من دل سارقا على مال ان فرق  
 ولا سهم من دل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من  
 قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امة ولا  
 ضمان على من دفع الى صبي سكين او سلاحا ليكسبه فقتل  
 نفسه وخرج عنها مسائل الاولى لو دل المودع السرقة  
 على الوديعة فانه يضمن **لنكس الحفظ** والثانية لو قال ولي  
 المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة لو قال وكذا با ذلك قوله  
 ثم ظهر انها امة الغير رجع المغرور بقيمة الولد الرابعة دل  
 محرم حلالا على الصيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرط  
 في حمله الازالة الا من بخلاف الدلالة على صيد المحرم فانها  
 لا تجوز شيئا لهما ائنه بالمكان بعد الاقامة يتضمن  
 السعي وهو قول المتأخرين لغلبة السجادة السابعة  
 لو دفع الى صبي سكين ليكسبه فوقع عليه جرحه كان على

بعض بعض

في الاقرار بالطلاق  
 استحباب المراجعة في حج الزوجه

القائمة

على الدال البتة متى ما وجه الضمان  
 في الاقرار بالطلاق  
 استحباب المراجعة في حج الزوجه

في الاقرار بالطلاق  
 استحباب المراجعة في حج الزوجه

في الاقرار بالطلاق  
 استحباب المراجعة في حج الزوجه



الدافع **فائدة** في حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر  
 اسقط نفسه فالقول كما في كذا في التوضيح **تكميل** يضاف  
 لكل الى حفر البئر وشق الذق وقطع جبل القندل وفيه  
 باب القفص للفاعل على قول آخر وعندنا لا ضمان لكل  
 قيد العبد وتامه في شرحنا على المنار وهذا آخر ما كتبناه  
 وحرناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر ومن  
 القواعد الكلية وهو الغن الممن عنها والى هنا صارت  
 خمس وعشرين قاعدة كلية ويتلوها الغن الثاني في التوائد  
 وهي الست التي ذكرنا في الغن الاول

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فقد كنت  
 النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو فوائده على سبيل  
 التقدير حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعل لها  
 ابوابا حتى رأيت ان اربتها على كتب الفقه المشهورة  
 كاهدية والكتنيسية لسهولة الرجوع اليها وصحت اليها بعض  
 ضوابط لم تكن في الاول تكثر الفوائد وفي الحقيقة هي  
 الضوابط والاستثنائات والفرق بين الضابط والقاعدة  
 ان القاعدة تجمع فروعها ابواب شتى والضابط يجمعها  
 في باب واحد **هذا هو الاصل** **باب الضابط**  
 شرابطها نوعان شروط وجوب وهي لغة الاسلام والعقل  
 والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور  
 الكافي والقعدة على استعماله وعدم الحيض وعدم  
 وتخر خطاب المكلف وتضييق الوقت وتشرط صحة وهي  
 اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع  
 الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير

في التوائد في الفوائد في الضوابط والقواعد

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ينقذه في غير المعذور بذلك المطهر الخامسة عشرة عشر  
 الطاهر الثالث ودك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس  
 ومسح المصيف وتحت الحشب وفرك المنى في الثوب ومسح  
 الحاشم بالخزوق المبسلة بالماء والنار وانقلاب العين والربابة  
 والتغوير في الفارة اذا ماتت في سمن والزكوة من الاهل في  
 الحبل ونزع البئر ودخول الماء من جانب وخروجه من جانب  
 آخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان فحة  
 المثلي من المطارات فلو تجس برقبه طر وفي التجفيف لا يطهر  
 وانما جاز لكل الاتماع للشك فيها حتى لو جمع عادت الثوب  
 يطهر بالفكر من المنى الا في مستلزم ان يكون الثوب جديدا  
 او امنى عقيب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكتنة  
 الابوال كلها نجسة الا بول الحاشم فانه طاهر واختلف في بول  
 الهرة وحرارة كل شئ كبوله وجرة البعير كرفية الدماء كلها نجسة  
 الا دم السمكة والدم الباقي في اللحم المذلول اذا قطع والباقي  
 في العروق والباقي في الكبد والطحال وادم قلب الشاة وادم بيل  
 من بدن الانسان على الخمار ودم البق ودم البراغيث  
 ودم القمل ودم السمك فاستثنى عشرة الا نجس الا  
 خروطير مأكول وغير مأكول على احد القولين وخروء الفارة  
 على احد الروايتين **باب المنفصل** في الحكمة كالاذن  
 المنفصلة والسنن ان قط الا في حي صاحبها فطاهر وان  
 كثر ما لا ينقص اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن  
 فتوالى الغسلات يقوم مقامه شدة في الاستنجاء ازالة  
 الراية عنه موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به  
 الا اذا عجز والناس عنه غافلون توفضا منه ماء نجس وهناك  
 من يعلم يفرض عليه الاعلام رأي في ثوب غيره نجاسة

في التوائد في الفوائد في الضوابط والقواعد

العمل والدين يمتد في فارة يطبخ الماء  
 ولا يمتد في فارة يطبخ الماء

اي فارة جعل الخطة الجنية بذرا الحن  
 وعلى قاياس قول الثاني يغسل ثوبا  
 ويجفف كل مرة والعم اذا نجس ثوبا  
 بالماء الطاهر فلا ثا ولو كان في بطن  
 الحبل لا شوي بغير قاصات البعة بعض  
 لحم الحبل في حال الشق يغسل الماء الطاهر  
 فلا ثا ويجفف كل مرة ويجفف الثاني  
 رجاء الذهب النجس يغسل بالماء  
 يغسل على الماء  
 في فارة يطبخ الماء

فانه طاهر ومن بول الهرة في اختلاف  
 في الاذن المقتضى ومن  
 في الاذن المقتضى ومن  
 في الاذن المقتضى ومن

المنفصل في الحكمة كالاذن  
 المنفصلة والسنن ان قط الا في حي صاحبها فطاهر وان  
 كثر ما لا ينقص اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن  
 فتوالى الغسلات يقوم مقامه شدة في الاستنجاء ازالة  
 الراية عنه موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به  
 الا اذا عجز والناس عنه غافلون توفضا منه ماء نجس وهناك  
 من يعلم يفرض عليه الاعلام رأي في ثوب غيره نجاسة



في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

ما نفع ان غلب على ظنه انه لو اخير به ازالها وجب واما فلا المنة  
اذا انتنت لا نجس والطعام اذا تغير واستند تغيره نجس  
حرم واللبس والزيت والسم اذا انتن لا يحرم الاكل الكفاية  
اذا اذبح وتنف ريشها واغليت في الماء قبل شق بطونها  
صار الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا يطبخ لاكلها الا ان  
يحل الحرة اليها فاكلها **كتاب الصلوة** اذا شرع في الصلوة  
وقطعها قبل اكمالها فانه يقضيها الا للرض والسكن فلا قضاء  
فيها واما يود بها وكذا اذا شرع طائفة عليه فرضا ولم يكن عليه  
اقتداء الا ان يادني حاله فاسد مطلقا وبالاعلى صح  
مطلقا وبالمثل صح الاثنية المستحاضة والضالة والحنث  
القراءة في الفرض الرابع في فرض في الركعتين الا فيما اذا احدث  
الامام بعد الاولين ولم يكن قراء فيها فاستخف مسبوقا بها  
فانها فرض عليه في الرابع **مسبوق** منقود فيما يقضى الا في  
اربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كثر تاويا للاستئناف صح  
يتابع امامه في سجود السهو فان لم يجد اليه سجد آخره وياتي  
بتكبير الترتيب اجماعا **المسبوق** لا يكون اماما الا اذا استخف  
الامام الحديث كما ذكره من اخره وان **المسبوق** يقضى اول  
صلوته في حق القراءة واخيرها في حق التشهد وتامه في النزاهة  
لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد التسليم ثم اسلم في التمام  
المدة فانه يقصر بنا على قصده الابق بخلاف الصبي اذا بلغ  
كما في الخلاصة اذا كرر آية السجدة في مكان يتجدد كفته واحدة  
الا في منتهى اذا قرا ما خارج الصلوة وسجد طائفة اعادها في  
مكانه في الصلوة فانه يلزمه اخي لا يكبر جهرا الا في مسائل في عهد  
القطر والاضحى وفي يوم عرفة لتشرق وبما زاد عدو وبازاء  
قطاع طريق وعند وقوع حريق وعند الخاف كذا في غاية

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

الياس التنية بالقلب ولا يقوم اليك معاه الا عند التعذر  
كما في الشرح الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر  
عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في التنية واذا صحت  
صلوة الامام صحت صلوة المأموم الا اذا احدث الامام  
عامة بعد القعود الاخير وخلفه مسبوقة فان صلوة الامام  
صححة دون المأموم اذا فدت صلوة المأموم لا عند  
صلوة الامام الا في منتهى اقتدي قارئ باقر في صلواتها  
والمستلزمان في الايضاح اذا ادرك الامام ركعا فركعة  
لتحصل الركعة في الصف الاخير افضل من وطيل الصف  
الاول مع فواتها شرع مستغلا بثبوت وسلم لزمه قضاء  
ركعتين شرع في الفجر ناسيا سنة مضى ولا يقضيها الا بغير  
بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء وقراءة الفاتحة افضل  
من الدعاء المأثور كل ذكوات محله لم يأت به فلا يكمل التسمية  
بعد رفع راسه ولا ياتي بالتسبيح بعد رفع راسه من  
الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكره الرابعة المنوطة  
كالفرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا يستغفر اذا قام  
الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها  
يقراء في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلي  
على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلوة اذيت مع ترك  
واجب او فعل مكره مخربا فانها تعاد وجوبا في الوقت  
فان خرج لا تعاد اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود  
الى السجود من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا بعد  
دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي فانه ياتي  
بالسنة بعينها عن الصفوف الا اذا خاف سلام  
الامام تسجد المحلة افضل من الجماعة الا اذا كان عالما

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة  
في صلاة الصلوة







او به سبب احميه مالک اولاده نديک نديکي حننه اولاده مهر نديک  
ديني ايجوده نديک زکوة لانهم اولاده نديکي حننه اولاده مهر نديک  
مهر نديکي حننه اولاده مهر نديک

مکوه الاقداء في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا  
قال نذرت كذا ركعة بهذا الالمام بالجماعة كذا في الظهيرية و  
البرازية تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق  
ونكره الا اذا كان قاعدا لا تنفس الاسفار بالجاء افضل الا بزيادة  
الحاج تاخير المغرب بكرة الا في السفر او على مائدة وانه سبحانه  
اعلم **كتاب الزکوة** الفقيه لا يكون غنيا بكتبة الحاج اليها  
الا في دين العباد قبايع لقصا الدين كذا في منظومة ابن  
وسبان الاعتبار نوزن مكة من كذا دين على نفسه من  
فقيه على الخمار المزيف عرض الموت اذا دفع زکوة الى اخته  
ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موصها فان كان  
وارث آخر دت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام  
الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشراها  
وضمنه جازت المأخوذ بدفع الزکوة اذا تصدق بدراهم  
نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأخوذة  
نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز  
عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب  
صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا  
لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين  
شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على  
واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا  
في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا  
شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة  
او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف  
شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها  
العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الالمام بالجماعة كذا في الظهيرية و البرازية تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق ونكره الا اذا كان قاعدا لا تنفس الاسفار بالجاء افضل الا بزيادة الحاج تاخير المغرب بكرة الا في السفر او على مائدة وانه سبحانه اعلم كتاب الزکوة الفقيه لا يكون غنيا بكتبة الحاج اليها الا في دين العباد قبايع لقصا الدين كذا في منظومة ابن وسبان الاعتبار نوزن مكة من كذا دين على نفسه من فقيه على الخمار المزيف عرض الموت اذا دفع زکوة الى اخته ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موصها فان كان وارث آخر دت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشراها وضمنه جازت المأخوذ بدفع الزکوة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

الصلوات بالجماعة افضل الا بزيادة

وله وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

او به سبب احميه مالک اولاده نديک نديکي حننه اولاده مهر نديک  
ديني ايجوده نديک زکوة لانهم اولاده نديکي حننه اولاده مهر نديک  
مهر نديکي حننه اولاده مهر نديک

كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا اذا  
الموجله اذا كان الزوج لا يريد اداة بكرة اعطاء نصاب  
لفقيه منها الا اذا كان يدونا او صاحب عيال كوفرة عليهم  
لم يخص كل منهم نصابا بكرة فكلها الا الى الزانية او احوج  
او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى  
الزنا لو كانت زکوة معلقة الخمار انه لا يجوز دفع الزکوة  
لاهل البديع دفعها لاخته المستزوجة ان كان زوجها حيا  
جاز وان كان موسرا وكان حرا ما اقل من النصاب فذلك  
وان كان المعجل قدره لم يجز وبه يفتي وكذا في لزوم الاخته  
الولده الزنا لا يثبت نسبة من الزاني في شيء الا في الزنا  
لا يقبل الزاني وفي الزکوة لا يجوز دفع زکوة الزاني الى الولد  
من الزنا الا اذا كان من احرار طاهرين معروفين كما في  
جامع الفصولين الزکوة واجبة بقدره ميسرة وسقط  
بذلك المال بعد الحل وصدق الفطر وجبت بقدره معلقة  
فلو اقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على اقراره بنية الزکوة  
جاز الا اذا حكم عليه بتقسطه وتحل الصدقة له لغيره عقار  
لا يكتفي وعياله سنة ودية معه الف وعليه مثلها كره له الاخذ  
واجزا ان دفع ولو كان له قوت سنة وسوى نصابا  
او كسوة سنوية لا يحتاج اليها في الصنف فالصحيح حل  
الاخذ عياله عن نصاب عنده فتم الحل وعنده اقل من  
نصاب ان دفعها الى الفقير لا يسترد ما مطلقا والى  
الاعى استرد ما ان قاما وان قسمها الى اعيان  
الفقراء ضمنها من مال الزکوة خلافا لجمهور ولو عطل زکوة  
حمل السوام بعد وجوده جاز لا قبل وفي الملتقط من  
الاجارة المعلم اذا اعطى خليفته شيئا ويا الزکوة

في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الالمام بالجماعة كذا في الظهيرية و البرازية تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق ونكره الا اذا كان قاعدا لا تنفس الاسفار بالجاء افضل الا بزيادة الحاج تاخير المغرب بكرة الا في السفر او على مائدة وانه سبحانه اعلم كتاب الزکوة الفقيه لا يكون غنيا بكتبة الحاج اليها الا في دين العباد قبايع لقصا الدين كذا في منظومة ابن وسبان الاعتبار نوزن مكة من كذا دين على نفسه من فقيه على الخمار المزيف عرض الموت اذا دفع زکوة الى اخته ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موصها فان كان وارث آخر دت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشراها وضمنه جازت المأخوذ بدفع الزکوة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

وله وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الالمام بالجماعة كذا في الظهيرية و البرازية تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق ونكره الا اذا كان قاعدا لا تنفس الاسفار بالجاء افضل الا بزيادة الحاج تاخير المغرب بكرة الا في السفر او على مائدة وانه سبحانه اعلم كتاب الزکوة الفقيه لا يكون غنيا بكتبة الحاج اليها الا في دين العباد قبايع لقصا الدين كذا في منظومة ابن وسبان الاعتبار نوزن مكة من كذا دين على نفسه من فقيه على الخمار المزيف عرض الموت اذا دفع زکوة الى اخته ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موصها فان كان وارث آخر دت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشراها وضمنه جازت المأخوذ بدفع الزکوة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا

في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الالمام بالجماعة كذا في الظهيرية و البرازية تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق ونكره الا اذا كان قاعدا لا تنفس الاسفار بالجاء افضل الا بزيادة الحاج تاخير المغرب بكرة الا في السفر او على مائدة وانه سبحانه اعلم كتاب الزکوة الفقيه لا يكون غنيا بكتبة الحاج اليها الا في دين العباد قبايع لقصا الدين كذا في منظومة ابن وسبان الاعتبار نوزن مكة من كذا دين على نفسه من فقيه على الخمار المزيف عرض الموت اذا دفع زکوة الى اخته ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موصها فان كان وارث آخر دت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشراها وضمنه جازت المأخوذ بدفع الزکوة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأخوذة نوى الزکوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح جواز عبد الخدعة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عين الناظر مسكنا فله اعطاء غيره اذا لم يعين المندوب كما لو قال بده على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد تجبس المحتج عنه اداء الزکوة واختلفوا في اخذ ما جبرائيل والمعتد لا حول الزکوة قمرى لا شمسى كل الصدقات حرام على مني ما شمر زکوة او عاكة او شرا او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزکوة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العم او دفع مال لا ونسيم تذكر لم يجب الزکوة الا اذا



وقال ابن عمر رضي الله عنهما في حديث  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على  
قول المنجيين ومن لم يمتثل له كان يائسا لم يؤمن به بعد ان  
يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من  
صدق كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على محمد ونية الصوم في  
الصلاة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب مما لا يفسد او ابتلا  
فعله الكفارة والآفة الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه  
طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على  
نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا  
او على الصحة والافضل فطر الا اذا وافق يوما كان يصومه  
او كان مقبلا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان  
مسافرا لا يصوم الاجير الا باذن المصاحب اذا تضرع بالصوم  
لا يكره النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان في جنبه  
واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجب ولو نذر  
حجة الاسلام لم يكره الا واحدة ولو نذر صلوات سنة وغني  
الفايض لا يثبت عليه وان غني مثلها لم يكره وبكل المذهب ولو نذر  
عبادة المريض لم يكره في المشهور ولو نذر التسبيح في الصلوة  
لم يكره الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع  
وحول الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحده اخوانه

وقال ابن عمر رضي الله عنهما في حديث  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على  
قول المنجيين ومن لم يمتثل له كان يائسا لم يؤمن به بعد ان  
يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من  
صدق كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على محمد ونية الصوم في  
الصلاة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب مما لا يفسد او ابتلا  
فعله الكفارة والآفة الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه  
طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على  
نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا  
او على الصحة والافضل فطر الا اذا وافق يوما كان يصومه  
او كان مقبلا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان  
مسافرا لا يصوم الاجير الا باذن المصاحب اذا تضرع بالصوم  
لا يكره النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان في جنبه  
واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجب ولو نذر  
حجة الاسلام لم يكره الا واحدة ولو نذر صلوات سنة وغني  
الفايض لا يثبت عليه وان غني مثلها لم يكره وبكل المذهب ولو نذر  
عبادة المريض لم يكره في المشهور ولو نذر التسبيح في الصلوة  
لم يكره الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع  
وحول الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحده اخوانه

**كتاب الصوم**

فان كان بحيث يجعله لو لم يعط تصح عنها والآلة **كتاب الصوم**  
تد الصوم الا بد فاكل لعذر يغدي كما اكل نذر صوم اليوم الذي  
يقدم فيه طلاق فقدم بعد ما نواه تطوعا ينويه عن النذر للزوج ان  
يمنع زوجته عن كل صوم وجب باجبارها الا عنه صوم وجب  
باجاب من الله وتوف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان  
اذا افطرت بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس بالاعتقاد على  
قول المنجيين ومن لم يمتثل له كان يائسا لم يؤمن به بعد ان  
يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من  
صدق كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على محمد ونية الصوم في  
الصلاة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب مما لا يفسد او ابتلا  
فعله الكفارة والآفة الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه  
طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على  
نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا  
او على الصحة والافضل فطر الا اذا وافق يوما كان يصومه  
او كان مقبلا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان  
مسافرا لا يصوم الاجير الا باذن المصاحب اذا تضرع بالصوم  
لا يكره النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان في جنبه  
واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجب ولو نذر  
حجة الاسلام لم يكره الا واحدة ولو نذر صلوات سنة وغني  
الفايض لا يثبت عليه وان غني مثلها لم يكره وبكل المذهب ولو نذر  
عبادة المريض لم يكره في المشهور ولو نذر التسبيح في الصلوة  
لم يكره الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع  
وحول الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحده اخوانه

وقال ابن عمر رضي الله عنهما في حديث  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على  
قول المنجيين ومن لم يمتثل له كان يائسا لم يؤمن به بعد ان  
يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من  
صدق كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على محمد ونية الصوم في  
الصلاة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب مما لا يفسد او ابتلا  
فعله الكفارة والآفة الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه  
طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على  
نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا  
او على الصحة والافضل فطر الا اذا وافق يوما كان يصومه  
او كان مقبلا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان  
مسافرا لا يصوم الاجير الا باذن المصاحب اذا تضرع بالصوم  
لا يكره النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان في جنبه  
واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجب ولو نذر  
حجة الاسلام لم يكره الا واحدة ولو نذر صلوات سنة وغني  
الفايض لا يثبت عليه وان غني مثلها لم يكره وبكل المذهب ولو نذر  
عبادة المريض لم يكره في المشهور ولو نذر التسبيح في الصلوة  
لم يكره الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع  
وحول الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحده اخوانه

تورق رمضان ثم رجع الى شهر

في جامع في الدبر وجب الكفارة

في الشك في الفطر والصدقة اثنا عشر

بما زاد بخلافه

وهو صائم لا يكره الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان  
سافر في رمضان ثم رجع الى اهله طاعة فاكل عندهم  
فعله القضاء والكفارة رائي صائما ياكل ناسيا بخبره الا اذا  
كان يضعف عنه لما فوقه حتى صدقة فطره عنه نف حيث  
هو ويكتب الى اهله يعطون عنه انفسهم حيث هم وان اعطى  
عنهم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد احد بالهلال  
فصا حواشي لم ينفذ واحتي يصوموا يوما او رمضان  
يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين الجنونة والعاقلة في  
وجوب الكفارة بجماعها للجائع في الدبر وجب الكفارة اتفاقا  
الجائز في رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يوصل به الى الضعف  
فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يفتني كذب  
وهو باطل باقصر ايام الشتاء ظن عدم طلوع الفجر فاكل فاذا  
هو طالع الاصح وجوب الكفارة **كتاب الصوم** فان الفعل  
يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترى حرمان في  
قل صيد فعد الحياء ولو صلا لان في قل صيد حرمان لا ضمان  
حقوق العباد جامع درار فعلية لكل مرة دم الا ان يكون في  
جلس واحد فيكفيه دم واحد لا ياكل في الهدايا الا ثلاثة  
هدى مائة وهدى القرآن وهدى التطوع الحج التطوع افضل  
من الصدقة النافلة يكره الحج على الحار بنا الرباط بحيث  
ينتفع به المسلمون افضل من الحج الثانية اذا كان الغالب  
السلامة على الطريق فالحج فوض والآفة الحج الفرض اولي  
نه طاعة الوالدين بخلاف النفل واذا لم يكن الاب مستغنيا  
لم يحل الخروج عن ابن المسبب كان اذا دخل الغسر  
لا يفل اخافه ولا ياخذ منه شعر راسه قال ابن المبارك  
السنن لا تؤخر وتب اخذ الفقيه عنه الف درهم وهو

شهر رمضان ثم رجع الى شهر

في جامع في الدبر وجب الكفارة

في الشك في الفطر والصدقة اثنا عشر

بما زاد بخلافه

وقال ابن عمر رضي الله عنهما في حديث  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على  
قول المنجيين ومن لم يمتثل له كان يائسا لم يؤمن به بعد ان  
يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من  
صدق كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على محمد ونية الصوم في  
الصلاة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب مما لا يفسد او ابتلا  
فعله الكفارة والآفة الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه  
طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على  
نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا  
او على الصحة والافضل فطر الا اذا وافق يوما كان يصومه  
او كان مقبلا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان  
مسافرا لا يصوم الاجير الا باذن المصاحب اذا تضرع بالصوم  
لا يكره النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان في جنبه  
واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجب ولو نذر  
حجة الاسلام لم يكره الا واحدة ولو نذر صلوات سنة وغني  
الفايض لا يثبت عليه وان غني مثلها لم يكره وبكل المذهب ولو نذر  
عبادة المريض لم يكره في المشهور ولو نذر التسبيح في الصلوة  
لم يكره الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع  
وحول الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحده اخوانه







في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف

ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص الموروث  
 ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث  
 الكثير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان  
 للباقيين فان الحاضر لا يملك في غيبة الآخر انما قال لا احتمال  
 العفو الثالثة ولان المطالبة بازالة الضرر العام  
 عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المور على الكمال والقباط  
 ان المخرج اذا كان مالا يخرج فانه يثبت لكل على الكمال فالأخذ  
 في المملوك كما يخرج ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم  
 الى الآن حتى تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح والمولى لا  
 يستوجب على عبده دينيا فلا حران زوجه عبده من امة ولا  
 ضمان عليه بالطلاق مال سيده ولو قتل العبد مولا له ولان  
 فعفا احد بها سقط القصاص ولم يجب شي لغير العافي  
 عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى  
 القضاء وستة لا فالاول الفرقة بطلب والعنة ومخير  
 البلوغ وبعدم الكفاة وينقصان المهر وبابا الزوج من  
 الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بمخير الحق وبالايمان  
 وبالردة وتبين الدارين ويملك احد الزوجين صاحبه  
 وفي النكاح الثالث النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده  
 فلم يصح اقلته ولا يفسخ بغيره الا في مستلذين فيقبل  
 بعده ردة احدهما ويملك احدهما الآخر ويملك المهر  
 باربعة بالخول والكلوة الصحيح وبوجوب العدة عليها  
 منه سابقا وموت احدهما للزوج ان يضرب احده  
 على اربع وما بمخاضها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى  
 عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس  
 وعلى خروجها من منزلها بغير اذنه بغير حق وعلى الصلوة

في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف

في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف

في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف

في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف

في رواية وقد بينا في شرح الكنتر قولهم وما كان بمخاضها ان  
 يخرج بغير اذنه قبل ان ياء المخرج مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها او كانت قابلة او غالة او لزارة ابوها لكل  
 جمعة خرة ولزارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زارة  
 الاجانب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت  
 باذنه كانا عاصيان واختلفوا في خروجها للحام والمعتد  
 الجواز بشرط عدم التزويج والتطيق بتعقد النكاح بما  
 افاد ملك العين للحال الا في لفظ المنعة فانه ينفذ ملك العين  
 كما في هيئة الحانية ولو قال منعك هذه الثوب كان منه مع  
 ان النكاح لا ينعقد الوطى في دار الامام لا يخلو عن خذرا  
 او حواجر الا في مستلذين تزوج صبي امرأة مكنته بغير  
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الحانية و  
 لو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويعلق  
 في الثمن ما قبل البكارة والافلا كما في بيع الوالدة لا  
 يجوز للمرأة قطع شعرا ولو باذن الزوج ولا يخل لها وتصل  
 شعرا بغيرها تزوجها على انها بكر فاذا ايسر شرب فطية  
 كمال المهر كان المهر لا يقبل البكارة لانها تسحق بعد النكاح  
 كذا في الحانية والعذرة تذهب بانسائها فليس الظن بها  
 كذا في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن خافرة  
 لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل  
 لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 وجعل لكل واحدة مكنة على حدة حازله ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو بائع لترك ادخال الغم عليها وفي زماننا وكنا  
 ينظر الى رجل مثلها في مثل ذلك واما نصف المسمى فلا يعتد به  
 لانه قد يهرج بين الف دينار ولا يعجل الا اكله الف



الحق في الطلاق والعقوبات

الْمَاضِي

مجلس في دعوى المراهقة في فناء التبرج  
بغير حكمة  
مجلس في دعوى المراهقة في فناء التبرج  
بغير حكمة  
مجلس في دعوى المراهقة في فناء التبرج  
بغير حكمة

1861

و لفظ کجس پہ لکھا و قع اینہیں و الخا ہر ان احد ہا زاید کلام بخیر کرے

الثانية **النداء** للاعلام فلا يثبت **حكم** الا في الطلاق **يا طالق** وفي العتق  
**يا حر** وفي الحد **ود يا زانية** وفي التعزير **يا سارق** فتخرج على  
 الاول قال **لما ربه** **يا سارق** **يا زانية** **يا مجنونة** **وباعها** **قطع**  
 المشتري يقول **البائع** لا يرد **بالا** **لانه** **للاعلام** **للاختصاص** ولو  
 قال **لزوجته** **يا كافرة** لم يفرق بينهما **كذا** في الجامع **وكذا** **الملازمة**  
 لا ينتفي نسبة في جميع الاحكام من **الشهادة** **والزكوة** **والملازمة**  
**والعتق** **بملك** **الغريب** **الا** في **حكم** **الارث** **والنفقة** **كذا** في  
**البدائع** **المجنون** لا يقع طلاقه **الا** في مسائل **اذا** **اعلى** **عاطلا**  
**ثم** **جن** **فوجد** **الشرط** **وقما** **اذا** **كان** **مجبوبا** **فانه** **يفرق** **بينهما**  
**بطلبها** **وهي** **طلاق** **وقما** **اذا** **كان** **عنتيا** **يوجب** **بطلبها** **فان** **لم**  
**يصلها** **يفرق** **بينهما** **بخصوصة** **وليه** **وقما** **اذا** **اسلمت** **وهو** **كافر**  
**وابي** **ابواه** **الاسلام** **فانه** **يفرق** **بينهما** **وهي** **طلاق** **الصبي** **لا** **يقع**  
**طلاقه** **الا** **اذا** **اسلمت** **فرض** **عليه** **تميز** **فابي** **وقع** **الطلاق** **على**  
**الصحيح** **وقما** **اذا** **كان** **مجبوبا** **وفرق** **بينهما** **هو** **طلاق** **على** **الصحيح**  
**ويؤهل** **له** **كونه** **مستحيا** **عليه** **كعتق** **قريبه** **كذا** في **غنيين** **المعراج**  
**المعلق** **بالشرط** **لا** **ينفقد** **سببا** **لالحال** **والكضاف** **منعقد** **في** **الطلاق**  
**والعتاق** **والنذر** **فاذا** **قال** **انت** **خرغد** **الم** **ملك** **بيعه** **اليوم**  
**وملكه** **اذا** **قال** **اذا** **جاء** **غذ** **وكو** **قال** **تبه** **على** **التصدق** **بدينهم**  
**غدا** **ملك** **التجمل** **خلافه** **اذا** **جاء** **غدا** **الا** في **مسئلتين** **فقد** **سودا**  
**بينهما** **الاولى** **في** **ابطال** **خيار** **الشرط** **قالوا** **الا** **يصح** **تعلق** **ابطاله**  
**بالشرط** **قالوا** **لو** **قال** **اذا** **جاء** **غدا** **فقد** **ابطلت** **خيار** **ي** **او**  
**قال** **ابطلت** **غدا** **فجاء** **غدا** **بطل** **خياره** **كذا** في **خيار** **الشرط** **من**  
**الثانية** **الثانية** **قال** **ابو** **الكيث** **والاسكاف** **لو** **قال** **اخرج** **نك** **غدا**  
**واذا** **جاء** **غدا** **فقد** **اخرج** **نك** **صح** **مع** **ان** **الاجارة** **لا** **تصح**  
**تعلقها** **ولصح** **اضافتها** **وهي** **فروع** **اصل** **المسئلة** **فابي** **ايان**

[illegible]

ادوات و اسباب

مغلاں کے لئے



في كل من كان له زوجة واحدة  
 في كل من كان له زوجة واحدة  
 في كل من كان له زوجة واحدة  
 في كل من كان له زوجة واحدة

الجامع لو حلف لا يخلع ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق  
 تخلف ان دخلت وفي الثانية نكحها فافترقا فافترقا  
 ولا تصح تعليق طلب المرأة للملك حرام الا اذا علق طلاقها  
 البائن بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعملها ان يحكمها  
 في طلب الغدا للمفارقة القول له ان اختلفا في وجود شرط  
 فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل كوعلقه بعدم وصول نكحتها  
 شهرا فادعاه وانكرت فالتقول لها في المال والطلاق  
 على الصحيح كما في المأونة وفيما اذا طلقها للسنة وادعى  
 جماعها في الحيف وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قربانها  
 بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها  
 ثم خربها وادعى انها اختارت بعد المجلس وفيه كما  
 في الكافي اذا علقه بغيرها القلبي تعلق باختارها ولو كان  
 الا اذا قال ان سررتك وانت طالق فضررها وقالت سررت  
 لم يقع كما في الثانية من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا منها  
 كحيفها فالتقول لها في حيفها وادعى عتقه بما لا يعلم الا  
 منه فالتقول له على الاصح كقوله للعبد ان احببت فانتك  
 حر فقال احببت وقع باخباره كما في الحيف وقرئ بينهما  
 في الثانية باسكان النظم الى خروج المني بخلاف الدم الخارج  
 من الرحم كثر الشرطان ثلثا والراء واحد فوجد الشرط مرة  
 طلق واحدة ولو تعدد الزنا تعدد الوقوع كما في الثانية  
 ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالواو او ثم اولاها طلق  
 الاولى بشئين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضر  
 وابنت لها لا يتعد الا بالنية وكوجع الاولى مع  
 الاخرى في الاضرار تعدد على الاولى اذا دخل  
 كلمة او في الاتباع على احدين واعقبه بشرط فان

في العطف في الطلاق

التبعين بعد وجود الشرط اذا طلق ثم انى باو فان كان  
 ما بعد او كذا بوقع بالاول والاكثر الشرط ثم اعقبه  
 جزاء واحد تعدد الشرط لا للزنا ولو ذكر الزنا بين  
 شرطين تعدد الشرط كل اشارة اثر وجهها حيث بالمبانية  
 عند ما خلا فاللثاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث يتكرر  
 الزنا بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما تعددت عندك  
 فكذا افعد ساعة طلق ثلثا فاما كلما ضربتك فضررها بيده  
 طلق شئين وان يكف واحد فواحدة كلما طلقك  
 فطلقها وقع شئين كلما وقع عليك طلاق في فطلقها طلق  
 ثلثا وسقط الشرط بين طلاقين تنجى الثاني وتعلق  
 الاول ذكر من ادعى بين شرط وجزاء ثم نادى اخرى  
 فعلق طلاق الاول وينوي الاخرى ولو بداء في الزنا  
 الواحدة ثم ذكر الشرط والراء ثم نادى اخرى فاذا  
 وجد الشرط طلقا **كله كل في التعليق** عند عدم  
 امكان الاطاحة بالافراد منصرفه الى ثلاثة اقوال  
 لو قال لها ان لم اقل عنك لا تحب بك في الدنيا  
 فانت كذا يبر ثلثة انواع من التقييد اذا علقه بوصف  
 قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله لا تحبني ان  
 حضرت ولم يضمن ان حضرت الا اذا قال لصحيحة  
 ان صحت والضابط ان ما يمتد فله حكم الابداء  
 والا لا ان على الزنا الا بقية الفور ومنه طلب  
 جماعها قابت فقال ان لم تدخل معي البيت فدخلت  
 بعد كون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علقه  
 على زناه فشهد اعلى اقراره به وقع وان على المعانة  
 لا كما لو شهد اربعة به فعدل منهم اثنين قال لاربعة

في كل من كان له زوجة واحدة

في كل من كان له زوجة واحدة



قوله كل امرأة لم اجامعها الا اقول استصعب بعض من الاخوان والخلان هذه المسئلة وحيث  
 يصعب يحسن المفعول المتعلق فاعلم ان الزوج المتعلق ترك جماع كل واحدة من اربعة الموطوءات  
 على وقوع الطلاق على التام وكانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى المرأة التي وطئت كلانا طلقت الموطوءة  
 تطلق لان المتعلق عليه فوجدت ذلك وهو من جماع الثلث ولما كانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى  
 كل واحدة من التام فطلعت كل واحدة منهن فثبت ان المتعلق عليه وجد خريفتا محررة  
 المدخول لكل امرأة لم اجامعها متكلن لليلة فالأخواب طوالت فجامع  
 واحدة ثم طلعت فجر طلعت التي جامعتها ثلثا وغير ثنتين أضافه  
 وعلقه فان قدم الزاء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق  
 ولغت الاضافة لو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط  
 اولاً ثم جازء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جازء آخر تعلق الاوليان  
 بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجازء واحداً كان المتعلق  
 بالثاني في جازء الاول فلا يقع لوجود الثاني قبل الاول ثم الاول  
 وهذه المسائل في الصفحين مع ابصارها في الثانية كل من علي  
 على صفة لم تقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق احسن فانها  
 تطلق الحال ولم ار الآن ما اذا علق برؤيتها للحلال فراه غير ما  
 وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل  
 باطل وقوع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر  
 بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلاً الا انها زوف  
 لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي  
 مائة درهم ودينار الا دينار لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايام  
 اذا قال غلاماني حوران سالم ويزنج الا يزيغ الايضاح قبيل الايام  
 لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفرد  
 قد ذكرها جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حوران ويزنج  
 حوران يزيغ الا يزيغ لانه افرد كل منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء  
 جلية ما تكلم به فلا يصح انتهى **كتاب العتاق** وتوابعه  
 في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مالكي  
 الا واحد احوار عتق لخص لان تقديره تسعة من مالكي  
 احوار وله خمسة فعتقوا ولو قال مالكي عشرة احوار  
 الا واحد عتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير  
 وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى مالكيه اذا وجبت قيمة

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع  
 على ما هو عليه في النسخة  
 من كتابها في النسخة

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع  
 على ما هو عليه في النسخة  
 من كتابها في النسخة

قوله كل امرأة لم اجامعها الا اقول استصعب بعض من الاخوان والخلان هذه المسئلة وحيث  
 يصعب يحسن المفعول المتعلق فاعلم ان الزوج المتعلق ترك جماع كل واحدة من اربعة الموطوءات  
 على وقوع الطلاق على التام وكانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى المرأة التي وطئت كلانا طلقت الموطوءة  
 تطلق لان المتعلق عليه فوجدت ذلك وهو من جماع الثلث ولما كانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى  
 كل واحدة من التام فطلعت كل واحدة منهن فثبت ان المتعلق عليه وجد خريفتا محررة  
 المدخول لكل امرأة لم اجامعها متكلن لليلة فالأخواب طوالت فجامع  
 واحدة ثم طلعت فجر طلعت التي جامعتها ثلثا وغير ثنتين أضافه  
 وعلقه فان قدم الزاء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق  
 ولغت الاضافة لو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط  
 اولاً ثم جازء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جازء آخر تعلق الاوليان  
 بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجازء واحداً كان المتعلق  
 بالثاني في جازء الاول فلا يقع لوجود الثاني قبل الاول ثم الاول  
 وهذه المسائل في الصفحين مع ابصارها في الثانية كل من علي  
 على صفة لم تقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق احسن فانها  
 تطلق الحال ولم ار الآن ما اذا علق برؤيتها للحلال فراه غير ما  
 وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل  
 باطل وقوع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر  
 بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلاً الا انها زوف  
 لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي  
 مائة درهم ودينار الا دينار لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايام  
 اذا قال غلاماني حوران سالم ويزنج الا يزيغ الايضاح قبيل الايام  
 لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفرد  
 قد ذكرها جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حوران ويزنج  
 حوران يزيغ الا يزيغ لانه افرد كل منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء  
 جلية ما تكلم به فلا يصح انتهى **كتاب العتاق** وتوابعه  
 في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مالكي  
 الا واحد احوار عتق لخص لان تقديره تسعة من مالكي  
 احوار وله خمسة فعتقوا ولو قال مالكي عشرة احوار  
 الا واحد عتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير  
 وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى مالكيه اذا وجبت قيمة

لو وجد

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع

على انسان واختلف المتوحدون فانه يقضى بالوسط الا اذا كان  
 كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كما في الظهيرة  
 احد الشريكين في العدا اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه  
 وكان حوسراً فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق  
 في حرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافاً لما كان في عتق  
 الظهيرة **وعروة الاستيلاء** تستند والحق يرتفع والاولى  
 اولى وبيانها في الجامع معقب البعض كالمكاتب الا في ثلث  
 الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين  
 قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب اذا  
 جمع الثالثة اذا قل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف  
 المكاتب اذا قل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره  
 الزيلعي في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاولى في  
 المتون **التويمان** كالولد الواحد فالثاني تبع الاول في احكامه  
 فاذا اعتق ما في بطنها فولدت تويمان الاول اقل منه سنة  
 والثاني لها ما فاكتر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا  
 ولدت الاول لها ما فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسلمين  
 الاولى من جنائيات المبسوط لو ضرب بطن امة فالفقه  
 جنيين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان  
 ففي الاول غرة فقط الثانية تناس التويمان من الاول  
 وما رآه عقب الثاني **لا من ملك ولده** من الزنا فانه  
 يعتق عليه ومن ملك اخته لاييه من الزنا لم يعتق ولو  
 كانت اخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البياض  
 من باب الاستيلاء **التدبير** وصية فيعتق المدبر من الثلث  
 الا في ثلث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير الكره صحيح لا  
 وصية ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلث في

قوله كل امرأة لم اجامعها الا اقول استصعب بعض من الاخوان والخلان هذه المسئلة وحيث  
 يصعب يحسن المفعول المتعلق فاعلم ان الزوج المتعلق ترك جماع كل واحدة من اربعة الموطوءات  
 على وقوع الطلاق على التام وكانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى المرأة التي وطئت كلانا طلقت الموطوءة  
 تطلق لان المتعلق عليه فوجدت ذلك وهو من جماع الثلث ولما كانت المرأة الموطوءة بالنسبة الى  
 كل واحدة من التام فطلعت كل واحدة منهن فثبت ان المتعلق عليه وجد خريفتا محررة  
 المدخول لكل امرأة لم اجامعها متكلن لليلة فالأخواب طوالت فجامع  
 واحدة ثم طلعت فجر طلعت التي جامعتها ثلثا وغير ثنتين أضافه  
 وعلقه فان قدم الزاء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق  
 ولغت الاضافة لو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط  
 اولاً ثم جازء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جازء آخر تعلق الاوليان  
 بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجازء واحداً كان المتعلق  
 بالثاني في جازء الاول فلا يقع لوجود الثاني قبل الاول ثم الاول  
 وهذه المسائل في الصفحين مع ابصارها في الثانية كل من علي  
 على صفة لم تقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق احسن فانها  
 تطلق الحال ولم ار الآن ما اذا علق برؤيتها للحلال فراه غير ما  
 وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل  
 باطل وقوع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر  
 بقبض عشرة دراهم جبار وقال متصلاً الا انها زوف  
 لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي  
 مائة درهم ودينار الا دينار لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايام  
 اذا قال غلاماني حوران سالم ويزنج الا يزيغ الايضاح قبيل الايام  
 لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفرد  
 قد ذكرها جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حوران ويزنج  
 حوران يزيغ الا يزيغ لانه افرد كل منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء  
 جلية ما تكلم به فلا يصح انتهى **كتاب العتاق** وتوابعه  
 في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مالكي  
 الا واحد احوار عتق لخص لان تقديره تسعة من مالكي  
 احوار وله خمسة فعتقوا ولو قال مالكي عشرة احوار  
 الا واحد عتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير  
 وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى مالكيه اذا وجبت قيمة

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع

هذا هو الذي لا ريب فيه من الاجماع



الظهورية **التأقيت** الى مدة لا يجيش الا ان الهيا عابا  
 تائبه معني في التدبير على الجوار فيكون مطلقا وفي الاجارة  
 فتعد الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فواقية معه  
**النكاح** بما لا يعلم معناه يكره حكم في الطلاق والعنق  
 والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمكح على الصحيح  
 فلا يكرهها المال والاجارة والهيبة والابراء عن الدين  
 كما في نكاح الحائنة **المعتق** لا يصح اقراره بالرقى قلت الا  
 في مسئلة لو كان المعتق محمول النسب فاقرب بالرقى لجل  
 وصحة المعتق فانه يبطل اعناده كما في اقرار النجيص  
**الولاء** لا يحكم الا بطلان قلت الا في مسئلة وهي المذكورة  
 فانه يبطل الولاء باقراره والثانية لو اردت العتقة  
 وسببت فاعتقها الي كان الولاء له وبطل الولاء  
 عنه الاول كما في اقرار النجيص ولو اخلف المولى  
 مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل  
 كل اذ له في حرة الامة خبازة الامة اشترتها بغير  
 الامة نكحها البارحة الامة ثيبا فبذره المائل  
 الاربع اذ التكررت ذلك الوصف فاذعاه فالقول لها  
 بخلاف ما اذا قال الامة بكرا او لم اشترها بغيره فلان  
 اولم المائتا البارحة او الاخر اسانية فالقول له  
 تمامه في ايمان الكافي **المدمر** اذا خرج من الثلث فانه  
 لا سعاية عليه الا اذا كان السيف فيها وقت التدبير  
 فانه يسعي في قيمة تدبرها كما في الحائنة خذ الحرف فيما اذا  
 قل سببه كما في شرعنا المدمر في زمن سعيته كالمكاتب  
 عنده فلا يقبل شهادته كما في البرازية في العتق في  
 المرض وجنابته جنابته المكاتب كما في الكافي وقرعت

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي عندها حرمه يوفى في الكل  
**كتاب الامان** المعرف لا تدخل تحت النكحة الا المعرف  
 في الجوار كذا في ايمان الظهورية **يمين** اللغو لا يؤخذ  
 فيها الا في ثلث الطلاق والعنق والتدبير كذا في خلاصة  
 لا يجوز تعيم للمشكل الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله  
 اعطون واكسفون فاتهم كل حنث كما في المبسوط فبطلت  
 الوصية للموالي والماله يذوقه ولو وقف عليهم كذا في الفقهاء  
 لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له  
 الا واحد بخلاف يمينه وقف على اقارب المقيمين في  
 بلدة كذا في مسبق منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف  
 لا يكلم اخوة فلان قلبي له الا واحد حلف لا ياكل ثلثه  
 ارغفة خذ من الحنث وليس منه الا واحد كما في الوافا  
 حلف لا يكلم الفقهاء او المالكين او الرجال حنث واحد  
 بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس  
 ثيابه ولا يكلم عبده ففعل ثلثه حنث لا يكلم زوجات  
 فلان واحد فانه واخوته لا يحنث الا بالكل والاطعمة  
 والنساء والشياب ما يحنث فيه بفعل البعض كما في الوافا  
 لا يحنث الحالف بفعل بعض الحالف عليه الا في مسائل  
 حلف لا ياكل هذا الطعام ولا ياكل اكله في مجلس واحد  
 حلف لا يكلم فلانا وفلانا ويا احدهما كلام هؤلاء القوم  
 او كلام اهل بغداد على حوائم فكل واحد الكلمة الوافا  
 الصغيرة اذرة فيحنث بها في قوله ان تزوجت اذرة الا  
 في مسئلة لا يشري اذرة لم يحنث بالصغيرة الا ايمان يمينية  
 على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف لبغدينه اليوم بالف  
 فاشري رغيفا بالف وغداه برب ولو حلف لبغدينه غلوا

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى

فيما اشترتها بغيره  
 لا يصح اقراره بالرقى  
 لا يصح اقراره بالرقى



في حلف

في حلف على غيره لا يحلف الا بالحق والقبول الا في ربح ماله

في حلف على غيره لا يحلف الا بالحق والقبول الا في ربح ماله

اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا ياب وبها فاحقة ترالا  
في مسائل ولو حلف لا يشترى بعشرة حنث باحد ولو  
حلف البايع لم يحنث به لان حاد للشري المطلقة وحاد  
البايع المفردة ولو اشترى او باع بشعة لم يحنث لان  
المشترى مستغنى بالبايع وان كان مستزيدا لكن لا حنث  
بالغرض بلامس وتماه في الجامع باب الماوجة  
حلف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل ان يطلق بافعال  
القلب او يطلق بجي الشهر في ذوات الاشهر او بالتطبيق  
او يقول ان اديت الى كذا فانت حر فان عجزت فانت  
رقيق وان حنث حبيضة او عشرين حبيضة او بطلوع  
الشمس كما في الجامع الحالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب  
والقبول الا في شح مسائل فانه يحنث بالايجاب وحده  
للجنة والوصية والافرار والابراء والاباحة والصدقة  
والاعارة والغرض والكفالة ان تزوجت النساء او  
اشترت العبيد او كملت الناس او بني آدم او اكلت  
الطعام او طعاما او شربت الشراب او شربا ما يحنث  
بواحد جنس او قال نساء او عبيدا فيلزمه جميع ولو نوى  
الجنس في الكل صدقت حقيقة التعليق بتأخير المضاف  
يقال ان قال لا جنبية انت طالق قبل ان تزوجك  
بشهر او اطلق لا ينقذ ولو قال اذا تزوجتك فانت  
طالق قبل ذلك بشهر فتنزها قبل شهر لا تطلق وبعده  
تطلق النية انما تعمل في المكفوف وهي مسئلة ان اكلت  
ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان زوجت ونوى  
السفر المستبوع وقما اذا حلف لا يزوجه ونوى حبشية  
او عينية المعرف لا يدخل تحت النكحة قال ان دخل

في حلف على غيره لا يحلف الا بالحق والقبول الا في ربح ماله

داري هذه احد او كل غلام هذا او ابني هذا او اضاف الى غيره  
لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النية ولو لم يصف يدخل لتكثير  
الا في الاجزاء كاليد والراس وان لم يصف لا اتصال الفعل يتم  
بفاعله مرة ومحل اخرى قال ان شتمته في المسجد او رميت اليه  
فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته او جرحته او قتلته  
او رميته كون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر  
المعلق بشرطين ينزل عند احدهما وباحدهما عند الاول و  
المضاف بالعكس مقابل للجم بالجمع تقسم وبالفرد لا وصف  
الشرط كالشرط الخ للصدق وغيره الا ان يصله بالياء وكذا  
الكتابة والعلم والكتابة على الصدق في الظرفية ويجعل شرطا  
للتعذر صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتملا بالاول  
اسم لفرد سابق والاوسط فرد بين عدد من متساوين و  
الاخر فرد لاحق او في التقييع وفي الاثبات يخص الوصف  
للمعاد معتبر في الغائب الا في العيان اضافة ما يمتد الى زمن  
لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لشرط  
**كتاب الحدود والتعزير** اذا صار ان افعي حنفيا ثم  
عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لا تسلكه الى الذهب الادون  
كذا في شفعة البرازية من اذى غيره بقول او فعل يعزر  
كما في النكاح خائنة ولو بغير العيان ولو قال لذي يا كافر  
يا ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابط التعزير كل معصية  
ليس فيها حد مقدر فيها التعزير فظاهر اقتضاهم انه يعزر  
على ما فيه الكفاية ولم ارسل دخل دار الحرب واركتب واجب  
الحمد والعقوبة ثم رجع اليك لم يواخذ به الا في القتل فتجب  
الدية في ماله عدا او خطا يعزر على الورع البارد كغيره  
نحو ثمة كذا في النكاح خائنة قال له يا فاسق ثم اراد

في حلف على غيره لا يحلف الا بالحق والقبول الا في ربح ماله



في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

وضربوهم

اثبات فقه بالبينه لم تقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 التغير لا يقطع بالتوبة كالحكم في التوبة من كذا دعوى  
 على رجل فاحده فاحسب اهل بالظلمة بغير كفاية فقيدهم  
 وجسومهم وخرجه موهم عز كذا في التوبة رجل خدع امرأة  
 انسان واخرجهما وزوجها من غيره او صغيرة يحبس  
 الى ان يحرق توبته او يموت لانه سارع في الارض  
 بالفاد كما في قضاء الولول الجنية على عتق عبده على  
 زناه فادعي العبد وجود الشرط حلف المولى وان يخل  
 عتق واخلفوا في كون العبد فادعا كما في قضاء الولول الجنية  
 وفي مناقب الكوردي حصة اللواطة عظمية فلا وجود  
 لها في الجنة وقيل سمعة فلها وجود فيها وقيل يخلع الله  
 تحت طائفة يكون نصفها الا على على صفة الذكور والنصف  
 الاسفل على صفة الاناث والصحيح هو الاول انتهى وفي  
 القنية ان الاب يعز اذا شتم ولده مع كونه لا يحد له  
 واستثنى ان فقه من لزوم التغير ذوى البينات فلا  
 تغز عليهم واخلفوا في تقيده قيل صاحب الصغيرة  
 فقط وقيل من اذا اذنب ندم ولم اره لا ضمانا  
**كتاب التوبة** باب الردة بيمين الكافر فلو سلم  
 على الذي يجهل الكفر وتوكل باليمين با استاذ يجهل الكفر كذا في  
 صلوة الظهورية وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يحمل للؤمن  
 كافر حتى وحدت روايته انه لا يكفر لا تصير ردة الكفر ان  
 الا الردة بيمين النبي ثم فانه يقبل ولا يعنى عنه كذا في البرازية  
 كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع  
 الكافر بيمين النبي وبيمين الشيطان او احدهما او بالنسبة  
 ولو امرأة وبالنزدة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

فانه يقبل ان لم يتب المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي  
 اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بهادة  
 رجلين ثم رجعا كما في شهادة التوبة حكم الردة وجوب القتل  
 ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها  
 الا الحج كالكافر الاصل اذا اسلم ويبطل ما رواه الكفر من  
 الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد ردة كما  
 في شهادات الولول الجنية وينبذ احراة مطلقا وبطلان  
 وفقه مطلقا وادامات او قتل على ردة لم يدين في موازين  
 اهل مكة وانما يلق في حفرة كالكلب المرند افيج كراهية  
 الاصل الايمان تصديق محمد في جميع ما جاء به من الدين  
 ضرورة الكفر تكذيب محمد في شيء ما جاء به من الدين ضرورة  
 ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بالتحريم ما ادخل فيه وحاصل  
 ما ذكره اصحابنا في الفياوي من الفاظ التكفير ترجع الى ذلك  
 وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي بما فيه خلاف سب الشيطان  
 ولعنهم كفر وان فضل عليا عليها فبشدة كذا في الخلاصة وفي  
 مناقب الكوردي يلو اذا انكر خلافتها او ابغضها محبة  
 النبي لها فاذا احب عليا اكثر منها لا يؤخذ به انتهى وفي  
 التهذيب ثم انما يصير نكاحا بكارها وجب الاقرار به او  
 ذكره في كلامه او واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى  
 يقبل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بخمسة وثمود  
 خناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهدوا  
 على مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له لا تكذيب اليهود  
 والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير  
 فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من غير ان  
 فافانته قلت نبوت ردة بالشهادة وانكاره توبة

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية

في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية  
 في كتابه في بيان ما لا يدخل تحت الحكم كافي القنية



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

في منزل العبد المذنب

[illegible]

مجلس اول در بیان کیفایت ابرار

او كونه كفر  
الخطايا والاعمال الصالحة في النور ~~في~~ شبه الانبياء والطوائف احصاؤه ~~في~~ ظاهر اذا التفت الى الاستماع بعد التوقف  
في الامتنان والحمد لله على ما افاض به علينا من نعمه الطيبة  
مطهر الجوارح واما ان كان كماله تعالى قد افادنا بآياته العظيمة  
والمعاني العظمى التي لا تحصى ولا تعد في كتابه العظيم الذي هو  
القرآن الكريم فليكن لنا عونا ونورا في كل وقت ومكان ولعلنا نكون  
من السالكين الى الله تعالى والدار الآخرة آمين



لا يجوز شركة القراء والوعاظ والدلالين والشهائدين و  
 الحاشية بهم الشهود في الحكم وأن شرط الرجوع للعامل الشر  
 في رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة  
 ولو شرط الرجوع للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط  
 ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل منهما ربح ماله  
 كما في السراجية إذا عمل أحد الشريكين دون الآخر بعذر  
 أو بغير عذر فالربح بينهما بخلاف ما إذا تقبل ثلاثة عملا  
 غير عقد شركة فعلم أحدهم كان له ثلث الأجر ولا شيء للآخرين  
 ما اشترى اليوم من أنواع التجارة فهي بيني وبينك فقال  
 نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى في فيه فقال اشترى لك  
 فيه جاز إلا أن يكون قبل قبضته من أحدهما شركة غير الرجوع  
 وعنه بيع النسبة جاز ليس لأحد سوا السرف بغير إذن  
 الآخر فإن سافر فتركه يقض فيما لا يحمل ولا مؤنة و  
 الربح بينهما يكره الشركة مع الذم اختلف رب المال مع  
 المضارب في التقيد والإطلاق فالقول للمضارب وفي  
 الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولى مع غما العبد  
 فالقول لهم كتاب **الوقف** لو وقف على المصالح هي  
 الأمام والخطيب والقيم وشراء الدين والخصم والمرواح كذا في الأصول  
 ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره باعها فالبنا مالها ولو بنى  
 بلا إرضاء مولاه لم يرضه إلا أن يرض بالارض وأما البناء في الارض  
 الموقوفة فإن كان الباني المتولي عليه فإن كان مال الوقف فهو وقف  
 وأن كان من ماله الوقف أو أطلق فهو وقف وأن كان لنفسه  
 فهو له وأن لم يكن متوليا فإن كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف  
 والآ فان بنى للوقف فهو وقف وأن بنى لنفسه أو أطلق رغبة  
 لو لم يرض وأن أرضه المصنوع ماله فليترتب إلى خلاصته في

في أرض الوقف

بعض

التميز

بعض الكتب للناظر ملكة بأقل القيمتين للوقف من غير منزع  
 بمال الوقف الناظر إذا أخرج مائات فإن الأجرة لا تنسخ  
 إلا إذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فإنها تنسخ  
 بموته كما حره ابن وهبان مغزا إلى عدة كتب ولكن إطلاق  
 المتول يخالفه الاستدانة على الوقف لا يجوز إلا إذا احتج  
 إليها لمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فيجوز بشرطين الأول  
 إذن القاضي الثاني أن لا يفسد أجرة العين والمصرف  
 من أجزائها كذا حره ابن وهبان وكسب من الضرورة الصرف  
 على المستحقين كما في القنية والاستدانة كالمض أو الشراء  
 بالنسبة وهل يجوز للمتولي أن يشتري متاعا بأكثر من قيمته و  
 يبيعه ويصرفه على العارة ويكون الربح على الوقف جواب  
 نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط صحة الوقف على شيء من  
 وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولأولاده  
 صح وتصرف الغلة إلى الفقراء إلى أن يوجد له ولد واختلفوا  
 فيما إذا وقف على يد أو مسجد وهما مكانا لبنائهما قبل أن  
 يبنيهما والصحيح يجوز اخذهما إلى يقة كما في فتح القدير  
 أقالة الناظر عقد الأجرة جائزة إلا في مسلمين الأولى  
 إذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم تعليلهم الثانية إذا كان  
 الناظر يبيع الأجرة كما في القنية ومشى عليه ابن وهبان  
 استبدال الوقف العاقد لا يجوز إلا في مثل الأولى لو شرط  
 الواقف الثانية إذا غصبه غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار  
 بحر الأصب للزراعة فيضه القيمة القيمة ويشتري بها أرضا  
 بدلا الثالثة أن يحجره الغاصب ولا يبيعه وأما في الخاتمة  
 الرابعة أن يرغب أن فيه بدل الغلة وأحسن  
 طينا فيجوز على قول أبي يوسف ربح وعليه القنوي كما في فتاوى

صفتا شقة  
 بالنسبة للناظر  
 صفتا شقة

في الاستدانة على الوقف لا يجوز  
 في الاستدانة على الوقف لا يجوز  
 في الاستدانة على الوقف لا يجوز  
 في الاستدانة على الوقف لا يجوز



مجلس الرواق في دار الخياطة في دار الخياطة

مخطوطات محمد بن عبد الله

في سنة ١٢٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
والحرم

فَلَمَّا ضَمِيَ الْاَسْتَبْدَالُ

قارئ الهداية آجارة الوقف باطله آجرة المثل لا يجوز إلا  
إذا كان لا يرغب أحد في آجارته إلا بالآقل وقيل إذا  
كان النقصان بشرط الواقف يجب اتباعه لقولهم  
شروط الواقف كنص الرابع أي في وجوب العمل به وفي  
النفوس والدلالة كما بيناه في الشرح الثاني مسائل الأولى  
شروط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل الثانية  
شروط أن لا يوجب وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون  
في استجارة سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي  
الحاجة دون الناظر الثالثة لو شرط أن يغزو على قبره  
فالتعيين باطل الرابعة شرط أن يتصدق بفاضل الغلة  
على من سأل في مسجد كذا كل يوم لم يرع شرط فلقم  
التصدق في على مسائل غير ذلك للمسجد أو خارج المسجد وعلى  
من لا بال الخامسة لو شرط للمستحقين خبزاً وطعاماً معينا  
كل يوم فلقم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخرهم  
طلب العين وأخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة  
من القاضي على معلوم الإمام إذا كان لا ينفقه وكان عالماً  
تقياً **ال**بعة شروط الواقف عدم الاستبدال إذا كان أصلاً  
لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بلاخيانة ولو عزل  
لا يصير الثاني متولياً كذا في فصول العبادي ويصح عزل  
الناظر بلاخيانة أن كان منصوص القاضي أصلاً إذا  
عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فقدم الخرج  
إلى الثاني وأخبره أن الأول عزله بلاسبب لا بعده  
وكنه بأخبره بأن يثبت عنده أنه أهل للولاية فإذا  
أثبت أعاده ليس للقاضي عزل الناظر بحج شكاية  
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا وصفي الواقف

اواخر السبعين على مال نسخ  
معدم لم يزل القاصم خزل القاصم وطلم بخلافه

المصنف

إذا غزل الناظر فان شرطه الغزل حال الوقف صحيح اتفاقا والآ  
لا عند محمد بن **ويصح** عند أبي يوسف **ويصح** بنحو اختياره  
قول الثاني **والصحيح** اختيار قول محمد بن **وعلى** هذا الاختلاف  
لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيلًا عنه فيملك غزله  
بلا شرط وبطلان ولاية مجبوتة وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك  
غزله ولا تبطل عبودته **والخلاف** فيما إذا لم بشرطه الولاية  
في عبودته وبعد غمته أما لو بشرط ذلك لم تبطل عبودته اتفاقا هذا  
حاصل ما في الخلاصة والبرازية والقنوي على قول أبي يوسف  
كما في الولاية وفي العنانية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب  
الناظر له فيما وقضى بقواته لم يملك الواقف إخراجه انتهى  
ولم أر حكم غزل الواقف للدرس والامام الذي ولاهما ولا  
يمكن اللحاق بالناظر لتعليقهم لصحة غزله عند الثاني بكونه  
وكيلًا عنه وليس صاحب الوظيفة وكيلًا عنه الواقف ولا  
يمكن منعه عن الغزل مطلقا لعدم الاشتراط في أصل الاتفاق  
لكونهم جعلوا له النصب للامام والمودن بلا شرط كما في  
البرازية الباني أولى بنصب الامام والمودن وولد الباني  
وعشرة أولى منه غيرهم بنى مسجد في حلة فزاره بعض  
اهل الحلة في العجوة قال الباني أولى مطلقا وان تنازعوا في  
نصب الامام والمودن مع اهل الحلة ان كان ما اختاره  
اهل الحلة أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره  
اهل الحلة أولى وان كانا سواء فنصب الباني أولى  
انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف مقبلا ومراحا  
قاصدين بذلك لزوم الاجرة وان لم تروجا، النبل وال  
شك في صحة الاجارة لانها لم تساجر للزراعة وبها منعنا  
مقصودنا ان كان في اجارة الهداية الارض تساجر للزراعة

اینجا که از اینجاست  
چون از اینجاست

مفتی ابو عبد اللہ محمد امجد علی دہلوی صاحب الامام و الخزانہ  
فی التفسیر و الامام و الخزانہ

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



وغير ما قال في النهاية أي غير الزراعة نحو البناء وغير الأشجار  
ونصب الفطاط ونحوها وفي المراجع وفي القدر من البيع القام  
ولا يجوز اجارة المراعى أي الكلاء والحيلة في ذلك أن يتاجر  
الأرض ليضرب فيها فطاط أو يجعلها خضرة لغنم ثم يبيع  
المراعى وذكر الزيلعي الحيلة أن يتاجر بالأتاف الدواب  
أو نفعه أخرى انتهى **والأصل** أن المقييل مكان القيلولة  
وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير النوان  
المقييل زمان القيلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآخرة  
أي صاحب الجنة يومئذ خير مني أو أحسن مقيلا وفي القاموس  
الثالثة نصف النهار وقال قتيلا وقائلة وقيلولة ومثالا  
ومقيلا انتهى وأما المراج فقال في القاموس أربع الأبل  
ردت إلى المراج بالضم أي المأوى وفي الصحاح أربع أبل  
أي ردت في المصباح الرواح رواح العشي وهو حين  
الزوال إلى الليل والمراج يضم الميم حيث مأوى الماشية  
بالليل والمناخ والمأوى مثله وفي الميم هذا المعنى  
خطا لأنه اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر  
افعل بالالف ففعل يضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما  
المراج بالفتح فاسم الموضع من راحة بغير الف واسم المكان  
من الثلاث بالفتح والمراج أيضا للموضع الذي يروح الخوم  
منه ويرجعون إليه انتهى فخرج المقييل في الاجارة إلى  
مكان القيلولة ويدل على صحتها قوله لو استأجر  
لنصب الفطاط جاز لأنه للقيلولة ويرجع معنى المراج  
إلى مكان مأوى الأبل ويدل على صحتها قوله لو استأجر  
لأتاف الدواب أو يجعلها خضرة لغنم جاز بحيلة  
البعيد باطلا فلو استأجر قرية وهو بالمصرم نفع بحيلتها

في الاستحارة في قوله

مغنى

على الأصح كما في الثانية والظاهرة في البيع والاجارة بيع وكثرة  
الوقوف في اجارة الأوقاف فينبغي المتولى أن يذهب إلى  
القرينة مع المتأجر فيجوز بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسول  
أصحاب المال الوقف أو الموقوف عليه بأن فلانا يبيع  
كذا أو أنه يبيع الربيع دون صدقة فلان صح في حق  
المقودون بخبره من ولاده وذريته ولو كان مكتوب  
الوقف في الفاتحة على أن الوقف يرجع عاشره وشرطا  
ما أقرب المقود ذكره لخصاف في باب مستقل والحال في قوله  
بشرط الواقف لا يشترط ليس لأصحابه الأفراد إلا إذا  
شروط الواقف الاستبدال لنفسه ولا فرق بين الواقف الأفراد  
لأفراد كما في فتاوى قاضي خان ونقصاه لو شرط لها  
الدخال والأخراج ليس لأحد من ذلك ولو بيعت  
الأخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما وعلى هذا الشرط  
النظر لطايات أحدهما أقام القاضي غيره وبسحق  
الأفراد إلا إذا أقامه القاضي كما في الاستعاضة **الناظر**  
وكيل الواقف عند أبي يوسف ربه ووكيل القوم عند محمد بن  
فيستعمل بموت الواقف عند أبي يوسف ربه وكذا غيره  
بشرط له بموته خلافا لما في الكل في الدور والحيات المبلة  
في يد المتأجر بمكانها فحين فاحش نصف المثل أو نحوه  
لا يعذر أهل الحيلة بأن يكون عنه إذا لم يكن رفته  
ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستيجار بما هو المثل وجوب  
عليه تسليم رد الكسب الماضية ولو كان الثمن كفايع  
قدرة على الرفع إلى القاضي لأخراجه عليه وإنما هي على  
المتأجر وإذا ظهر الناظر بما لا يسر فله أخذ النقصان  
منه فيصرفه في مصرفه فها وديانة كذا في القنية

أجوه

قال ابن بطال  
وقد عرفت أن القنية  
مرددة على ما فيها  
في القنية وقد عرفت  
والقنية ما عرفت

مع المتأجر  
في القنية  
والقنية ما عرفت

في القنية  
والقنية ما عرفت



**عن القاضي** فادعى القيمة قد اوجرت كذا خاتمة او سامة  
 وصدة المغرول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عتبه اوج  
 مثل على او دود يعطيه الثاني والا يحط الزيادة وتعطيه  
 الباقي انتهى بفتح تعطين التقرير في الوظائف اخذ حواجز  
 تعطين العطاء والامارة كما يحاج الوالدة طومات المطوق  
 بطل التقرر فاذا قال القاضي ان مات فلان او شئت  
 وظنفته كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره في انفع الوسائل  
 فقها وهو ثقة حسن وفي فوائده صاحب المحيط الامام والمؤيد  
 وقف فلم يستوف حاجته ما تاسقط لانه في معنى الصلابة كذا  
 القاضي وكل لا يسط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر  
 والخرو وجزم في البغية تلخيص القضية بانه ثورث قال  
 بخلاف رزق القاضي وفي التنبوع للاسبوطي **رفع**  
 تذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالادوية  
**اوقاف الاعراء والسلاطين** كلها ان كان لها  
 اصل في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية **اهل السنة** ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره **الناس** من يقول في  
 ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

قوله والوحيد معطوف على قوله واشترط  
 اثبات اوقاف العطف عليه وهو الاستئابة  
 يعني يجوز نشر وظائف واحد كالحج والوظيفة  
 الوحدانية لا تثبت فاكثر على الاستئابة

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

**اما اوقاف مكها واقفون** فلها حكم اخر وقابلة بالنسبة  
 الى ذلك واذا عجز الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين  
 فان كان اصله في بيت المال روعي فيه صفة الاحقية  
 في بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة  
 الاحتجاج في بيت المال او لغيره قدم الاولون على  
 غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلعم وان  
 كانوا اكلهم بصفة الاحتجاج منه قدم الاحوج فالاحوج  
 فان استواء في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس  
 ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس  
 مأخوذا في بيت المال انتفع فيه تكبر الواقف فان لم يشترط  
 تقديم احد لم يقدم فيه احد بل تقسم على كل منهم جميع مال  
 الوقف بالسوية اهل التجار وغيرهم انتهى بلفظه وقد  
 اقر بذلك كثر من الفقهاء في زماننا فاستأخروا تناول  
 معاليم الوظائف بغير مباشرة او مخالفة الشروط  
 المال ان ياتوا للاسبوطي فترأى انما هو فيما بقى لبيت  
 المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان  
 وحكم بصفحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة  
 شرائطه فان قلت هل في من يملك ذلك اصل قلت نعم  
 كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد  
 سئل عن ذلك المحقق ابن الهيثم فاجاب بان الامام السبيح  
 اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بانه وبيعت  
 في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن حاجة  
 كبيع عقار النبي على قول المتأخرين بالمصلحة فان قلت  
 هذا في اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان  
 طين الشراء منه وكيل بيت المال وفي جواب

اي النسبة الى اوقاف السلاطين والامارة  
 التي لها اصل في بيت المال او يرجع اليه

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

هذا هو المقصود من اوقاف الاعراء والسلاطين  
 ان يكون له في بيت المال او ترجع اليه فيجوز من كان بصفة  
 الاحتجاج في عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا  
 وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل جاز  
 وقفه غير متقيد بامطوطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة  
 لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يات به ولا استئابة  
 وان شئ آل الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة ولكل واحد  
 عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاحتجاج في بيت  
 المال لم يكل له الاكل في هذا الوقف ولو قرره بالناظر وياثر  
 الوظيفة لان هذا في بيت المال لا يتحول عن حكم الشرعي  
 بجعل احد وما يتوجه كثره الناس من يقول في ملك الذي وقف توهم فانه لا يقبل في باطن الاحر

الاعراء واما في اوقافهم



الواقعة التي اجاب عنها الحق في فتح القديرة فانه سئل عن  
 الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيله بيت للمال فاشترى  
 ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان بيت  
 المال ارضا لمصلحة العامة فقد كرم قاضي خان في فتاواه جازاه  
 ولا يرعى ما شرطه دائما واما استواء المستحقين عند الضيق  
 في المال لمذهبننا لما في الحاوي القديس الذي يبداه به من ارتفاع  
 الوقف عارية شرط الوقف اولاً ثم ما هو اقرب الى  
 العجالة واعلم للمصلحة كالامام للمدرسة والمدرسة للمدرسة  
 يصرف اليهم كدر كفايتهم ثم الكساح والبساط كذا انتهى  
 وظاهره ان المقدم في الصرف الامام والمدرسة والوقاد  
 والفراش وما كان بمعناهم لتعبه بالكاف فما كان  
 بمعناهم الناظر وينبغي للحاق الشاذ في العجالة والكاتب  
 بهم لاقى كل زمان وينبغي للحاق الجاني المباشر للحياتية بهم و  
 السواقى على بهم ايضا والخطيب على بالامام بل هو امام  
 الجمعة ولكن قديم المدرس بمدرس المدرسة وظاهره لاخراج  
 مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس  
 المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة وهو اقرب الى العجالة  
 كمدرسي الروم واما مدرس الجامع كالمدرسين بمصر فلا  
 ولا يكون مدرس المدرسة من الشعاير الا اذا اذن المدرسين  
 على حكم الشرط اما مدرسو ازمنا فلا يخفى وظاهره ما  
 في الحاوي تقدم الامام والمدرس على بقية الشعاير بغير  
 شتم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان ان يدو المباشرة والناد  
 في غير زمن العجالة والمنزلة في الشحنة وكاتب الخبنة  
 وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم  
 وينبغي للحاق الموزنين بالامام وكذا الميعاني لكثرة

هذا هو الحق في الوقف  
 في الوقف  
 في الوقف  
 في الوقف

الاحتياج اليه للمسجد وظاهره في الحاوي تقدم من ذكرنا ووسط  
 الوقف الاستواء عند الضيق لا تجعلهم كالعمارة وتوسط الوقف  
 استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم فكذلك  
 المالك في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة  
 فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن  
 المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل للاغنيا وشبه الصلة  
 باعتبار ان اذ اقبض المستحق للمعلوم ثم مات او غل فانه  
 لا يستحق منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصلة لتعلق الوقف  
 فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء فاذا مات المدرس في أثناء  
 السنة شمل قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات  
 او غل فانه لا يستحق منه حصته ينبغي ان ينظر بان وقت  
 قبضة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده  
 ويقط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل  
 والمنفصل فيعطى بحسب مدة ولا يعتبر في حقه اعتبار  
 زمان مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف  
 بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب  
 وظيفة ما ودها هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حره الطرسوني  
 في انقع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الغلة في  
 حق الاولاد في غير الاوقاف الموجهة على الاقارب الثلاثة  
 كل اربعة اشهر وقط في اعتبار ادراك القط فكل من كان  
 مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق اسحق  
 القط ومن لا فلا كذا في فتح القدير لا تنفسه الاجارة  
 بموت الموجه للوقف الا في مستحقين ما اذا آجوا بالواقف ثم  
 ارتد ثم مات بطل الوقف برودة فاستقلت الوراثة وفيما  
 اذا آجوا ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسه ذكره ابن

تعالى

اتى الاغنية فوسايق وتوافق شدة للمبالغة  
 في الوقف  
 في الوقف  
 في الوقف

اقبل  
 اهل

في الوقف

في الوقف  
 في الوقف  
 في الوقف

في الوقف  
 في الوقف  
 في الوقف







[illegible]

الرحم المحرم وأن كانت تجب بغير قضاء، فليس بفقر كالولد الصغير  
كذا في الاختيار إذا جعل ثمة الوقف في سنة وقطع معلوم  
المستحقين كل أو بعضه فما قطع لا يبقى لهم ديناً على الوقف  
ألا حتى لهم في الخلقة في التعيم بل ومن الاحتياج اليهم  
أولاً وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة  
إلى التعيم فإنه يضمن انتهى وقاعدة ما ذكرناه لو جازت الخلقة  
في السنة الثانية وقاض شيئ بعد صرف معلومهم هذه السنة  
لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع وقد استفتيت عما إذا  
شترط الواقف الفاضل عن المستحقين للعطاء وقد قطع  
للمستحقين في سنة شيء بسبب التعيم هل يعطى الفاضل  
في السنة الثانية لهم أم للعطاء فأجبت للعطاء لما ذكرناه  
وأما علم وإذا قلنا بضمين الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة  
إلى التعيم هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يتحتم  
أم لا لم أره صريحاً لكن تعلوا في باب النفقات أن مودع  
الغائب إذا اتفق الوديع على أبوى المودع بغير إذنه  
وإذن الغاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليها لأنه  
لما ضمن يتأهل أن المدفع ملكه لا يستأد ملكه إلى وقت التعدي  
كما في الهدية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب إن المضبوطات يملكها  
الضامن مستنداً إلى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين  
المغصوبة وضمنه المالك يملكها مستنداً إلى وقت الغصب فينفذ  
بيعه السابق ولو اعتق العبد المغصوب بعد التضمين نفذ ولو كان  
محرراً عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك والناكفة  
ما في القنية من باب الشرط في الوقف كشرط الواقف قضاء  
دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة  
فصرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف

مكتبة الفاضل المصنف

وہذا کتاب فی الفہم

الخير والفضل والنفوس

سنة ذلك في المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمشهود في  
الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملك القابض  
فكان الناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لانه امتنع كونه  
احرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعمير وكذا الاربعة فيما اذا  
اذنه القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر محمد الكحال  
وحلف فانه قال في العارية ان شاء ضمن المرأة وان  
شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير  
متعد وقت الدفع وانما ظهر الخطاء في الاذن فاما دفع  
بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها لمانته و  
ان ملك المدفوع بالضمان فليس بمشروع وفي النوازل  
سئل ابو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما  
فضل من عمارته فهو للغوا، فاجتمعت الغلة والمسجد لا  
يحتاج الى الغلة للعمارة هل نصف الى الغوا، قال لا تصرف  
الى الغوا، وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث  
للمسجد حدث والدار يحتاج الى الغلة قال الفقيه عمل الفقيه  
ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب بهذا ولكن الاختيار  
عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج  
للمسجد والدار الى العمارة امكن العمارة منها صرف الزيادة  
على الغوا، على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا  
منه ان الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم القاضل غيا بالمحتاجين  
كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر  
احساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان  
الآن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه  
وعلى هذا فيقضي بين استرداده تقديم العمارة في كل سنة  
والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة

والله اعلم بالصواب



هو في الدار على الجسد

ادامه خط الواف بعد از حصار







وذكر في بعض النسخ ان رجل اشترى كرايا وقضه ونصف فيه ثلث سنين ثم استحق رجل والا اله هو اخذه  
 بقضاء النقص في طلب الفل التي انفقها المشتري في ذلك الوقت في موضع من الفلعة فخر ارا  
 انفق في عارة الكرم مع قطع الكرم واصلاح التواقي وبناء الجيطان وخرقة وما فضل من ذلك ياخذ  
 المشتري من المشتري

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع

الام بيته فانه يتبعها ولدنا وباقرار الاكام في الكثرة ويمكن  
 ان يقال ثانيا ولد البيته يتبع امه في البيع ان كان معها  
 وقتة على القول به رد المبيع بعيب بقضاء فصح في حق  
 الكل الا في مستثنين احدهما لو احوال البيع بالثمن  
 ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم يبطل الحوالة الثانية لوباع  
 بعد الرد يجب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً  
 لم يرد ولو كان فصحاً لما زال الفقيه ابو جعفر كان يظن  
 ان يتبعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه فصحاً  
 في حق الكل قياساً على البيع بعد الاقالة حتى رانا نصحه  
 على عدم حوازة قبل القبض مطلقاً كذا في بيع الزخيرة  
 الاعتبار للمعنى لا اللفاظ فحوازه في موضع منها الكفاية  
 فمن شرط براءة الاصيل حواله وهي بشرط عدم براءة كفاية  
 ولو قال بعثك ان شئت او شاء الى اوزيد كان ذلك  
 ثلثة ايام او اقل كان بيعاً بخيار للمعنى واللفظ المتطابق  
 وهو لا يجمعه ولو وهب الدين لمن عليه كان براءة للمعنى  
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال اعطني عبدك  
 عني باللف كان بيعاً للمعنى لكنه ضمنى اقتضاء ظاهراً عني  
 شروط وانما ترأعي شرط المنقضي فلا بد ان يكون  
 الآخر اهلاً للعاقبة ولا نفد باللف ووطئ من خمر ولو  
 راجعها بلفظ الكلام صحت للمعنى ولو غيرها بلفظ الرجعة  
 صح للمعنى ايضا ولو قال لعبد ان ادت الى الفافات  
 حر كان اذ ناله بالتجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى  
 لا كناية فاسدة ولو وقف على ما لا يحصى كمن يبيع صح  
 نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالنقطة الالفاظ ليكون  
 ملكاً لمجبول ويتعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع

اخذت ويتعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل ولفظ الاعطاء  
 والاشراك والادخال والورد والاقالة على قول وقد بيناه  
 مفصلاً في كتابي شرح الكنف ويتعقد الاجارة بلفظ الهبة  
 والملك كافي الثانية ولفظ الصلح من المنافع ولفظ العارية  
 ويتعقد النكاح بما يدل على ملك العين للحال كالبيع والشراء  
 والهبة والتمليك ويتعقد اللفظ بلفظ البيع لعكس ولو قال  
 لعبد بعت نفسك منك باللف كان اعتاقاً على ما نظر للمعنى  
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو  
 شرط رب المال كان بضاعة ويتعقد الطلاق باللفظ العتيق  
 ولو صالحه غن الف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فقبضه  
 عدم اشتراط القبول كالبراءة وكونه عقد صلح يتعقد القبول  
 لان الصلح ركنه الايجاب القبول ولو وهب المشتري  
 المبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقالته وخرج عمر  
 هذا الاصل ما لم يمتنع منها لا تتعقد الهبة بالبيع بلا عمن  
 ولا العارية بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح  
 والتزويج ولا يقع العتيق باللفظ الطلاق وان نوى  
 والطلاق والعقاق يراعى فيه الالفاظ لا المعنى  
 فقط فلو قال لعبد ان ادت الى كذا في كسب ابيض  
 فاذا ما في كسب احمراً يعتق ولو وكل بطلاق زوجته بخرا  
 فعلقه على كائن لم يطلاق وفي الهبة بشرط العوض نظراً  
 الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة والى جانب المعنى  
 فكانت بيعاً انتهت فثبت احكامه من الخيار ووجوب  
 الشفعة بيع الا بغير الايجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده  
 الصغير كما في الثانية الشراء اذا وجد نقداً على المباشرة  
 نقد فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل بالخالف

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع

هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع  
 هذا البيع في بيع امه في البيع







في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
وتشترط موصفا

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

فان تشارك قبل بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل  
الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الماني وتفرق  
العاقبة ان قبل قبض القصة في التلف فان الصرف لا يفسد  
عندها خلا فالحرج كما في الجمع البيوع لا يبطل بالشرط في اثنين  
وثلاثين موضعا شرط رهن وكفيل واجالة معلومة وشهادة  
وخيار وقد تضمن الى ثلثة وتأجيل الثمن الى معلوم وبرائة  
في العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على النخيل بعد اذ كان  
على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يعلم  
التمن ورده بعيب وجد وكون الطريق لغیر المشتري وعدم  
خروج المبيع عن ملكه في غير ادمي وحمل الجارية وكونها مغنيتها  
الا اذا عين ما يطعم الادمي وحمل الجارية وكونها مغنيتها  
وكونها حلوبا وكون الغرس املاجا وكون الجارية ماولا  
وايضا الثمن في بلد اخر والحمل الى منزل المشتري فيما لم يجل  
بالجارية وخز النخل وخز الحنظل وجعل رقعة على الثوب  
في خياطتها وكون الثوب سرايا وكون السويق ملتوبا بمن  
سمن وكون الصابون متخذا من كذا اجرة من الزيت وبيع العبد  
الا اذا قال من ظنان وجعلها ببيعة والمشتري ذمي بخلاف شرطها  
ان يجعلها المسلم مسيحا ويرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار  
الكل من المانية الجوزة في الاموال الربوية يدر الا في اربع مسائل  
في مال المريض يعبره الثلث وفي مال النسيئة والوقف وفي القلب  
الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فله ان يهلك تضمن الرهن  
قيمه ذهبيا ويكون رهنه كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جازياد  
العقد عليه بانفاده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح  
افرادا دون استثناءها من شري مالم يره وقت العقد  
وقبله ووقت القبض فله الجارية اذا رآه الا اذا حمله البايح

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اعاده الى البايح بيع  
الفضولي موقوف الا في ثلث فباطل اذا شرط للمنافعة للمالك  
ومن في التلقيد وفيما اذا باع لنفسه ومن في البديع وفيما اذا  
باع عصابة غاصب بجرص آخر للمالك به ومن في فتح القدر  
بيع البراء التي يكتبها الديوان على العمال لا يبيع ما ورد  
ان ائمة بخاري جوز وبيع خطوط الائمة ففوق بينهما بان  
مال الوقف قائم منه ولا كذلك هناك في القينة بيع المعدوم  
باطل الا فيما يتجره الان من البعالم اذا حاسبه على  
اثانها بعد استهلاكها فانه جائز استحقاقها في القينة  
من باع او اشترى او اوجر ملك الاقالة الا في ما قبل اشترى  
الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقبضها بحسبون  
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقبضه ثلثة  
لم تصح ولا يمكن الرد بعيب ويملكه بانه بخيار الشرط او  
الرؤية والمتولي على الوقف لو اوجر الوقف ثم اقال و  
لا يصح له ان يتجر على الوقف والوكيل بالشراء لا يصح اقالته  
بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالبيع على خلافه تصح  
اقالة الوارث والوصي دون الموصي له ولكوارث الرد  
بالعيب دون الموصي له لا تصح الاجارة بعد هلاك العين  
الا في اللقطة وفي اجارة الغرما ببيع المأذون المدون بعد  
هلاك الثمن للوقوف يبطل بعوت الموقوف على اجازته ولا يقوم  
الوارث مقامه الا في القينة كما في قسمة الولوية لا يجوز توريث  
الصفقة على البايح الا في الصفقة ولها صورتان في صفقة  
الولوية الموقوف عليه العقد اذا اجازته نقد ولا رجوع له  
الا في مسئلة في قسمة الولوية اذا اجاز الزعيم قسمة  
الوارث فان له الرجوع للحقوق الجردة لا يجوز الاعتياض

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره  
في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره

في بيع المبيع بالشرط ان لا يضره



باب في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح  
 الخيرة بمال تخاره بطل ولا يشي لها ولو صالح اجبري  
 بمال كترك نوبتها لم يلزم ولا يشي لها هكذا ذكره في الشفعة  
 وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوطائف بالاقاق وقبح  
 عنها حتى القصاص وملك النكاح وحق الرقي فانه يجوز الاعتياض  
 عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح  
 المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي  
 بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتد  
 لا الاشياء **العقد الثاني** اذا اتفق ببيع عبد لزم دارق  
 الفاد الا في مسائل اوج فاسد افا جاز صحيحا فلا اوال  
 نقضها المشتري من المكره لو باع صحيحا فلكره نقضه المشتري  
 فاسد اذا ارجو فللبايع نقضه وكذا اذا ارجو الغش  
 حرم الا في مسلتين احدهما في الولوالية اشترى من  
 المسلم من دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا او عروضا  
 مغشوشة جاز ان كان حرا وان كان العبد المخرج  
 الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجنابيات  
 للبايع حتى جبر المبيع للثمن الحال الا في مسائل في النزاية  
 لو اشترى العبد نف من مولاه ولو ارعبد اشترى نفسه  
 من مولاه فاشترى للاح ولو باعه دارا هو ساكنها اذا قبض  
 المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبايع  
 نقض تصرفه الا في التدبير والاعتياض والامسلاك وله  
 ابطال الكتابة كما في النزاية شراء الام لابنها الصغير  
 ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترى من امه او منه  
 ومنه اجبى كما في الولوالية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم  
 لكون السلم فيه ديناسقا والاقط لا يعود كما ذكره

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

اي بالقيمة هذا اذا لم يجر غلها فان كان  
 غلها فليطبخ

الزيلعي في باب التحالف كما في بيع مدبره ومكاتبه دون ام  
 ولده ومن باع مال الغائب بطل ببعه الا لالاب الحياج  
 كذا في نفعات النزاية المقبوض على شئوم الشراء فمضمون  
 عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمونا مطلقا كما بيناه  
 في شرح الكنتر الحيلة في عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن  
 عند استحصال البيع ان يقر المشتري انه باعه من البايع  
 قبل ذلك فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في النزاية خيار  
 الشرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطل الا  
 في بيع الفضول اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق  
 الكرايسسي في دعوى النزاية المرافقة عند الامام الثاني  
 المنافع والموقوف والطريق والمبيل وفي ظاهر الرواية المرافقة  
 في الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البايع الا في التصناع  
 فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في اصل البايع والقول  
 لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا  
 في السلم رانس المال بعد الاقالة كقولها فلا يجوز النقص  
 فيه بعد ما قبلها الا في مسلتين لا تحالف اذا اختلفا  
 فيه بعد ما خلف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد ما قبل الا في  
 تحلاف قبلها بدل الصرف كوانس المال فلا بد من القبض  
 قبل الاقتران فيهما ولا يجوز النقص فيهما قبل القبض الا  
 في مسلكه لا بد من قبضه قبل الاقتران بعد الاقالة كقولها  
 بخلاف رانس المال والكل في الشرح يشترط قيام المبيع  
 عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البايع غير  
 المشتري كما في الهداية **الربا حرام** الا في مسائل بين مسلم  
 وجوبيته وبين مسلمين اسلامية ولم يخرجها النفاذ وبطل  
 المولى وعبدته وبين المتفاوضين وتشرى العنان كما

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت

في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت  
 في بيع المبيع في الزمان والوقت







بکتاب الفقه فی المسائل  
والمراجع علی الفکر  
الکتاب فی الفقه

*مجلس خوارزمشاهیه  
تألیف حاج آقا محمد باقر  
کمالی*

الأب حضارنا فان كانت تخرج في حوائجها اخر القاضي الأب  
 باحضارنا وكذا الوادع الزوجه عليها شيا آخر والا ارسل  
 اليها احبنا من احبنا ذكره التوكو ارجى من القضاء من  
 اقام عنه غيره بواجب باجره فانه يرجع عليه بما دفع في  
 ان لم يشترطه كالاخر بالانفاق عليه ونقضنا دينه الا  
 في حائل اجره بتفويض عنه هبة او بالاطعام عنه كفارة  
 او باداء زكوة ماله او بان هب فلانا عني واصله  
 في وكالة البرازية في كل نوضع عليك المدفوع اليه المال  
 المدفوع اليه مقابلتك بال فان لا تخور يرجع بلا شرط  
 والا فلا وذكرك اصيل في السراج الوهاج من الوكالة  
 فليرجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب  
 مع قدرته الا اذا اقل بنفس فلان الى كثر على ان يبر  
 بعده لم يصرف اصيله في ظاهر الرواية وهي حيلة في  
 كفاية لا تلزم كما في جامع الفصولين **ابراء الاصيل وجب**  
**ابراء الكفيل** الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين  
 كفيل بنفسه فاقطعنا انه لا حق له على المطلوب فله اخذ  
 كفيلة بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قال لا حق  
 لي قبله ولا للموكل ولا لستيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي  
 في براء الكفيل وهو ظاهر في اخذ وكالة البرايع ضمان  
 الغور في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى للكفيل منع  
 الاصيل من الشراء ان كانت كفاية حاله لمخلصه منها  
 اما بالاداء او الابرء وفي الكفيل بالنفس يرده اليه  
 كما في الصغرى وينبغي ان يقتد بما اذا كانت الكفاية  
 باجره لا تصح الكفاية الا بدس صريح وهو لا يسقط الا  
 بالاداء او الابرء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

يسقط بالتجربة قلت الا في حصة لم ارضى اوضحها قالوا  
لو كفل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع انها تسقط بدونها  
وبموت احدكما **وكذا** لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقف **فانها صحيحة**  
قرر لها في كل شهر كذا او يوم ياتي وقد قرر لها كل يوم كذا انما  
صحيحه انه القاضي ياخذ كفيلا منه المدعي عليه بنفقة اذ ارضى  
المدعي ولم تنك شهودة او اقام واحد او ادعى وقال شهوتي  
حضور **و** ياخذ كفيلا بالحضر المدعي ولا يحجر على اعطاء الكفيل  
بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفقة اذ امكن المدعي عليه  
وصيا او وكيله ولم يثبت المدعي الوصاية او الوكالة **واما**  
في ادب القاضي لخصاف **واما** اذا ادعى بدل الكتابة على  
مكاتبه او ديناً غير ما **واما** اذا ادعى العبد لما ذون العير  
للمدبون على مولاه **دينا** بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه  
او لما ذون المدبون **فانه** يكفل كذا في كافى **كتاب**  
**القضاء والشهادات والدعاوى** لا يعتمد على الخط ولا  
يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خلوط القضاة  
الماضين **لان** القاضي لا يقض الا بالحي وحي البينة او الاقرار  
او النكول **كافى** وقف لثانته ولو احضر المدعي خط اقرار  
المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على اصل المال  
كما في قضاء لثانته وفي بيع العقينة اشترى حانونا فوجد  
بعد القبض على باب مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد  
لانها علامة لا يثبت الاحكام عليها انتهى **وعلى** هذا الاعتبار  
في كتابه الوقف على كتاب او مصحف قلت الا في مستثنى  
الاولى كتاب اهل البيت بطلب الامان الى الامام **فانه**  
يعمل به ويثبت الامان لما مله كما في سير لثانته ويمكن  
الحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا ان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لا ينبغي أن يكون هذا الوقت على كل باب أو حنف

وَأَنْ يَبْسُجَ أَوْ رَحِمَ الْعَصَا  
لَوْ كُنْ أَحَدُ حُطَّاءِ خِيفَ عَلَيْهِ  
لَوْ كُنْ أَحَدُ عَمَلِهِ فَمَلَقَ أَخِيحَ  
أَلِ الْحَرَمِ



كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاحتياط في  
 الامان لحسن الدم فلا الثانية لا يعمل بدفع السيار والتمراف  
 والبيع كما في قضاء الثانية وتبقى الطرسوس بان مشايخي  
 ردوا على مالك في علة بالخطا لكون الخطيب له خط فكتب  
 على ابيه سنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره  
 الامانة وعلية ونامه فيه من الشهادا وفي اقرار الزاوية  
 ادعى بالافعال المدعى عليه كما يوجد في تذكرة المدعى بخطه  
 فقد التفتت لايكون اقرارا وكذا الوقال ما كان في جريدك  
 فعلى الا اذا كان في الجريدة شي معلوم او ذكر المدعى شيئا  
 معلوما فقال المدعى عليه ذكرنا تصديقا لان التصديق  
 لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو  
 على ذلك نصه ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح له الجألة انتهى  
 من عليه حتى اذا امتنع عن خصائه فانه لا يضرب وكذا قالوا  
 ان المدعي لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغفل قلت الا  
 في تلك اذا امتنع من الاتفاق على قريبه كما ذكره في  
 التقا واذا لم يقسم بين نائه ووعظه فلم يرجع كما  
 في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار  
 مع قدرته كما هو جوابه في باب العلة الجامعة ان الجوع  
 بالناظر فيها لان القسم لا يقضي وكذا انفة الغريب خطا  
 بمضي الزمان وجها في الجماع فتوت بالناظر لا الى  
 خلف لا يحلف القاضي على حتى جهول فلو ادعى على شريكه  
 خيانة مبهمة لم يحلف الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي  
 الشيم الثانية اذا اتهم حوذي الوصف فانه يحلفها نظر الليتم  
 والوقف كما في دعوى الثانية الثالثة اذا ادعى المودع  
 على المودع خيانة مطلقة فانه يحلف كما في القضية الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع

في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع

لو ادعى خيانة مبهمة  
 لا يحلف الا في مسائل

في دعوى المودع على المودع

البرهن للجهول الخامسة في دعوى الغصب السادسة في دعوى السرقة  
 وهي الثلاث التي تسبق فيها الدعوى بجهول فصارت ستة القضا  
 يقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى  
 الى كافة الناس فلا تسبق دعوى احد فيه بعده في الحرية  
 الاصلية والنسب وللا العتاقة والنكاح كما في القضا وفي  
 الصغرى والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسب  
 الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كما في الحانة وجامع الفصول  
 وفي واحدة يتعدى الى من تلق المقضي عليه الملك منه فلو استحق  
 المبيع من المشتري بالبيعة والقضا كان قضا عليه وعلى من تلق  
 الملك منه فلو برهن البايع بعده على الملك لم يقبل ولو استجبت  
 عين من يد وارث بقضا ببيعة ذكرت انه ورثها كان قضا  
 على سائر الورثة والميت فلا تسبق بيعة وارث اخر كما في الزاوية  
 وفي شرح الدرر والغرر لم يلا خسر وفي باب الاستحقاق والحكم  
 بالحلية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسبق دعوى الملك من احد  
 وكذا العتق وفروعه والملك في الملك المورث فعلى الكافة من  
 التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد بكذا انت عبدى ملكك من خمسة  
 اعوام قال بكذا ان كنت عبد بغير ملكك من خمسة اعوام فاعتق  
 وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو بكذا انت عبدى  
 ملكك من خمسة اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه يقبل  
 وينسخ الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه ان قاضي خان قال  
 في اول البيوع في شرح الزاوية فصارت مسائل الباب على تسعين  
 احدها عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضا به  
 قضا على كافة الناس والثاني القضا بالعتق في الملك المورث  
 وهو قضا على كافة الناس من وقت التاريخ فلا يكون قضا  
 قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه

في دعوى المودع على المودع

في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع

في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع

في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع  
 في دعوى المودع على المودع



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

هذا هو الحق الذي لا ينكسر  
في دعوى اليحيى انصافا الى السليم  
عليه اورثه

المصطفى محمد  
وعواد الام

بغير الدوى سواد من لثمة او غير  
من افون عين لغية فكل لا يملك ان يندم  
لنفسه لا يملك ان يندم لغية الفص  
تد باع

كل من صام في شهر رمضان  
الذي هو في موضع

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



طاهر بن محمد بن عبد الله بن  
عبد الرحمن بن عبد الله بن  
عبد الرحمن بن عبد الله بن

والتسعة على الالف

الحج: الحج إلى مكة

**ما** التوفيق في مقام الجاهلية  
التي كانت في انبات الاوت  
لو تاملت في احوالها  
والعقوبة التي فيها اذا  
تفعل في معنى

سید الشهدا

[illegible]

126



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]



قوله واذا اولى مع لون الشوط التقليد لعدم بعده ومقررات القاضى بقضى بحسب القضاء وانه لا يرضى  
بخطتها وما هو غالب كوقع اولى بالاعتبار فلو كان تقليد الفاسق صحيحا واما اذا انقضى الشوط  
انقضى للشروط فستحى العزل بعينه من ذلك الامانة ان ما وقع من الحكم بالفسق وان كان الرضا ينقض  
وهذا اذا كان التقليد بغيره شوطا واما اذا كان بشروط فلا يصح وان كان لمصلحة ولا ما وقع من الحكم  
لا ينفذ ارضى في حكم اولى بغيره وعليه الاجل

ثم اذعى اياه لم يقبل القاضى الا اذا ادعى اياه بعد اقراره  
والشروط في المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير الشئ  
عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا ينصب احد خصما  
من احد خصما بغير وكالة ونيابة وولاية الا في مستثنين  
الاولى احد الورثة ينصب خصما عن الباقي الثانية احد  
للقوف عليهم ينصب خصما عن الباقي كذا احرره ابن وهب  
عن القسنة لا يجوز للقاضى تاخير حكم بعد وجود شرطه الا  
في ثلث الاولى لرحا، الصلح بين الاطراف الثانية اذا  
استعمل المدعى الثانية اذا كان عنده رتبة البقاء  
اسهل من الاصل الا في مستثنين اذا فسق القاضى فانه  
ينزل واما اولى فاستأجر وهو قول البعض وجوابه  
في النهاية والمعراج الثانية الاذن لا يصح واما اذا  
ابى المأذون صار حجرا عليه ذكره الزليعي في القضاء  
منه على اقراره قبلت بيته ومن لا فلا الا اذا ادعى اثرا  
او نفقة او حضانة فلو ادعى انه اخوه او جده وبيان  
او ابنه لا تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء  
بنوعيه كذا معتنى ابنه وهو من مواله وتمامه في باب دعوة  
النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا او  
ضرورة فالاول اثبات توكيل كافر كافر ابكارين بكل حجة  
له بالكوفة على خصم كافر فيتعدي الى خصم مسلم آخر وكذا اشهادها  
على عبد كافر بدعي ومولاه مسلم وكذا اشهادها على وكيل  
كافر موكلا بمسلم وبذلك خلاف العكس في مستثنين لكونها  
شهادة على المسلم ضد او في سبق ضما والاني في مستثنين  
في الايضاء شهيد كافر ان على كافر انه اوصى الى كافر واحضر  
مسلم عليه حتى للميت وفي النسب شهيد لان النصراني ابن

في المستثنين من الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

شاه يقول الشهادة في الايضاء  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

روى الحسن كان القاضي في بني اسرائيل اذا الخصم له ضمان دفع ارجح  
الرهنة في كذا فارجح اياه فلم يسمع الا قوله فانزل الله تعالى  
من آمنون للكذب انما لولن السحت نقل من بعض

الميت فادعى على مسلم يحيى وتمامه في شهادة الجامع لا يقضى القاضي  
لنفسه ولا لمنه لا تقبل شهادة له الا في الوضعية لو كان القاضي  
غير ميت فثبت ان فلانا وصيته صحيح وبرئ بالدفع اليه  
بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف  
الوكالة من غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي  
مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده وتمامه في قضاء  
الجامع ايمان القاضي كالقاضي للعدة عليه بخلاف الوصي  
فانه تلحقه العدة ولو كان وصي القاضي فحين وصي القاضي  
واحيته فرق من هذه ومنه اخرى وهي ان القاضي يجوز  
عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منسوب  
القاضي بخلافه مع احيته وهو من يقول له القاضي جعلتك  
ايضا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد  
ولم يزد والاصح انه احيته فلا تلحقه عدة وقد اوضحناه  
في شرح الكنتروصحي البرازي من الوكالة انه تلحقه العدة  
فلم اجمع ينصب القاضي وصيا في مواضع منها اذا كان على  
الميت دين اوله او تنفيذ وصية وفيما اذا كان للميت ولد  
صغير وفيما اذا كان اشترى من مورثة شيئا واراد رده  
بعيب بعد موته وفيما اذا كان اب الصغير مرفقا بمذرا  
فينصبه للحفظ وذكر في نسخة الولولجية موضع آخر ينصبه  
فيه فلم اجمع وطريق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان  
فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي  
فالوصي وصي الميت ولا يلحقه النصب الا القاضي القضاة و  
المأخوذ بذلك لا يقبل القاضي للعدة الا انه قريب محرم  
او من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد  
ولا خصوصه لها وزدت موضعين من تنبيه العكاسي

الحديث المثلث حلان من المائتين للثلاثين  
فيما هو الاحكام الامانة على الظلم وحرمة  
في جانب الاخذ وهي الاحكام للظلم  
في الظلم وحلول للمعطي

مرة الحسب ثم انما او غلظة وقيل اربعة وقيل ستة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في الايضاء شهادة كافر على مسلم في ضرورة  
في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة

في النسب شهادة كافر على مسلم في ضرورة



منه السلطان والى البلد ووجه ظاهر فان منها انما هو خوف من  
مراعاة لاجلها وهو ان راعى الملك وناسه لم يراع لاجلها  
اذ اثبت افلا السخوس بعد الكدة والسؤال فانه يطلى  
بلا كغيل الا فى مال البتيم كما فى البرازية وحقت به مال الوقف  
وفى اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضى له  
لا يقبل شهادته الا اذا ورد عليه كتاب قاضى لا يقبل  
شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره فى السراج الوهاج  
لقاضى ان يفرق بين اليهود الا فى شهادة النبى  
قال فى الملتقط حكى ان ام بى شهدت عند الحاكم فقال  
فرقوا بينهما فقلت ليس لك ذلك قال نعم ان تقبل احدهما  
فتذكر احدهما الاخرى فقلت الحاكم به الزور اذا باب  
تقبل ثوبته الا اذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا  
فى الملتقط قضاء الاجبا ترمع وجود قاضى البلد الا ان  
يكون القاضى حواشى الخليفة كذا فى الملتقط حكم كالمقاضى  
الا فى اربعة عشر مسألة ذكرنا فى شرح الكنت وكيفية ان حكمه  
لا يتعدى الا فى مسألة وذكر الخفاف فى باب الشهادة بالوكالة  
مسألة فى اختلاف ان يدعى خالف الحكم فيها القاضى كل  
موضع يحكى فيه الوكالة قال الولي ينتصب خصما غم الصغير  
فيه وما لا فلا ينتصب عنه فى التفريق بسبب الحب وخيار  
البلوغ وعدم الكفاة وينتصب عنه فى الفرقة فى الاباء غم  
الاسلام واللعان كذا فى المحيط لا تسمع البينة على حق  
الا فى وارث مؤبد من على الميت فتمام البينة للنعدي  
وفى مدعى عليه اقربا لوصاية قبر من الوصى وفى مدعى عليه  
اقربا لوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال فى جامع  
الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار فى كل

بسم الله الرحمن الرحيم

موضع يتوقع الضرر من غير اللقولا **فان** كان هذا أصلا انتهى ثم رأيت  
 رابعا كقنبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به  
 مع اقرار المستحق عليه لتكفل من الرجوع على بائعه **ولا** تتبع  
 على ساكت الا في مسئلة ذكرنا ما في دعوى الشرح ثم رأيت  
 خامسا في القنبه مغريا الى جامع البرعى لو خصم الاب بخلق  
 عنه الصبي فاقولا يخرج عنه الخصومة ولكن يقام البينة عليه مع  
 اقراره بخلاف الوصي واما بن القاضي اذا اقر فخرج عنه الخصومة  
 انتهى ثم رأيت سادسا في القنبه لو اقر الوارث للوصي كنه فانها  
 تتبع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعا في اجارة حنية  
 المفتى آخر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البينة  
**فان** كان الآخر حاضرا يقبل عليه البينة **وان** كان حقا بما  
 يدعي به المدعي **وان** كان غائبا لا تقبل انتهى كتمان الشهادة  
 كقنبه ويحرم التأخير بعد الطلب الا في مسائل ان يكون  
 عاجزا عنه الذئاب وفيها اذا قام المحل بغيره الا ان يكون السمع  
**قبولا** **وان** يكون الحاكم جائزا **وان** يحضر عدلان بما يسطر  
**وان** يكون معتق القاضي خلاف معتق ابيه **وان** يعلم  
 ان القاضي لا يقبله الناسق اذا تاب تقبل شهادته الا لو ورد  
 في التعذف والمعرف بالكذب وشاهد الزور اذا كان  
 عدلا على ما في المنظومة وفي الثانية القبول لا تقبل شهادة  
 الفرع لاصله الا اذا شهد الجدل ابن ابنه على ابيه شهادة  
 الفرع على اصله جائزة الا اذا شهد على ابيه لانه او شهد  
 على ابيه بطلاق خرة امة والام في نكاحه اذا تعارضت  
 بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه ادلى في  
 البيع والاجارة والصلى والاقرار وعند عدم البينة فالتقول  
 مدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفي دة فالقول

درجہ اولیٰ

وذكر المأخوذ بعد الطلب  
في خارجه الدواء وفي كمال الشكر الكبير

في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠



من الدعوى بعد القبض التقدّم

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

مكة شهاب الدين

في ادعاء البائع في بيعه

و قد عرفت ان جميع الخلق في الدنيا هم  
في احوالهم في الدنيا هم في احوالهم في الدنيا هم

في بيع الدوا وحمل المتول

دعوى زوجه الاولاد

الشهادة اذا جالفت المحمدي  
لا تقبل الا في كل



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فی طریق ایام نبوی المصطفی



في غير انظما وانضاض في حذل الحذائض  
ادابا تاقم اقول - ولا شدة وقتالة

[illegible]

على الآخر ويتأزعا في دخوله فيا م البيعة على رؤياه فثبت  
رمضان ضمن ثبوت التوكيل والصل القضاء الضمني ما  
ذكره اصحاب المتنون انه لو ادعى كفاية على رجل يمال  
بأذنه فاقربها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين و  
قضى عليه بها كان قضاء عليه قضاء وعلى الاصيل الغائب  
ضمنا وله فروع وتفاصيل وذكرنا ما في الشرح قال  
في خزائن القضاة اذا مات القاضي انغزل خلفاؤه  
ولو مات احد من الولاة انغزلت خلفاؤه ولو مات  
الحليفة لا ينغزل ولا له وقضائه انتهى وفي الخلاصة وفي  
هداية الناطق لو مات القاضي انغزل خلفاؤه وكذا  
موت امير الناحية بخلاف موت الحليفة **السلطان**  
اذا غل القاضي انغزل النايب بخلاف موت القاضي  
وفي المحيط اذا غل السلطان القاضي انغزل نائبه بخلاف  
ما اذا مات القاضي حيث لا ينغزل نائبه هكذا قيل و  
ينبغي ان لا يغزل النايب بغزل القاضي لانه نائب السلطان  
او نائب العامة لا ترى انه لا ينغزل بموت القاضي  
وعليه كثرة المشايخ انتهى وفي البرازية مات الحليفة  
وكذا احرأ وعمل فكل على ولايته وفي المحيط مات  
القاضي انغزل خلفاؤه وكذا احرأ الناحية بخلاف موت  
الحليفة واذا غل القاضي ينغزل نائبه واذا مات لا  
والقتوى على ان لا ينغزل بغزل القاضي لانه نائب  
السلطان او العامة وبنغل نايب القاضي لا ينغزل القاضي  
انتهى وفي العادتي وجامع الفصولين كما في الخلاصة و  
في فتاوى قاضي خان واذا مات الحليفة لا ينغزل  
قضاة وعمله وكذا لو كان القاضي ما ذونا بخلاف

واستخلف غيره فمات القاضي لا ينزل خليفة انتهى فقرر منه ذلك  
 اختلاف المتأخر في انزال النائب بعزل القاضي وموته  
 وقول البرازي الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي  
 يدل على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالا والى ذلك  
 علمه بانه نائب السلطان فدل على ان النواب الآن لا  
 ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب من كل وجه  
 فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينهم احد الا ان نائب السلطان  
 ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا  
 ينزل بعزل القاضي وموته فانه نائب من كل وجه انتهى فهو  
 كالوكيل مع الموكل كل جعل في المعراج كونه وكيل قاضي أعضاء  
 من هب الشافعي واحمد وعندها انما هو نائب السلطان وفي  
 التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في  
 نصب النواب انتهى وفي وقف القنبة لومات القاضي  
 او عزل يبقى بانصبه على حال ثم رقم ميعي فيما انتهى وفي  
 التهذيب وفي زماننا لا تعذر التركة بغلبة الفسق  
 اختيار القضاة استخلاف اليهود كما اختار ابن ابي  
 ليلى لحصول غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكرمي في  
 كتاب ابي يوسف راجع اعلم ان تخليف المدعي وان  
 احرم فسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في  
 فتاوى القاعدي وخزانة المقفيل ان السلطان اذا  
 قضاه بتخليف اليهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان  
 ويقولوا له لا تكلف قضائك احرا ان الماعوك يلزم  
 منه سخط الخلق وان عضوك يلزم منه سخطك الى اخ  
 ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت  
 عن قضائي او رجعت في تبليس اليهود او ابطلت على

و بموته و عليه الفوتوى  
لا يغير الكتاب بعزل الحاكم  
مطابق

في ان القاضي رسول علي كطاع  
في اسحق و في اسود  
في بقية العلم والى طاعة



لم يصح والقضاء ماض كما في الثانية وقيد في خلاصة بما اذا  
كان مع شرائط الصحة وفي الكنتنر بما اذا كان بعد دعوى  
صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولى اذا  
كان القضاء بعلمه فالرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان  
استنباطا من تفيد خلاصة بالبيعة الثانية اذا ظهر خلافه  
ويجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأي المتهمة الثالثة اذا  
قضى في حقه فنهى مخالف له سبه فله نقضه دون غيره كما في  
شرح المنظومة **آخر القاضي** حكم بقوله سلم الحدود الى المدعى برفع  
الدين والآخر يجب الا في مسألة في العمادية والبنازية  
وقف على الفقهاء فاحتاج بعض رواية الواقف فاحر القاضي  
بان يصرف شي من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى  
لو اراد ان يصرفه الى غيره آخر صح فعلى القاضي حكمه فليس  
ان يزوج البيعة التي لا اول لها من نفسه ولا من غيره ولا  
منه تقبل شهادته له واما اذا اشترى القاضي مال البيعة لنفسه  
منه نفسه او من وصي اقامه فذكر في جامع فصولين من  
فصل تصرف الوصي والقاضي في مال البيعة فقال لم يكره بيع  
القاضي ما كانه يتيمة وكذا عكسه واما ما شره من وصيه  
او باع من يتيمة وصيه فانه يجوز ولو وصيا خجعة  
القاضي ولو باع القاضي ما وقف المريض في مرض موته بعد  
موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لم يبطل البيع ويشترى باليمن  
ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين **عند عدم**  
الاجازة فانه يشترى بقية الثلثين ارض توقف لان  
فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرة من الوقف  
الا في مسألة ما اذا اعطى فقرا من وقف الفقهاء فانه  
ليس بحكم حتى لو كان له ان يعطى غيره كما في جامع

قال المولى الرافعي عليه السلام في جواب سؤاله عن القاضى اذا اذن للمولى للمضى فى تزويج الصغيرة فزوجها  
القاضى كان وكلاهما يكون فعلا حكما حتى لو رفع عقده الى  
مخالف له نقضه كما فى القاسمية فالمستثنى مستلزم وقوله  
ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هو شرط الحكم القوى دون  
الحكم فليست له وقد ذكرناه فى الشرح اذا قال المولى مع  
اقراره لثلاث عليه بما اقرخ لاسبغ كما قيل التامار خاتمة  
من جيل المدائن ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع للموارة قال  
انما نهيتك عنه لعذر وطلبوا منه الشهادة قيل بئس قبح لا  
يكلف القاضى غريم الميت بالدين واجب كك على الميت وما  
اثراته منه ولو كان ثابتا باقرار المريض فى مرض موته كذا  
فى التامار خاتمة من كتاب قيل انما يجوز اقامة السنة على  
المسخر اذا لم يعلم القاضى بانه مسخر وان علمه فلا اثبات التوكيل  
عند القاضى ولا حكم حازر ان كان القاضى اعرف الموكل باسمه  
ونسبه **لا ينزل** القاضى بالردة والفسق ولا ينزل  
والى الجهة بالعلم بالزنى حتى يقدم الثاني واختلف المشايخ فى  
القاضى الا ان يكون فى المنشور اذا اتاك كتابي فقدر عليك  
فلا ينزل الا به **طلب** من القاضى كتابة صحة الابهاء فى غيبة  
خصمه لم يكتب له عند ابن يوسف خلافا لمجموعا على انه يكتب  
له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال القاضى قضيت  
بكذا عليك بيينة او اقرار **يقبل** ارسال القاضى الى الخدوة  
للدعوى والتميم **ولا** على الصبي فى الدعوى ولو  
كان حجرا لا يحضره القاضى لسماعها ويكلف العبد ولو  
حجرا ونقضه بكتوبه ويؤخذ به بعد الحق الاصح انه لا يكلف  
على الدين الموكل قبل حلول الاجل **لا يقبل** قول آيين القاضى  
انه حلف الخدوة الا بآيين **الغناء** يخص بالمكان

علاقة في معلم بعيد  
فقل يا مائة وحدث  
والله انما انا انا  
معلم انا انا انا  
ومع انا انا انا  
الملك في انا انا  
علاقة في انا انا  
فقل يا مائة وحدث  
والله انما انا انا  
معلم انا انا انا  
ومع انا انا انا  
الملك في انا انا  
علاقة في انا انا



لا يصح قضاؤه في غير مكانه  
انما هو انما لا شك

اذا كان في غير مكانه

في بيوتهم كغير ذلك

تلقى في التعريف النسبة  
وتعرف العبد

والزبان فاذا ولأه قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره  
وفي المنقط وقضا القاضى في غير مكان ولايته لا يصح  
واختلفوا فيما اذا كان العاقل في ولايته فاختار في الكثير  
عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واختصر قاضيان  
عليه خلاف انما هو في العاقل في العين والدين كما في  
البرازية وفي القينة قضى في ولايته ثم اشهد على قضائه  
في غير ولايته لا يصح الا شهادته انتهى لا تقبل شهادة من  
قال لا ادرى ايمون انا ام لا للشك في الايمان وكذا  
امانه كذا في شهادة الوكيل لا تقبل الشهادة حصة بلا  
دعوى في طلاق المرأة وعشق الالة والوقف وهلال  
رمضان وغيره الا بهلال الفطر والاضحى والحدود الاحد  
الغزف والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النكاح  
كما في الظارية من النكاح وجزم بالقبول ابن وهبان  
وفي تدبير الالة ووحدة المصاهرة والمخلع والايلاء و  
الظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده  
خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتق  
والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج  
والحرمة فيه حق الله تعالى في ثبوته من غير دعوى كذا في  
فروق الكرايم من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان  
حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه  
باسمه وابيه وجده ولا يكتفى بالنسبة الى النجد ولا الى الالة  
ولا يكتفى الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا او  
يكتفى بالنسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من  
بيان جليتها ويكتفى في العبد اسمه وحولاه واب حولاه  
ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والتعريف على

بما يدل  
المش

قولها

قولها انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمه وفيه اكثر من دليل  
لان اسر القاضى هو الذي ينظر الى وجه المرأة وكنت  
حلا لا لان الشاهد الحقل من البرازية لا اعتبار بان الواحد  
الا اذا قامه واراد ان يكتب القاضى الى اخيه فانه يكتب  
كما في البرازية ذكر في القينة من باب ما يبطل دعوى  
المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى علاء الدين المروزي  
يقول عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه بما لا في حقه و  
يشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه  
ربا عليه ونحن نفقئ ان اقام على ذلك بينة تقبل و  
ان كان منقضا لاننا نعلم انه مضطرب الى هذا الاقرار  
انتهى وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وفتى  
واحدة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي  
زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم بينة فاستحل منهم فاهوه  
عابقي لهم عليه حال كون ذلك مستملا فكتبت انا وغيري  
انه يبرأ وكتب ركن الدين الراخاوى الابرار لا يعمل  
في الربا لان رده حرم الشرع وقال به اجاب نجم الدين  
الحليم محلا بهذا التعليل وقال كذا سمعته من ظهر الدين  
المرغيناني قال رضي الله عنه فتر من ظني ان الجواب كذلك  
مع تردد فكتبت اطلب الفتوى لا نحو جوابي عنه فقصت  
هذه المسئلة على علاء الائمة الحناطى فاجاب اني بهر اذا  
كان الابرار بعد لهلاك وغضب من جواب غيره انه  
لا يبرأ فاذا دظني بجوابي ولم اخذ دليل على صحة ما  
ذكره البردوي في غاية الفقهاء من جملة صورة البيع القاسد  
جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض فاذا استملك  
على ملكه ضمن مثله فلم يصح الابرار لردة مثله فيكون ذلك ردة

والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة وكنت  
حلا لا لان الشاهد الحقل من البرازية لا اعتبار بان الواحد  
الا اذا قامه واراد ان يكتب القاضى الى اخيه فانه يكتب  
كما في البرازية ذكر في القينة من باب ما يبطل دعوى  
المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى علاء الدين المروزي  
يقول عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه بما لا في حقه و  
يشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه  
ربا عليه ونحن نفقئ ان اقام على ذلك بينة تقبل و  
ان كان منقضا لاننا نعلم انه مضطرب الى هذا الاقرار  
انتهى وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وفتى  
واحدة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي  
زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم بينة فاستحل منهم فاهوه  
عابقي لهم عليه حال كون ذلك مستملا فكتبت انا وغيري  
انه يبرأ وكتب ركن الدين الراخاوى الابرار لا يعمل  
في الربا لان رده حرم الشرع وقال به اجاب نجم الدين  
الحليم محلا بهذا التعليل وقال كذا سمعته من ظهر الدين  
المرغيناني قال رضي الله عنه فتر من ظني ان الجواب كذلك  
مع تردد فكتبت اطلب الفتوى لا نحو جوابي عنه فقصت  
هذه المسئلة على علاء الائمة الحناطى فاجاب اني بهر اذا  
كان الابرار بعد لهلاك وغضب من جواب غيره انه  
لا يبرأ فاذا دظني بجوابي ولم اخذ دليل على صحة ما  
ذكره البردوي في غاية الفقهاء من جملة صورة البيع القاسد  
جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض فاذا استملك  
على ملكه ضمن مثله فلم يصح الابرار لردة مثله فيكون ذلك ردة

الابرار لا يعمل

قلت فاذا كان فضل الربوا علوكا  
للقابض بالقبض صح



[illegible]

في اللعب بالسطوح

[illegible]



في حصة الزوج من المهر

في حصة الزوج من المهر

في حصة الزوج من المهر

كما في التهمة شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بزناها وقد  
قد نكحها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بانها  
امه لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطى المهر  
والمدعي يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة الحائنة تقبل  
شهادة الذم على مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان  
على نصراني انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصح عليه بخلاف  
ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاء الا اذا كان حيا وكان له  
ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلي عليه بقوله عليه السلام  
في الحائنة وفيما اذا شهد على نصراني ميت يدعيه وهو  
مديون مسلم وفيما اذا شهد اربعة نصراني على نصراني  
انه زني بمسلمه الا اذا قالوا استكبر بها فجد الرجل وحده  
كما في الحائنة وفيما اذا ادعى مسلم عدا في يد كافر شهد كافران  
انه عده قضي به فلان القاضي المسلم كما في البيوع لا  
تقبل شهادة الاثنان لنفسه الا في مسئلة النكاح اذا  
شهد بعفو ولي المقتول وصورته في شهادة الحائنة ثلثة  
قلوا رجلا بعد ان شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنه  
قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا  
عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف ربح  
تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى  
وكنتنا في قاعدة اليقين لا يزول بانك الامن ائلف  
لم ان وادعي انه ميتة فقلت هو ان يشهدوا  
انها ذكيت بحكم الحاكم كما في النزاهة وعلى هذا فثبت لو  
راوا شخصيا ليس عليه انما عرض اقربتي لم ان  
يشهدوا انه اقرب وهو صحيح وكذا اعلم كذا رآه  
في فراش اوبه عرض ظاهر فلم ان يشهدوا انه

كان حريضا علما بالمال لكن لو قال طمنا صحت هل يشهدوا  
ويكفوا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحة شهادتهما ولا يحكموا  
قوله ويتبع ان يستلزم القاضي هل يظهر عليه ما يدل على صحة قوله  
اخبروا به لم يجعل باخباره انه صحيح والا على به وفي حادثة  
الفتوى وفي جنابات النزاهة شهدا على رجل انه جرحه  
ولم يزل صاحب فراشه حتى مات بحكمه وان لم يشهدوا  
انه مات من جراحه لانه لا علم لهم به وكذا ثلاث في الحايطة  
المائل بان يقولوا مات من سقوطه او لان اضافة الاحكام  
الى السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا  
يجب القناعة في حيث بحكمه على رقبته حية مكتوبة انتهى  
تقبل شهادة العتيق لمعتق الا في مسئلة ما اذا شهد العتيق  
عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا في مسئلة ذكرنا  
في الشرح قال في بطلان النوار للثان فعيه من كتب القضاء بالقطعة  
وذكر جماعة من اصحاب الشافعي والى حنيفة ربه اذا لم يكن  
القاضي له شيء من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من احوال  
السياح والاقواق ثم بالغ في الانكار انتهى ولم ار هذا  
لاصحنا لكن في الحائنة ذكر العتيق المتولى في مسئلة الطاحونة  
لا تحليف مع البرهان الا في ثلاث ذكرنا في الشرح دعوى  
دين على ميت وفي استحقاق المبيع وفي دعوى الابن  
لا تحليف بلا طلب المدعي الا في اربع على قول ابو يوسف  
مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حبة بلا دعوى في  
ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف  
وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها ووجبة الامة وتدبيرها  
المال مهمل رمضان والنسب وزدت تحت من كلامهم  
ايضا حد الزنا وحد الشرب والاپلاء والظهار ووجبة

في حصة الزوج من المهر

في حصة الزوج من المهر



هذا الكتاب من كتب حنفية في دواوين الموضع

العلم حنفية لا يجوز

لا يسمع الدعوى الا في الموضع

لا يسمع الدعوى الا في الموضع

دفع حنفية  
الحكم اذا كان  
العلم حنفية

المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله واما ربيعة فلا  
وعلى هذا لا يسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها  
فالمدعى حصة لا يجوز والشهادة حصة بلا دعوى  
حاضرة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من  
القضية فصارت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة على  
دعوى مولاة ولم ارضى كما جرح ان يدعى حصة من غير  
سؤال القاضي اعلم ان شأها حصة اذا اخرجتها حدة  
بلا عذر نفوس ولا يقبل شهادته فتصو عليه في الحدود  
وطلاق الزوجة وعقوبة الامة وظاهر ما في القضية انه في  
الكلم وفي الظهيرة والتمية وقد الفت فيها رسالة قلنا  
شأها حصة وليس لنا مدع حصة الا في دعوى الموقوف  
عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انها  
لا تسمع الدعوى الا في المتنول كما في النزاهة من الوقف  
فاذا كان الموقوف عليه لا يسمع دعواه فالاجنبى بالاولى  
وظاهر كلامهم انها لا تسمع الموقوف عليه اتفاقا وهل يقبل  
بجرح ان يدعى حصة الظاهر نعم كونه حصة لا يحال بان  
المولى وعنده قبل غنقة الا في ثلاثة مذكورة في قضية  
المنفعة ولا يحال بان المنقول والمدعى عليه الا في موضعين  
منها ايضا لا يلزم المدعى بيان السبب ونصحه بدونه  
الا في المنفعة ودعوى المرأة الدين على ترك زوجهما الثانية  
في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة  
بحرية العبد بدونه دعواه لا يقبل عند الامام الا في  
مستثنى الاول اذا شهد واخرية الاصلية وانه حصة  
تقبل لا بعد موتها الثانية شهد واثباته اوضح له باعقاف  
تقبل وان لم يدع العبد وها في اخو العبادية والاولى

لا يسمع الدعوى الا في الموضع

منعزة على الضعيف فان الصحيح عند ائمة اما دعواه في العاقبة  
والاصلية كما قد منها ولا تسمع دعوى الاعيان من غير  
العبد الا في مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبد  
ثم ادعى على المشتري الشراء والاعيان وكان في يد  
البائع تسمع فيها وان كان في يد المشتري تسمع في  
الشراء فقط ولا تسمع طالبة دعوى الحرية الاصلية ذكر  
اسم ائمة ولا اسم اب ائمة بل ازان يكون في الاصل  
ائمة رقيقة صرح به في اخو العبادية وجامع الفصولين  
وكذا في الشهادة تحريم الاصل كما في دعوى القضية القضا  
بعد صدوره صحيح الا بطلان ابطال احد الا اذا اقر المقتضى  
ببطلانه فانه يبطل الا في المقتضى تحريمه وفيما اذا اظهر الشهود  
عبيد او محدودين في قذف بالبيعة فانه يبطل القضا  
لكن كونه غير صحيح يحلف المنكر الا في احدى وثلاثين مسئلة  
بيننا في شرح الكنته اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي  
اليد اسما في ما في يده فاقروا احدهما وانكر الاخر لم يحلف  
للمنكر منهما الا في ثلاثة في دعوى الغصب والادعاء و  
الاغارة فانه يحلف للمنكر بعد اقراره لاحدهما كما في  
الحائنة منفصلا في كل اربعة كل موضع لا اقر به بقره فاذا  
انكره يحلف الا في ثلاث وذكرنا في الصواب في اربع  
وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح ويجوز قضاء الامر  
الذي يولي القضاة وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون  
القاضي من جهة الخليفة فتقضي الامر لا يجوز كذا في الملتقى  
وقد اقيمت بان تولية بائنا مصر قاضيا كما في قضية  
بمصر مع وجود قاضها المولى من السلطان باطلانه لانه  
لم يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب

دعوى الشراء والاعيان

القضا لا يظن لا بطل

محلف المنكر الا في ثلاثين مسئلة

الامر الذي يولي القضاة

الامر الذي يولي القضاة

منعزة



في احوال القضاة واطاعهم  
ن ارسال نائب

القضاة ان يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولائته فمقتضا  
جواز قبول الطهنية قبل الوصول لمطاع وعدم جواز استنابة  
بارسال نائب له في محل قضائه **وعمل القضاة الآن على**  
ارسال نائبه حين التولية في بلد السلطان والظاهر  
انه باذن السلطان وح لا كلام فيه **حادثة** ادعى  
انه غرس اشجار في ارض محدودة بكنز اخذته ثمانية  
عشرة سنة على ان الارض ان ظهر لها ملك دفع جرتها  
وان المدعى عليه يعرض بعرضي وحاله بذلك فاجاب  
المدعى عليه بان الاصل المذكور غرسه مستأجر الوقف له  
فاحضر المدعى شهودين شهدا بان غرسه في المدة المذكورة  
وزاد احدهما بانه واضع اليد على القاضي بالملك المدعى  
ولم يطلب البينة في المدعى عليه فثبتت غيبته فاجبت  
بانه غرسه لان المدعى لم يأت فيها بخارج او ذو  
يدوعلى حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة  
ولم يأت الى القاضي ببيان الدعوى فان ذكر المدعى  
ان المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصدق المدعى عليه  
على وضع اليد او برهن عليه ثم برهن على الغرس  
وشهد على طبق الدعوى طلب منه الناظر البرهان فان  
برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان الغرس  
ما يتكرر قلبه كالشجر لو اذ ذكر المدعى انه واضع  
اليده وان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن  
الناظر على غراس المساحة فقدم برهانه انما ظن كونه  
خارجا وهل الترجيح كسبته الناظر لكونها تثبت الغرس  
بحق **والا** ولي تثبته غيبته فثبتت لا ترجيح بذلك فثبتت  
لوا رعا في الغرس فاجبت بتقدم بينة الخارج الا اذا

في دعوى المدعى عليه بان  
المدعى عليه بان الاصل المذكور  
غرسه مستأجر الوقف له  
فاحضر المدعى شهودين شهدا  
بان غرسه في المدة المذكورة  
وزاد احدهما بانه واضع اليد  
على القاضي بالملك المدعى  
ولم يطلب البينة في المدعى  
عليه فثبتت غيبته فاجبت  
بانه غرسه لان المدعى لم يأت  
فيها بخارج او ذو يدوعلى حال  
لا مطابقة بين الدعوى والشهادة  
ولم يأت الى القاضي ببيان  
الدعوى فان ذكر المدعى ان  
المدعى عليه واضع اليد وانه  
خارج وصدق المدعى عليه على  
وضع اليد او برهن عليه ثم  
برهن على الغرس وشهد على  
طبق الدعوى طلب منه الناظر  
البرهان فان برهن على ما  
ادعى قدم برهانه الخارج لان  
الغرس ما يتكرر قلبه كالشجر  
لو اذ ذكر المدعى انه واضع اليده  
وان الناظر المدعى عليه يعارضه  
وبرهن فبرهن الناظر على غراس  
المساحة فقدم برهانه انما ظن  
كونه خارجا وهل الترجيح كسبته  
الناظر لكونها تثبت الغرس بحق  
والا ولي تثبته غيبته فثبتت  
لا ترجيح بذلك فثبتت لوا رعا  
في الغرس فاجبت بتقدم بينة  
الخارج الا اذا

في دعوى المدعى عليه بان

في دعوى المدعى عليه بان

سبق تاريخ ذي القعدة لان الغرس ما يتكرر وقال  
انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه رأت في غيبته  
لو غرس في ارض مسكنة كانت مسكنة انتهى فمقتضا  
ان يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء  
السبيل فظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف  
ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفا ذكر في خزانة المفتين  
في الوقف حكمه ما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس  
لأنه اذا اختلفا في الاجل الثاني اجل السلم دفع التعرض  
مجموعة على المفتي به كما في دعوى النزاع او دعوى قطع النزاع  
لا كما في قباوي قاضي الطهنية اختلفا ان يدين مانع الثاني  
احدى وثلاثين مسألة ذكرنا في الشرح اذا اخبر القاضي بشئ  
حال قضائه قبل منه الا اذا اخبر بقرار رجل واحد وقام في  
شرح ادب القضاة للصدر لا تسمع الدعوى بدين على  
الميت الاعلى وارث او وصي او وصي له فلا تسمع على غريم  
كما في جامع النصولين الا اذا ذهب جميع مال الاجبي وكلمه  
فانها تسمع عليه لكونه ذائدا كما في خزانة المفتين المدعى عليه اذا  
دفع دعوى المدعى الملك في ظان بان ظانا او دعه اياه  
ان دفع الدعوى بلا بينة الا في مستلذين الاول ان ادعى  
الارث عنه فانها لا تندفع بخلاف دعوى شراء من البينة  
اذا ادعى الشراء منه وقال احدهم بالقبض منك لم تندفع  
والفرق في فروق الكرابيس **دعوى القضاة والشهادة**  
عليه من غير نسبة القاضي لانه في مستلذين الاول والشهادة  
بالوقف اي بان قاضا في قضية المسلمين قضى بصحة تحت  
الثانية الشهادة بالارث اي بان قاضا في القضية  
قضى بان الارث له صحت **واما في الخزانة ودعوى**

في دعوى المدعى عليه بان

في دعوى المدعى عليه بان  
الاختلاف في الوقف  
لا مخالف اذا  
لا في اسم  
لا تسمع دعوى قطع  
الملك  
في دعوى المدعى عليه بان  
الاختلاف في الوقف  
لا مخالف اذا  
لا في اسم  
لا تسمع دعوى قطع  
الملك  
في دعوى المدعى عليه بان  
الاختلاف في الوقف  
لا مخالف اذا  
لا في اسم  
لا تسمع دعوى قطع  
الملك

سبق



دعوى المالك في اربعة اشياء

المالك اذا اخطأ في اربعة اشياء

الشرايع في المالك الاخر

في اربعة اشياء  
المالك اذا اخطأ في اربعة اشياء  
المالك اذا اخطأ في اربعة اشياء

الفعل في غير بيان الماعل لا تسع الا في اربعة مسكني القضاء والاشارة  
الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وان لم يستوا  
الرابعة الشهادة بان وكيله باع من غير بيان والكل في خزانه  
المعقبات الخاصة في فعل المتولي وقف من غير بيان من  
نصيبه على التعيين **ان** دنة في فعل الى وصي تيمم كذا  
ويكمن رجوع الاخيرين الى الاول في القضاء بالحق قضاء على  
الكافة الا اذا قضى الحق على ملك مورث فانه يكون قضاء  
على الكافة من ذلك الخارج فلا يسع فيه دعوى ملك جده  
وتسع قبله كما ذكره ملاكسروني في شرح الدرر والغور  
القول لمنك الاجل الا في السلم فله عده الشراء يمنع دعوى  
المالك وكذا الاستداع الا لضرورة **بما** اذا خاف من الغاصب  
تلف العين فاشترى اياها واخذها ودفعه ذكره العجادي في  
الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي للمالك  
في المنكحة تمنع الصبي في المهر ان كانت فاحشة فيهر الممثل  
والا فالوسط كعبد وفي البيع في المبيع يمنع الصبي الا اذا  
ادعى حقا في دار فادعى الاخر عليه حقا في دار اخرى فبايها  
الحقان المجهولان فانه حان وفي الاحارة تمنع الصبي في  
الحق او في الاجرة **كذا** او هذا وفي الدعوى تمنع حجة  
الاثني الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيما دون  
الدين وفي الاستخلاف يمنع الا في بيت هذه الثلاثة  
ودعوى جنانية مبهمه على المودع وتكليف الوصي عند  
اتهام القاضي له **وكذا** المتولي وفي الاثر لا تمنع الا  
في مسئلة ذكرنا في باب الوصية لا تمنعها والبيان  
الى الموصي لو وارثه وفي العتق لو قال اعطوا فلانا  
شيا او جزاءه مالي اعطوه ما شاءوا وفي الوكالة

فان في الموكل فيه وتباحثت منعت والا فلا وفي الكيل  
تمنع كذا وهذا وقيل لا وفي الطلاق والعقاق لا وفي  
البيان وفي الحدود يمنع كذا ان او هذا ولا يجوز  
للمدعي عليه الانكار اذا كان عالما بما حكم الا في دعوى العيب  
فان للبايع انكاره ليقم المشتري البينة عليه ليشتمك  
من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكره في  
بيع النوازل اذا اقام الخارج البينة على النجاج  
في ملكه وذو اليد كذا قدمت بينة ذي اليد كذا  
اطلق اصحاب المتون قلت الا في مسئلتين ذكرهما  
في خزانه الاكل من دعوى نسب لو كان التزاع في  
عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي واعتقه وبرهن  
وقال ذو اليد وكذا في ملكي فخطا خلاف ما اذا قال الخارج  
دبرته او كنيته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج  
ولد في ملكي من ابي هذه وهو ابي قد تم على ذي اليد  
اذا برهن وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد  
الا في مسئلتين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج على  
انه ابنه من اخته هذه وبها حوا من اقام ذو اليد  
بينه انه ابنه ولم ينسب اليه فموجب الخارج الثانية  
لو كان ذو اليد ذيا والخارج مسلما فبرهن الذي  
بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج  
سواء برهن بمسلم او كفار ولو برهن الكفار  
بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكفار  
ولا الكتابي على المجوسي في الدعوى الا في دعوى نسب  
كما في خزانه الاكل اذا شهد واليه بانه وارث فلان  
من غير بيان سببه لا يقبل الا اذا شهد وابان فلان القاض

في دعوى المالك في اربعة اشياء

في دعوى المالك في اربعة اشياء  
في دعوى المالك في اربعة اشياء  
في دعوى المالك في اربعة اشياء

في دعوى المالك في اربعة اشياء  
في دعوى المالك في اربعة اشياء  
في دعوى المالك في اربعة اشياء



أقول قول ابن عباس على ما رواه الصحيح عن علي بن

أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال

أذا كانت له حصة من المال لم يكن له أن يبيعها

في الميراث

قضى بانه وارثه فانها تقبل كما في خزانة الاكل أو الدعاوى  
 إذا شهدوا له بقاياه كأنه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد أن  
 يبينوا أنه لا يبيع أو أنه لا يبيع إلا في الآفة الابن والبنت وابن  
 الابن والابن والام كما في الآفة الآفة بينه عاقل أو أقر  
 أو كقول من من أوقف أو علم فاض بعد توليته أو قرينة  
 قاطعة وقد وصحناه في الشرح من الدعوى إلا أن الفتوى  
 على قول جرح الرجوع اليه أنه لا اعتبار بعد القاضي وفي  
 جامع الفصولين وعليه الفتوى عليه ما كنا في النزاع  
 عن ملك الخلف من الدعوى القول قول الابن أنه اتفق  
 على ولده الصغير مع اليمن ولو كانت النفقة مفروضة  
 بالقضاء أو بقرض الابن ولو كانت الآفة كما في نفقات لثانته  
 بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجه ولو أنكرت وعلى هذا  
 يمكن أن يقال المدعيون إذا ادعى الاتفاق لا يقبل قوله إلا في مسألة  
 إذا تنازع رجلان في عاقل ذكر العاقل أنها على ستة وثلاثين  
 وجهها وظن في الشرح أنها على خمسة وأثنى عشر التصديق  
 أو أقر الآفة في حدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا ينعض  
 بالقول الآفة مسائل ذكرتها في الشرح من باب التمسك بالعاقبة  
 إذا حكم بشئ وكتب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة النسب  
 والمكر بهادة القابلة وفتح النكاح بالعتة وفتح البيع  
 بالاباق وتبين أن ما ذكرنا في الكلام في كتاب المحاضر  
 والسجلات **كتاب الوكالة** الأصل أن الموكل إذا أقر  
 على وكيله فإن كان مقيدا اعتبر مطلقا والآلة وإن كان نافعا  
 منه وجه ضار منه وجه فإن أكره بالتفريع اعتبر والآلة عليه  
 فروع منها بوجوب خيار فباعه بغيره لم ينفذ لأنه مقيد بوجه  
 من فلان فباعه بغيره كذا وكذا في المحيط وفتح هذا النوع

قوله الآفة الابن والبنت أو أقر في حصة من الميراث

بعد كنفيل بوجه رهن وبعده سنة فباعه نقدا بخلاف بعده سنة له  
 بوجه نقدا ولا يبيع إلا سنة له بوجه نقدا بوجه في سوق كذا فباعه  
 في غيره نقدا لا يبيع إلا في سوق كذا لا ونظيره بوجه بهود  
 لا يبيع إلا بهود فلا يخلو مع النكاح بخلاف لا يبيع حتى يقبض  
 لأن التمسك من الحقوق وهي راجعة إلى الوكيل فلا يملك النكاح  
 للوكيل على الموقوف كالتأخر ولا يملكها وإنما في كتاب جامع  
 الوكيل تصديق في برائة دون رجوعه فلو دفع إليه الفاء  
 أحره أن يشتري بها عبدا أو يزيد من عبده إلى خمسة مائة  
 فاشتري وأدعى الزيادة وكذا الأحرى حاله ويقسم من  
 النكاح لا ينعقد بخلاف شراء المعينة حال قيامها وعمارة في  
 الجامع لا يبيع عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل إلا الوكيل  
 يشتري بغير عبته أو يبيع ماله ذكره في وصايا المهدية  
 قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعاقبة فأنكر  
 في الوكيل بشراء معين والمقصود لا يحبر الوكيل إذا انتفع  
 عن فعل ما وكل فيه كونه متبرعا الآفة من نيل إذا وكله  
 في دفع عين وغاب يكره لا يجب عليه الجمل أو المقتضى  
 والأمانة سواء وفيما وكله ببيع الرهن سواء كانت  
 مشروطة فيه أو بعده وإذا كان وكلا بالمقصود بطلب  
 المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الأصل لا جبر على  
 الوكيل بالاعاقبة والتدبير والكتابة والعتة من فلان  
 والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان إذا  
 غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغيره جبر على تقاضي الثمن وإنما  
 يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت  
 وكالة عامة إلا أن ضمن لا يوكّل الوكيل إلا بأذن أو تفويض  
 تفويض إلا الوكيل يقبض الدين كله أن يوكّل من في عياله

الآفة قوله لا يبيع إلا بالنية وفي قوله  
 لا يبيع حتى يقبض الثمن كما في النص  
 قوله الخ لفتة صح

كتاب الوكالة

كتاب الوكالة



وكيل الشراء بالمال فانه يحج  
 وكيل الشراء بالمال فانه يحج

بدونها في المدين بالدين والوكيل يدفع الزكاة اذا وكله  
 غيره ثم وفد في الارحاز ولا يتوقف كما في الضحية الثانية  
 الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يحج على موكله  
 الا اذا ادعى الدفع وصدة الموكل وكذا الباع فلا يرجع  
 كما في كفالة الثانية وكيل الاب في مال ابنه كالاب الثاني مثلان  
 من بيع الوكيل الثانية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يحج بخلاف الاب  
 اذا باع ابنته وفيما اذا باع احد الابن من الآخر يجوز بخلاف  
 وكيل المأجور بالشراء اذا خالف في الجنس فقد الا في مثلان  
 في بيع الوكيل الثانية الاسير في دار الحرب اذا اراد ان يبايع  
 بشيء بالغ في ذمهم فالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف  
 الوكيل اذا سمي له الموكل الثمن فاشترى بأكثر فقد على الوكيل الا  
 الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر لم يزد الا في المسمى  
 كما في الواقف الوكيل لا تقتصر على الجنس بخلاف التوكيل فاذا  
 قال رجل طلقها لا تقتصر وطلق نفسك تقتصر الا اذا قال  
 ان سبت تقتصر وكذا اطلقها ان سبت كما في الثانية الوكيل  
 عام الغيرة فتبي كان عاملا لنفسه بطلت وكذا اقال في الكثرة  
 وبطل توكيله الكفيل على الا في مسألة ما اذا وكل المدون بامر  
 نفسه فانه صحيح وكذا لا يتقيد بالجلس ويصح عزله وان كان  
 لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او غيره  
 لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا امسك مال الموكل وفصل بالمال  
 نفسه فانه يكون متعديا فلو امسك دينار للموكل وباع  
 دينار لم يضره كما في الخلاصة الا في مال الاول الوكيل  
 بالاتفاق على اهل البيت والكنزة الثانية الوكيل بالاتفاق  
 على بناء داره كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالشيء ان  
 اذا امسك لم يضره ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل

المأجور بالشراء اذا خالف في الجنس فقد

الاء

بعض الدين كذا وكذا وفي الخلاصة ايضا وقد الثالثة  
 فيها بما اذا كان المال قائما ولم ينفذ الشراء التي نفس  
 الثانية الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسك ونهضت بماله  
 ناويا الرجوع اجزا كما في القصة اراء الوكيل بالبيع المشتري  
 عن الثمن قبل قبضه وبيته كمنه ان حنيفة به واما حط  
 الكل عنه فغير صحيح عندنا خلافا لغيره كذا في جيل الثانية خاتمة  
 وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يقدره الوكيل  
 لنفسه الوصي فان كان يشترى مال اليتيم لنفسه والنفع  
 ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيل في شراؤه للغير كما في بيع  
 البرازية الا اذا اخذ الفعل بزمان كبيع هذا غدا او  
 اعتقه غدا ففعله المأجور بعد غدا جاز كذا في جيل الثانية  
 من ملك التصرف في شيء في قبضة فلو وكله في بيع عبد  
 فباع نصفه عند الامام وتوقف عند ما او في شراء  
 عبد من معينين ولم يتم ثمنه فاشترى احد صاحبه او في  
 قبض دينه ملك قبض نصفه الا اذا انقض على ان يقبض  
 الا الكل معا كما في البرازية واذا وكله بشراء عبد فاشترى  
 نصفه توقف ما لم يشتر الباقي كما في الكثرة الوكيل اذا  
 وكل بغير اذن وتعييم واجاز فافعله وكذا الاطلاق والحقاق  
 التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلان في شراء كذا ففعل  
 واشترى الوكيل رجع بالثمن على المأجور وهو على الآر و  
 لا يرجع الوكيل على الآخر كما في فروق الكرايس الوكيل اذا  
 كانت وكالة عامة مطلقة ملك كل شيء الاطلاق الزوجه  
 وعقب العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأجور  
 بالدفع الى فلان اذا اعاه وكذا في فلان فالتوكيل له في  
 برائة نفسه الا اذا كان غاصبا او مدبونا كما في منظومة

في الوكيلات العامة وفي الآخر بالاف



ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسوله فهلك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدين ابعث بها مع فلان ليس له رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل اليه فاذا هلك هلك على الدين وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل جبري الا لاسقاطا عدم الرضا بالتوكيل كما يستتبعه في مسائل من كتب القضاء في شرح الكنترة وفي التوكيل الجبري قول الدين لمديونه من جاءك بعلة كذا او اخذ اضبعك او قال لك كذا فاذا دفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل جبري فلا يبرأ بالدفعة اليه كما في القنية التوكيل يقبل قوله بمنته فيما يدعيه الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانة والآفا اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد موته بعته امس كذبه الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا كالخمر والولوالجي من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصول كما ذكرنا في الاولى قال طوقا كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عالم بملك انتاؤه وكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديع كذالك ولم يثبت لما فرق بين الوكيل بينهما بان الوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الميت اذا الدين نقض بائنا لها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه

يؤيد في الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنترة في باب التوكيل بالخصوص والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقع الحسنة الوكيل بقبض الغرض اذا قال قبضته وصدة المقرض وكذبه الموكل فانقول للموكل اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وقا كما في بيع البرازية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح سحنا الا في الصرف كما في منته المفتي الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي او دخل بالا اذن وتعم وحضرة فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعقاق لان المقصود عبارة والخلع والكتابة كالبيع كما في منته المفتي المقتضى الى اثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والمالكين والودعين والمستودعين لهما الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبدال مع فلان فان للواقف الاثر اذا دون فلان كما في الثانية من الوقف الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل السابق بكونه وكيل كما في البرازية وفي مسئلة ما اذا احر المودع المودع يدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل او في الثانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم للودع والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك خبير في تعيين اتها اراد اذا هلك وفي الثانية **كتاب الاقرار** المقولة اذا كذب الموبطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وللا العاقبة كما في شرح معطل بانها لا تحل النقص ويزاد الوقف فان المقولة اذ ارده ثم صدقة صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في

البيع والوكيل

في البيع والوكيل



لكن املك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء له الا ان  
 يعود الى تصديقه وهو مقرر ولو قال اقرضتك فله  
 اخذ بالاثبات فاعلم على ملكه الا اذا اصدقه خلافه لا يثبت  
 يوسف ربح ولو اقر انها غصب فله مثلها للرد في حق  
 العين كذا في الجامع الكبد الموقا اذا صار كذا بغير عا  
 بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع  
 بالثمن واقام البينة فان الشفع باخذ بالالفين  
 لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر  
 المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق منه المبيع  
 بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على باعه وان اقر انه  
 للبائع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى  
 عليه كفاية معينة فانكره من المدعي وقضى على الكفيل  
 كان له الرجوع على المدعي ان كان باعه وخرج  
 عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة محتملان  
 ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون  
 تكديماً له الا في اقرار المشتري ان البائع اعترف  
 العبد قبل البيع وكذب البائع فقضى بالثمن على المشتري  
 لم يبطل اقراره بالعقود حتى يثبت عليه الثانية  
 اذا ادعى المدعيون الاثبات او الالباء على رتب  
 الدين في حلف وقضى له بالدين لم ينصر العبد كذا  
 حتى لو وجد بينة تقبل وزدت عليهم في اقراره  
 اقر المشتري بالملك فلبائع صكائه استحق بينة و  
 ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه بواحدة الدهر  
 فانه يقر بالملك اليه الثانية ولدت وزوجها غايب  
 وقطع بعد الحدة وقرض القاضي له النفقة ولها بينة



مكة دار الضيق اواراه طرية

مكة دار الضيق اواراه طرية  
فكون الاقارب طرية فاعلمه ورجل المكنه  
وان تضر الزوج

مكة دار الضيق اواراه طرية  
فكون الاقارب طرية فاعلمه ورجل المكنه  
وان تضر الزوج

ثم حضر الاب ففاه لا عن وقطع النسب لها اخوان في مجلس  
من الشهاده وعلى هذا الواقع عبيد ثم اشترى عليه ولا  
يرجع بالثمن او بوقية دار ثم اشترى لها كالا يحق ومثله الوصف  
مذكورة في كتاب الاسعاف قال لو اقر بارض في يد غيره انها  
وقف ثم اشترى انا او ورثها صارت وقفا مواخذة له بزمجه  
انتهى وذكر في كتاب البرازية من باب الوكالة طرافه مثل  
المق اذ صار كذا بشارعا وذكر في كتاب خواتم الاكل مسئلة  
في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة ابناء  
وله ابن قط فاذن رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سلم  
فانكر الابن واقر انه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبين المدعى  
قضى له سلم ولا يبطل اقرار الوارث ببيع فلو اشترى  
الوارث ببيع صحيح وعزم قيمة للمضى له ثم ذكر بعد ما يملك  
تخالفا فلما ارجع قبل قوله وكذا الاقارب حجة قاصرة على المقر  
ولا يتعدى الى غيره فلو اقر المورث ان الدار لغيره لا تنفسح الاجارة  
الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فليد ابن جبرها و  
ان تضر الزوج ولو اقر المورث بدين لا الا انه من العين  
فليس بها القضاء وان تضر المستاجر ولو اقرت بحموله  
النسب بانها بنت اب زوجها وصدة لها الاب انفسخ  
النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو طلقها بعتان  
بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد اخته  
المبيعة وله اخ يثبت نسب فتعدي الى حوا من الاخ من  
الميراث كونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب وله  
حرة في حيوة اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه  
كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان المبيع كان لثمة و  
صدقه للشترى فله الرد على بايعه بالعين كما في الجامع

فان اراد

الاقرار بشئ حال باطل كما لو اقر بارش يد التي قطعها خمسائة  
درهم ويدها صححان لم يلزمه شئ كما في التا تاريخا من  
كتاب الحيل وعلى هذا افتت بطلان اقرار ان بقدره  
السهام لو ارث وهو ازيد من الغرضه الشرعية لكونها حالا  
تصرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فاقول الابن ان التركة  
بينهما نصفين بالسوية فالأقرار باطل كما ذكرناه لكن لابد  
من كونه حال لا من كل وجه والا فقد ذكر في التا تاريخا من كتاب  
الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف درهم قرض او ضمه  
او من ثمن مبيع باعينة صح الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل  
البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار  
ان هذا المقر حل لشئ الدين للصغير عليه في الجملة انتهى  
وانظر الى قولهم ان الاقرار للحال صحيح ان يثنى شيئا صلي  
كالميراث والوصية وان يثنى مالا يملك كالبيع والقرض بطل  
لكونه حال لا يملك الاقرار من لا يملك الا ان فلواراد  
احد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وابي الاخر لم يحز  
ولو اقرانه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره ولا يملك  
المغذوف العفو عن القاذف ولو قال المغذوف كنت بطلا  
في دعوان سقط الحد كذا في حيل التا تاريخا من حيل المداينات  
وفرغت على هذا الواقع المشروط بالبيع انه يستحقه فلان دفع  
صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط بالنظر على هذا وعلى هذا  
لو قال المريض في مرض الموت لاهي لي على فلان الوارث لم يسمع  
الدعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض  
وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابراه فانه يتوقف  
كما في صحيح الحاوي القدسي وعلى هذا الواقع المريض بذلك  
لاجنبى لم يسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فله الواقع

في ابطال الاقرار

مكة دار الضيق اواراه طرية

مكة دار الضيق اواراه طرية







فصل في مرض اصابه الفحل في العتق  
 في مرضه لا يورث الوارث في العتق  
 او في المرض او في العتق

المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يبيع  
 اشهاد به وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يبيع  
 اشهاد به لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه  
 الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان  
 القصاص حتى الميت الى اخوه ثم قال ونظيرة ما اذا  
 قال المفذوف لم يقد في ظان ان لم يكن قد في فلان معروفا  
 بسمع اقراره والا لا انتهى الفعل في المرض احاطة بنية  
 في الفعل في الصحة اسناد الناطق لغيره بلا شرط فانه  
 في مرض الموت لا في الصحة كما في التهمة وغيره ما وفي كافي  
 الحاكم في باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب  
 ببيع الفذرهم في المال ثم قال غلطت انها محسنة  
 لم يصدق وهو ضامن بما اقر به انتهى اصطفا في كون الاقرار  
 للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في  
 المرض او في كونه في الصغير او البلوغ فالقول لم يدعي الصغير  
 كذا في النزازية وكذا الوطلي او اعني وقال كنت صغيرا  
 فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معروفا  
 قبل والا فلامات الموقلة فبرهن وارضه على الاقرار و  
 لم يشهد وان الموقلة صدق الموقر او كذبه يقبل كذا في  
 القنية اقر في المرض بشئ وقال كنت فعلت في الصحة  
 كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن  
 الصحة قال في الملاحظة لو اقر في المرض الذي مات فيه  
 انه باع هذا العبد فلان في صحة وقبض الثمن الا  
 بقدر الثلث وفي العجادية لا يصدق على استيفاء  
 الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى  
 وتامه في شرح ابن وهبان جمل جمل النسب اذا

و ادعى ذلك المشتري فانه يصدق  
 في البيع ولا يصدق في قبض  
 الثمن  
 جمل النسب اذا اقر بالبيع

اقر بالبيع لانسان وصدقة الموقلة صح وصار عبده ان كان قبل  
 تأكيد جرحه بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه كذا كامل  
 او بالقصاص في الاطراف لا يبيع اقراره بالرق بعد ذلك  
 واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنات والحدود  
 احكام العبيد وتامه في شرح المنظومة وفي القنية يصدق  
 الا في خمسة زوجة ومكاتبه ومذنبه وام ولده ومولى  
 عتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في  
 النزازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم  
 برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص  
 لعدم تعديته كما في النزازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه  
 لا يجمع دعوى احد فيه لغير الحكم له ولا ببرهانه كما في النزازية  
 كما قد فتا ان القضاء بالنسب ما يتقدم فعله على هذا  
 اقر عبده بجحوله انه ابنه وصدقة وشك بولد مثله وحكم به  
 بطريقة لم يبيع دعواه بعد ذلك انه ابن كعبه العبد الموقر  
 من تصاحبه كدفع دعوى النسب وشروط في التهذيب تصديق  
 المولى في حق التهمة الدعوى سنل عن ابن احمد عن رجل  
 مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى  
 ان هذا الميت كان ابني واثبت النسب عند القاضي بالهوى  
 وان اباه اقراره ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب فقول له  
 الوارثون بان ان هذا الرجل الذي مات ترك امك هل يكون  
 ذلك دفعا فقال ابن قضي القاضي بثبوت النسب ثبتت نسبة  
 وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى جملة الموقلة صحة  
 الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال كل على اخذنا الف درهم  
 وجمع بين نفسه وعبده الا في مسئلتين ولا يصح ان يكون  
 العبد مذبونا ومكاتبه كذا في الملتقط الاقرار في جمل

في مرضه لا يورث الوارث في العتق



في اقرار الدين بعد الابراء في عقد الاقرار

صحيح الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال  
على شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى  
اذا اقر بغير لزوم بانه الا اذا قال لا ادرى له على سيد  
او ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بغير  
لزوم شيان الا في الاقرار بالقتل او قال قتلت ابن فلان  
ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنا وكذا في العبد وكذا في الزوج  
والاقرار بالزوجة في ثلث كما في اقرار غنية المفتي ان اقر  
بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التاخر خاتمة الا اذا اقر  
لزوجة بغير بعد جهتها لم يلزمه على ما هو في اربعة الفقه  
يجوز زيادته اذا اقبلت والاشبه خلافه لعدم قصد كماله  
في البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة باضية في  
قناوي قاري الهداية انها تلزمه لكن ينبغي للقاضي ان  
يستفسر اذا ادعت فان ادعت بلا قضاء لم يسعها  
للقوطا والاسعها ولا يستفسر المقر انتهى يعني فاذا اقر  
بانها في ذمته حمل على انها بقضاء او رضا فيلزمه اللام  
الا اذا صدقت المرأة انها بغير رضا وقضى بعد اقراره  
المطلق فينبغي ان لا يلزمه **كتاب الصلح** الصلح عن  
اقرار ربع الا في منكرين في المستصفي الاول ما اذا  
صلح من الدين على عبد وقضه ليس له ان يبيعه حرة  
بلا مان الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح  
وفي الشراء بالدين لا انتهى وزاد ما في الحج لو صلح على  
شاة على صوفها بحرة بحرة ابو يوسف راجح ومنعه  
حج راجح والمنع رواية وعلى صوف غير بالاحوز اتفاقا  
كما في الشيخ مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز  
الحج اذا ارجله صاحبه فانه لا يلزم وكذا الرجوع في ثلث

دال رضا

مسائل في شفعة الولو لاجل الشفعة المشتري الطالب للاخذ  
صح وله الرجوع اجبت اقراره الغني زوجها بعد اللول صح  
ولها الرجوع استعمل المدعي عليه فاحمل المدعي صح وله الرجوع  
الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الحال  
اذ لا نزاع وتصح بعد حلف المدعي عليه ودفع النزاع باقاة  
البينة ولو برهن المدعي بعد على اصل الدعوى لا تقبل الا في صلح  
الوضعي عن مال البنت على انكار اذ اصاح على بعينه ثم وجد البينة  
فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاحملها تقبل ولو طلب بملكه لا يحلف  
كما في القنية الثانية اذا ادعى دينا فاقربه وادعى الاقارب  
او الابراء فانكر فصالح ثم برهن عليه تقبل لان الصلح ينال  
لافتاء اليه كذا في العادة من العاشر ولو برهن المدعي عليه  
على اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره  
قبل الصلح لم تقبل وان بعد تقبل ولو برهن على صلح قبله بطل  
الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العادة الصلح على انكار  
بعد دعوى فاسدة كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل  
شتر من القضاء ان الصلح عن انكار جاز بعد دعوى  
فلينفذ ويجعل على فساد بسبب مناقضة المدعي لا الشريك  
المدعي كما ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا  
وانه اعلم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صح لا ببيع  
صلح الوارث مع الموصي له بخين الامة صح وان كان لا يجوز  
بيعه وبيانه في جيل التاخر خاتمة طلب الصلح والابراء عن  
الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال  
يكون اقرارا الصلح على انكار على شيء انما يرفع النزاع في  
الدنيا لا في العقبي الا اذا قال صلحتك على كذا او ابرأك عن  
الباق الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان

في عقد الاقرار

قائمة

في عقد الاقرار

في عقد الاقرار

في عقد الاقرار

في عقد الاقرار



في دعوى المالك المبيع

على خدمة العبد المدعى اذا صاح له على غلته او غلة الدار فانه غير جائز كثرة التحيل كما في الخلاصة اذا استخى المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان ما لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمة كالعقاص والعقود والكساح والخلع كما في جامع الكبير الصلح جائز عن دعوى المنازع الادعوى اجارة كما في المستصفى لا يصح الصلح عن الحدود ولا يقطع له الا حد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الجانية صلح المحسن ثم ادعى انه كان مكره لا يقبل الا اذا كان في حبس الزوال لان الغالب حبه ظاهرا كما في النزاية الصلح يقبل الاكالة والنقض الا اذا صاح له عن العشرة على خمسة كما في القنينة ادعى فانكر فصاطه ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه بطل الصلح كما في العادة من العاشر **كتاب المضاربة** اذا فدت كان للمضارب او مثله ان عمل الا في الوصي اخذ مال التميم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فساد ما قاله قول رب المال او عكسه فالمضارب قال قول المدعى الصلح الا اذا قل رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملك الا بالنص كما في النزاية والمضاربة البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما غنمه له رب المال الا اذا اقتد عليه بسوء بخلاف التقيد بالبلد والا اذا اقتد بالبلد كما اهل الكوفة فلا يتقيد بهم بخلاف المعائن منهم للمضاربة تغلب التقيد بالوقت فتبطل بمعيته تصرف او لا كما في هذه الآية يصح نهي رب المال مضاربة الا اذا صار المال عروضا اذا قال اعطى براكب ثم قال لا تفعل براكب صح نهيه الا اذا كان بعد العمل

بأنه لا الى اجل لا يبيع اليه التجار ويملك البيع

اطلوا ثم نهاه عن الشراء على نهيه الا اذا كان بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المتحول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صح الا اذا وهب له اعلم لا نفيع له ولا حقة مؤنثة فان قبوله باطل ويرد الى الوهاب كما في الذخيرة عليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضة ومثله لو وهبت من ابنها ما على ابيه لها فالحقة الصلح للثلث ولو فزع على الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون الدين له لم يحز ولو كان وكلا بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان واثا اسمه عارية فيه فهو صحيح كونه اخبارا لا ملكا ويكون له ولاية قبضة كما في النزاية الهبة تكون مجازا عن الاكالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولولية لا جبر على الصلح الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العائن الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى لم بعد موت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري بمسلم العمار الى الشفع مع انها صلة شرعية وكذا الويات التبيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب القضاء للصدر شهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر له الوقوف عليه مع انه صلة محضنة ان لم يكن في مقابلته عمل والا فبها بنيتها **كتاب المداينات** وفيه مسائل الاراء عن الدين اذا قال الطالب لمدونه لا تعلق لي عليك كان ابراء عما اقوله لا حق لي قبلك الا اذا طلب الدين الكفيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنينة الا براءا برئ بالردة الا في مسائل عديدة ذكر منها اربعة مسائل الاولى اذا ابراء المحال المحال عليه فردته لم يبرئ كما ذكرناه في شرح الكنتير الثانية

في بطلان ملك الدين من غير

لا جبر على الصلح الا في مسائل

في بطلان الشفعة



اذا قال المدعيون ابرأني فابراه فوده لا يرد كما في النزاهة الثالثة  
اذا ابرأ الطالب الكفيل فوده لم يرد كما ذكره في الكفالة وقيل  
يرد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرد كما ذكره الزبيعي في مسائل  
شتم من القضاء الا ابرأ لا يتوقف على القبول الا في الابرأ في  
بدل العرف والسلم كما في البدائع الا ابرأ بعد قضاء الدين صحيح  
لان للابطال بقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدعيون  
بما اداه اذا ابرأ ابرأ استقام واذا ابرأ ابرأ استقام  
فلا رجوع واختلفوا فيما اذا طلقها كذا في الذخيرة من البيع  
وصرح به ابن وهبان في شرح الهدية وعلى هذا وعلى طلاقها  
باب ابرأ عن المهر ثم دفعها لا يبطل التعليق فاذا ابرأ ابرأ  
استقام وقبح ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابرأ  
الحال الجليل بعد طلاقها بطلان ابرأ يوسف ربح بناء على انها نقل  
الدين وصححه جرحه بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مدائنها  
القنية تبرع بقضاء دين عن ان ثم ابرأ الطالب  
المطلوب على وجه الاستقام فللمتبرع ان يرجع بما تبرع به  
انتهى وتفرع على ان الدين تقضي باحتالها مثل من ابرأ كونه  
الدين بعد ابرأ من الدين فانه يكون مضموما بخلاف ابرأ  
بعد الانباء ذكره الزبيعي ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعى  
بعده موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه فانه لا يقبل  
قوله الابينة لانه يرد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل  
يقبض العين كما في وكالة الوكيل الجنية هبة الدين كالابرأ منه  
الا في مثل منها لو ذهب الحال الدين من الحال عليه رجع به على  
الحيث ولو ابرأ لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها توقفتها على  
القبول على خلاف ابرأ ومنها لو شهد احد بما بالابرأ  
والاخر بالهبة فقيه قولان قيل لا يقبل وقيل يان في العشر

منه الدين كالمبرأ

منه جابح الفصول ابرأ عن الدين فيه معنى التملك ومعنى  
الاستقام فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الاول نحو ان ادت  
التي كذا فانت بركي من الباقي واذا اومئى كان ويصح  
تعليقه بمعنى الشرط الثاني نحو قوله انت بركي من كذا  
على ان تؤدي التي عندك اذ تمام تعريفه في كتاب الصلح  
منه باب الصلح عن الدين والاول يرد بالرد والثاني  
لا يتوقف على القبول ويصح الا ابرأ عن المجهول الثاني  
ولو قال الدين لم يرد ابرأت احد كما لم يصح للثاني في ذكر  
في فتح القدير من خيار العيب وكوارى الوارث مدون  
مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فانظر الى انه استقام  
يصح وكذا بانظر الى كونه تملكه لان الوارث لو باع عينا  
قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فيها  
بالاولى ولو وكل للمدعيون ابرأ نفسه قالوا صح التوكيل  
نظر الى جانب الاستقام ولو نظر الى جانب التملك لم يصح  
كما لو وكل بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عالم بنفسه  
وهو ابرأ نفسه والوكيل من يعمل لغيره وجبنا عنه في  
شرح الكفنة من باب تفويض الطلاق كل فرض حقه  
وام فكره للمرته من سكن المهره بآذن الراهن كما في  
الطهرية وما روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل  
حدار مدونه فذالك لم يثبت كذا في كراهيتها القول  
لما لك في جهة التملك فلو كان عليه دين من جنس واحد دفع  
شيئا لتعيين الدافع الا اذا كان من جنس لم يصح تعيينه  
منه خلاف جنس ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا منه  
نصفه فان كان التعيين مقيدا فان كان احدهما حالا او به  
رهن او كفيل والاخر لا صح والا فلا واودع على المشتري ان

صحة ابرأ

في وجه التفتة والدين



المذموم من الثمن وقال الدال من الاجرة قال قول للمشتري ولو ادعى  
 الزوج ان المذموم من المهر وقالت بنية قال قول له الا في  
 المهر لا لاكل كذا في جامع الفصولين كل دين اجل صاحبه  
 فانه يلزم تاجيله الا في سبعة ما قبل الاولى القرض الثانية  
 الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وبها في القنية  
 الرابعة اذا مات المديون المستقرض فاجل الدين اربعة اشهر  
 الخامسة الشفع اذا اخذ الدار بياك فقة وكان الثمن  
 حالا فاجل المشتري اربعة بدل الصراف السابعة  
 رأس مال السليم او الدينين قضاء للاول عليه الفرض  
 فباع من حقه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في حقه وعليه  
 دين يقع المقاصة والمقرض اسوة الغراء كذا في الجامع  
 القرض لا يلزم تاجيله الا اذا كان في وصية كما ذكره  
 قبيل الربا وفيما اذا كان محجورا فانه يلزم تاجيله كما في  
 صرف النظرية وفيما اذا حكم بالكي يلزم بعد ثبوت  
 اصل الدين عنده وفيما اذا احوال المقرض به على ان  
 فاجله المستقرض كذا في مدانيات القنية الوكيل بالامر  
 اذا امر ولم يصف الى موكله يصح كما في الحذانة الامارة  
 العام يمنع الدخول في قضاء لادبانه ان كان بحيث لو علم بانه  
 من الجن لم يبرأ كذا في شفعة الوطانية لكن في خزانة الفتوى على انه يسر  
 قضاء وديانة وان لم يعلم به وفي مدانيات القنية احوال انبانيا  
 على الزوج على ثبوت من المهر ثم وبه المهر من الزوج لا يصح قال اذ  
 وله ثلاث جيل احد ياشرا شيئا مطلق من زوجها بالمهر قبل الهبة  
 والثانية صلح انسان معا من المهر شيئا مطلق قبل الهبة والثالثة  
 به لدة المهر لان صغر ما قبل الهبة انتهى وفي الاخر نظر تذكروا في  
 احكام الدين من الجمع والنوى الدين الموصل اذا قضاه قبل حلول الاجل

النفادى صح  
 ان ص

محرم الطالب لان الاجل حتى المديون فانه ان سقط به كذا ذكر  
 التزلي في الكفالة وهي ايضا في الثانية والنهاية وقد وقعت  
 حادثة عليه برسر ومات سلم في بولاق فلقبته الدارين  
 بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقط عنه مؤنة الجمل الى بولاق  
 فتمتصه مسئلة الدارين ان يحضر على تسليمه بالصعيد ولكن  
 نقل في القنية قولين في التلم وظاهرهما ترجيح لاجل  
 الا للضرورة بان يعيم المديون بتلك البلدة وقد افقت به في  
 تلك الحادثة المذكورة لانه ولو استقط عنه مؤنة الجمل الى  
 بولاق فقد تيسر له بد في الصعيد اذا اقر دينه لانه ان  
 صح وحمل على انه كان وكللا عنه ولهذا كان حتى القبض لم  
 وسراء المديون بالرفع الى اتهما كما في الخلاصة والبرازية  
 الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي  
 لفلان او لوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية  
 وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكل في سبب المهر  
 كما لا يخفى والادلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابراء عنه بعد  
 اقاربه المذكورة في فن الجمل عنه وفي وكالة البرازية للزوج  
 عليها دين وطلبت النفقة الاتقع المقاصة بدين النفقة  
 بلا رضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة  
 اضعف فصار كاختلاف الجنس فبانه ما اذا كان  
 احد الطرفين جديدا والاخر دينا الاتقع المقاصة بلا رضاه  
 عند رجل ودية والمودع عليه دين فمجنس المودعة  
 لم يصح قضاها بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير  
 قضاها بالدين كحدث فيه قبضا وان في يده يكنى الاجتماع  
 بلا تجد بد قبض تقع المقاصة وحكم المصوب عند قيامه  
 في يد رب الدين كالودعة اذا تعارضت بنية الدين

رجح  
 في  
 في  
 في



وبينة البراءة ولم يعلم التارخ قدمت بينة البراءة وأن  
تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع  
كما في المحطاة باب دعوى الرجلين كتاب الاجارة  
في المضاعف الكرمانى باب الاستصناع والاجارة  
عندنا يتوقف على الاجارة فان اجازها المالك قبل  
استيفاء المعقود عليه فالأجر له وإن كان بعده فلا  
وإن كان بعد قبض البعض فأكمل للمالك عند انقضاء  
وقال محمد بن القاسم القاصب والمستقبل للمالك انتهى  
الغصب بسقط الاجرة عن المستاجر إذا أكل من خراج  
القاصب شفاعته أو جماعة كما في التارخ ركانة والغنية  
التملك في الانتفاع بوجوب الاجرة الأولى إذا  
كانت الاجارة فائدة فلا يجب الاحتقة الانتفاع  
كما في فصول العبادى وظاهر ما في الاستيفاء اخراج الوقت  
فيجب اجرة في القاسية بالتملك الثانية إذا استاجر دابة  
للركوب خارج المصر فجب ما عنده فلا أجر كما في الحائنة  
بخلاف ما إذا استاجر في الركوب في المصر فجب ما دونه  
يركها الثالثة استاجر ثوبا بكل يوم بدائى فامسكه  
سنتين من غير لبس لم يجب ارجا بعد المدة التي لو  
لبسها تخرق كما في الحائنة وتوقع على الثانية انها  
لو هلك في زمن امساكها عنده يضمن لانه كما لم يجب  
الاجر لم يكن ما دون في امساكها بخلاف ما إذا استاجر  
للركوب في المصر فملك بعد امساكها عنده كما في خرق  
الكراتين الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير ان  
يزيد عليه احد فان كان بعد مضي المدة لم يصح وطحا  
والزيادة في المدة جازة وإن زيد على المستاجر فان

في الملك لم يقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لما لا يبيع  
بحومه وإن كانت العين وقفا فان كانت الاجارة  
فائدة اجزا الناظر بلا عوض على الاول اذ لا حق له في  
الاصل وقوعها صحى باجر المثل فاذا ادعى رجل انها  
بغض فاحسن رجوع القاضى الى اهل البصر والامانة  
فان اخبروا انها كذلك فسخها والواحد يكتفى عند ما خلافا  
لغيره كما في وصايا الحائنة وانفع الوسائل وتفضل الزيادة  
لو شهدوا وقت العقد ارجا باجر المثل كما في انفع  
الوسائل والآفاق كانت اضرارا وتغنى لم تقبل  
وان كانت لزيادة اجر المثل فالتمس رقبوها ففسخها  
المستولى وبغضه القاضى وان احتسج المستولى فسخها القاضى  
كما حذر في انفع الوسائل ثم يوجب ما منه زاد فان كانت  
دارا او حائنا تعرضها على المستاجر وان قبلها فهو  
الاجر وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لانه اول  
المدة وإن انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار  
فلا بد من البرهان عليه فان لم يقبلها اجر المستولى وإن كانت  
ارضاهن فارغة عن الزرع فكالدار وإن كانت مشغولة  
لم يصح اجارته لغير صاحب الزرع لكن يضم الزيادة من وقتها  
على المستاجر واما زيادة على المستاجر بعد بناء او غرس فان  
استاجر بامشاهرة فانها توجب لغيره اذا فرغ البناء لم  
يقبلها والبناء يتملك الناظر بقيمة مسحق القلع للوقف او  
يصبر حتى يتخلص بناؤه وإن كانت المدة باقية لم توج  
لغيره وانما يضم عليه الزيادة كزيادة وبها زرع واما  
اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فليست  
فسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستاجر المسعى

في رجوع القاضى الى اهل البصر

لم يجر اجارة للمستولى الا الصاحب لزرع



كتاب الاستيعار في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا

كما في الصغير هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام من انما اذا  
 فسخ العقد بعد تعجيل البدل صح كان العقد او فاسد او لم يفسد  
 حبس المبدل حتى يتوفى البدل ذكره الزيلعي في البيع  
 القاسد بان المتنازع حبس العين حتى يتوفى ما عجله و  
 لا يخالفه ما في اجارة الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين  
 في يد المورع وما ذكره الزيلعي انما هو اذا كانت العين في يد  
 المتنازع وقد صرح به في الاجارة القاسدة من جامع التفصيلين  
 الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت عن  
 استعمال العين كالاستئجار بقلصاحب الورق فسخها  
 بلا عذر واصله في المزارعة لزمت البذر الفسخ دون  
 العامل من اعذارها المجرزة لفسخها الدين على المورع ولا  
 وفاء له الا انه غلب فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت  
 الاجرة المحجلة يستغرق قيمتها لا يفسخ الاستيعار لمن تعان  
 عليه الفعل كخل الميت وحمله ودفعه والاجارة صح  
 الاستيعار فله بيان الاجرة والمدة او الغاصب ثم ملك  
 نفذت استاؤه ارضه الوضعية شكة الصيد جاز وكذا  
 استجار طريق للمروان بين المدة استاؤه متغولا و  
 فارغاصه في الخارج فقط او المتنازع من المورع لم يصح  
 استاؤه ثم اني مسك المخذلة لم يحج ولغيره جاز كالاستيعار  
 للكتابة القناء او لبناء سبعة وكسبة استاؤه بالصيد له  
 او لخطب جاز ان وقت استاؤه زوجه الغنم  
 رجلا لم يحج استاؤه شاة لارضاع ولده او حديبه  
 لم يحج استاؤه الى ما في سنة لم يحج اضافة الاجارة  
 الى منافع الدار جائزة دفع دارة لا فليزتها ولا او  
 عليه في عارية المتنازع فاسد اذا اوج صح جازت

وقيل لا استاؤه دراهم ليعمل فيها كل شهر كذا في فائدة  
 ولا اوج ويضمنها ولو لم ينس بها جازت ان وقت ولا يجوز  
 اجارة الشجر والكرم باجور على ان يكون الثمرة وكذا البان  
 الغنم وصوفها ولو استاؤه الشجر مطلقا فكل خواهر زاده  
 لعائل ان يقول بالجواز وينصرف الى شد الثياب عليها  
 او الدابة وبعد ان المنفعة المقصودة منها الثمرة  
 دفع غزلا الى جارك لينسج بالنصف فسدت كاستيعار  
 الكتاب للقراءة مطلقا بقدر الشرط كاستيعار الطعام  
 العبيد وعلف الدابة وتطين الدار وحرثها وتطيق  
 الباب وادخال جفج في سقيها على المتنازع لا يجوز  
 الاستيعار لاستيفاء الحد والعصا استعان بخل  
 في السوق لبيع متاعه فطلب منه ارجا لبعده بجادتهم  
 وكذا الواد دخل رجلا في جانية ليعمل له استاؤه متنا  
 لينتفع به خارج المصير فاستنع به في المصير فان كان ثوبا وجب  
 الاجر وان كان دابة لا ساورها ولا ركبها فله الاجر  
 الا لعذر بها الا جبر الكاتب اذا اخطا في كل ورقة خير  
 ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله وان شاء تركه عليه  
 واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه  
 من المسمى استخذه بعد جبر باوجب الاجر وقيمة لو ملكه لجل  
 احد الاخيرين فقط فان كانا شركين وجب لهما كل واحد  
 فلما مل النصف قصر الثوب المحجود فان قبله لاجر والا  
 فلا وكذا الصباغ والتباغ لا يسخي الخياط اوج التفصيل  
 بلا خطا طه الصير في باجور اذا ظهرت الزيادة في الكل  
 استرد الاجرة وفي البعض بحسبه دفع المورع له المفتاح  
 فلم يقد على الفتح لصناعته ان امس الفتح بلا كلفة وجب

استيعار  
 في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا  
 فيكون الاستيعار في الجارة عقد الاربا



الاجرة والآلات اجرة دارما زوجه ثمان سنين فلهما اجر  
من دلتى على كذا فلهما اجر باطل ولا اجر لمن دلتى  
على كذا فلهما اجر فلهما اجر المثل للمثل لاجله وفي الكسب  
قال اجير السرية من دلتا على موضع كذا فلهما اجر ويجهن  
الاجر بالذلة فيجب الاجر كذا في النزاهة وقطاع وجوب  
المسعى والظاهر وجوب اجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا  
وهذا مختص بسلك الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة  
المناذى والسمار والحال ونحوها جائزة للمأجور الكسوة  
في الاجارة رضا وقبول قال الراعى لا ارضى بالمسعى  
وانما ارضى بكذا ففكت المالك فروع لزمته وكذا لو قال  
للساكن اسكن بكذا والافاق شغل ففسد لزمه ما سمي  
الاجرة للارض كذا اجر على المعتمد فاذا استأجره للزراعة  
فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط  
ما بعده لا يلزم المكاري الذناب معها ولا ارسال غلام  
وانما يجب الاجر بتجديتها استأجره مطلق حوض عشرة في  
عشرة فبين العمق فخر في خمسة كان له ربع الاجرة  
لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة  
وعشرون فكان له ربع العمل استأجره مطلق فخر  
فدفع فيه غير ميت المستأجر فلا اجر له يخلو كذا او كذا  
كذا اقباع له اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط  
منه اكثر المثل ما يتكاري الناس ان تقاوتهم يبيع  
والاصح وارى لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي  
اجارة اجرتك بغير شي فاسدة لا عارية اجير القصار  
امين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف  
في المشرى وحله عند عدم اشتراط الضمان عليه اما مع

في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى

لا

فيضمن اتفاقا المستأجر اذا ابني فيها بلا اذن فان بلبس  
فلرفعه وان بترابها فلا ضمان على المأجر والثاني  
الا بما يضمن به المودع فقد اجارة الحال بطحا مخين  
ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط  
المأجر ان اجره من التعطيل خطوطا عنه صحيح لا ان  
يحطه كذا او يفد بشرط كون حوته الرد على المستأجر  
وباشرة اطر اخر اوجها او عشرها على المستأجر ويرد بها مكره  
اجرة حال خبطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره  
المقرض باذن المستقرض امتنع الا حير عن العمل في اليوم الثاني  
اجير نزع بيت الخلا لا يجب على المودع كمن تخير المالك  
للعب وكذا اصلاح المنزلة وتطهير السطح ونحوها  
لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخر اجره اب المستأجر  
عليه وكناسته ورماه لا تفريغ البالوعة ورد المستأجر  
على المودع واجب في مكان الاجارة **الفصل** في اجارة  
الاولى اذا انقضت الثانية الاجارة من المستأجر او  
مستأجره للمودع لا تنقص الاولى النقصان من  
اجر المثل في الوصف اذا كان سراجا ثم اجره  
من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردّها  
بطلت وان اجازها فالاجرة له استأجره ليعمل سنة ففقد  
نصفها بلا عمل فله النصف تنقضي الاجارة بموت المودع العاق  
لنفسه الا ضرورة كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق  
ولا سلطان فسبق الى مكة فمرفح الامر الى القاضي بفعل  
الاصح للميت والورثة فموجب له ان كان امنا او يبيعها  
بالقيمة فان برهن المستأجر على قبض اجرة الاياب رد  
عليه حصته من الثمن وتقبل البينة بلا حصر لانه يريد الاخذ

في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى  
في اجارة الدي والحيوان والاراضى



من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدة بخره فان  
 فسخها فليمنه في اجرامه فان اجازها فالأول كله للمولى ولو  
 بلغ التيمم في اثنائها لم يكن له فسخ اجارة والوصي اذا  
 آجر التيمم فسخها آجر العبد بنفسه بلا اذن ثم اعتق  
 نفذت وما عمل في رقبته فمولاة وما عمل في عتقه له ولو  
 مات في خدمته قبل عتقه ضمنه عرض العبد واباقه وسرقته  
 عذر للمساوي في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا اعدم  
 حرقه ادعى نازل الحان ودخل الحمام وساكن المعبد  
 للاستعمال الغصب لم يصدق والآجر واجب الخلف  
 صاحب الطعام والملاحة في مقداره فاقول لصاحبه  
 وماخذ الآجر بحسبه الا ان يكون الآجر مسلما اختلفا  
 في كونها مشغولة او فارغة بحكم المال واذا اختلفا في  
 صحتها وفادها فاقول لمدعي الصحة كمال الفضلي الا  
 اذا ادعى الموجه انها كانت مشغولة بالزرع وادعى  
 المساوي انها كانت فارغة فاقول للموجه كما في اجارة  
 النزارة استأجره المساوي بالكثر ما استأجره لا يطيب  
 الزيادة له ويتصدق بها الا في مستثنين ان يوافقا  
 بخلاف جنس ما استأجره وان يعمل بها عملا كسواء كان  
 النزارة اختلفا في الخشب والآجر والمعلق والمنزلة  
 فاقول لصاحب الدار الا في اللبن للصنوع والباب  
 والآجر والخشب للصنوع فانه للمساوي **كتاب**  
**الامانات** من الودعة والعارية وغيرهما الامانات  
 تنقلب مضمونة بالموت عنه تجبيل الامة ثلث الناطر  
 اذ امانات تجبيل غلاتها والعارية اذ امانات بمجهلا اموال  
 البناء عند من اودعها والسكان اذا اودع بعض

والجذع  
 من ثمن ما في يده  
 من ثمن ما في يده  
 من ثمن ما في يده

الغنية

الغنية عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا  
 في قتاوي قاضي خان من الوقف وفي الخلاصة من الودعة  
 وذكرنا في الولولة وذكرنا الثلاثة احد المتبا وضمان  
 اذ امانات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر القاضي  
 صغار المستثنى بالتعليق اربعة وزدت عليها مسائل  
 الاولى الوصي اذ امانات تجبيل فاضان عليه كما في  
 جامع الفصولين الثانية الاب اذ امانات تجبيل مال  
 ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذ امانات الوارث تجبيل  
 ما اودع عند حوزة الرابعة اذ امانات تجبيل المال القدر الرج  
 في بيته بغير علم الآدمية اذ امانات الصبي تجبيل ما اودع  
 عنده تجر اودع الثلاثة في تلخيص جامع التمسك لاطم فصار  
 المستثنى عشرة وقيدوا بحصول الغلة لان الناطر اذ امانات  
 تجبيل مال البدل فانه يضمنه كما في الثانية ومعنى كونه تجبيل ان  
 لا يستحق حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلم فان بينها  
 وقال في حيوته رددها فلا تجبيل وكذا قال في النزارة و  
 المودع انما يضمن بالتجبيل اذا لم يعلم الوارث الودعة اما  
 اذا عرف المودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن  
 ولو قال الوارث انما علمتها وانكر الطالب ان قال وقال  
 هي كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها صدقها  
 دينا في تركته وكذا الوارث على الطالب التجبيل وادعى الوارث  
 انها كانت قائمة يوم مات وكانت مخرقة ثم هلك فاقول  
 للطالب في الصحة كذا في النزارة يلزم العارية فيها اذا استعار  
 حدار غيره لو وضع حذو غره فوضعها ثم باع المودع ار  
 فان المشتري لا يمكن من رفضها وقيل لا بد من شرط ذلك  
 وقت البيع كذا في الغنية اذا ائقدي الايمن ثم ازاله

في العتق الذي يستثنى من الغنى

اذ امانات تجبيل ما وضعه مالكه في بيته بغير علم الآدمية

ان يورث الوارث علم حاله والا لم يقبل قوله وان كان يعلم انه وارثه يعلمها فلا تجبيل صح







*(Handwritten notes in Arabic script)*

الرقيق اذا اكتسب شيئا منه كـ واودعه وملكه  
 المودع فانه يضمن لكونه مال المولى مع ان للعبد يد معتبرة  
 حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه الماذون له  
 في شيء كاذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع  
 وخروج عنه مسلمان **الاولى** المودع اذا اذن اناسا  
 في دفع المودعة الى المودع فدفعها له ثم استعنت بيينة  
 بعد الهلاك فلا ضمان على المودع **والثانية** انضمان المداخ  
 كما في جامع الفصولين **الثانية** جام مشتركة بين اثنين  
 او كل واحد منها حصته لرجل ثم اذن احداهما متاجرا  
 بالعمارة فعمد للرجوع للمتاجر على الشريك الساكن  
 ولو عمدا احد الشريكين للجام بئرا اذن شريكه فانه يرجع  
 على شريكه بخصته كذا في اجارة الولولجينة لا يجوز للمودع  
 المنع بعد الطلب الا في مثل لو كان سيفا فطلبه لغيره به  
 ظاهرا ولو كان كذا باقية او اربال غيره او قبض كما في الثانية  
 المودع اذا ازال التقدي زل الضمان **الا اذا كان الايداع**  
 موقفا فعدي بعده ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع  
 الفصولين **المودع اذا اجد** ضمنها الا اذا هلك قبل  
 النقل كما في الاجناس **الوديعة امانة** الا اذا كان باجرا  
 فمضمونة ذكره الزيلعي وتقدمت للمعير ان يترد العارية  
 متى شاء الا في مثل لو استعار امة لارضاع وكده  
 وصار لا يأخذ الا شئ بهالة الرجوع لا الرد فله اجر المثل  
 الى الفطام ولو رجع في فوس الغازي قبل المدة في مكان  
 لا يقدر على الشراء والكره اجر المثل وبها في الثانية  
 وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم يؤخذ  
 منه حتى يحصد ولو لم يوقت وترك باجرا مونة راد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written in dark ink on aged paper.

1853

العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في المبسوط مخلف  
الا ما من عند دعوى الرد او الهلاك قيل لنفع التهمة وصل  
لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بمينة حتى لو ادعى الرد  
على الوصي وحلف لا يضمن الوصي كذا في ودعة المبسوط  
لو رد الودعة الى غدر ربه لم يبرأ سواء كان يقوم  
عليها او لا هو الصحيح واختلف الاقواء فيما اذا رد ما الى  
بيت مالها او الى من في محاله ولو دفعها المودع الى الوارث  
بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغفنة بالدين علم لم يكن  
مؤثما والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع  
بما دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مدين الميت  
بفتح الدين الى الوارث وعلى الميت دين اذ عي المودع  
دفعها الى ما دون مالها وكذا به بالقول له في برائة لاني  
وجوب الضمان عليه الماذون له بالدفع اذا رد عاه  
فكذبا فان كانت امانة بالقول له وان كانت مضحونة  
كالغصب والدين الا كما في فتاوى قاضي الهذلي وذكر الثاني  
ما اذا اذن المودع المستعير بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان  
وهي في احكام العارة من العادي استأجر بعير الى مكة  
فهو على الذناب دون الخيول ولو استأجر بعيرا فهو  
عليها كذا في اجارة الولا والحيوان وكالة البرازية  
المتنضع لا يملك الابضاع والابداع والابضاع المطلقة  
كالوكانة الموقوفة بالمشقة حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال  
اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به اتي ثوبت  
وكذلك لو دفع اليه بضاعة واحدة ان يشترى به ثوبا صح  
والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمتنضع  
الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترجاع والنقص

از این کتاب در این کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



كتاب العارية

كتاب العارية في المأذون

كتاب العارية في المأذون

على ذلك انتهى العارية كالأجارة تنفس بموت احد المالكين  
في المنة القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال  
ارني يدفها الي فلان فدفعها اليه **وكذا** يرد بها في الارض والقول  
لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا لابن ابي ليلى  
فلذا في آخر الودعة من الاصل **وكذا** في المودع ان قال  
لا ادري انما استودعني وادعاهما رجلان والى  
ان يكلف لهما ولا يثبت يعطيهما لهما نصفاين ويضمن  
مثلهما بينهما لانه ائلف ما استودع بجهله **باب** رجل  
وعليه دين وعنده ودية بغير عينها جئنا بترك  
باس الغرامة وصاحب الودعة بالخصم **كذا** في  
الاصل ايضا **كتاب** المأذون **باب** المأذون المأذون بالسفينة  
على قولها المأذون بالسفينة في جميع احكامه الا في الكساح  
والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب  
الزكاة والحج والعبادة وزوال ولاية ابيه وجدة  
وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي  
صحة وصاياه بالقول في الثلث فهو كالبايع في هذه  
وجله كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو  
اعتق كفارة ظاهره ولا يحل بيعه عنها وبصومها  
وما في شرح ابن وهبان واما اقراره في الباطنية  
انه صحيح عند ابي حنيفة لا عند ابي ثور في بيع بناء  
على التحريم بالسفينة المأذون عليه موأخذ ما ضا له و  
يضمن ما ائلفه في المال **واذا** قيل فالدية على عاقلة  
الا في ما نزل لو ائلف ما اقرضه وما اودع عنده  
بلا اذن وله وما اعير له وما بيع منه بلا اذن  
ويستثنى من ابداعه ما اذا اودع صبي نحو منكر

وهو ملك غيرهما فملكك تضمين الدافع او الاخذ قال في  
جامع الفصول **باب** في مشكلات ابداع الصبي قلت  
لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للثابت منه بالكلية او  
هنا لم يوجد **كتاب** الاذن في الاجارة اذن في التجارة  
وعكسه **كذا** في السر اجبة لا يصح الاذن للابن والمصوب  
الحجر ولا يثبت ولا يصح حجرها على الاصح اذن لعبد  
فلم يملك لا يكون اذنا الا اذن قال يابوعا عبد قاني قد اذن  
له في التجارة فباعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال  
يابوعا انني اذا قال لهما فنفك ولم يقل من فلان او  
يغ ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في المانة  
والامر بالشر **كذا** في الولو الى جهة فلو قال انشر ثوبا  
ولم يقل من فلان ولا للسر كان اذنا وفي حادثة  
العتيق فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا  
اذا كان الاذن مضافا في نوع واحد فاذا كان لعبد  
المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال  
الرحماني الاصح عند التعميم كما في الظاهرية اذا راي المولى  
عبده يبيع ويشري فكيف كان اذنا الا اذا كان المولى  
قاضيا كما في الظاهرية **السفينة** اذا زوجت نفسها فغيره  
صح فان نقصت عنه ثلث مهر مثلها كان للمولى الاعتراض  
ولو اختلفت منه نفسها على مال وقع ولا يلزمها ولا  
يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليها ولو دفع الوصي المال الى السقيم  
بعد بكونه سقيما صح ولو لم يجز عليه ولو جاز القاضى على سفينة فاطلقة  
اخر جاز اطلاقه لان الحجر ليس بقضاء ولا يجوز ثلث تنفيذ الحجر  
الاول خلافا لخصاف ووقف الحجر عليه بالسفينة باطل **اختلاف** فيما  
اذا وقف باذن القاضى فصح البولي فابطله ابو القاسم ولا يصير

في مشكلات ابداع الصبي

الاذن في الاجارة في التجارة

ما ذونا في ذلك النوع خاصة الا في

في مشكلات ابداع الصبي



قال في حاشية  
على ما هو عليه

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

محو راعيه بالسفعة عند الثاني ولا بد من حرج القاضى ولا يرفع  
الحج بالرشد ولا بد من اطلاق القاضى خلافاً لما فيهما ولا يشترط  
حضرته لصحة البيع عليه كما في حوزة المفتين ووقعت حادثة  
حج القاضى على سفينة ثم ادعى الرشيد وادعى خصمه بقاءه  
على السفعة وبرهنا فلم يرد فيها تطلبا صريحا وينبغي تقديم بينة  
البنا على السفعة كما في الحاشية المحكية بالظاهر زوال السفعة لان  
عقله يمنع عند ذكره في دليله الى يوسف على ان السفينة  
لا يتجوز الا بحج القاضى وقال الزبيدي وغيره في باب التحالف  
اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمنه برهن فان برهن  
فمنه شهد له مهر المهر لم يقبل بينة لانه لا اثبات فكل بينة  
شهد لها الظاهر لم تقبل وكذا بينة زوال السفعة شهد لها  
الظاهر فلم تقبل الا دون اذا الحقة دين يتعلق بكسبه و  
رقبة الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجازة  
بينة المفتي العبد الماذون المدون اذا اوصى بمسئله لرجل  
ثم مات ولم يحج الغريم كان ملكا للموصى له اذا خرج الثلث  
ويملكه كما يملك الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته  
فللغريم ابطالها وبيعه القاضى فما فضل من ثمنه فله الوهاب  
كذا في حوزة المفتين من الوصايا الماذون لا يكون ماذونا  
قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال للمولى لاهل السوق بايعوا  
عبدى فكل مال انهم لم يبايعوه ولم يعلم العبد ذلك **كتاب**  
**السفعة** اي بيع في جميع الاحكام الا في كتمان الغريم فاذا  
اشترى المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على السفعة كما هو  
والملك القديم واستلاد الاب بخلاف البايع فزوية المشتري  
ورضاه لحيث لا يظهر في حق السفعة كالاصل ويرد على  
البايع لا يلزم للمشتري ودلت المسئلة على السفعة دون الخول

قال السبكي في الخول اصح والا بطلب المعلوم لا يوجد للموهم  
فلو قطع يميني رجلين فحضر احدهما اقتصر له ولا اخر نصف  
الدية ولو حضر احد الشفعين قضى له بكلها كذا في جنابات شرح  
المجمع باع ما في اجارة الغريم وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها  
بالشفعة والا بطلت الاجارة وان رد ما كذا في الوولوجية  
الاب اذا اشترى وارثا لالة الصغير وكان شفيعها كان له  
الاخذ بها والوصى كالأب اذا كانت دار السفعة ملازمة  
لبعض المبيع كان السفعة فيما لازمة فقط وان كان في تفريق  
السفعة الفتوى على جواز بيع دور مكة ووجوب السفعة فيها  
**بيع** الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يملك الموهبة فان لم يملك  
وبطلت هو المكار والتسليم من السفعة له طمعا سمع بالبيع  
في طريق مكة فطلب المواتبة ثم شهد ان تود والاول في  
كتب كتابا وارسله والا بطلت وتسلم المكار مع الشريك حتى لو  
سلم الشريك لم يخذ المكار سلام السفعة على المشتري لا يبطرها او  
المحتمل الا براء العام من السفعة بطلها قضاء مطلقا ولا يبطرها  
ديانة بان لم يعلم بها اذا صنع المشتري البناء في السفعة  
فموجب ان شاء اعطاه ما زاد الصنيع وان شاء تركه كذا  
في الوولوجية وقد نظر اخ السفعة المكار الطلب لكون القاضى  
لا يراى فهو غدر وركز الوطلب من القاضى احضاره فاشترى  
فاخر اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم  
يكن غذرا تعليق ابطالها بالشروط جائز انكر المشتري طلب  
السفعة حين علم فالقول له منع يمينه على نفى العلم ادعى  
السفعة على المشتري انه احتال لا بطلها يحلف فان حلف  
فله السفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافاً لاشترى  
الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع السفعة في مقدار

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث



كتاب القبول والالتزام

كتاب القبول والالتزام

كتاب القبول والالتزام

التمن فالتول للاب بلايين هبة بعض الثمن يظهر في حق  
الشفيع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا  
يحق فلما يظهر في حق الشفيع له دعوى في رتبة الدار و  
شفعة فيها يقول هذه الدار داري انا اودعها فان  
وصلت التي فانا على شفعتي فيها استولى الشفيع عليها بلا  
قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما ولا اظلاما وفي  
جنابات الملتقط وغنة الحنفية به اشياء على عدد  
الرؤس العقل والشفعة واجبة القام والطريق اذا  
اختلفوا فيه انتهى **كتاب القسمة** الغرامات اذا كانت  
حفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت تحفظ  
الانفس في على عدد الرؤس وقرع عليها في القسمة  
ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها يقسم على هذا وان  
في كماله التام رخانية وقفاوي قارى الهداية اذا خيف  
الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فاتفقوا  
فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس انتهى القسمة  
القاسمة لا تقيد الملك بالقبض وان تبطل بالشروط القاسمة  
يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسع لا يضيق  
وكذا اهل المحلة ان يدخلوا اشياء في الطريق في دورهم  
ان لم يضرب له بناء فذلك في هوا الطريق ان لم يضرب لكن  
ان خوصم قبل البناء منع منه وبعده لا يهدم لكن  
اذا اهدم فاني احدى العمارة فان احتمل القسمة للخير  
وقسم ولا ينبغي ثم اوجه ليرجع بنى احدى بغير اذن  
الاخر فطلب رفع بناءه قسم وان وقع في نصيب الباقي  
فيها ولا يهدم له التصرف في ملكه وان تاذى حازه  
في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا او حاما ولا يضمن

ما تلف به تنقض القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى  
الورثة الدين ونفذ الوصية ولا بد من رضا الموصى له  
بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضى اما بقضاء القاضي  
لا ينتقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له انتهى  
**كتاب الاكراه** بيع المكرة يخالف بيع الفاسد في اربع  
يجوز بالااجازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري  
منه وتعتبر القية وقت الاعيان دون القبض والتمن  
والتمن امانة في يد المكرة مضمون في غيره كذا في المجتبى احرار السلطان  
اكراه وان لم يتوعده وافر غيره لا الا ان يعلم بدلالة  
الحال انه لو لم يمثل اكره يقتله او يقطع يده او يضربه كضربا يخاف  
على نفسه وتلف عضوه كما في منية المفتي اجا الكفر على ان  
بوعيد حبس وقد كفو وبانت اكره بالقتل على القطع  
لم يسه اكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قل كان باجور الكره  
على العفو عنه دم الكرم يضمن المكرة الكره على الاعيان فله ضمان  
المكرة الا اذا اكره على شراء من يعق عليه باليمن او بالقراءة  
اذا تصرف المشتري في المكرة فانه يضمن تصرفه من كناية واجازة  
الا التمس والاستيلاء والاعيان الكره على الطلاق وقع الا الكره  
على التوكيل به فوكل اكره على النكاح باكثر من رجل المثل وجب قدره  
وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكرة بشي انتهى **كتاب**  
**الغصب** الغصب منه تحريم يمين الغاصب وغاصب  
الغاصب الا اذا تصرف في الوقف المصوب اذا غصب وقية  
اكثر وكان الثاني املا من الاول فان المتولي انما يضمن الثاني  
كذا في وقف الخيانة اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان  
بأذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فماتت و  
ادعى انه كان بأذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في

كتاب القبول والالتزام

كتاب القبول والالتزام



القنية من يد حابط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤثر بغيرها  
 الا في عمارة حابط المسيء كما في كراهية الاحارة لا يلحق الا تلف  
 فلو تلف بالغير نقد يا فقال المالك اخوت او ضيت لم يضر  
 منه الضمان كذا دعوى النزاية الاخر لا يضمن الا في خمسة  
 الاولى اذا كان الاخر سلطانا الثانية اذا كان موليا للمأخوذ  
 الثالثة اذا كان المأخوذ عبدا لغيره كاحره عبد الغير بالباقي  
 او يقتل نفسه فان الاخر يضمن الا اذا احره بالتلف مال  
 سيده فلا ضمان على الاخر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان  
 الذي يغيره الاخر يرجع به على سيده الرابعة اذا كان  
 المأخوذ صعبا بالانلاف مال الغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع  
 على الاخر الخاف اذا احره مخفيا باب في حابط الغير ففعل  
 فالضمان على المأخوذ ويرجع به على الاخر وماله في جامع  
 الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية  
 الا في مسائل في السراجه يجوز للولد والوالد الشراء  
 مال المريض بما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق  
 المودع على ابوى المودع بغير اذنه كان في مكان لا يمكن  
 استطلاع رأي القاضى لم يضمن استحيانا الثالثة مات  
 بعض الرفقة في السفر فباعوا قبابه وعدته وجفوه  
 بثمنه وردوا البقية الى الورثة او غمى عليه فانفقوا عليه  
 منه ماله لم يضمنوا استحيانا واولهم واقعة اصحاب حجر  
 ذكره الزيلعي في اخ التفتات ومنه هذا النوع المسائل  
 الاستحائية ذبح شاة فصاب شدت لم يضمن ذبح  
 اضحية غيره بلا اذنه في اباها لم يضمن اطلقه في الاصل  
 وقيد بعضهم باذا اضحيها للذبح وكذا الوضعية قدرا  
 على قانون فيهم ووضع الخطب فاود غيره وطلخه وكذا

في ضمان الاخر

في الرجوع على الاخر

في ضمان المودع على المودع

في ضمان المأخوذ

لو طعن براجعه في زورق وربط الحارفة وكذا الوجه على  
 في الطريق خلف وكذا الواعانة في رفع الحرة فانكسرت وكذا الوقف  
 فوجه الارض فقامت حين شد بها صاحبها ومنها احوام رفيعة  
 لا اقامته وسقى ارضه بعدد المزارع وليس منها سائر الا في  
 بعد تعليقها للتفاوت والكل من كتاب الميراث من جامع الفصول  
 المباشرة من وان لم يتعدو المتسبب الا اذا كان متعديا  
 فلو رخص سبها من ملكه فاصاب ان اناضمنه ولو حفر بئر  
 في ملكه فوقع فيها ان لم يضمنه وفي غيره يضمنه ولو اوضعت  
 الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف من الصغيرة الا بتعد الا في  
 بان يعلم بالكبح ويكون الارض غفيرة وان يكون لغير  
 حاجة ولا يملك عندنا معتبر لدفع الفاد كما في رضاء الهدي  
 العقار لا يضمن الا في مسائل اذا اجمعه المودع واذا باعه  
 الغاصب وسلكه واذا رجع ان يده به بعد التقاضي كما في  
 جامع الفصولين منافع الغصب لا يضمن الا في ثلث مال  
 التيم ومال الوقف والمعد للاستقلال منافع المعد  
 للاستقلال مضمونة الا اذا سكن مأوئل ملك او عقد كبيت  
 سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما  
 فالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للكنى او  
 للاستقلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال التيم كمنزلة  
 سكنت احد مع زوجها في دار بلا اجر ليس لها ذلك و  
 لا اجر عليها كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة له  
 باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك او اشترى اياه  
 وباعداد البايغ لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا  
 اجر ما منافع مضمونة من مال وقف او تيم او معدة فعلى  
 المتأجر المسكن لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل

في ضمان المأخوذ

في الرجوع على الاخر

في ضمان المأخوذ



في اوج الفضول دارا موقوفة  
 او القاصد الارار  
 في اوج الارادة  
 في اوج الفهم ودرن الميت غيره

القابرة ما غصبه الكني بيا ويل عقد سني لو استاجرا  
 ما هو معلوم فكنا سنسب و دفع اجرتها ليس له الاسترداد  
 والخرج على الاصول يقتضي ان له ذلك اذا لم تكن معدة  
 لكونه دفع باليس بمواجب فليدة الا اذا دفع على وجه  
 الهبة واستهلك الموجه اوج الفضول دارا موقوفة وقبض  
 الاخر خرج المستاجر عن العهدة اذا كان ذلك اوج المثل  
 ويرد الى الوقف اوج القاصد ويرد اجرتها الى المالك  
 تطيب له لانه اخذ الاخرة اجارة والحق قبض قال القاصد  
 ضحيتها فان هلك قبل النسخة ضمنها وان بعد لا الاج  
 قبض وكذا الف اجرة ان تنظر الى غايته فنظر في الدم  
 من افعه فيها ضمن نقصان الخشب اذا كسره القاصد  
 فاحت لا يملك ولو كسره الموهوب لم يقطع الرجوع  
 عشر في زقي ان وضع في الطريق ضمنه الا وضعه  
 لغير ضرورة الاخر لا ضمان عليه بالامر الا في ثلثة ما اذا  
 كان الاخر سلطانا او مولى للمأخوذ او كان المأخوذ عبدا  
 اوج باطلاق مال غيره فاتفقه فان الضمان على العبد  
 ويرجع به على اوجه كما في جامع الفصولين وزدت له  
 رابعا ما اذا احراز الاب اسنه كما في القنية لا يجوز دخول  
 بيت ان الا انا ذنه الا في الغزو كما في منية المفتي  
 وقها اذا سقط ثوبه في بيت غيره وقاف لو اعلم اخذه  
 كما في الوديعة حق قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلثة  
 اوجه فان كان في ارض مملوكة للآخر فلا ملك النيش عليه  
 واخر احد وله التسوية والزرع فونها وان كان في ارض  
 مباح ضمن المأخوذ حفرة من دفن فيه وان كان في  
 ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان حاف

في اوج الفهم ودرن الميت غيره

لا يدرس باقى ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في  
 الواقعات الحاصية من الوقف ويتبع ان يكون الوقف  
 من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويجل سكونه على الضمان في  
 صورة الوقف عليه فهو صورته ان في ارض مملوكة فللمالك  
 الخيار وفي مباحة فله تضمن قيمة الحفر **الصيد**  
**الذي باع الصيد** مباح الا للشيء او حرفة كذا في النزاهة  
 وعلى هذا فاقبضه حرفة لصياد من السمك حرام واسباب  
 الملك ثلاثة مثبت للملك من اصله وهو الاستيلاء وعلى المباح  
 وما قل بالبيع والهبة ونحوهما وظلقة ملك الوارث  
 فالاول شرطه حلو الخ من الملك فلو استولى على حطب  
 جمعه غيره من المعازة لم يملكه ولا يحل للمفلس حقه بلا تعريف  
 ولو ارسل ان ان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك الاستيلاء  
 فلصاحبه اخذه بعده حتى تشور الرمان المملكات ولكن  
 المتعارفة ملك تشور الرمان ولو اقر بهيمة المبيت فاجل  
 سكتها واخذ جلدك فلا يملكها اخذه طود بغير دله بازاد  
 الدباع ان كان باله قيمة والاستيلاء فسيان حقيق وحكم  
 فالاول بوضع اليد عليه والثاني بالهيمنة فاذا نصب السكة  
 للصيد ملك ما يتعلق بخلاف ما اذا نصبها للجفاف واذا نصب  
 الفساطط فتعلق الصيد به ملكه ولو نصبها لم يتعلق بها فاحذره  
 غيره فان كان الاول بحيث لو متديه اخذه ملكه فاحذره  
 الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذي اب وغاب قدم  
 آخر ميتا لصيدنا فوق الذئب في البئر فهو طافره وما تغفل  
 في ارضه فهو له فان لم يمش بها لانه من انزهاها بخلاف  
 النخل والظبي اذا تكلس او باض الصيد فانه لا يكون  
 لصاحبه الا بالهيمنة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مت

في اوج الفهم ودرن الميت غيره

في اوج الفهم ودرن الميت غيره

في اوج الفهم ودرن الميت غيره

في اوج الفهم ودرن الميت غيره



به لاخذه ولو وقع في حجره من الساربي فاخذة غيره  
 فهو لاخذ الا ان يبيح حرمه واما الثاني فسطه وجود  
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربه القاص والعاقل لعدم  
 الملك لا يحل ذبيحة الجبري ان كان ابوه سنيا وان كان  
 جبريا حلت سكة في قبي سكة فان كانت صحيحة حلت و  
 الا لانها مستفجرة وان وجد فيها ذرة ملكها حلالا  
 وان وجد خاتما او دينار امضوب بالادوية ولو لقطه له ان يصرها  
 على نفسه بعد التعرف ان كان حيا جا وكذا ان كان  
 غنيا عندنا ارسلت سكة في الماء المنجس فكت فيه  
 لا بأس باكلها للحال وكل اكلها ان كانت في حوض طافية  
 اشترى سكة مشدودة بالشكة في الماء وقبضها كذا  
 فحلت سكة فابطلها فالمستلقة للبايع والمشدودة للمشتري  
 فان كانت المستلقة هي المشدودة فيها للمشتري قبضها او لا  
 ذبح لعدم الامراء واحده من الغطاء بحرم ولو ذكر  
 الله تعالى وللصيف لا الشتر على الاخير لا يجوز وكذا الساطع  
 وفي العرس جائة العضو المنفصل من الميت كالمنية الا انه  
 مذبح قبل موته فيحل اكله من المأكول كما في منية الكفتي  
**كتاب الخط والاباحة** ليس زمانا زمانا جنتاب  
 الشها لما فيه من الحماة والتخلف العيش حرام فلا يجوز  
 اعطاء الزنوف كذا ين ولا بيع العروس المخطوثة  
 بلا بيان الا في شراء الارث من دار الحرب والثانية في اعطاء  
 المحل يجوز له اعطاء الزنوف والسوقه وهما في واقعا  
 الحاشية من شراء الاسير الفتوى في حق المايل بمنزلة  
 الاحتياط في حق الجند كذا في قضاء الحاشية لا تعدد  
 في الاموال مع العلم بها الا في حق الولد فان مات

في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال

في بيع ما لا يملكه من الاموال

مورثة حلال له وان علم بحرمته من الحاشية وقبضه في الطيرة  
 بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فسبق الا اذا  
 كان ذا علم وشرف كذا في كفارات الطيرة ويدخل السلطان  
 العادل والا غير تحت ذي الشرف يد معاشرة من  
 لا يصلح الفروض ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج  
 لا يصلح لم يكره للمراة معاشرة كذا في كفارات الطيرة الحلف  
 في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعده  
 ان ياتيه فلم يات له لا ياتيه ولا ينزح الوعد الا اذا كان مطلقا  
 كما في كفاية البرازية وفي بيع الوفا كما ذكره الزيلعي استخدام  
 النسيم بلا اوجة حرام ولو لاخيه ومعا الا لاه وقفا اذا  
 ارسله ليعمل لاحضا واشترى له كما في القنية كس البر والاصل  
 حرام على الرجل الا لدفع قتل او حكمة كما في الادب غاية  
 السان ولا يجوز للمال في الحب عنده ما حرم على البالغ  
 فعلة حرم عليه فعلة بولده الصغرى فلا يجوز ان يسقيه خمر  
 ولا ان يلبس حبرا ولا ان يتخضب يده بخنا او رجله  
 ولا اجلاس الصغرى بغاية او بجل مستقبلا او مستقبلا  
 الخوة بالاجنسية حرام الا للملازمة بدونه هربت ودخلت  
 خربة وقفا اذا كانت تجوز شيئا وقفا اذا كان بينهما حامل  
 في بيت الخوة بالحمى حرام مباحة الا لاخت في الرضاع والصهر  
 انانية من مات على الكفر ابيع لعنه الا والذي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله يضاعف اجراها حرام كذا في  
 مناقب الكثر دري استماع القرآن اثنوب من قرأه  
 كذا في منظومة ابن وهبان **كتاب الرهن** ما قبل  
 البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المتاع جائز لارهنه  
 بيع المشغول جائز لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه

في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال  
 في بيع ما لا يملكه من الاموال

في بيع ما لا يملكه من الاموال



لا يجوز رهن النسيئة بدينه  
 لا يجوز رهن النسيئة بدينه  
 لا يجوز رهن النسيئة بدينه  
 لا يجوز رهن النسيئة بدينه

بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدة جاز لا  
 كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدين الارض  
 فاذا اجرة المهر من لا يطيب له الا جواز الرهن  
 للمهر من في اجارة فاق خرج عن الرهن ولا يعود الا اذا رهن  
 العين على يد من عند المتاجر له صح وانقضت ايام الرهن للمهر من  
 اكل الثمار فاعلم ان الرهن باع الرهن من رهن ثم باعه من المهر من  
 انفسه الاول يكره للمهر من الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن واذ  
 ان له في الكسبي فلا رجوع له بالاجرة وعنه على من يعود فوضع  
 البعض وامتنع الاجير لبيع القاض الرهن بغيره الراهن المقتضى  
 على سوم الرهن اذ لم يمتد للمقدار كمن يضمن في الامم الاجل  
 في الرهن بغير الوارث اذ اعرف الرهن للارهن لا يكون  
 لفظة بل تحفظ الى ظهور المالك القول بملكه مع اليقين وفي  
 تعيين الرهن وحدار ما رهن به اختلف الراهن والمهر من  
 فيما باع به العدل الراهن فالقول للمهر من وان صدق العدل  
 الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد  
 العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل  
 وادعى المهر من انه باعه باقل من قيمته وكذا به الراهن فالقول  
 للراهن بالنسبة الى المهر من لا العدل ما جازت الكفاية به جاز  
 الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفاية به دون الرهن ويجوز  
 الكفاية بما على الكفيل والرهن في الكفاية المتعلقة بجواز اخذ  
 الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ايضاح الكرماني  
**كتاب الجنائيات** العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا  
 عفي بغض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين ينقلب  
 مالا وتحمل العاقلة كما في شرح المحرر الاولياء وعفوه عن  
 القاتل يسقط حقهم في الفضايل والدية لاحق المقتول

كما في المنة الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به  
 فلا ضمان لو سرق قطع القاض الى النفس وكذا اذا مات  
 المورث وكذا اذا سرق الفضة الى النفس ولا يحاوز المعاد  
 لوجوبه بالتعدي ولو قطع المقتول يده يقطع فتر  
 ضمن الدية لانه مباح فتقيد ضمن لو عزز وجهه  
 فماتت دمه المورث في الطريق فقتلها ومنه ضرب الاب  
 ابنه تاديبا او الاتم او الوصي او المعلم باذن الاب فخطا  
 فمات لا ضمان فضرر التاديب احق بكونه مباحا  
 وضرب المعلم لا لكونه واجبا وحله في الضرب المعناد  
 اما غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل  
 الثاني ما اذا وطئ زوجته فاضاها او ماتت فلا ضمان  
 عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ اخذ موصيه وهو المهر  
 فلم يجب به آخره وما في التفرقة من الزيلع الجا على شخص  
 في النفس وفمادونها لا يندخلان الا اذا كان خطأ  
 ولم يتحكما بغيره فوجب دية واحدة ذكر الزيلع الفصل  
 يجب للميت ابنته ثم يتقل الى الوارث طوقل العبد مولاه  
 وله ابنتان فعفا احداهما سقطت الفضايل ولا شيء لغير  
 العاقلة عند الامام به وصحة عفو المحرور وتقصه ذبونه منه  
 لو انقلب مالا وهو موروثه على فرايض الله فغيره  
 الزوجان كالا موال الاعتبار في ضمان النفس بعد  
 الجنائيات لاعدد الجنائيات وعليه فرع الوطئ الجاني في الاجارة  
 لو احراز ان يضرب عبده عشرة اسواط فضرره احدى عشر  
 قيات رفع عنه ما نقصت العشرة وضمن ما نقصه الاخر  
 فنقصه ضررا بعشرة اسواط ونصف قيمة دية القتل  
 خطأ او شبهة عمد على العاقلة الا اذا ثبت ما قراره

في ضمان الزوج اذا ماتت الزوجة  
 بغيره

في قتل العبد مولاه وعفو بعض الورثة  
 في الامم يضرب العبد



او كان العقل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا واجب عصمة  
 الدم فلا قصاص ولا دية على قاتله هبة القصاص لغير القاتل  
 لا يجوز لانه لا يجرى فيه التملك كذا في اجارة الولوالجية  
 لا تجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتل الاخر دفعا عن نفسه  
 لكل احد التعرض على من شرع جاحا في الطريق ولا ياتون بالسكوت  
 عنه يضمن المباشرون ان لم يكن منعيا يضمن المجرم اذا اذاع  
 الحدي فحق عينا والقصاص اذا اذاع في حانوته فانهدم حانوته  
 جاره لا اعتبار برضا اهل الحيلة في السكة النافذة حق كبر  
 في برية من غير مقرر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام  
 طامنه عينة وكان غير حاذق فعلت فحلفه ينفى الدية نذهب  
 الاصوليين ان الامام شرطا لا سببا القصاص كالحدود  
 ومذهب الفقهاء القصاص كالحدود والاف في خمس ذكرا ما في  
 قاعدة ان الحدود تندرج بالشرع عفو الوصي عن القاتل افضل  
 من القصاص وكذا عفو المجرم وعفو الولي بوجوب براءة  
 القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتل كالموارث اذا ابرأ المديون  
 براء ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطلة اذا قال المجرم قلني ظان  
 ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يبرأ الموارث ان فلانا  
 اخر قتلته بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه  
 ان فلانا اخر جرحه يقبل كما في شرح المنظومة بفتح عفو المجرم  
 والموارث قبل موته لا نفياد السبب كما في البرائة للحدود  
 تدبر بالشبهات ولا تثبت بها الا في الترجمة فانها تدخل  
 في الحدود مع ان فيها شبهة كما في ادب شرح القضا انتهى  
**كتاب الوصايا الوصي** بيع عفا ربيتم عند المتقدين  
 ومنعه المتأخرون الا في ثلث كما ذكره الزيلعي اذا بيع  
 بقتنه وفيما اذا احتج التيمم الى النفقة ولا مال له سواه

وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة  
 فصار المستثنى سبعة ثلثة من الظهيرة فيما اذا كان في التركة  
 وصيته مرسلة لانفاذها الا منه وفيما اذا كانت غلظة لا  
 تزيد على مائة وفيما اذا كان حائرا او دارا يجتنب عليه القضا  
 انتهى والرابعة من بيع الوصي فيما اذا كان العفا في بيع  
 داف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي الجمع وفيه القاضى الى العاخر في بيعه  
 فان شك اليه ذلك لا يجيب حتى يتحققه فان ظهر حجة استدله به  
 ان شك منه الورثة لا يخرجه حتى يظهر له خيانه انتهى وفيه بيع  
 الوصي من التيمم او شراؤه لنفسه وفيه نفع للوصي جائز انتهى  
 فاختلصوا في تفسير النفع قبل نقصان النصف في البيع وفي  
 الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درمان في العشرة نقضا  
 زيادة وتمامه في وصايا الثانية وفيه الوصي بالامانة كالبينة  
 وبين الصغير بحوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام ربح خلافا  
 لمحمد كذا في قصة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيته  
 دينيا بغير امر القاضى فلما كبر التيمم انكر دينه على ابنه ضمن وصيته باده  
 لو لم يجد يتيمة اذا قرب سبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى فلو ظهر  
 غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم يكن  
 للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير  
 حجة وطى ادى دينيا فانكر الورثة يقبل بينة ولو لا بينة فله تحليف  
 الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله وفي قضا دين الميت  
 سواء كان المازع للتيمم بعد بلوغه او لا الا في امر المرأة فانه  
 لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المفلس وقته في  
 جامع الفصولين على قول بالخول عفا وفي المتقطا اتفق الوصي  
 على الوصي في حيوته وهو معتقل للابن يضمن ولو اتفق الوكيل  
 لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ التيمم انه كان باع عبده

الاصل في التامع الصغير

في البيع عفا ربيتم عند المتقدين  
 ومنعه المتأخرون الا في ثلث كما ذكره الزيلعي اذا بيع  
 بقتنه وفيما اذا احتج التيمم الى النفقة ولا مال له سواه

في البيع عفا ربيتم عند المتقدين  
 ومنعه المتأخرون الا في ثلث كما ذكره الزيلعي اذا بيع  
 بقتنه وفيما اذا احتج التيمم الى النفقة ولا مال له سواه

في البيع عفا ربيتم عند المتقدين  
 ومنعه المتأخرون الا في ثلث كما ذكره الزيلعي اذا بيع  
 بقتنه وفيما اذا احتج التيمم الى النفقة ولا مال له سواه

في البيع عفا ربيتم عند المتقدين  
 ومنعه المتأخرون الا في ثلث كما ذكره الزيلعي اذا بيع  
 بقتنه وفيما اذا احتج التيمم الى النفقة ولا مال له سواه



لا ينفذ في حق الميراث  
 لا ينفذ في حق الميراث  
 لا ينفذ في حق الميراث  
 لا ينفذ في حق الميراث

وانفق عنه صدق ان كان مالكا والا لكان في دعوى خزانة الاكل  
 وفي بيع القنية ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا من التركة لم  
 لا ينفذ لانه تجزئة والوصى للميت الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى  
 لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جاز انتم وتقبل قول الوصى  
 فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلث في واحدة اتفاقا و  
 ما اذا فرض القاضى نفقة ذي الرحم المحرم على الميت فادعى الوصى  
 الدفع كذا في شرح الجمع المصنف بان هذه ليس من حوائج الميت وانما  
 يقبل قوله فيما اذا كان من حوائج الميت انتهى فبين ان لا يكون  
 نفقة زوجته كذلك لانها من حوائج ولا يشك عليه قبول قول  
 الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا  
 من جملة عمل في الوقف وفي الاثنين اختلاف لو قال ادبت خراج  
 ارضه او جعل عبده الا ان قال ابو يوسف بان عليه و  
 قال غيره بالبيان كما في الجمع والاصل ان الوصى يقبل قوله فيما  
 يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية  
 ادعى ان الميت استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه  
 ادعى جعل عبده الا ان غيره اجازة الرابعة ادعى انه ادعى حراج  
 ارضه في وقت لا ينص للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على  
 حريم الميت السادسة ادعى انه اذن للميتيم في التجارة وانه ركب  
 ديولا فقتلها عنه السابعة ادعى الاتفاق على نفقة مال نفسه  
 حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على نفقة  
 الدين ما تولى السابعة ايجوز ان يدعى انه كان مضاربا  
 العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين  
 الميت من ماله بعد بيع قبل قبض ثمنه الثانية عشر ادعى انه  
 زوج الميت امرأة ودفع مهرها ماله وهي ميتة الكل  
 في فتاوى العتبات من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل

شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وبالا فلا وصى القاضى  
 كوصى الميت الا في مسائل الاولى لو وصى للميت ان يبيع من  
 نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفقة ظاهر عند الخليفة  
 خلافا لما اذا وصى القاضى لنفسه لم ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو  
 لا ينفذ لنفسه كذا في شرح الجمع المصنف بان الثانية ادعى القاضى  
 تخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع من نفسه لاقبل شهادته  
 لم ينفذ بخلاف وصى الميت وهما في الخاصة وذكر في تخصص الجاهل  
 استوائها في رواية في الاولى الرابعة لو وصى لميت ان يبيع  
 الصغير خطا بذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضى  
 كذا في القنية الخامسة ليس للقاضى ان يعزل وصى الميت العبد  
 الكافي وله عزل وصى القاضى كما في القنية خلافا لما في التمه  
 السادسة لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مندها من  
 القاضى بعد الاتصال بخلاف وصى الميت كذا في الخاصة  
 من الحاضر والسجلات السابعة يعمل نهي القاضى عن بعض  
 التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في النزاهة وهي راجعة الى  
 قبول التخصيص وعنده الثانية وصى القاضى اذ جعل  
 وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى لميت  
 كذا في التمه وفي الخاتمة وصى وصى القاضى كوصية  
 اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق في بيع  
 المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة  
 الا في ثلثه بالمنافع فانه نافذ في جميع المال كذا في  
 وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تخصص الجاهل  
 الكبير من الوصايا مخالفة وصورة الا يبيع في كتاب  
 القصب بان الميراث اعم منه اجنبي والمختص  
 عليه انه اذا ارجو باقل من اجر المثل فانه ينفذ في جميع

وفيه السابعة في القول  
 في اجابة النقل

وصى القاضى كوصى الميت

في قوله وصى القاضى كوصى الميت

في قوله وصى القاضى كوصى الميت



وكان الطرسوسي انما خالفت القواعد وقس كما قال  
 الامارة والاحارة بطلان بموت فلا اثر على الورثة  
 بعد موت الانف اخ وفي حصة الامك لهم فاقض اذا  
 ابراء القاضى من مال السيم ولم يجب بعهده لم يصح و  
 ضمن الا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابراءه  
 الدين لم يصح كما في الحاشية والمتولى على الوقف كالوصي  
 كما في جامع الفصولين الاشارة من الناطق بالطله  
 في وصية وغيره الا في الافاء والا في ارباب النكاح والام  
 والكفر كما في التقييه واختلفوا في وصية معتقل للسان  
 كما في الحج والفتوى على صحتها ان دام العقل الى الموت  
 والا بطلت ليس للقاضى عزل الوصي العدل الكافي  
 فان عزله كان حائرا كما في المحيط فاختلفوا في صحة عزله  
 والاكثر على الصحة كما ذكره ابن السخنة لكن يجب  
 الافاء بعدم صحة كما في جامع الفصولين واما عزل  
 الحاشي في اوجب واما العاج فيضم اليه اخ كما في حاشية  
 والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان  
 احدهما ان يجعل الميث وصيا على ان يعزل نفسه متى  
 شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميث فيتمه القاضى  
 فيخرج كما في الولولحمة وفي الحاشية القاضى اذا اتهم الوصي  
 لا يحجبه على قول ابن خنيفة به انما يضم اليه اخ وقال  
 ابو يوسف يخرج به وعليه الفتوى المعتق في مرض الموت  
 كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه فقتل  
 مولاه خطأ فعليه قيمتان يبيع فيما واحدة للاعتاق  
 فيه كونه وصية ولا وصية للقاتل واخوه ومن الاقل  
 من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب اذا جنى

في اتمام الوصي

الارشاد في الناطق بالطله ليس للقاضى عزل الوصي العدل الكافي

خطا ولو شهد في زمن السعيته لم يقبل كما في شهادة الصغير والمدر بعد  
 مولاه كالمعتق في زمن المرض ولو قتل في زمن سعيته خطأ كان عليه  
 الاقل وعند حاشية الدية على عاقلة وهي من جنات الجميع وخرج ايضا في  
 الكافي قبيل القامة بان المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده وخرج  
 مدبرون عندها وكذا الكومات وترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر  
 بجلا خطا فعليه ان يبيع في قيمته لو ان القليل عنده كالمكاتب عندها  
 عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبر ان يترقب نفسه في زمن  
 سعيته لان المكاتب لا يترقب نفسه وعند حاشية هذا كذا لانهما  
 وقد اقيمت به القاضى لا يعزل وصي الميث الا في ثلث فيما اذا  
 ظهرت خيانتة او تصرف بالايحوز عالما بخيار او ادعى ديناً  
 على الميث وتخرج عن اثنائه ولكن في هذه يقول له اما ان يبري  
 الميث او عزله ولا ينصب وصيا له وجوده الا اذا غاب غيبة  
 منقطعة او اقر له على الدين كما في الحاشية لا يملك الوصي بيع شيء  
 باقل من ثمن المنزل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبده من فلان  
 فلم يررض الموصى له بشئ المنقول لم يلزم الوارث اذا تصدق بالثلث  
 الموصى به للفقراء وهناك وصى لم يرض وياخذ الوصي الثلث مرة اخرى  
 ويتصدق به كما في القنية الوصي يملك الايصا سواء كان وصي  
 الميث او القاضى منها كما في الحاشية الوصي اذا اخطأ مال الصغير بحاله  
 لم يضمن منها الا الوصي اطلاق غريم السيم من الحبس ان  
 كان معسر الا ان كان موسرا لا يملك القاضى التصرف في مال  
 السيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في سوغ القنية  
 لا يضمن الوصي ما اتفق عليه ولتمة خيان السيم اذا كان متعارفا  
 لا تصرف فيه ومنهم من شرطه اذن القاضى وقيل يضمن بطلان  
 كذا في نخب التمه القاضى اذا اقام فيما يوجب الوصي لا يعزل  
 الوصي ولن اقام الاول ان عزل كما في قسمه ولو اوجبه اذا

والمدبر بعد موت المولى

القاضي لا يعزل وصي الميث الا في ثلث

في ايصا الوصي

لا يضمن الوصي ما اتفق عليه ولا يضمن



مات احد الوصيين اقام القاضي الحامي وصيا او ضم اليه آخر ولا تطل  
 الا اذا اوصى كلها بالتصدق بالتكث بصفاء حيث شاء  
 كذا في الامانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا ابرأ عنه ما وجب  
 ببقده صح ويضمن الا اذا ابرأ منه كانه عنه بدل الكتابة  
 وكذا الوكيل والاب كما في الثانية الغلام اذا لم يكن ابوه  
 حاكما فليس لمن هو في حجره تعليمه لحياته لانه يعتبر بها  
 وللام ولانه احارة ابنها ولو كان في حجره عنه قال القاضي  
 جعلتك وكليلا في تركه فلان كان وكليلا بالمعنى لا غيره ولو  
 زاد تربي وتبيع كان وكليلا فيها ولو قال جعلتك  
 وصيا في تركه فلان كان وصيا في الكل اذا مات الموصي  
 خرج الموصي به عن ملكه ولم يدخل في ملكه احد حتى يقبل الموصي  
 فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في الترتيب  
 ضمن الوصي الدين ثم ظهر اخوه ضمن له حصته الا اذا ضمن  
 باجر القاضي اتفق الوصي على التبيع في مال نفسه ثم اراد  
 الرجوع لم يقبل الا ببيته **الفرايين**  
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيكبة للصديق  
 مات فمطلق الصديق فيها بعد الموت فانه ملكه ويورث عنه  
 ذكره الزملي في المكاتب العطا لا يورث كذا في صلا البرازية  
 ذكره الزملي في اوقاف كتاب الوالا ان بنت المعنق تترك  
 المعنق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض احد الزوجين يرد  
 عليه وكذا المال يكون للبنت رضاعا وغراه الى النهاية بناء  
 على انه ليس في زمانها ما لا لانهم لا يضمنونه موصوعه كل ان  
 يرث ويورث الا ثلثة الانبياء لا يورثون ولا يورثون وما قبل  
 منه انه ورث خديجة لم يصح وانما وهبت مالها في حياتها والميراث  
 لا يرث وانترث ورثته للمسلمين والجنين يورث ولا يورث كذا

لا يورث الجنين بعد الموت  
 كونه ارحم من الجنين

في آخر التبعة وفي الثالث نظر بعلم ما قد ساء في السوء  
 في وقت الارث **فقال** شيخ العراق في آخر جزءه اخرا  
 حيوة الموت وقال شيخ بلخ عند الموت وقاعدة  
 الاختلاف فيما لو قال الوارث طارية مورثة ان  
 مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعني لا على الثاني  
 كذا في السمة الارث بحري في الاحياء واما الحقيقة فيها  
 ما لا يحري فيه من شفعة وخيار الشرط وحد القذف  
 والنكاح لا يورث وجس المبيع والرهن يورث  
 والوكالة والعواري والودائع لا يورث واختلفوا  
 في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من اثبت  
 للوارث ابتداء والدية توارث اتفاقا واختلفوا في  
 القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله  
 للوارث ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنه خلافا لما  
 اخذ انه مسئلة لو برهن احد التورثة على القصاص  
 والباقي غيبته فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده  
 خلافا لما كذا في اخو السمة واخيار التعيين فانفقوا  
 على انه يثبت للوارث ابتداء الجدة كالأب الا في احدي  
 عشر مسئلة خمس من الفرائض وست في غير اياها خمس  
**قال** اول الجدة ام الأب لا ارث لها مع الأب ولا تحجب  
 بالجد ان ثلثة الاخوة لا يورثون اولاب يقطون بالاب  
 ولا يقطون بالجد على قولها ويقطون به كالان  
 على قول الايام ربه وعليه الفتوى فالحق لفة على قولها  
 خاصة الثالثة للام ثلث ما بقى مع احد الزوجين  
 والاب ولو كان مكانه الاب جد فللام ثلث جميع المال  
 عند ابيه حنيفة ربه ووجه خلافه لا يورثه اربعة

يورث كونه ارحم من الجنين



لومات المعقود عن اب معتقة وابن معتقة فلاب السمس  
والباقي لابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فالحل  
لابن في الرواية على قول الامام للحاجة لو ترك جده  
معتقة واخاه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فالحل بالولد  
وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الاب فالحل ان كان له  
انفاقا واما المثل الست فاربعة في الكتب المشهورة  
لواوصى لا قريبا فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في  
ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فمراة الولد  
على ابيه الغنم دون جده ولو اعتنق الاب حر ولاء ولده  
الى حواله دون ابه وتصير الصغير لما باسلام ابيه دون  
جده ان دسه لومات وترك اولاد اصغارا ومالا  
فالولاية لاب فهو كوصي الميت بخلاف جده ان بعد في ولاية  
الانكاح لو كان للصغير امة فجد فعلى قول ابو حنيفة  
يشتركان وعلى قول الامام رحمه الله تعالى يختص الجد ولو كان مكانه  
اب اختص انفاقا ثم زدت اخي وهو انه اذا  
مات ابوه صار شيا ولا يتقدم الجد مكان الاب لازالة  
التم عنه فهو اثنتي عشرة حصة ثم زلت اخي في  
نفقات الحامية ولومات وترك اولاد اصغارا  
ولا مال له حياة وحد اب فالحققة عليها اثلاثا  
الثالث على الام والذكر على الجد انتم ولو كان كالا  
كانت كل ما عليه كالا لان ترك الام في نفقتهم فهي  
ثلاثة عشر الفاسد من ذوى الارحام وليس باب  
الاب فلا يملك النكاح مع العصباء ولا يملك التصرف  
في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته  
لم يثبت بلا نصديق وفي الميراث من ذوى الارحام

الا في مسلم ما اذا قبل ولد بنته فانه لا يقبل به كالا باب ما ذكره الزيلعي  
والجدي من النكاح اوصى الميت كالا في مسائل لا يجوز ان يرضه  
انفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه  
بشرط الخيرية للميت والاب ذلك بشرط ان لا يضر الميت كالا ان يرضه  
دينه من مال وصية بخلاف الوصي الرابعة للاب الاكل من مال ولده  
عند الحاجة وللوصي بقدر علة الحاجة للاب ان يرضه من مال ولده  
على دينه بخلاف الوصي ال دسه لا يقوم عبارة مقام عباة  
فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا بد منه قوله قلت بعد الهبة  
بخلاف الاب ال بعة لا يملك النكاح بخلاف الاب الثانية لا يورث  
بخلاف الاب الثالثة لا يورث من مال صدقة الفطر بخلاف الاب  
العاشرة لا يستخذه بخلاف الاب الحادية عشر لا حصانة له  
بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسألة كما اذا ضرب بطن امراته  
فالقعة قتيلا فان العرة ترثها الجاني لتورث عنه كما في جناب  
المبسوط ولا يملك الا في مسائل ذكرناها في الصدق ولا يرض الا في  
مسألة ما اذا حفر قبره بائنا مات فوقع فيها ان بعد موته  
كانت الدية على عاقلة ولو حفر عبد سيرا بعد ما باع فاعتقه مولاه  
ثم مات العبد فوقع ان فيها فاكدة على عاقلة المولى كما في  
الجامع لومات المستامن في دارنا من مال وورثة في دار  
الحرب وقف ماله حتى يقد موافاذا قدم موافا بدينه ولو  
اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا يعلم وارثا غيرهم وياخذ منهم  
كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم وكوثبت انه كتابه كذا في مسائل  
فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهبة  
في احمد قال لما جاني في الخزانة قال ابو العباس الناطق رأيت  
بعض من يجتاز رجل جعل البيت دارا ينصبه على ان  
لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازوا في به افعيه ابو حنيفة



محمد بن أبي جعفر صاحب مجمع البحار والفقهاء والحنابلة وحكي ذلك صاحب  
 أحمد بن أبي الخارث وأبو عمر الطبراني انتهى والله أعلم بالصواب  
 ثم يعقوب الله تعالى الفن الثاني وهو من الفوائد من الاشياء و  
 الكلام في فنونه الفن الثالث وهو الجمع والفرق  
**الفن الثالث** من الاشياء والنظام وهو فن الجمع  
 والفرق **بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله على نعمه والحمد لله  
 وفتح من دقایق الحقایق وفتح من دقایق الحقایق وفتح من دقایق الحقایق  
 والله وحده وسلم **بعد** فهذا هو الفن الثالث من  
 الاشياء والنظام وهو فن الجمع والفرق ونسبت فيه  
 على احكام مكنة **الفن الثالث** من الاشياء والنظام وهو فن الجمع  
 ويقع بالفقه اجمالاً وهي احكام الناس والمحال والمكة  
 واحكام التصيان والعبد والكارى والاعمى واحكام  
 الجبل قد بينا في الفوائد من كتاب البيع والكلام الاربعة الاقسام  
 والاستناد والتبيين والانقلاب وحكم التوفيق ما يتعين وما  
 لا يتعين وبيان جريان احكامها كان الاخر وبيان حكمها انما  
 هل يعود ام لا وما وقع على ذلك وبيان ان النسيب ملك ما  
 لا يملك الاصيل وبيان ما يقبل الاستطاعة المحقق وما لا يقبل وبيان  
 ان الزنوف كالحياد في بعض دون بعض واحكام النائم  
 واحكام المجنون وللعنوة وبيان ما يعثر فيه المعنى دون  
 اللفظ وعكس احكام الانبي احكام الجن احكام الذم احكام  
 الحرام احكام غيبوبة الشقة احكام المنقوض احكام الحرف  
 القول في الملك القول في الدين واحكام القول في غير الملك  
 وارجوة المثل وحرر المثل القول في الشرط والتعليق القول  
 في السفر وفي احكام المسجد والحرم ويوم الجمعة احكام النامي  
 وحده النسيان في حريم بانه عدم تذكر الشيء وقت حاجته

في احكام الناس

اليه واحلفوا في الفرق بين السهو والنسيان وللعنوة انهما من افعال  
 وانفق العلماء على انه سقط الائم مطلقاً للحديث الحسن ان الله  
 وضع عن ائمتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه قال  
 الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان  
 عين الخطاء واخويه غير مرفوع قائم ادكلها وهو نوعان  
 اخوتي وهو المائم ودينوي وهو الفاد والمكان مختلفان  
 ضار الائم بعد كونه عازماً كما فلا يعامدنا فلا ان  
 المشترك لا عموم له واما عند ان فع قل ان المجاز لا عموم له  
 فاذا ثبت الاخوي اجماعاً لم يثبت الا فكذا في التيقه  
 تمامه في شترهما على الممار واما الحكم الدينوي فان وقع في  
 ترك ما حرم لم يقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب الرب  
 عليه او فعل مني عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في  
 استقاطها من نسي صلوة او صوما او حجا او زكوة او كفارة  
 او تدارا اوجب قضاؤه بلا خلاف وكذا لو وقف بغير عرق  
 غلطاً يجب القضاء اتفاقاً وحررها من صلح نجاسة مانعة تاسيا  
 او نسي شئ من اركان الصلوة او شق في الخطاء في الاجتهاد في المال  
 والثوب ووقت الصلوة او شق نية الصوم او نكح في الصلوة  
 ناسيا وناسيا سقط حكمه في النسيان لو اكل وشرب ناسيا  
 في الصوم او جامع لم يبطل ولو سلم ناسيا في الصلوة الرابعة  
 على راسل الكفن والناسي والعامة في اليمن سواء وكذا  
 في الطلاق ولو قال زوجي طالق ناسيا ان له زوجة  
 وكذا في العتاق وكذا المخطور الاحرام وقد جعل له اصلا  
 في التحريم حال انه ان كان مع ذكر ولد اعني له كامل  
 المصلي لم يسقط اولاداً فلا ولي كترك الذابح النسيان انتهى  
 ومنه ما نال النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان

سقط الائم في حكم الدينوي والاخوي في احوال المترك للاعموم له

في نسيان الطلاق والناسي والعامة

اولا  
لنقصه خلا في سلامه في الفقه  
مع دافع كمال الصائم بقطاع



ثم مبيع او فرض لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كذا  
 في الثانية ومنها لو علم الوصي بان الموصى اوصى بوصايا  
 لكنه نسي مقدارها وحكم في وصايا اخراته المقتضين  
 اما الجمل فحقيقة عدم العلم بما خفي ثانيا ان يقال فان  
 قارن اعتقاد التقيض فركب هو المراد بالتحريك  
 بالنسبة على خلاف ما هو به والا فبسيط وهو المراد بعدم  
 التحريك واقامه على ما ذكره الاصوليون كما في  
 المدارار بطل لا يصح عذرا في الاخرة لجمل الكافر  
 بصفات الله تعالى واحكام الاخرة وجعل صاحب الحق  
 وجعل البايع حتى يضمن لال العادل اذا التفت وجعل  
 من خالف في اجتهاده الكليات والسنن كالغنى  
 ببيع احيات الاولاد والثاني لجمل في موضع الاجتهاد  
 الصحيح او في موضع الشبهة فانه يصح عذرا وشبهه كما في  
 اذا اخطأ على ظن انها فطنة ولكن زني بحايته والدة  
 او زوجته على ظن انها تحل له والثالث اجمل في دار  
 الاب من خسرانها وان يكون عذرا او حتى به جمل  
 الشفيع وجعل الالة بالاعتاق وجعل الكبر شكاخ الولى  
 وجعل الوكيل والماذون بالاطلاق وصحة انتهى  
 وما فرقا فيه بين العلم والجمل لو قال ان لم اقبل فلانا  
 فكذا او هو ميت ان علمه حثت والا لا كما في الكفر  
 وقالوا لو لم تعلم الالة بان لها خيار العتق لا يبطل  
 ركونها ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطلت قالوا  
 لو استام جارية فمستقيمة او ثوبا مملوكا فظهر انه  
 ملك بعد الكشف قبل عذرا اذا ادعاه لجمل في موضع  
 الحفاء وقبل الاول المعتمد الاول وقالوا بعذر الوارث

في معنى الوصي الاول ان الغنى به المبيع

والوصى والمتولى بالتأخير لجمل وقالوا اذا قبلت المبيع  
 ثم ادعت الثلاث قبله تسع فاذا برهنت استردت  
 البديل للجمل في جمل ولو قبل الثانية واذا في البديل ثم  
 ادعى الاعتاق قبل تسع وبستر اذا برهن قالوا  
 اذا باع الوصى او الالة ثم ادعى انه وقع بغبن فاحس  
 وقال لا اعلم فصل وقالوا في باب الرضاغ ولا يضر  
 التأخير في المنة والنسب الطلاق كما او ضحاه في البحر في  
 باب المتفقات ان الجمل يعتبر عند دفع الفاد ظاهرا  
 على الكسرة لو جعلت ان الرضاغ ينفذ كما في الهداية وفي  
 المراجعة اذا اكتم كلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر وعاشم  
 على انه يكفر ولا يضر انتهى وفي اخر السمة ظل جملته ان ما فعل  
 منه المخطوطة حل الالة فان كان ما يعلم منه دين انتهى ضرورة  
 كفو والا لا وقالوا في باب خيار الرقابة لو اشترى المالك برأه  
 ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه يريه لعدم الرضاغ  
 كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجمل يكونه مال الغير  
 يدفع ناضا لا الضمان وفي اقرار النعمة سئل على بن ابي حمزة  
 رجل اقر ان عليه فلان حنطة نه سلم عقداه بينهما ثم انه بعد ذلك  
 قال سئلت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء  
 والمقر معروف بالجمل هل يؤخذ باقراره فقال لا يقطع عنه  
 الحق بدعوى الجمل انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على  
 ظن صدق المفتي بالواقع ثم تبين خطاؤه بافناء الاهل لم يبيع  
 ديانته ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يحل  
 البيع ولو باع الوصى قبل العلم بالابناء حاز ولو باع ملك اليه  
 ولم يعلم بموته ثم علم حاز وكذا الوبايع الجدة مال ابنه ولم يعلم بموته  
 نفذ على الصغير ومنه نفي بيع الوارث انه لو زوجه ابنه لم

لا يضر التأخير

في التكلم بغير الكفر جاهلا

في الاقرار بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي



في بيان ما في العلم والجهل ما في وكالة الثانية الوكيل بقبض  
 الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدين  
 قالوا ان علم الوكيل بالجهة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب  
 بعد ردة قالوا ان علم الوكيل بطريق العقد ان الدفع الى  
 الطالب بعد ردة لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع  
 بعد ما دفع الموكل فغن ابي يوسف ربح الفرق بين العلم والجهل  
 والمذهب الضمان مطلقا كالمعتاد وضمان اذا اذن كل منهما  
 لصاحبه باداء الزكاة فادى احدهما عنه نفقة وعنه صاحبه  
 ثم ادنى الثاني عنه نفقة وعنه صاحبه فانه يضمن مطلقا  
 المأثور بقبض الدين اذا ادعى الآخر بنفسه ثم قضى للمأثور  
 فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقبض الموكل قالوا هذا على قولهما اما  
 على قوله فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الوصية  
 ولم يعلموا ما اوصى به لم يبيع اجازتهم كذا في وصايا الخانية  
 وفي وكالة المنية امر رجلا ببيع غلام بمائة دينار فباعه  
 بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأثور بعت الغلام  
 فقال اخر بعت جازا ببيع وكذا في النكاح وان قال قد اخرجت  
 ما اخرجت به لم يخرج انتم وفي وكالة الوكالة اجبة اخاف بعض  
 الورثة عن القاتل عدائهم قبل الباقين ان علم ان غفوا البعض  
 بسقط الفضائل انقض منه والآلا لان هذا مما يشك على النكاح  
 وفي جامع الفصولين وكله بقبض دينه فقبض بعد ابراء الطالب  
 ولم يعلم فكذلك في يده لم يضمن ولذا دفع بقبض الموكل ولو وكله  
 ببيع عبدا فباعه بعد موته غير عالم بقبض النعم وهلك في  
 يده لم يضمن فلا ضمان على الموكل انما احكام الالراء مذكورة  
 في اخر المنار وهي شبهة في الفروع وكل ما قصدنا

**احكام العصبية** هو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل  
 ذكر افضلي وتسمى رجلا كما في آية الموارث الى البلوغ فغلام  
 الى تسعة عشر فثبت الى الرابع وتثني فكل الى احد  
 ونحوه فثبت الى آخر عمره هكذا في اللغة وفي الشرع يسمى  
 غلاما الى البلوغ وبعد ثانيا وفي التثني وكذا الى اثنين  
 وشيخا بعد ذلك ونحوه في ايمان البرازية فلا تكليف عليه  
 بشي من العبادات حتى الزكوة عندنا ولا بشي من المناسك  
 فلا حد عليه فلو فعل اسبابها ولا تضام عليه وعنده خطأ وكما  
 الايمان بالله تعالى في الشريعة واستثنى في الاسلام من العبادات  
 الايمان فثبت اصل وجوبه في العصبية لسبب حدث العالم  
 لا الاداء فاذا اسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تحريمه  
 ما لم يكتسب الزكوة بعد السبب ونحوه ثم لا ينعى لعدم حكمه  
 ولو اداة وقع فرضا لان غنم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا  
 وجد وجد فالا قول وجه واختلفوا في وجوب صدقة الفطر  
 في مال والاخذية والمعتد الوجوب فيؤد بها الولي ونحوها  
 ويتصدق بشي من ثمنها فيطعمه منه ويتباع له بالباقي ما  
 يتبع عينه وانفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه  
 وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرائنه كالبالغ  
 وعلى بطلان عبادته بفعل ما يفيد بانه كوكلام في  
 الصلوة واكمل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف  
 لكن لا دم عليه في فعل خطور احراره ولا يفيض طهارته  
 بالمرهبة في صلواته وان اطلقت الصلوة ونحو عباداته  
 وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتد انه له و  
 للعلم ثواب التعلم وكذا اجمع حسنة ولا تنقض ايامته  
 واختلفوا في صحته في التزويج والمعتد عدم وجوب

بان ميتا نقد ولو ببيعة على انه ابي فبان راجعا ينبغي ان ينقد  
 وما فرقوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الثانية الوكيل بقبض  
 الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المدين  
 قالوا ان علم الوكيل بالجهة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب  
 بعد ردة قالوا ان علم الوكيل بطريق العقد ان الدفع الى  
 الطالب بعد ردة لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع  
 بعد ما دفع الموكل فغن ابي يوسف ربح الفرق بين العلم والجهل  
 والمذهب الضمان مطلقا كالمعتاد وضمان اذا اذن كل منهما  
 لصاحبه باداء الزكاة فادى احدهما عنه نفقة وعنه صاحبه  
 ثم ادنى الثاني عنه نفقة وعنه صاحبه فانه يضمن مطلقا  
 المأثور بقبض الدين اذا ادعى الآخر بنفسه ثم قضى للمأثور  
 فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقبض الموكل قالوا هذا على قولهما اما  
 على قوله فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الوصية  
 ولم يعلموا ما اوصى به لم يبيع اجازتهم كذا في وصايا الخانية  
 وفي وكالة المنية امر رجلا ببيع غلام بمائة دينار فباعه  
 بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأثور بعت الغلام  
 فقال اخر بعت جازا ببيع وكذا في النكاح وان قال قد اخرجت  
 ما اخرجت به لم يخرج انتم وفي وكالة الوكالة اجبة اخاف بعض  
 الورثة عن القاتل عدائهم قبل الباقين ان علم ان غفوا البعض  
 بسقط الفضائل انقض منه والآلا لان هذا مما يشك على النكاح  
 وفي جامع الفصولين وكله بقبض دينه فقبض بعد ابراء الطالب  
 ولم يعلم فكذلك في يده لم يضمن ولذا دفع بقبض الموكل ولو وكله  
 ببيع عبدا فباعه بعد موته غير عالم بقبض النعم وهلك في  
 يده لم يضمن فلا ضمان على الموكل انما احكام الالراء مذكورة  
 في اخر المنار وهي شبهة في الفروع وكل ما قصدنا



سجدة التلاوة على سماعها في صبي وقت لا بد من عقل وحسن تدبر

سجدة التلاوة

سجدة التلاوة

سجدة التلاوة

سجدة التلاوة على سماعها في صبي وقت لا بد من عقل وحسن تدبر  
فضيلة الجماعة بصلوة مع واحد الا في الجمعة طابع بثلاثة  
هو منهم وليس هو من اهل الولاية طابع في الانكاح ولا  
القضاء والشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان  
وصلى بالغ جاز ونقص سلطنته ظاهر اقل في البرازية  
مات السلطان وانقضت الرعية على سلطنته ابن  
صغير له ينبغي ان يفوض احوار التعليل على والي وبعد  
هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان في السلطان  
في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن  
بالقضاء والجمعة من الاولانية له انهم ويصح ما لا ووصيا  
ويقيم القاضي مكانه بالغالي بلوغه كما في منظومة ابن  
وهي بان في الوصايا وفي الانعاف وفي الملتقى ولا  
تصح خصومة الصبي الا ان يكون ما ذكرنا في الخصومة وهو  
كالبالغ في نواقض الوضوء الا التيمم ويصح اذانه مع  
الكرامة كما في الجمع لكن في السراج الوهاج لا كراهية في  
اذان الصبي الغافل في ظاهر الرواية وان كان البالغ  
افضل وعلى هذا يصح تقديمه في وظيفة الاذان و  
اما قيامه في صلوة الفريضة قطعا كراهته انه لا بد منه  
لكن يفتيها وان كانت اركانها وشروطها لا توصف  
بالكوب في حقها واما فرض الكفاية ففعل يسقط بفعله  
فقالوا وتقبلوا وائتت به الاجارة لا وتقبل قوله  
في الهدية والاذن ويمنع من غسل المصنف ويمنع  
الصبي المطلق والمتوفى عنها زوجها في التزوج  
الى انقضاء العدة ولا تقول بوجودها على المصنف  
ويصح امانه ولا يداوى الا باذن وليه ونائب

لا يخرج طلاق الصبي وخطبه

نحوه في الاستبراء في دار الصبي

اذن البنت الطفل مكره قاسا ولا يائس له استحبابا في  
الملتقى اذا اهوى للصبي شيئا وعلم انه له فليس للوالدين  
الاكل بغير حاجة كما في الملتقى ويصح توكيله اذا كان يفعل  
العقد ونقصه ولو حو را ولا يرفع الحقوق اليه في  
بيع بل لموكله وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لغير الموكل  
ويجوز قبول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقى  
ولا تصح الخصومة في الصبي الا ان يكون ما ذكرنا انتهى  
ويحصل بوطنة التحليل المطلقة ثلثا اذا كان مراهقا يحل اليه وكل  
المال بالاستبراء على المباح كالبالغ والتقاط البالغ ويجب رد سلامه  
ويصح اسلامه وردة ولا تقبل لو اراد بعد اسلامه ضمير الوصيا  
وتحل ذمته بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان لكل  
لا يحصل الا بها كذا في الكافي ونوكل الصبي برحمه اذا سمع وليس  
كالبالغ في النظر الى الاجنبية والحكمة بها فحوزة الدخول على النساء  
الخمسة عشرة كما في الملتقى ولا يقع طلاقه وعقده الاحكام في مسائل  
ذكرنا في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والجمعة في الاول  
كلها في الاحوال فخص ما ألفه الا في مسائل ذكرنا في الفوائد  
في الحج ونسب حرمه المصاهرة بوطنة ان كان منه بنت ثلث  
والافلا ونسب ايضا بوطنة الصبي المشبهة وهي بنت ثلث  
على الخمار ولا يدخل الصبي في الوصاية والعاقلة وان وجد  
قتل في داره فالدية على عاقلة كما في الصغيري ولا حرمه عليه  
ولا يدخل في الغرامات السلطانية كما في قصة الولولجية  
ولا يؤخذ صبيان اهل الذمة بالتميز عن صبيان المسلمين  
كما في الكافي ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقبل وكذا  
الحبي اذ لم يقابل ولو قتل جارية بعد قول الامام من قتل شيئا  
فله تسليم يسحق السلب أي اذا قتل ويدخل الصبي تحت

في تحليل الصبي اذا كان مع طهر ان لم يصبي  
منه شيء من النكاح

في الغرامات السلطانية



في غير هذا الموضع لا يصح في النص  
في الباب الثاني

قوله من قبل قبلا فله فله فان قيل الصبي حتى يسقط له القول الزلج  
يدخل فيه كل من يستحق الغنية سيما او رضا انتهى وفي الكنت  
ان الصبي حتى يرثه اذا قاتل ولو قال السلطان لصبي اذا  
ادركت فصل بالتمسك بجمعة جاز وفي البرازية السلطان  
او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج عليه جديدا انتهى  
ولا ينفذ عينه ولو كان ما ذونا فباع فوجد المشتري عيبا  
لا يحلف حتى يدرك كما في العدة ولو ادعى على صبي خروا  
بنية لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف ففعل لا يفي  
عليه كذا في العدة ويقام النذر عليه تأديبا وتوقيف عقوده  
المرتدة بين النفع والضرر الى اجارة ولية وتبع قبضة الية  
ولا يوقف في احواله ما يخص ضررا وحدا فراضه واستقر  
لو تجوز الا لو كان ما ذونا وكفالة باطلا ولو غنم ابيه وصحت  
وعنه مطلقا وقد جمع العادي في فضوله احكام الصبيان من  
اراد الاطلاع على كثرة فروعهنا وحسن تقريرنا واستيفاء  
بها وعلى نعم الله تعالى علينا فيما نقصه من جميع المتفرق  
فلينظر ما ذكره العادي وقد ذكر العادي ما يكون به بالخ  
وما يتعلق به تركه كتصريحهم في كتاب الحوكما بان شاء الله  
كتاب المفردات والمتنقذ والصبي الذي لا تشيخوز الفها  
بغير خرم ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبيا قامت  
عنده لم يضمنه الا اذا انتقل الى منبغة او مكان الوباء او كان  
الحرم وقد سئل عن اخذ ولد ان صغيرا واخرجه  
من البلد هل يلزم احضاره الى ابيه فاجبت بما في الحانية  
رجل غصب صبي او فاقب الصبي عن يده فان الغاصب  
يحبس حتى يخرج الصبي او يعلم انه مات انتهى وخدمه  
حتى اخذه برضاه لم يضمن بما في الحانية لانه ما غصبه لانه لا اخذ

في غير هذا الموضع لا يصح في النص

فهر او في المتنقذ النكاح ومن حجره فمن خدع بنت رجل او امة  
واخرجها من منزله قال احبب ابداحتها بان بها او يعلم  
موتها انتهى ولو قطع طرف صبي لم يعلم ضمة ففقه حكمة عدل  
لاديه ولو دفع سكين الى صبي قتل نفسه لم يضمن الدافع  
ولو قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويضمن بها على  
الدافع وكذا لو ارح صبي بقتل ان قتل ولو ارح صبي  
بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو ارسله في حاجة  
فقطب ضمن وكذا لو ارحه بصعود شجرة فوقع وكذا  
لو ارحه بكسر خطب كذا في الحانية وفيها ايضا صبي ابن  
تسعين سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم  
لا شيء على الوالدين لانه من حفظ نفسه وان كان  
لا يعقل او اصغر سنا قالوا يكون على الوالدان او على  
من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم  
ليس على الوالدان شيء الا الاستغفار وهو الصحيح  
الا ان سقط من يده فطبه الكفارة ولو حمل صبي على  
دابة وقال امسك بالي وشي واقفه فسقط ومات  
كان على عاقلة الذي حمل الدابة مطلقا وان سهر  
الصبي الدابة واوطأت اننا قتلته فالدية على  
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يسمعك عليها  
فهدر ولو كان الرجل راكبا فحمل صبي معه فقتل  
الدابة اننا فان الصبي لا يسمعك على عاقلة الرجل  
فقط والافعل عاقلة ما انتهى ولو ملاء الصبي كوزا  
من حوض ثم صبته فيه لم يكمل لاحد ان يشرب منه ولا  
يجوز للول الماتة ليدور والذهب ولا ان ينفق  
خمر او لا ان يجلب للبول مستقبل او مستدبرا

في غير هذا الموضع لا يصح في النص

في غير هذا الموضع لا يصح في النص

وفي الدابة اذا غلبه بعد وضمن الكوز من ماء  
فقتل من اراد بعض في الخوض لا يحمل احد  
ان يمشي به ذلك الخوض لانه خطا على  
بالا لاسام ولا يمكن تخيظه وكذا لو ملاء  
موتى الكوز من ماء بغيره ولا يحمل احد  
ان يمشي به اذا كانا خفيين لا يمشي احد  
حار على حاله ولا يحمل احد في الدابة سال  
غير مائة



من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال  
 الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان  
 وهو قولها وبما اخذ من الشيخ والمعتبر في القدر المكي  
 في حق المرأة ما قاله احتياطي الحيات والجلال في  
 الحد والقوى على قولها في انتقاض الطهارة وفي  
 يمينه ان لا يسكن كميناه في شرح الكنت بنسبه قوامه ان  
 الكميناه كالانثى يستحق منه سقوط القضاء فانه  
 لا سقط عنه فان كان اكثر من يوم وليله لانه يضعه كذا  
 في الخط انتهى **احكام العبد** لا جمعة عليه ولا عيد و  
 لا شرب ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وغورته  
 كالرجل وتزاد البطن والظفر ويحرم تطعيمه حرم الى  
 عورتها فقط وما عداها ان اشتمى ولا يجوز كونه  
 شاهدا ولا نكاحا ولا عاترا ولا قاسما ولا  
 مقبولا ولا كاتبا حكم ولا احتياطا له ولا اماما اعظم  
 ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي احرا عالا  
 الا نياحة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عنه  
 السلطان ولو حكم بنفسه لم يسمع ولو اذن لعبده بالقضاء  
 فقضى بعد عتقه جائز بلا تجديده اذن ولا وصيا الا  
 اذا كان عبد الموصي والورثة صفار عند الامام الاعظم  
 فلا يملك وان ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة  
 وانما يبي على حوله ان كان للخدمة ولا الضمة ولا هدي  
 عليه ولا ينفق الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن  
 السيد ولا فرضا وجب باجماعه وكذا الاعتكاف  
 والحج والعمرة ولا ينفق امرأته بما له ماذونا او كتابا  
 الا باذنه حوله الا اذا اراد الماذون بما فيه يده ولو

وان لا يخبض يده او رجله بالحناء وفي الملتقط زوجه  
 انثى من رجل وذهبت ولا يدري لا يجز وجهها على  
 الطلب **احكام السكران** هو مكلف لقوله تعالى  
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
 نهاهم حال سكرهم فان كان السكر من غير خمر قال  
 هو المكلف وان كان من مباح فلا فهو كالغير عليه  
 يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما اذا سكر بكرا او نضرا  
 فطلق وقد خالف في الفوائد من خمر كالصالح الا في ثلاث  
 الردة والافرار بالحد والى لصد ولا شهادة على شهادة  
 نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغرى والصغيرة  
 باقل من مهر المثل او بالكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق  
 صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع ولو  
 سكر فباع لم ينفذ على حوكم الرابعة غصب من صانع و  
 رده عليه وهو سكران ومن في فصول العبادي فهو كالصالح  
 الا في بيع فيؤخذ باقواله وافعاله واختلف الصحيح فيما  
 اذا سكر من الاثرية المتخذة من الخبث او العسل والقنوق  
 على انه سكر من غير خمر فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله  
 بالسكر لم يقع وعنه الامام انه اذا كان يعلم انه يسكر حين  
 شرب يقع والآفل او صرخوا بكم اهذه اذان اسكران  
 واستجاب اعادته وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون  
 واما صوته في رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل  
 فوج وقت النية انه يصح منه اذا نوى الا ان لا يشترط  
 التبت فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم ولا يطل  
 الاعتكاف بسكر ويصح وقوفه بعرفات كالغير عليه  
 لعدم اشتراط النية فيه واختلف في حد السكران فحقل

من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال  
 الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان  
 وهو قولها وبما اخذ من الشيخ والمعتبر في القدر المكي  
 في حق المرأة ما قاله احتياطي الحيات والجلال في  
 الحد والقوى على قولها في انتقاض الطهارة وفي  
 يمينه ان لا يسكن كميناه في شرح الكنت بنسبه قوامه ان  
 الكميناه كالانثى يستحق منه سقوط القضاء فانه  
 لا سقط عنه فان كان اكثر من يوم وليله لانه يضعه كذا  
 في الخط انتهى **احكام العبد** لا جمعة عليه ولا عيد و  
 لا شرب ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وغورته  
 كالرجل وتزاد البطن والظفر ويحرم تطعيمه حرم الى  
 عورتها فقط وما عداها ان اشتمى ولا يجوز كونه  
 شاهدا ولا نكاحا ولا عاترا ولا قاسما ولا  
 مقبولا ولا كاتبا حكم ولا احتياطا له ولا اماما اعظم  
 ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي احرا عالا  
 الا نياحة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عنه  
 السلطان ولو حكم بنفسه لم يسمع ولو اذن لعبده بالقضاء  
 فقضى بعد عتقه جائز بلا تجديده اذن ولا وصيا الا  
 اذا كان عبد الموصي والورثة صفار عند الامام الاعظم  
 فلا يملك وان ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة  
 وانما يبي على حوله ان كان للخدمة ولا الضمة ولا هدي  
 عليه ولا ينفق الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن  
 السيد ولا فرضا وجب باجماعه وكذا الاعتكاف  
 والحج والعمرة ولا ينفق امرأته بما له ماذونا او كتابا  
 الا باذنه حوله الا اذا اراد الماذون بما فيه يده ولو

من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال  
 الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان  
 وهو قولها وبما اخذ من الشيخ والمعتبر في القدر المكي  
 في حق المرأة ما قاله احتياطي الحيات والجلال في  
 الحد والقوى على قولها في انتقاض الطهارة وفي  
 يمينه ان لا يسكن كميناه في شرح الكنت بنسبه قوامه ان  
 الكميناه كالانثى يستحق منه سقوط القضاء فانه  
 لا سقط عنه فان كان اكثر من يوم وليله لانه يضعه كذا  
 في الخط انتهى **احكام العبد** لا جمعة عليه ولا عيد و  
 لا شرب ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وغورته  
 كالرجل وتزاد البطن والظفر ويحرم تطعيمه حرم الى  
 عورتها فقط وما عداها ان اشتمى ولا يجوز كونه  
 شاهدا ولا نكاحا ولا عاترا ولا قاسما ولا  
 مقبولا ولا كاتبا حكم ولا احتياطا له ولا اماما اعظم  
 ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي احرا عالا  
 الا نياحة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عنه  
 السلطان ولو حكم بنفسه لم يسمع ولو اذن لعبده بالقضاء  
 فقضى بعد عتقه جائز بلا تجديده اذن ولا وصيا الا  
 اذا كان عبد الموصي والورثة صفار عند الامام الاعظم  
 فلا يملك وان ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة  
 وانما يبي على حوله ان كان للخدمة ولا الضمة ولا هدي  
 عليه ولا ينفق الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن  
 السيد ولا فرضا وجب باجماعه وكذا الاعتكاف  
 والحج والعمرة ولا ينفق امرأته بما له ماذونا او كتابا  
 الا باذنه حوله الا اذا اراد الماذون بما فيه يده ولو

من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال  
 الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان  
 وهو قولها وبما اخذ من الشيخ والمعتبر في القدر المكي  
 في حق المرأة ما قاله احتياطي الحيات والجلال في  
 الحد والقوى على قولها في انتقاض الطهارة وفي  
 يمينه ان لا يسكن كميناه في شرح الكنت بنسبه قوامه ان  
 الكميناه كالانثى يستحق منه سقوط القضاء فانه  
 لا سقط عنه فان كان اكثر من يوم وليله لانه يضعه كذا  
 في الخط انتهى **احكام العبد** لا جمعة عليه ولا عيد و  
 لا شرب ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وغورته  
 كالرجل وتزاد البطن والظفر ويحرم تطعيمه حرم الى  
 عورتها فقط وما عداها ان اشتمى ولا يجوز كونه  
 شاهدا ولا نكاحا ولا عاترا ولا قاسما ولا  
 مقبولا ولا كاتبا حكم ولا احتياطا له ولا اماما اعظم  
 ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي احرا عالا  
 الا نياحة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عنه  
 السلطان ولو حكم بنفسه لم يسمع ولو اذن لعبده بالقضاء  
 فقضى بعد عتقه جائز بلا تجديده اذن ولا وصيا الا  
 اذا كان عبد الموصي والورثة صفار عند الامام الاعظم  
 فلا يملك وان ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة  
 وانما يبي على حوله ان كان للخدمة ولا الضمة ولا هدي  
 عليه ولا ينفق الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن  
 السيد ولا فرضا وجب باجماعه وكذا الاعتكاف  
 والحج والعمرة ولا ينفق امرأته بما له ماذونا او كتابا  
 الا باذنه حوله الا اذا اراد الماذون بما فيه يده ولو



لا يجوز بيع العبد ولا زوجته

لا يجوز بيع العبد ولا زوجته

لا يجوز بيع العبد ولا زوجته

بعد حره وكذا اقراره بجنابة موجبة للرفع او الفداء غير  
صح كخلافه بخلافه او قد ولا يفرق بين زوج نفسه ويحبر عليه  
وتجمل صداقا ويكون نذرا او رهنا ولا يرث ولا يورث  
ولا تنه كماله حاله الا باذن سيده ولاديه في فقهه وفيه  
قائمة مقامها كمالا وبعضا ولا تبلغها ولا عاقلة ولا لاسهم  
فيهم وحده النصف والاحضان له وجنابته متعلقة  
برقبته كدبته ولا سهم له من الغنمة وانما يوصيه له ان ياتل  
ويباع في دينه ويدفع في جنابته ان لم يقدر سيده وتك  
تساق ولا يشترى له مطلقا وطلاقها شتان وعندهما حضانة  
ونصف المقتدر والاعان بقدرها ولا ينكح على حرة وتنفق  
عنفه عن الكفارة ولا يحد قاذفه وانما يغزو وقسمها  
على النصف من قسم الحرة وحدها لعقد ما ولا ينجح ولولا  
مولاه الا بدعونه ولو اقر بوطئها وابطالها الا بالثبوت  
شهر ان ولا خادم ولو جميلة ولا يجب نفقتها الا بالثبوت  
ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر  
لعدد السراي ويجوز جمعهم في حكر واحد وده  
الرضا ولاظهار ولا اطلاقا منه احته ولا حطاب لها  
الا اذا كان مولاه غنيا ولا حضانة لا قارية بل سيده  
ولا خصاص بينه وبين الخراف بخلاف النفس  
وتجب للثبوتة كل حق طينة ودواة رضا على مولاه  
بخلاف الزوجة واذا لم يقدر على الوضوء الا  
بمعيه فعلى السيد ان يوفيه بخلاف الخ والابن زوج  
الا باذن مولاه وحده متعلق برقبته كالدس ويبيع  
في نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده ولا نفقة  
الا بالثبوت ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا

على السيد ان يوفيه بخلاف الخ والابن زوج

بمختوره ولا يجس في دين ويملك الكفار بالاستيلاء ولا يصح  
العبد والامة على النكاح الا في سبعين قبل الفسنة بخلاف الحر  
كما في التامار خانية واعناق باطل ولو مطلقا بما يملكه بعنفه وكذا  
وصيته وهبته وصدقته وتبرعه الا اهله اليه من الماذون  
والحجابة اليه من الاذن في الغزل الى مولاه وهو المطالب  
لزوجه الغنم والمجبوب بالتفريق وليس مصرفا للصدقات الواجبة  
الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتبا ولا تجل عنه مولاه مؤنة  
الادم احصا عن احوام ماذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو  
وكيل الخجور او لاخوته عليه ولا يخل في القامة ووطئ احدي  
الامتنين بيان للعنف المبهم بخلاف وطئ احدي المرأتين  
يكون بياضا في الطلاق المبهم وامره عبده بالطلاق فيجب  
لضمانه وامره عبده بالطلاق مال غير مولاه وجوب للضمان على  
الامر مطلقا بخلاف الخ الا اذا كان سلطانا ويضمن بالغصب بخلاف  
المال والصغير او لا يصح وقفه وعقده موقوف على اجازة مولاه  
وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير حرم ولا حوله في بيت  
المال ولا تؤخذ بالتميز غنا لو كان عبدا وم لا يصح الوقف على عبده  
نفسه او امته عند حمة الاميرة وام الولد ولم ارحم التماط و  
استيلاءه على المباح وينبغي في الثاني ان يملك مولاه اخذ اخيه  
قوله لم يورثا معا فاجعل مولاه ويغزوه مولاه على الصبي ولا يحد  
عندهما ومن نعم الله تعالى عليه يشير جمعها من مخالفا ولم ارأ  
جموعة ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم افقه لنا في رحمتك والامنا  
رشدنا آمين **احكام الاعمي** هو كالصبي الا في مسائل منها  
للاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا ولا  
يصح للشهادة مطلقا على المعقد والقضاء والامانة العظمى  
لاديه في عينه وانما الواجب للثبوت وتكره امانته الا ان يكون

لا يبرأ عبد الزم من امره الا بالام

لا بد من بيان الاعمي



اعلم القوم ولا يصح ثقة عن كفاية ولم ار حكم ذمي وصيده وحضائه  
ورؤيته مال شراه بالوصف ويكفي ان يكره ذمي واما حضائه  
فان امكن حفظ الحضور كان اهلا والا فلا وبقيت نازا ووصيا  
الثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال  
كما في الاسعاف **الاحكام الاربعة** قال في المستصفى الاحكام  
ثبت بطريق اربعة الاقتصار كما اذا انشا الطلاق او العتاق  
وله نظائر جمة والانعقاب وهو انقلاب باليس بعلته علة  
كما اذا علق الطلاق او العتاق بالشرط فعند وجود الشرط  
ينقلب باليس بعلته علة والاستناد وهو ان ثبت في الحال  
ثم يستند وهو ان يبين التبيين والاقتضاء وذلك بالمضمومات  
تملك عند اداء الفيمان مستند الى وقت وجوده وكطهارة  
المستحاضة والتمتع تنقضي عند خروج الوقت وروية الماء  
مستند الى وقت الحدث وهذا قلنا لا يجوز المسح لها و  
التبين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا قبل مثل  
ان يقول في اليوم ان كان زيد في البكر فانت طالق وتبين  
في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وتعتبر ابتداء  
العدة منه كما اذا قال لا ادر اني ان حضرت فانت طالق فوات  
الدم لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يثبت ثلثة ايام حكمنا بوقوع  
الطلاق منه حينما حضرت والفرق بين التبين والاستناد  
ان في التبين يمكن ان يطلق عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن  
وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم  
وكذا يشترط الحلية في الاستناد دون التبين وكذا  
الاستناد ويظهر اثره في القائم دون الميكالين واثر  
التبين يظهر فيهما فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر  
لم تطلق حتى يموت فلان بعد اليقين بشهر فان مات لتمام

في حق التيمم في الوقت

في الغرض من الاستبصار والاعتقاد

الشهر طلقت مستند الى اول الشهر فتعتبر العدة اوله ولو طهرها  
في الشهر صار حرجا لو كان الطلاق رجعا وعزم العقد لو  
كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالعا في خلاله  
ثم مات فلان ولومات فلان بعد العدة بان كانت  
بالوضع او لم تحب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع  
الطلاق لعدم المحل وهذا يتبين انه فيها بطريق الاستناد  
لا بطريق التبين هو الصحيح ولو قال انت طالق قبل  
قدوم فلان بشهر يقع مقتضاها على القدوم مستندا  
انتهى والفرق بينهما في المستصفى وقد فرغ الكرايم  
في الفروع على الاستناد مع ما نل عليه اجمع  
فيها **احكام النفي** ما يتعلق فيه وما لا يتعلق لا  
يتعلق في المعاصاة وفي تعيينه في العتق القاسد  
روايتان ورجح بعضهم تفصيلا بان ما فيه من  
اصلة يتعلق فيه كما في انتقض بعد ضحك والصحيح  
تعيينه في الصرف بعد فاداه وبعد هلال المبيع  
في الدين المشترك فيؤخر برده نصف ما قبض على  
شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضا فلو ادعى  
على كذا ما لا واخوه ثم ادعى انه لم يكن له على خصمه حق  
فعلى المدعى رد عين ما قبض ما دام قائما ولا  
يتعلق في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فبرده  
مثل نصفه وكذا الزهر ما زكوة لو نصا باحولنا عندنا  
ولا يتعلق في النذر والوكالة قبل التسليم واما بعد  
فالعامة كذا ويتعلق في الامانات والكرهية وفي  
الصدقة والشركة والمضاربة والغصب ونظام  
في فصول العبادي وكتبنا في بيوع الشرف جريان

في حق الطلاق

في حق المهر والعتاق



لا يملك الميراث من غير ميراث  
في خلافه عن الارث  
بقوله ترك

الدرهم في الدنانير في ثمانية وفي وكالة النيابة اعلم ان  
عدم تعيين الدرهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير  
فانها يتعينان حفا وقدر او وصف بالافاق وبه  
صرح الامام العتباتي في شرح الملاح الصغرى باقبل الاستفا  
نه الحقوق كمالا لا يقبل ويبان ان الاستفا لا يبعد و  
قال وارث تركت حق لم يتطل حقه اذا ملك لا يتطل بالترك  
والحق يتطل به حتى لو ان احد الغنمين قال قبل القسمة  
تركت حق يتطل حقه وكذا لو قال الميراث تركت حق  
في جنس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين و  
فصول العجادي وطائره ان كل حق يسقط بالاستفا  
وهو ايضا ظاهر ما في المالك من الشرب ولقطار رجل له  
ميل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره  
مع الميل ورضي به صاحب الميل كان لصاحب  
الميل ان يضرب يدك في الثمن وان كان له حق ابراء  
الماء دون الرقبة لا شيء له في الثمن ولا يسيل له  
على الميل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل سكنه داره له  
فما من الموصي وباع الوارث الدار ورضي به للموصي  
جاز البيع وبطل سكنه ولو لم يبع صاحب الدار  
داره ولكن قال صاحب الميل ابطلت حق في  
الميل فان كان له حق ابراء الماء دون الرقبة  
بطل حقه فاسأل على حق السكن وان كان له رقبة  
الميل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا  
اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي فصار الوارث  
للموصي له من الثلث على الرهن جاز البيع وذكر  
شيخ الاسلام المعروف نحو اخر زاده ان حق

الموصي له وحق الوارث قبل القسمة غير ساك تحيل السقوط بالاستفا انتهى  
قد علم ان حق الغنم قبل القسمة وحق جنس الرهن وحق الميل  
المجدد وحق الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة  
وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده وتسقط  
بالاستفا وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاستفا وقالوا  
حق الرجوع في الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب اسقطت  
حق في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية واما الحق  
في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في  
الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقه اخذ اصحاب  
المدرسة يكون مستحقا للواقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه  
لو قال ابطلت حق كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى  
وقد كتبنا في شرح الكنتية في الشهادات ما فيه الطرسوي من  
عبارة قاضي خان ومارده عليه ابن وهبان واما حفا فيها  
وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار  
الرؤية قالوا لو ابطله قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل  
وبعد لا يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الذين يسقط  
بالابراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم  
للزوجة يسقط باستفاها وان كان لها الرجوع في المستقبل  
واما حقوق الله تعالى فلا يقبل الاستفا منه العبد قالوا الوعفا  
للقذوف ثم عاد وطلب حقه لكن لا يقام بعد عفو كغف الطل  
واما ليس لازم من العقود فلا يصف بالاستفا كالوكالة  
والعارية وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا  
يسقط الا بالاقالة قد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤال  
فيها ولم اخذها من كتابي بعد التفتيش منها ان بعض الذرية  
للشروط لهم التربع اذا اسقط حقه لغيره في استحقاقه

بطلت الاستفا  
من كان يبيع من الجبابر للمدعي بكونه  
مستحقا للوقف



في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان

ومنها المشروط بالنظر اذا اسقط لغيره بان فرع له عند الا ان في  
 التمه وغيره بان المشروط بالنظر اذا افوضه لغيره فان كان التفاضل  
 وعلى وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحة لم يحز وان  
 كان عند حوته حازا بناء على ان الموصي ان يوصي الى غيره انتهى  
 وفي القصة اذا غزل الناظر المشروط بالنظر نفسه لا يتعدى الا ان  
 يخرج الواقف او القاضى انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه  
 شرطاً في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان  
 والاستبدال فاسقط حقه في هذا الشرط ويتبع ان يقال بالسقوط  
 في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه من شئ كما علم سابقا في  
 كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط للمشروط له الرجوع حقه لا لغيره  
 فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره  
 وفيما اذا اسقط الواقف حقه ما شرط لنفسه ولغيره فان قلت  
 اذا اقر المشروط الرجوع او بعضه لانه لاحق له فيه وانه يستحق  
 فلان فعله يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه  
 لما ذكره الخصاف في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع  
 الغير للموضوعة على حايطة تغذيها فلا يسقط بالابراء ولا بالعيا  
 ولا بالعنق ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره النزاري في فصل  
 الاستخلاف فاعتن به هذا التخيير فانه من مفردات هذا الداليف  
 ان شاء الله تعالى وفي ايضا انكر ما في من السليم لو قال رب  
 السليم اسقطت حقي في التسليم في ذلك المكان او البلد لم  
 يسقط انتهى وقد وقعت حادثة كتبت عنها شرط الواقف له  
 شروطا في ادخال او اخراج او غيرها وحكم بالوقف مستقنا  
 للشرط حاكم حنفى ثم رجع الواقف عما شرط لنفسه من  
 الشرط فاجبت بعدم صحته رجوعه لان الوقف بعد  
 الحكم لازم كما هو جوابه بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلم يرت

كلزومه كما صرح به الطرسوسي فيمن اسقط حقه فيما شرط له الرجوع  
 الا لاحد فانه قال بعدم السقوط وعلته ان الاشارة اطله  
 صار لازما كلزوم الوقف فلما ان المشروط له لا يمكن اسقاط  
 ما شرط له فكله الا ان شرطه وبطل عليه ايضا ما نقلناه عن  
 ايضا انكر ما في من اسقاط رتب السليم حقه فيما شرط له  
 في تسليمه لم يفسد في مكان معين فانه يدرك على ان الشرط  
 اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاستعانة  
 بيان ان الاستعانة لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوط  
 بقية الفوات بخلاف ما اذا اسقط بالنسيان فانه يعود  
 بالتدكر لان النسيان كان مانعا لا مسقطا فهو من  
 باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد طهرها والها  
 فلو ذبح للجلد بالتشيس ونحوه وفكر الثوب بخرق المني  
 وحف الارض في الشمس ثم اصابها ماء لا يعود نجاسة  
 في الصحه وكذا البئر اذا غارت ماؤها ثم عاد وجبة عدم  
 صحة الاتقان للاقاله في السلم لانه يمكن سقوط فلا يعود  
 واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع  
 فهو من باب زوال المانع لا من باب عود اللفظ وعلى  
 هذا اختلف المتأخرين في بعض مسائل في النكاحات  
 في البيوع فمنهم من قال يعود الخيار نظر الى ان المانع  
 زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظر الى  
 انه سابق لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والاصل  
 ان للمقتضى الحكم ان كان موجودا او الحكم بعد دونه  
 فهو من باب المانع وان عدم المقتضى فهو من باب  
 اللفظ وقد وقعت حادثة الفتوى امره عامها  
 ثم اقر بعهده بالمال المبرء منه فهل يعود بعد سقوطه

في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان  
 في القوط بالنيان



فاجبت بانه لا يعود كما في جامع الفصولين **وهن** انه ابرئ  
 من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر بالمال  
 بعد ابرئ فلو قال المدعي عليه ابرئ وقبضت الابرء  
 وقال صدقة لا يصح هذا دفع تعدي دفع الاقرار  
 ولو لم يقبل يصح الدفع لاحتمال الرد والابرء مرد  
 بالرد فليبق المال عليه انتهى وفي التمار خاتمة في كتاب الاقرار  
 لو قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم قال نعم لاحق لك  
 على ثم اشهد ان له عليه الف درهم واليهود يسعون ذلك كل  
 فهذا باطل ولا يلزم شيء ولا يصح للشهود ان يشهدوا عليه  
 انتهى وقويت على قولهم ان لا يقطع لا يعود قولهم اذا حكم القاضي  
 برّد شهادة الناحد مع وجود الاحلية لفسخ اوله  
 فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك المادّة بيان ان الدرهم الزويف  
 كالجبار في حائل ذكرتها في شرح الكفر في البيوع **بيان**  
 ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال الكواكبي في اخفاواه  
 النائم كالمستيقظ في خمس عشرة مسألة الاولى اذا نام الصائم  
 على التفاد فانه مفتوحة فقطرة من ماء المطر في فيه فصدومه  
 وكذا الواقد احد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك خوفه الثانية  
 اذا جامعها زوجها وهي نائمة بفصدومه الثالثة لو كانت  
 حرة في معمار زوجها وهي نائمة فعليه الكفارة الرابعة  
 الحرم اذا نام في رجل خلق راسه وجب له عليه الحائض  
 الحرم اذا نام فانقلب على صيد ففعله وجب عليه الجاء الى  
 اذا نام الحرم على غيره ودخل في عرفات ففعل ذلك الحرام  
 الصيد الحرام في الكلب بالنائم اذا وقع عند نائم فانه شبه الرمية  
 يكون قولا كما اذا وقع عند النائم وهو كاذر على زكوة و  
 الثالثة اذا انقلب النائم على ذكره يجب الضمان التاسعة

في النائم في بعض المسائل  
 في النائم في بعض المسائل  
 في النائم في بعض المسائل

في النائم في بعض المسائل

الابا اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فان الابن  
 يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح **القائمة** من قطع النائم  
 ووظفه تحت جدار فقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان  
 كما دعي عشر رجل خلا بامراته وثمة اجنبي نائم لا يصح الخلوة الثاني  
 عشر رجل نام في بيت فمات امراته ومكثت عند ساعة صحت  
 للخلوة الثالثة عشر كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها  
 ومكثت ساعة صحت للخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فماتت فماتت  
 فارتفع من ثديها ثوب حرمه الرضاع الا عشر للشهر اذا  
 مرت دابة على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انقضت نية الحارس  
 عشر المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم فقد صلوة الا ان يقرأ  
 للمصلي اذا نام وقراء في حالة قيامه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامن  
 عشر اذا تلى اية السجدة في نومه فسميها رجل تلى السجدة كما لو سمع  
 من اليقظان الياسع عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره  
 رجل بذلك كان شمس الائمة يعني بانه لا يجب عليه سجدة تلاوة في  
 الاقوال وعلى هذا القول رجل عند نائم فاشه فاحضر فمات على هذا  
**العشرون** رجل حلف ان لا يشك فلا نا في الف الى الحلف عليه  
 وهو نائم وقال له فمات مستيقظ النائم قال بعضهم لا يجتنب والاح  
 انه يجتنب الحادي عشر رجل طلق امراته طلاقا رجعا فمات الرجل  
 ومثرا بشهوة وهي نائمة صار رجعا الثاني والعشرون لو  
 كان الزوج نائما فماتت امراته وقبلته بشهوة يصير رجعا عند  
 يوسف ربح خلا فالحريم الثالث والعشرون الرجل اذا نام  
 وجاءت امراته وادخلت فرجها في فرجه وعلم الزوج بفعلها  
 ثبت حرمه المصاهرة الرابع والعشرون اذا اجابت امرأة  
 الى نائم وقبلته بشهوة وانفعا على ذلك ان كان بشهوة ثبتت  
 حرمه المصاهرة الخامس والعشرون المصلي اذا نام في صلوة



فاحتمل يجب ولا يمكن البناء وكذلك اذا بنى ثانيا بواحدة او ثانيا  
وليس ليل صار الصلاة ديننا في ذمة انتهى **احكام الجنون**  
احكامه احكام الصبي العاقل فصح العباد آمنه ولا يجب قبل  
هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النوازل  
من شرح الكنتز **احكام المجنون** ذكرنا الاصوليون في بحث  
العوارض فليست بامر بها بيان ان الاعتبار للمعنى او للفظ  
ذكرناه في كتاب السبوع من النوع الثاني **احكام الجنون**  
**المشكل** ذكره النفس في الكنتز حقيقة وذكرنا احكام  
وقوله في الصف وحكمه **احكام الجنون** وذكرنا احكامه  
في الاصل من كتاب المقنن **وانا** اذكر ما ذكره هناك باختصار  
يتم اذا مات ونسب قبه ولا يدفن الا حرم ويكفن نفس  
المرأة ولا يلبس حرم او حليا في حيوة واذا قبل رجل  
بشهوة حرم عليه اضو له وفروعه فان زوجا ابوه رجلا  
فوصل اليه جاز ولا فلا علم لي بذلك رجل او امرأة  
فبلغ فصل اليه جاز ولا اخل كالعين ويكفل لرجل  
المرأة في الاحوام ولا يصل الا بضاع ويقوم امام  
النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء  
اعادنا وان وقف في صف الرجال لا يعيدنا ويعيدنا  
من عن يمينه ويساره وخلفه جاز **ماله** وتوضع في  
الجنابة خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف  
**خلف** الرجال في القبر لودقنا ضرورة منع حافر  
بينهما من الصبيد ولا احد على قاذفه ولا عليه ثقبه  
بمنزلة المجنون تقطع يده للسرقة وتقطع سارق  
ماله ويقف في صلوة كالمراة ولا يصلي على قاطع  
يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده

اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها ولا تجوز رجل  
ولا احرأة ولا ان فذلانا الا بحرم واذا اوصى رجل  
لما في بطن احرأة بالف ان كان غلاما بمائة وان  
كان انثى فولدت حنثا مشكلا فالوصية موقوفة في  
الجنسية الزائدة الي ان يثبتن احره ولو قال لاهرأة  
ان كان اقل ولد تملك غلام فانت طالق او قال  
كذلك لاهرأة فانت حرة فولدت حنثا مشكلا لم تطلق  
ولم تقن ولا سهم له مع المتاملة وانما يهرق  
ولا يقبل لو اسره الا بعد الاسلام ولا حرج  
على راسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى  
كل عبد لي حر او كل احرأة لي حرة الا اذا قالها فيعتق  
ولو قال الزوج ان ملكت عبدا فانت طالق فاشترى  
حنثا لم تطلق وكذا لو قال ان ملكت احرأة فانت طالق  
معا طلقت ولو قال للمشرك انا ذكرا وانثى لم يقبل  
قوله وان قيل خطأ وجبت دية المرأة ولو وقف  
الباقى الى التبيين وكذا فيما دون النفس وبه  
اعتنا في الكفارة ولو تزوج مشكلا لم يهرق  
حتى يثبت فلا يوارثان بالموت ولو شهد شهيدا  
انه ذكرا وشهدا انه انثى وان كان يطلب حرا  
هنا قضيت بشهادة من شهد انه غلام وانطلقت  
الاخرى وان كان رجلا يدعي انه احرأة قضيت  
بشهادة انه انثى وانطلقت الاخرى وانه كانت  
احرأة تدعي انه ذكرا وجها او فقت الى ان يثبتن حرة  
لم يطلب الحنث شيئا ولا يطلب منه شيء الا قبل  
واحدة منهما حتى يبين **واما** خير الله والمرات

الاخرى



منه فقال فان مات ابوہ فله ميراث انثى منه وتماحه فيه  
 وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في ما نزل اليه  
 حرمها ولا ذهابها ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف  
 في صف النساء ولا احد يقذفه ولا يخلو بامرأة ولا  
 يقع عتق ولا طلاق علقا على ولادتها انثى ولا يخل  
 تحت قوله كل امة احكام الانثى يخالف الرجل في ان  
 السنة في عانتها النفق ولا يستحق جنتها وانما هو  
 مكرمه وسن خلق جنتها لو ثبتت وتمنع من خلق راسها  
 وميتها لا يطهر بالفول على قول فيزيد في اسباب البلوغ  
 بالحيض والحمل ويكره اذانها واطاعتها وبدنها كله  
 عورة الا وجهها وكفها وقدميها على المعتمد وذراعها  
 على المروج وصورتها عورة في قول ويكره لها الحام  
 في قول وقيل الا ان تكون حريصة او نفقا والمعتمد  
 لا اراه مطلقا ولا ترفع يد واحد اذنها ولا تحرم  
 بقرانها وتضم في ركوعها وسجودها اصابعها ولا تفرج  
 اصابعها في الركوع واذا انا بها شئ في صلواتها صفت  
 ولا تشبه ويكره جماعة من ويقف الامام وسطهم  
 ولا تضل اماما للرجال ويكره حضورها الجماعة وصلواتها  
 في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها  
 وتضع يدها في التبريد على ركبتيها تبلغ رؤس  
 اصابعها ركبتيها وتثوبرك ولا جمعة عليها لكن تنفد  
 بها ولا عيب ولا تلبس ثياب ولا تفر الا بزوج او  
 حرم ولا تحب عليها الا ما احدها ولا يلبس ثوبا ولا  
 تنزع الخيط ولا تكشف راسها ولا تشبه بن الميلاس  
 الاحقرين ولا تخلق وانما تقصر ولا تزل والتباعد

عورة الرجل كعورة المرأة

عورة الرجل كعورة المرأة

عورة الرجل كعورة المرأة

في طوافها عن البيت افضل ولا تخط مطلقا وتقف في حاشية  
 الموقف لا عند الصلوات ولا تكون قاعدة وهو ركب  
 وتلبس في احوالها الخفين وتترك طواف الصدر بعد  
 الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض وتقف في خمس  
 اثواب ولا تؤخر في الحنافة ولو فعلت سقط الفرض  
 بصلواتها ولا تجل الحنافة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو  
 القبلة في التابوت لاسمها وانما رخص لها ان تاكل ولا تقبل  
 الميراث والمشاركة ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتعتكف  
 في بيتها وبها حلقها خضيب يديها ورجليها بخلاف الرجل الا الضرورة  
 والتفخيم بالذكر افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث  
 والشهادة والدية نقا وبضا ونفقة القريب ولا ينبغي ان  
 يولى القضاء وان شح منها بغير الحدود والقصاص وبضعها مقابل  
 بالمرء دون الرجل وتجبر الامة على النكاح دون العبد في رواية  
 والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر ونحو الامة اذا اعتقت بخلاف  
 العبد ولو كان زوجها حرا وتبها ختم في الرضاع ودونه وتقدم  
 على الرجال في الحضنة والنفقة على الولد الصغير وفي النظر من دلها  
 التي وفي الانصراف من الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف  
 وفي اجتماع الجماعة عند الامام فيجعل عند القبلة والرجل عند الامام  
 وكذا في الحد ونجس الدية بقطع ثديها او حلقها بخلاف من الرجل  
 فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفيها بخلافه ولا فاة عليها و  
 لا تدخل مع العاقلة فلا شئ من الدية لو قتلت خطأ بخلاف  
 الرجل فان القاتل كاحدهم ويخفها في الرحم ان ثبت زناها  
 بالبينة ويجل جالس والرجل قائما ولا ينبغي سياسته وينبغي هو  
 عاما بعد الجلسا للاحدا ولا تكلف الحضور للزعمي اذا كانت  
 مخدرة ولا يلبس بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها نائبه يحلفها

في وجوب الدية في قطع ثديها بخلاف  
 من الرجل فان فيه حكومة



في النور والظلمة  
في النور والظلمة  
في النور والظلمة

بحضرة شاهر بن وعيل توكيلها بالارضاء الخاضعة اذا كانت محدرة  
انما قالوا لا تذا انما بالسلام والتعزية والانتاج ولا تفت  
وتحرم الخلو بالاجنبية وتكره الكلام معها واحلفوا في حوز  
كونها بنية واختار في المسألة جواز كونها بنية لارسولة لان  
الرسالة مبنية على الاستسار ومبنى حاله على السيرة بخلاف  
النبوة والتمام فيها ولا يدخل النسيان في الغايات السكانية  
كما في الولول الحية من الغيبة **الحكام** الذم حكم المسلمين  
الا انه لا نور بالعباد ولا يصح منه تيمم ويصح وضوء وغسل  
فلو اسلم حازت صلواته ولا ياتى على ترك العبادات  
على قول وكما تيمم على ترك اعتقاد ما اجتمع ولا يمنع من دخول  
المسجد جناسا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن  
مسلم عندنا ولو كان المسلم الكافر ولا يصح نذره ولا سهم له من  
الغنية ويرى له ان قاتل او حل على الطريق ولا يجد شراب الخمر  
ولا يراى عليه بل يرد عليه اذا غضبت منه وبعض مثلها  
الا ان يظهر بيعها من المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون  
المكلف الما يري ذلك بخلاف الكلف من المسلم فانه يجب  
الضمان ولو كان المكلف خيرا وشيخي ان يكون اكله شرها  
كما ظهر بيعها ولم اره الا ان ولا يمنع من نفس الخمر والذهب  
ولا يتعرض لهم لو تملكوا فاسد او تبايعوا ذلك ثم اسلموا  
وفي الكثرة وقيل قول الكافر في الحلل والحللة وتعلقه بالبيع  
بانه سهو ولا تقبل قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها في ضمن  
الحال لا مقصود او هو زيادة كما افصح به في الكافي ويؤخذ  
الذم بالتميز غنا في المركب والمكسب فيكون كالاكاف  
ولا يلبسون الطيالب والاردية ولا يلبس اهل العلم  
والشرف ويجعل على دورهم علامة ولا يجدون بيعة

ولا كنية في مصر واختلف الرواية في مكانهم بين المسلمين في مصر  
والمعتد للجواز في حكمة خاصة واختلف المتأخرين هل يلبس غيرهم  
بجميع العلامات او تكفي واحدة والمعتد انهم لا يلبسون مطلقا  
ولا يلبسون العمام وان ركب الحمار لضورة نزل في  
الحمام ويضيق عليه في المرور ولا يجره ولا يملكه والحاصل  
تقام الحدود كلها عليه الا حد شرب الخمر ولا يذم الذي  
بسلام الاطاحة ولا يزا في الجواب على وعليك وتكره  
منها حكمة ويحرم تعظيم وتكره لان ان يوحى من كافر  
لعصر الجنب وفي الملتقط كل شيء يمنع هذه المسامحة من  
الذم الا في الجنبية ولا يكره عبادة جاره الذم ولا  
ضما فيه ولا يكره الكفاية بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت  
ملك حذرها حائل او كفاية فيفوق لتكسب الغنية كذا  
في البرازية **تنبيه** الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله  
دون حقوق الادبيات كالقصاص وضمان الاموال  
الا في مسائل لو اجنب الكافر ثم اسلم لم يقط عنها ولو  
زنا ثم اسلم وكان زنا ثابتا بيمينته لم يقط  
الحكم بالسلامة او لا سقط **تنبيه** اشرك اليهود و  
النصارى في وضع الجزية وحل المملوك والذبايح وفي  
الدية وشاركهم المحسن في الجزية والدية دون الاخيرين  
وامتنعوا اهل الذمة فيما ذكره وقتل المسلم بالذم  
ودية المسلم والكافر سواء ولا تقبل المسلم والذم في كفاية  
**تنبيه** لا توارث بين المسلم والكافر وتكوى الارث  
بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا ملية  
واحدة بشرط اتحاد الدار والنفار يتعاقبون فيما بينهم  
وان اختلف مللهم وخرج المرء فانه يرتكب



اسلامه ورثته المسلمين مع عدم الاتحاد **الحكم بان**  
 قل من تعرض لها وقد الف فيها من اصحابنا القاضي  
 بدر الدين الشبلي في كتابه نظام المرجان في احكام  
 الحان لكن لم اطلع عليه الا ان وما نقلته عنه فانما هو  
 بواسطه نقل الاسويطي ولا خلاف في انهم مكفون  
 بكونهم في الجنة وكافهم في النار وكذا اختلفوا في  
 جواب الطائعين وفي الزانية مغرا الى الاغناس  
 عن الامام الحسن بن نواب وفي الثواب توقف  
 الامام في جواب الجن لانه جاء في القرآن فهم يغفر لهم  
 من ذنوبهم والمغفرة لا تستلزم الاثامة لانه لم يشر  
 وحنه للمغفرة للبيضة والاثامة بالوعد **فصل** قالت  
 المعتزلة او عند ظالمهم فيمنع الثواب صلواته قال الله  
 واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً قلنا الثواب فصل  
 من الله تعالى لا يستحقه في قلنا في فاني الاء  
 ربك تكذبان بعد عذبة الجنة خطايا للثقلين من  
 ما ذكرت قلنا ذكره ولان المراد بالتوقف التوقف  
 في الماكل والمشرى والملاذ لا الدخول فيه لدخول الملازمة  
 للسلام والزبادة والذمة والملازمة يدخلون عليهم  
 في كل ملك سلام انتهى فمرها النكاح قال في السراجية  
 لا يجوز للناكحة بين نبي آدم والجن وان الماء لا يحل  
 الجنس انتهى وتبعه في منية المفتي والفيض وفي الفتية  
 مثل الحسن البصري عن التبريد في مجنبية فقال يجوز  
 بلا شهوة ثم رقم لاف لا يجوز ثم رقم لاف يصنع ال مثل  
 حاققة انتهى وفي منية الدهر في فتاوى اهل العصر مثل  
 علي بن ابي حمزة التبريد في باحراه مسلمة من الجن لا يجوز

في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز

لا يجوز لغيره

اذا تصور ذلك ام يخص الجواز بالاديبين فقال يصنع هذا  
 المثل طائفة وجهه فقلت وهذا لا يدل على حاققة السائل ان  
 كان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث ذكر في فتاواه الكفار  
 لو تشرعوا بنبي من الانبياء هل يرى فقال لا في ذلك النبي و  
 لا يتصور ذلك بعد نبينا ورسلا ولكن لجاز على تقدير التصور  
 كذا اخذوا مثل غيرها ابو حامد فقال لا يجوز وقد استدل بعضهم  
 على تحريم نكاح الجنيات بقوله في سورة النحل والله جعل لكم  
 من انفسكم ازواجا اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله  
 لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الاديان انتم وبعضهم بما  
 رواه حرك الكرماني في منكره عن احمد واسحق قال حدثنا  
 محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمرو بن ابيقة عن يونس  
 ابن يزيد عن الزهري قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن  
 وهو وان كان مسلما فقد اعتضد بما قاله العلماء فروى المنع  
 عنه الحسن البصري وقادة والحاكم ابن قتيبة واسحق بن راهويه  
 وحقبة الاصم فاذا انقر المنع من نكاح الانثى الجنينة فالمنع من نكاح  
 الجنى الانثى اولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز للملازمة  
 وهو ما مل لها لكن روى ابن عثمان بن العباس الرازي  
 في كتاب الاطعماء والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد  
 ابن داود الربيعي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك  
 يسئلونه عن نكاح الجن وقالوا ان ابننا رجلا من الجن خطب  
 اليها حارثة بن عثم انه يريد الخلا قال ما ربي بذلك يا سفي  
 الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل قيل لها من زوجها  
 قالت من الجن فيمكنه الفاد في الاسلام بذلك انتهى ومنها  
 لو وطئ الجنى انثى فهل يجب عليها الغسل قال القاضي  
 في فتاواه امرأة قالت مع جنى ياتيني في النوم حرار او اجد

في نكاح الجن

في وطئ الجنى



في نفسي اجد ارجا معني زوجي لا غسل عليها انتهى وقته ليلا  
 بما اذا لم ينزل اما اذا انزلت وجب كانه احتلام وانما  
 انعقاد الجماعة بالجن ذكر الاسيوطي عن صاحب نظام المرجان  
 عن اصحابنا مسند لا يحدث احد عن ابن مسعود في قصة  
 الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله انا نحب ان نؤمن بك في صلواتنا قال فصفها  
 خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظم ذلك ما ذكره السبكي ان  
 الجماعة تحصل بالملازمة وقرع على ذلك لو صلى باذان واقامة  
 منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صحة الصلوة  
 خلف الخفي ذكره نظام المرجان ومنها اذا اراد الجن يمين يمين  
 المصلي فقاتل كما قاتل الانسي ومنها لا يجوز قتل الجن بغير حق  
 كالانسي قال الزبلي قالوا ينبغي ان لا يقتل الجن البتة البيضاء  
 التي يحشي مستوية لانها من الجن لقوله ثم اقبلوا ذرا  
 الطفتين والابرة وآياكم والحمة البيضاء فانها من الجن  
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه صلح عام بالجن ان  
 لا يدخلوا بيت اعتدوا لا ينظروا انفسهم فاذا خالفوا  
 فقد نقضوا عهدهم فلا حرج لهم والاولى هو الانذار  
 والاعذار فيقال لها ارجعي يا ذن ابه او خذي طريق  
 المسلمين فان اثبت قتلها والانذار انما يكون خارج  
 الصلوة انتهى وقد روى ابن ابي الدنيا ان عاتبة ربة  
 رأت في منامها حية فاحترت بقتلها فقلت فانت في تلك  
 الليلة قتلتها انها من النفر الذين يستمعون الوحي  
 في الذي صلح فارسلت اليهم فاتبعت لها اربعون راسا  
 واعتقهم وراواه ابن ابي شيبة في مصنف وفيه  
 فلما اصبحت امرت باتبني عشر الف درهم ففرقت

في رواية الصلوة من رواية  
 في رواية في حكم الجماعة  
 لا يجوز ان يقتل الجن البيضاء  
 لا يجوز ان يقتل الجن البيضاء

في رواية في حكم الجماعة  
 لا يجوز ان يقتل الجن البيضاء

على المساكين ومنها قول رواية الجن ذكره صاحب نظام  
 وذكر الاسيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس  
 ما سمعوه سواء علم الانسي هم اولى واذا اجاز الشيخ  
 من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس واما رواية  
 الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول الثقة بعد التهم  
 ومنها لا يجوز الاستسقاء بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت  
 في الحديث ومنها ان ذبيحة لا تحل قال في الملتقط وخ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه غلب في ذبيحة الجن انتهى وقد ذكر  
 الامام الكوردي في حاشيته في فضل قراءة الامام شيئا من  
 احكام الجن واولاد الشيطان وبيان القول والحكم  
 على صاحبهم واكلمهم **قوله** الاول الجهور على انه لم يكن  
 من الجن نبي واما قوله تعالى يا معشر الجن والاناس الم  
 ياكنم رسل منكم فمأكلوه على انه رسل عن الرسل سمعوا  
 كلامهم فانذروا قومهم لاجل الله تعالى وذهب الضحاك  
 وابن طرم على انه كان منهم نبي تمت كما يحدث وكان  
 النبي يبعث الي قومه خاصة فقال وليس الجن من قومه  
 ولا شك انهم انذروا فصح انه جاءهم انبياء منهم الثانية  
 قال البغوي في تفسير الاحقاف وفيه دليل على انه صلح  
 كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال مقاتل لم يبعث  
 قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم موتى  
 الجن فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار كوالده  
 ذهب ابو حنيفة ربه وعن الميت ثوابهم ان يجازوا  
 من النار ثم يقال لهم كونوا ثم اما كالبهايم وعن ابن الزنا  
 كذلك وقال آخرون ثابون كما ياقبون وفيه قال مالك  
 وابن ابي ليلى وعن الضحاك انهم يلهون النسيج والذكر

في رواية في حكم الجماعة  
 لا يجوز ان يقتل الجن البيضاء



فيصوبون في لذته ما يصيبه بنو آدم في الجنة وقال عمر بن  
 عبد العزيز ان مؤمنين الجن حول الجنة في كرضها وليسوا  
 منها انتهى الثالثة ذهب الحاسب ان الجن الذين يخلون  
 الجنة يكونون يوم القيمة نراه ولا يروننا بعكس ما كانوا  
 عليه في الدنيا **الرابعة** صرح ابن عبد السلام بان الملازمة في  
 الجنة لا يرون الله تعالى لان الله تعالى لا يذكره الا بصيا  
 وقد استثنى عنه مؤمنوا البشر فيبقى على عموم في الملازمة قال  
 في نظام المرحبان مقتضى هذا ان الجن لا يرون الله لان الآلة  
 باقية على عموم فيه ايضا انتهى ولم يتعقبه الا سيوطي وفي  
 الاستدلال على عدم رؤية الملازمة والجن بالآلة نظر لانها  
 لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا استثناء قال  
 القاضي البضاوي لا يذكره لا يحيط به واستدل المعتزلة  
 على اختراع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الاستدلال  
 مطلق الرؤية ولا النفى في الآلة عاما في الاوقات فلو  
 مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة  
 قولنا كل بصير يرى مع ان النفى لا يوجب الاختراع  
**احكام الحرام** المحرم عندنا من حرم تحاشه على التماس  
 بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطي حرام خرج  
 بالاول ولد العمومة والحولة وبالثاني اخت الزوجة  
 وعمتها وخالتها وشمل ام المزني بها ونسبها واما الزاني  
 وابنه واحكام تحريم النكاح وجواز النكاح والحولة  
 والمنافرة الا المحرم من الرضاع فان الحولة بها  
 مكروهة وكذا بالصهرية النانية ومكرهة النكاح على  
 التماس لا تشارك المحرم فيها فان الملازمة تحل اذا  
 كذب نفسه او جرح عن اهلية الشهادة والمجوسية

١٢٩  
 تحل بالاسلام او بتهودها او تنصرتا والمطلقة ثلاثا  
 بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه الغير بطلاقها  
 وانقضاء عدتها ومعددة الغير بانقضائها وكذا  
 لا تشارك المحرم في جواز النكاح والحولة والسفر واما  
 عبدنا فكلما اجنبى على المعتزلة لكن الزوج من ركن  
 المحرم في هذه الثلاثة والنهايات الثلاث لا تخفى مقام المحرم  
 والزوج في السفر ويختص المحرم السب باحكام منها اعتقد  
 على قربة لوملة ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب  
 نفقة الفقير العاجز على قربة الغني فلا بد من كونه رجلا  
 حيا ما به جهة القرابة وابن النعم والآخر في الرضا لا يفتقر  
 ولا يجب نفقة ويغسل المحرم قربة ومنها انه لا يجوز  
 التزويج بين صغير ومحم ببيع او هبة الا في عشر مثل  
 ذكرنا ما في شرح الكنتر فان فرق بين البيع ومنها ان  
 المحمية مانعة من الرجوع في الهبة ويختص الاصول و  
 الغرور في من سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع  
 احدهما بمرقة بالآخر ومنها لا يقضي وبثب احدهما  
 للآخر ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو تزنا  
 ومنها تحريم منكوحه كل منهما على الآخر في العقد ومنها  
 لا يدخلون في العصبية الا اقارب ويختص الاصول  
 باحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحي الا دفعا عنه  
 نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والمجاهة ليعقل  
 غيره ولو قتل فرع المحرمي كمنه ومنها لا يقتل الاصل  
 بفرعه ويقتل الفرع باصله ومنها لا يحد الاصل بفرعه  
 بفرعه ويحد الفرع بفرعه ومنها لا يجوز مساقاة  
 الفرع الا باذن اصله دون عكس ومنها لو ادعى

ولا يحد الاصل بفرعه  
 ولا يحد الفرع باصله



الاصل ولو جارية ابنه ثبت **نحوه** **كتاب الاب كالأب**  
 عند عدله ولو حكم بعد الاصلية بخلاف الفرع اذا  
 ادعى ولو جارية اصل لم يصح الا بتصديق الاصل ومنها  
 لا يجوز للمهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم  
 على اذن الفرع ومنها لا يجوز المساقفة الا باذنهم ان  
 كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن لم يجز فذلك والاصل  
 فلا ومنها اذا دعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته  
 الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجدات  
 ويتبعن اللحاق ومنها كراهية حجة بكون اذن من  
 كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز  
 تأديب فرعه **والظاهر** عدم الاختصاص بالاب فالام  
 والاحداد والجد كذلك ومنها تبعية الفرع للاصل  
 في الاسلام وكسنا من اجل الجدة وما يقوم مقام الابية  
 في فن العوائد ومنها لا يحسن بدون الفرع والاحداد  
 والجدات كذلك واختص الاصول المذكور بوجوب الاعتاق  
 واختص الاب طلب الاب باحكام منها ولاية المال فلا ولاية  
 لام في مال الصغرة الا الحفظ وشرا ما لا بد منه للصغير ومنها  
 قول في العقد فلو باع الاب ماله من ابنه او اشترى و  
 ليس فيه عيب فاحسن انعقد بكلام واحد ومنها عدم  
 خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط **واما ولاية**  
**النكاح** فلا يختص بهما فثبت لكل ولي سواء كان عصبة  
 او من ذوي الارحام **وكذلك** الصلوة في الجنازة لا يختص  
 بها وفي المقتضاة النكاح لو ضرب المولى بالاب والجد  
 فذلك لم يفرق الا ان يضرب من بالاضرب كقتله ولو ضرب باذن  
 الام غرة الابنة اذا هلك **ولذلك** كالأب عند فقهه الا

لا ولاية لام مال الصغير  
 لا ولاية لام مال الصغير  
 لا ولاية لام مال الصغير

وكل ابنه ودخل المصروع

في شتى عشر مسألة ذكرنا في الفوائد من كتاب الفرائض  
 وذكرنا ما خالف منه الى الصبي القادم **فائدة** يترتب على  
 النكاح اثني عشر حكما تورث المال والولاء وعدم  
 صحة الوصية عند المراجعة ويصح بها الا في اربالدين  
 في مرض موته ونحو الدية وولاية التمتع وولاية  
 غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية  
 الحضنة وطلب الجدة وسقطت القصاص **احكام**  
**غيبوبة المنة** يترتب عليها وجوب الغسل ويحرم  
 الصلوة والسجود والخطة والطواف وقراءة التوراة  
 وحمل المصحف وحته وكراهة الاكل والشرب قبل  
 الغسل ووجوب تنزع الخف والكفارة وجوبا او ندبا  
 في اقل للمبعض بدنيار وفي آخيه نصف دينار و  
 فاد الصوم ووجوب قضاءه والتغذي والكفارة  
 وعدم انعقاده اذا طلع الفجر في المطر وقطع الناج  
 المشروطا وفي الاعتكاف وفي الاعتكاف والجد  
 قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر ووجوب المنق  
 في دهما وقضائهما ووجوب الدم وبطلان خيار  
 الشرط لمنه في سقوط الرد يغيب اذا فعل المشتري  
 بعد الاطلاع عليه مطلقا وقيل ان كانت بكرة او غيرها  
 ووجوب مهر المثل بالوطئ بشبهة او بشكاح فاسد  
 وثبوت الرجعة به وبيع في خيرا اذا اتى باذن  
 سيده ويحرم الربية ويحرم اصل الموطوءة وفيها  
 عليه ويحرم اصله وفرعه وحمل المزوج الاول  
 ولبيد الذي طلقها ثلثا قبل ملكها ويحرم وطئ  
 اخرها اذا كانت امة وزوال العتق وابطال



خيار العتقة وابطال خيار البلوغ اذا كانت امه وزواله  
بكراً وكال المستر وجوب مهر المثل للمفوضة واستقاط حبسها  
نفسها لاستيفاء نكاح مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق  
وبتوث السنة والتدعة في طلاقها وكونه تعييناً في الطلاق  
المبهم وبتوث الفتي والابلاء ووجوب كفارة البياض لو  
كان بانه تها ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء  
على قول جمهور المفتين به ووجوب النفقة طوال السكنى المطلقة  
بعده ووجوب الحد لو كان زناً ولو اوطأ على قولها ووجوب  
البينة المفعول بها ثم حرها ووجوب التفرغ ان كان في  
مينته أو مشركه أو موصى بمنفعها أو حرم مملوكه أو اوطأ  
بزوجته وبتوث الاحصان وبتوث الكلب ووقوع  
الحقوق المعلقة به واختلاف الغزل عن القضاء والولاية  
والوصاية وورد الشهادة لو كان زناً **والاولى** الأولى لأقرب  
في الابلاغ بين ان يكون محائلاً أو لا لكن بشرط ان فصل  
الارادة معه هكذا ذكره في التحليل فيجوز في سائر الابواب  
الثانية ما ثبت في هذه الاحكام ثبت لمقطوعها ان  
بقي منه قدر ما وان لم يبق قدر ما لم يتعلق بشيء من الاحكام  
ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره الثالثة الوطئ في  
الدم كالوطئ في القبل فيجب الغسل ويحرم به ما حرّم  
بالوطئ في القبل ويفسد الصوم انما قاروا اختلافوا في وجوب  
الكفارة والافح وجوبها ويفسد الحج قبل الوقوف على قولها  
واختلفت الرواية على قوله والاصح في اداه به كما في فتح  
القدر ويفسد به الاعتكاف وتثبت به الرجعة على المفتي به  
كما في البيان الآخر مسائل لا تثبت به حجة المصاهرة  
ولا يجب الحد به عند الامام اذا تكرر وتقبل على المفتي به

فلا يثبت به الاحصان **والا** التحليل للزوج الاول والا في المولى  
**والا** يخرج به عن العتقة ولا يخرج به عن كونها بكراً فيكتفى بكونها  
**والا** تحلل حال الوطئ في القبل حلال في الزوجة والامة  
عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والحبس  
لقولهم بسقوطه بالتفصيل والتمس بشهوة هذه الاولى  
للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في  
دمها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى **فصل** هذا  
الوطئ في الدم لا يوجب محال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب  
العدة لو طلقها بعده من غير خلوة **الثانية** الوطئ بنكاح  
فاسد كالوطئ بنكاح صحيح الآخر حاصل الاولى وجوب حر  
المثل والاية اد على المسألة الثانية الحرة الثالثة عدم حلال  
الرابعة عدم الاحصان به **الثالثة** للوطئ بملك المملوك احكام  
كاحكام الوطئ بنكاح فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه  
وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمته  
ضم اخبرها اليها ويحالف الوطئ بالنكاح في مسائل لا يثبت به  
التحليل ولا الاحصان **الساكنة** كل حكم يتعلق بالوطئ لا  
يعتبر فيه الانزال لكونه تبعاً **الساكنة** لا تخلو الوطئ بغير ملك  
اليمن عنه حر واحد الآخر في مسائل الاولى الذميمة اذا كانت  
بغير حر ثم اسلما وكانوا يتدينون ان لآخر فلاحى الثانية  
نكاح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد  
ولآخر الثالثة زوج أخته من عبده فلاحى ان لآخر  
الرابعة ووطئ العبد سبعة بشبهة فلاحى اخذاته قولهم  
في الثالثة ان المولى لا يتوجب على عبده ديناً **الثالثة** لو  
وطئ حرة فلاحى ولم اره الآن **والساكنة** الموقوف عليه  
اذا ووطئ الموقوفة ينبغي ان لآخر ولم اره **الساكنة** البايح







في وقف الفوائد تقسم في العقود البيع نافذ حوقوف  
 ولازم وغير لازم وقاسد وباطل وضبط الموقوف  
 في الخلاطة في خمسة عشر وزدت عليه ثمانية تكميل  
 الباطل والقاسد عندنا في العبادات امر اذا كان وفي  
 النكاح كذلك لكن قالوا انكاح الحارم قاسد عندنا حنفية  
 فلاحه وباطل عندنا فصح وفي جامع الفصولين نكاح الحارم  
 قبل باطل وسقط الخ لثمة الاستبراء وقيل قاسد وسقط  
 الخ لثمة انتهى واما في البيع فمتباينان فباطل ما لا يكون  
 مشروعا باصله ووصفه وقاسد ما كان مشروعا باصله  
 دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني  
 انه يملك به واما في الاكراه فمتباينان قالوا لا يجب الاكراه في  
 الباطل كما اذا استأجر احد الشريكتين شركة على طعام مشترك  
 وتجب اجرة المثل في القاسد واما في الرهن فقال في جامع  
 الفصولين قاسد يتعلق به الضمان بالاجماع وبذلك الجس  
 الذين في قاسده دون باطله ومنه الباطل لو رهن شيئا  
 باجر نايحة او مغنية واما في الصلح فلو اذن القاسد الصلح  
 على انكار بعد دعوى قاسدة والصلح البطل الصلح عن الكفاية  
 والسفقة وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار  
 البلوغ ففيها بطل الصلح ويرجع المرافع بما ذكره في جامع  
 الفصولين واما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا  
 ادى كفاية قاسدة رجع بما ادى والكفالة بالامانات  
 باطله انتهى ولم يتضح الفرق بين القاسد والباطل في الرهن  
 والكفالة بما ذكرنا فكل رجوع الى الكتب المطولة واما الكفاية  
 ففرقوا فيها بين القاسد والباطل فيصون باداء العين  
 في قاسدها كاللثمة على خمر او خنزير ولا يعقون في

المرق في الباطل والقاسد

باطلها كاللثمة على ميتة او دم كما ذكره الزيلعي واما الشركة فظاهر  
 كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا  
 فقد شرط قاسدة **قاعدة** الباطل والقاسد عندنا في  
 مترادفان الا في الكفاية والخلع والعارية والوكالة والشركة  
 والعراض وفي العبادات في الاذكاره الا سيوطي **احكام**  
**الفروع** وحقيقة على ارضاء العقد اذا انعقد البيع  
 لم ينظر في الفسخ الا باحد اشياء **خيار الشرط** وخيار  
 عدم التقيد التي ثلثة وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار  
 الاستحقاق وخيار الغبن وخيار الكفالة وخيار كشف الخلل  
 وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك بعض  
 المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض  
 وخيار التقرر الفعلي كالتعزية على احدى الروايتين و  
 خيار الحيانة في المراجعة والتولية وظهور المبيع متاجرا  
 او حرهونا فله ثمانية عشر سببا وكلها باقية العاقد  
 الا التالف فانه لا يفسخ به واما يفسخ القاضى وكلها يحتاج  
 الى الفسخ ولا يفسخ فيها بنفسه وقد متا فرق النكاح في  
 قسم الفوائد **خاتمة** يخرج دماء النكاح فسخه له اذا ساعده  
 صاحبه عليه واختلفوا في حدود الموصى للوصية الفسخ هل  
 يرفع العقد من اصله او فيها يستقبل قال شيخ الامام انه  
 يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لانها ماضية وقاعدة  
 في احكام في شرع الهداية وذكره الزيلعي ايضا في خيار  
 العيب انتهى **الحكام الكتابية** يصح البيع بها قال في الهداية  
 الكتاب كالحطاب وكذا الارسال حتى اعترى مجلس بلوغ  
 الكتاب واداء الرسالة انتهى وفي فتح القدر وصورة  
 الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعث عبدى منك بكذا فلما

التميز في قوله سودى وعطى  
 وهو بقاء كون منقبض فوات  
 الملك

الا باحد اشياء  
 في النكاح الذي يفسخ بعد العاقد والبيع  
 في اوق الخيارات التي هي ثمانية عشر سببا



وهذا الكتاب المكتوب اليه

بلغة وفهم يافيه قال قبلت في المجلس ما في المبسوط من نصوي  
تقوله يعني بهذا فقال بعتهم فليس حراة الا الفرق بين  
البيع والتكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر  
والغائب فيعني من الحاضر استيام ومن الغائب ايجاب النكاح  
ويصح التكاح بها قال في فتح القدي **وصورة** ان يكتب اليها  
يخطبها فاذا بلغها الكتاب احضرت الشهود وقوات  
عليهم وقالت زوجت نفسي منه او تقول ان فلانا  
كتب اليي يخطبني فاشهدوا لي زوجت نفسي منه اما لو  
لم تقل كخبرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد  
لان سماع الشهود شرط واما سماعهم الكتاب او التخييل فمما قد  
سمعوا الشهود من خلاف ما اذا اتفقا ومعنى الكتاب بالخطبة  
ان يكتب زوجتي نفسك فان رغبت فيك ونحوه ولو جاء  
الزوج بالكتاب الى الشهود فحتموا فقال هذا الكتابي الى فلان  
فاشهدوا علي بذلك لم يحز في قول ابي حنيفة ربه حتى يعلم  
الشهود ما فيه وجوزه ابو يوسف ربه من غير شرط اعلام الشهود  
بما فيه واصل كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنف اذا  
كان بلفظ التزوج اما اذا كان بلفظ الاخر قوله زوجتي  
فكفي لان شرط اعلامها الشهود وبما في الكتاب لانها  
تتولى ط في العقد حكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة  
الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد ما اشهدهم عليه من  
غير قراءة عليه واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه عليهم  
وقيل العقد بخبرتهم فشهدوا ان هذا الكتاب ولم تشهدوا  
بما فيه لا يقبل هذه الشهادة **عندها** ولا يقضي بالنكاح  
وعنده يقبل ويقضي به واما الكتاب فيصح بلا اشهاد  
وهذا الاشهاد بهند او هو ان تمكن المرأة من اثبات

الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتهى واما وقوع الطلاق  
والعناق بها فقال في البرازية الكتاب من الصحيح والاخر  
على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة فصدر اسمعونا  
وثبت ذلك باقراره او بالبينة فكما لخطاب وان قال لم اتوب  
للخطاب لم يصدق قضاء ودانته وفي المنتقى انه يدبر ولو  
كتب على شيء تبين عليه احرانه او عبده كذا ان نوي صح  
والا فلا ولو كتب على الهواء او الماء لم يقع شيء وان نوي  
**وان** كتب احرانه طالق فم طالق بعث اليها او لا وان  
كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فم يصل لم يطلاق  
فان ندم ونحوه في الكتاب ذكر الطلاق وذكر ما سواه  
وبعث اليها فم طالق اذا وصل ونحوه الطلاق كوجوه  
عن التعطين **واما** لم يقع اذا بقي ما به كتابه او رسالة  
فان لم يسبق هذا القدر لم يقع وان نوي الخطي كلها و  
بعث اليها البياض لا يطلاق لان ما وصل ليس بكتاب  
**ولو جحد الزوج** الكتاب واثبت البينة عليه انه كتبه  
بيده فرق بينه في القضاء انتهى وذكر الزيلعي من اجل شيء  
في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الاملاء على الغير  
يقوم مقام بينة وفي الفتنة كتبت انت طالق ثم قالت تزوجنا  
او اء على قراء لا يطلاق ما لم يقصد خطا بها انتهى وقد سلمت  
عن رجل كتب امانا ثم قال لا افرق يا فخر يا هل تلمز  
فاجبت بانها لا تلمز **ان** كانت بطلاق حيث لم يقصد  
وان كانت بانه فم كوا الناسي والخطي والزاحل كالعامة  
**واما** الاقرار بها فم اقرار البينة كتبت كتابا فيه اقرار  
بين يدي الشهود فم اقرار في الاول ان يكتب و  
لا يقول شيئا فانه لا يكون اقرارا فلا يحل الشهادة

في كتابه على الخطاء او لا  
في كتابه على الخطاء او لا  
في كتابه على الخطاء او لا

في كتابه على الخطاء او لا



بأنه أقر قال القاضي النسي ان كتب مصدرا سوما علم  
 ان يدخل له الشهادة على اقرار كما لو اقر كذلك وان لم يقر  
 اشهد على به فلي هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة  
 اما بعد فلي على كذا يكون اقرارا لان الكتاب الغائب كان  
 من الحاضر فيكون متكاملا والعادة على خلاف لان الكتابة قد  
 يكون للجنة وتكون من حق الاخرس بشرط ان يكون معنونا  
 مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقراء عند  
 اليهود لم يقر ان يشهد وانه وان لم يقر اشهد واعلى  
 الثالث ان يقرأ هذا عندهم غيبة عنه فقال الكاتب  
 اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول  
 اشهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا  
 وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج خطا وقال انه  
 خط المدعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاشتبك  
 وكان بين الطرفين مشابها فظهر دالة على انها خط  
 كاتب واحد لا حكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يرد على  
 ان يقول هذا خطي وان حوزته لكن ليس على هذا  
 المال وثمة لا يجب كذا هنا الا باذكار العادة والصراف  
 والسمي راتني وكنتا في القضاء خذوا ثديا  
 يعمل برفق الباع والنسي والصراف فاطافه  
 حتى وقع كتاب ملك الكفار بالاستيذان حتى لو وجد  
 حوزتي في دارنا قال انا رسول الملك لم يصدق الا  
 ان كان معه كتابه كما في رسم الحانية فيعمل بها واما  
 اعتماد الراوي على ما في كتابه وان يدعى خطه  
 والقاضي على علامته عند عدم التذكر فخرج عن عند  
 الامام وجوز ابو يوسف للراوي والقاضي دولا

يبيع الى يمين يقول حوزة في عدم وقوع الطلاق ويبيعي

يجوز للاعتماد على خط النفس

ان اهد وجوز له للكل ان يتقدم به وان لم يتذكر  
 توسعة على الناس وفي المال صفة قال سمس الأئمة  
 المكوني يبيع ان يفتي بقوله حوزة وهكنا في الاجناس  
 انتهى وفي اجارات النازية احر الصكال بكتابة الاجارة  
 واشهد او لم يحضر العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار  
 والمهر انتهى واختلفوا فيما لو احر الزوج بكتابة الصك  
 بطلانها قيل يقع وهو اقرار به وقيل هو توكيل فلا يقع  
 حتى يكتب به يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القسنة  
 وفيها غيبة وقيل لا يقع وان كتب الا اذا اذن الطلاق  
 وفي المبني بالجنة من راي خطه وعرفه وسعه ان  
 يشهد اذا كان في حوزة وبه ما خذ انتهى ويجوز  
 الاعتماد على كتب النفقة الصحيح قال في فتح القدير  
 من القضاء **وطريق** نقل المفتي في زماننا عن الجهد  
 احدا من امان ان يكون له سند فيه او ياخذ من كتاب  
 معروف تداولته الايدي نحو كتب من حسن ونحو ما  
 التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسيوطي عن ابي  
 اسحق الاسفواني الاجماع على جواز النقل من الكتب  
 المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى  
 ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قوله يجوز  
 الاعتماد على اشارته فالكفاية اولى واما الدعوى  
 خذ الكتاب والشهادة خذ نسخة في يده فقال في  
 الحانية لو ادعى خذ الكتاب سمع دعواه لانه عسى  
 لا يقد على الدعوى لكن لا بد من آلات في موضعها  
 وفي التهمة مثل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشيا  
 عنه نسخة يؤد بها بعض الموكلين حل بتمرها القاضي



قال اذا تلقى الكل من ان الموكل صح دعواه والالا انتهى  
وفي شهادة الزانية شهد احدهما عن النسبة وقرأ بالليل  
وقرأ غير ان هذا الثاني منهما وقرأ ان هذا ايضا مع قارنا  
لقرانه لا يصح لانه لا يتبين القاري ان هذا وذكر القاضي  
ادعى المدعى من الكتاب سمع اذا انشأ الى موضعها انتهى  
وفي الصيرفة شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهدوا  
بالكتاب وحب وهذا اصطلاح الفضاة وفي السنة وسئل  
عن ابن ابي عمير ان هذا اذا كان يصف حدود المدعى جان  
ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل يقبل شهادته  
فقال اذا كان ينظره بقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل فاما  
اذا كان يستعين به نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف  
فلا يأس به انتهى او بالكتاب بالكتابة فذكر في كونه  
الواقعات الحادثة في فصل السقفة وفصل فيها تفصيلا  
حينما قلنا اجمع من راحه واما الوصية بالكتابة فقال  
في شهادته المحبى كتب صكها بخط يده او اقرار بال او  
وصية ثم قال لا يثبت على من غير ان يقر له وسعه  
ان يشهد انتهى وفي الحاشية من الشهادته رجل كتب صك  
وصية وقال للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم  
وسعه ان يشهدوا او الصيغة لا يصح وانما يجعل لهم  
ان يشهدوا باحدى معان ثلث اما ان يقرأ الكتاب  
عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه يمين يمين اليهود  
وتقول لهم اشهدوا على ما فيه او يكتفون بيمين النصارى  
وان لم يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا على ما فيه و  
وتماه فيها انكم احكام **الاشارة** الاشارة من الاخرى  
معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة

اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية  
عليهم قال علماء ذكرا لا يجوز  
للمشهود صح

وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وامراء واوراق قضال  
الا في الحدود ولو حدة قدف وهذا ما خالف فيه القصاص  
الحدود وفي رواية ان القصاص كالحود هذا ظاهر ثبت  
بالاشارة وتماه في الحداية وقد اقتصر في الحداية و  
غير ما على استثناء الحدود ويراد عليها الشهادة فلا يقبل  
شهادته كما في التزديب واما يمينه في الدعوى فخر ايمان  
خزانة القباوى وحليف الاخرى ان يقال له عليك  
عهد الله ويمينه ان كان كذا فبشر به نعم ولو حلف  
بالله كان اشارة اقرارا بالله تعالى وظاهر القصاص المنابع  
على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم ار  
الآن فيها نقلا صريحا وكما في الاخرى كان ربه واختلفوا  
في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة او لا  
والمعتمد لا والله اذ كره في الكثرة باو ولا بد من اشارة الاخرى  
من ان تكون معروفة والالم يعتبر وفي فتح القدير من  
الطلاق ولا يخفى ان المراد من الاشارة التي يقع بها طلاق  
الاشارة الموقوفة بنصوت منه لان العادة عنه ذلك  
فكانت بيانها اجملة الاخرى من انتهى واما اشارة غير الاخرى  
فان كان معتقلا للسان فيه اختلاف والفتوى على انه  
ان دامت العجلة الى وقت الموت يجوز اقراره  
بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الاحتداد بنية  
وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا للسان لم يعتبر  
اشارته مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب و  
الافاء كذا في تلقي المحبوب ويزاد اخذ من حيلة الافاء  
بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان  
الكافر اخذ منه النسب لانه يحاط فيه لحقن الدم و

ما جان القصاص الحدود

يمين الاخرى كدنه يمين كاساره



كذا ثبت بكتاب الامام كما قد خناه او اخذنا من الكتاب والطلاق  
اذا كان نفي المهر كما لو قال انت طالق هكذا وانما  
ثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق وانما  
ينكح لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان  
حكم انت كذا امر ابا صابغة لو لم يقل طالق وانه اذا  
الاشارة من المهر الى صيد ففعلت كذا على الشرع  
هنا فروع علم ان الامام الاول اشارة الاقواس بالثبوت  
وهو جنس ينبغي ان يحرم عليه اخذنا من قوله ان الاول  
يجب عليه كذا انما جعلوا الآية كقراءة الثاني على  
الطلاق بمشقة اخرى فاشارة بالمشقة وينبغي الوقوع  
لوجود الشرط الثالث لو على بمشقة رجل ناطق فخرس  
فانما بالمشقة وينبغي الوقوع **قاعدة** فيما اذا جمعت  
الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة  
والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصيل ان المسمى  
اذا كان من جنس المثار اليه ذاتا والوصف يتبعه وان  
كان من خلاف جنس يتعلق بالمسمى لان المسمى موجود  
في المثار مثل المثار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ  
في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف  
الذات الا ترى من اشترى فضا على انه ياقوت فاذا هو  
زجاج لا ينعقد العقد للاختلاف ولو اشترى على انه ياقوت  
احمر فاذا هو اخضر انعقد العقد للاتحاد بالجنس انتهى  
قال ابن ارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح  
والبيع والاعارة وسائر العقود ولكن ابو حنيفة  
جعل الخمر والخمر جنسا واحدا والخمر والعبد جنسا واحدا  
فتعلق بالجنس اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا

الدين من الخمر والخنزير الى خمر او على هذا العبد وانشاء الى حرد ولو  
سعى حراما وانشاء الى حلال فلها الحلال في الاصح ولو سعى في  
البيع شيئا وانشاء الى خلافه فان كان من خلاف جنس  
بطل البيع كما اذا سعى باقوت وانشاء الى رجل ككود بيع  
للعدم ولو سعى ثوبا بهر ويا وانشاء الى حردى اختلفوا  
في بطلانه وفي **قاعدة** هكذا في الثانية في البيع الباطل ذكر  
الاختلاف في الثوب دون الفضة وتظهر الفضة الذكر والاشارة  
من بني آدم جنسا نكحاهما من الحيوان جنس واحد  
للمباراة ان كان الجنس متحد والفايت الوصف وفي باب  
الاقتداء قالوا الوثني الاقتداء بهذا الامام زيد فبان  
غيره ولم يصح الاقتداء ولو ثوب الاقتداء بالامام القائم في  
المحارب على ظن انه زيد فبان انه غير زيد ولو ثوب الاقتداء  
بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو ثوب  
الاقتداء بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب  
يدعى شيخا لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة  
على انه رجل فبان انه امرأة لم واستنبط من مسئلة الاقتداء  
شيخ الاسلام العيني في شرح البحار عند الكلام على الحديث  
صلوة في مسجد ذي الفضل من الف صلوة فمساواة ان  
الاختلاف للتسمية عند اصحابنا فاختص الثواب بما كان  
في زمنه صلح الى انما قاله واما في النكاح فقال في الثانية  
رجل له بنت كواحدة اسمها عاتية فقال الاب وقت  
العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو  
كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه  
فاشار الى عاتية وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت  
جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذا الغلام

صلوة في مسجد ذي الفضل من الف صلوة



وأشار إلى بينة الصحة بقوله على الإشارة كذا الوفاة زوجك  
 هذه العربية فكانت اعجوبة أو هذه العجوز فكانت شابة  
 أو هذه البيضاء فكانت سوداء أو عكس ذلك الخالفة  
 في جميع وجوه النسب والصفا والعلو والنزول وأما  
 في باب الأيمان قالوا لو حلف هذا الصبي أو هذا الكلب  
 فكله بعد ما شاع حنث ولو حلف لأبى كل طم هذا الجمل  
 فاكل بعد ما صار كلبا حنث لأن في الأول كوصف  
 الصبا وإن كان داعيا إلى البهيم لكنه منى عنه شرعا  
 في الثاني وصف الصغير ليس يداع إليها فان لم يمنع  
 عنه أكثر اعتنا عنه ثم الكلب ولو حلف لا ياكل عند فلان  
 هذا أو أكرانه هذه أو صديقته هذا أو أكرانه  
 فكله لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق  
 وأن كلف لا ياكل صاحب هذا الطبق أن فباعه ثم  
 كلف حنث **القول في الملك** قال في فتح القدير الملك  
 قدرة يشترطها الشارع ابتداء على التصرف في حق غيره  
 انتهى وينبغي أن يقال الأمانة كاليمين عليه فانه ملك ولا  
 قدرة له على التصرف والمبيع المنقول يملك للمشتري  
 ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في المأوى القنص  
 بانه الاختصاص بالخارج وانه حكم الاستدراء لانه به  
 ثبت لا غير إذ المملوك لا يملك كالمسوق لا يتكسب لأن  
 اجتماع المالكين في محل واحد حال ظاهرا أن يكون المحل  
 الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والمحال عن الملك  
 هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء  
 لا غير الاستيلاء وفيه ثلث **الاول** أبواب التملك  
 المعاوضات المالية والاعهار والخلق والميراث

بـ  
 والملك

والهدايا والصدقات والوصايا والوقف والغنمة في الاستيلاء  
 على المباح والاحياء وملك اللقطة بشرطه ودية القبيل  
 يملكها أو لا ثم يتصل إلى ورثة ومنها الغرة يملك بالجنين  
 فتورث عنه والباقي إذا فاضل بالمقصود شيئا  
 ازال به اسمه وعظم منافعه ملكه وإذا اخلط المثل بمثل  
 بحيث لا يميز ملكه **والثانية** لا يدخل في ملك الابن شيء  
 بغير اختياره إلا الارث اتفاقا وكذا الوصية في حقه  
 وهو أن يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله  
 قال الزيلعي وكذا إذا أوصى للجنين يدخل في ملكه غير  
 قبول استحقاقا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه انتهى  
 وردت ما ذهب للحد وقيل بغيره أذن السيد يملك  
 السيد بلا اختياره **وعلى** الوقف يملكه الموقوف عليه  
 وإن لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول  
 لكن بيمينه الزوج إن كان قبل الدخول مطلقا وبعده  
 لا يملكه الا بقضاء أو رضاء كما في فتح القدير والمحب  
 إذا أراد على البايع به لكن إن كان قبل القبض انفسه  
 المبيع مطلقا وإن كان بعده فلا بد من القضاء أو إرضاء  
 كالموتوب إذا رجع الواهب عنه وأرسل الخنايات  
 والتبيع إذا ملكك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأذون  
 حقه جبراً كالمبيع إذا ملك في يد البايع فإن الثمن يدخل  
 في ملك المشتري وكذا إذا ملكه الولد والتمار والماء  
 التابع في ملكه وما كان من أنزاع الارض إلا أهلها و  
 الخشب والصيد الذي باص في أرضه **الثالثة**  
 المبيع يملك المشتري بالانجاب والقبول إلا إذا  
 كان فيه خيار شرطه فإن كان البايع من المشتري



اتا فاقا وان كان المشتري قد كلف عند الامام خلا فالحال وفي التحقيق الامر  
 موقوف فان تم كان المشتري فكلون الزوايد منه حينه وان فسخ  
 فهو للبائع فالزوايد ويقرب منه ملك المرد فانه يزول عنه  
 رد الامر اعني فان اسلم شيئا انه لم يزل وان مات او قتل  
 بان انه ازال منه وقتها **الموت** الموصى له ملك الموصى به  
 بالقبول الا في مسائل قد منها فلا يحتاج اليها فلهما شيهان  
 شبهة بالهبة ولا بد من القبول وشبه بالهبة ان فلا يتوقف  
 الملك على القبض واذا وقع الياس من القبول وحسبه  
 اعتبر غير انا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردتا على  
 الورثة ان قبلوا ما يفسخ ملكه والامحور واجبا في الوالدية  
 والملك بقوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في  
 الولو الحية رجل وصي بعبد الان والموصى له غاب  
 فتفتت في مال الموصى فان حضر الغاب ان قبل رجل عليه  
 بالنفقة ان فعل ذلك باجر القاضي وان لم يقبل فهو ملك  
 الورثة انتهى **الحالة** لا ملك للموخر الا حصة بنفس  
 العقد وانما ملكها بالاستثناء او الملك منه او بالتجمل  
 او بشرط فلو كانت غدا فاعتقه الموخر قبل وجود  
 واحد ما ذكرنا لم ينقذ عنه لعدم الملك وعلى هذا  
 لا ملك للمستأجر المتأخر بالعقد لانه محدث شيئا  
 فشيئا وهذا افارقت البيع فان البيع عين موجودة  
 بما حدث فهو على ملك الموخر وكذا قلنا ان المتأجر  
 لا ينفع اجارته من الموخر **الحالة** اختلفوا  
 في القرض هل ملك المستقرض بالقبض او بالتصرف  
 وفائدة ما في النزاعية باع المقرض من المستقرض  
 اكثر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستلام

في مال الموصى له غاب

يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند ان فسخ يجوز لانه  
 لا ملك للمستقرض قبل الاستلام وسبع للمستقرض يجوز  
 اجماعا فيه دليل على انه ملك بنفس القرض وان كان  
 جازا لا يتعين كالتقديس يجوز بيع ما في الذمة وان كان  
 قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكسر  
 للمستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى  
 فليست في حصة التعليل للملك **الحالة** دية  
 القتل ينسب للمقتول ابتداء ثم ينتقل الى ورثته في  
 كبر احواله فتقتضي منها ديونه وتنقذ وصاياه ولو  
 اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل  
 غيرها فيورث كبر احواله وهذه الوانقلب بالانقضاء به  
 ديونه وتنقذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص  
 فيما دون النفس وورعت على ذلك وكلمة ار الا ان  
 من فرقة ولو قال اقلني فضله وطنا لا قصلا من اتفاق  
 الروايات عن الامام فلا دية ايضا لانها ثبتت للمقتول  
 وقد اذن في قتلها وهو احدي الروايتين وينبغي  
 ترجيحها ما ذكرنا ثم رأيت في النزاعية ان الاصل  
 عدم وهو بها فظهر ما رجحه بخلافه تعالى ورواه  
 والدية ولو جنى المرحون على وارث السيد فكلما  
 اروه الآن ومقتضى شوقها للجمع ابتداء ان يكون  
 للملك حالها لا اذ لحقني علم الراي **الحالة** في رقة  
 الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا  
 الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان  
 معين **الحالة** اختلفوا في وقف ملك الوارث  
 قيل في افرجه من اخوان حيوة الموت وقيل بموت

في مال الموصى له غاب



في استقراض الدين الحرام  
 على الورثة بيع ماله مستوفى

وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفوايض في الفوائد  
 والدين المستوفى للثمة يمنع ملك الوارث قال في جامع  
 الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استوفى  
 دين لا يملكها وارث الا اذا ابراء الميت عن دينه ولو اده  
 وارثه شرط التبرع وقت الاداء اما لو اده من مال  
 نفسه مطلقا بلا شرط التبرع او الرجوع يجب له دين  
 على الميت فتضمن ماله بدين ظاهر يملكها بظهور ان  
 وقتا ودنيا مستوفى فاداه وارثه ثم اذن للميت  
 في التجارة او كاتبه لم يبيع اذ لا يملكه ولا ينتفع به الوارث  
 الثمة المستوفى بالدين وانما يبيعه العاقل والدين  
 المستوفى يمنع حوازل القضا والقسم فان لم يستوفى  
 لا ينبغي ان يصالحوا اما لم يقضوا دينه وكوفعوا جاز  
 ولو اذنت بوجوبه لم يظلم دين محظ او ردت القسمة و  
 للوارث استخلاص الثمة لقضاء الدين ولو كان مستوفى  
 وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمال في يده فحل  
 يقط الدين وما اخذه ميراث اولاد ما اخذه  
 دينه قال في الزاوية استغراق الثمة بدين الوارث  
 اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى  
**اعلم** ان ملك الوارث بطريق الملاقاة غن للميت  
 فهو قائم مقامه كانه حي فرد المبيع يجب ويرد عليه  
 ويصير مغورا بالاحارة التي اشترى بها الميت ويصير اثبات  
 دين الميت عليه وينصرف وقت الميت بالبيع في  
 الثمة مع وجوده واما ملك الوارث فليس بخلاف  
 عنه بل يفتقر ملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة  
 في حق ما ذكره الصدر الشريد في شرح ادب القضاء

للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرنا واذ ادعاه عليه شره  
 ما باع الميت باقل ما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث  
**الحاشية** على الصداق بالقبض فالزواج قبل  
 القبض ولما اطلق في تنصيف الزيادة مع الاصل  
 بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح  
 الكفر وقد خالف الصنف يهود الى ملك الزوج بالطلاق  
 قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء او رضاء  
 وفائدة في الزواجر **الحاشية** في استوار الملك  
 مستوفى البيع الى عن المنار بالقبض ويستوفى الصداق  
 بالدخول او الخلو او الموت او وجوب العدة عليها  
 منه قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح والآخر زيادة  
 اخذنا طاعنا والمراد من الاستقرار في البيع  
 من انفاخه بالهلاك وفي الصداق الا من من  
 تطهر بالطلاق وسقوطه بالردة وتقبله ابن مرج  
 قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه  
 لو ملك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين  
 وجميع الديون بعد تزويجها مستوفى الا دين لم  
 لقبول الفسخ بالانقطاع بخلاف من المبيع فانه  
 لا يقبل بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك  
 في المقتوب والمستهلك فمستند عندنا الى وقت  
 الغصب والاستهلاك فاذا غصب المقتوب  
 وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب  
 وفائدة على الاكساب ووجوب الكف ونفوذ  
 البيع ولا يكون الولد والتحقيق عندنا ان الملك  
 يثبت للغاصب شرط القضاء بالقية لاحكامنا

في استقراض الدين

ما يستقر وقت الغصب في ثبوت ملك الغاصب



بالغصب مقصود أو كذا لا يملك المولى بخلاف الزمادة  
 المتصلة كذا في الكف في باب النهي وفي الهداية  
 في النفقة لو كان نفق المودع على أبيه المودع بلا اذنه  
 واذن الغاصب ضمنها ثم إذا ضمن لم يرجع عليها  
 لأنه لما ضمن ملكه بالضممان فظهر أنه كان متبرعا وذكر  
 الزيلعي أنه يباع أنه بالضممان استغنى ملكه الزوف  
 التعدد فثبت أنه تبرع بملكه فصار كما إذا ضمن دين  
 المودع بها انتهى وفي شرح الزياد أن الغاصب كان  
 فيه أو قل ككتاب الغصب **الاسل** الأول أن زوال  
 المقتصد عنه ملك المالك عند اداء الضمان عندنا  
 يستند إلى وقت الغصب في حق المالك والغاصب  
 وفي حق غيره بما يقتصر على الضمان إلا إذا تعلق  
 بالاستناد حكم شرعي يمنع عنه أن يتحول الزوال  
 مقصورا على الحال في يستند في حق الكل لأن الزوال  
 في حق المالك والغاصب استند لا يكون الغصب  
 سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة  
 في وجوب الضمان في وقت الغصب فلا يظهر ذلك  
 في حق غيره إلا إذا انضمل بالاستثناء حكم شرعي  
 لأن حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر استناد  
 في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الأصل  
 منها الغاصب إذا أودع العين ثم هلك عند  
 المودع ثم ضمن الغاصب فلا يرجع له على المودع  
 لأنه ملكها بالضممان فصار خودعا مال نفسه وفيه  
 إذا غصب جارية فأودعها فابتقت فضيحة المالك  
 قيمتها ملكها الغاصب ولو أعتقها الغاصب صح ولو

الاربع الناصب على الوجه في الملك

ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت حرمانه الغاصب غنقت عليه  
 لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان  
 المودع وان جاز تضمينه فلا الرجوع بما ضمن على الغاصب  
 وهو المودع ككونه عاملا له فهو وكيل الشراء ولو اختار  
 المودع بعد تضمينه اخذ ما بعد عودتها ولا يرجع على الغاصب  
 لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العودته الا باق  
 وكان امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا  
 ذهبت عنها والمودع جبرها على الغاصب حتى يعطيه  
 ما ضمنه للمالك فان هلك بعد الجبر هلكت بالقيمة فان  
 ذهبت عنها بعد الجبر ضمنها كوكيل الشراء لان  
 الثالث وصف وهو لا يملك شيئا ولكن يتجر الغاصب  
 ان شاء اخذ ما ورد جميع القيمة وان شاء ترك كما في  
 الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب اجرا او رهنا فهو  
 كالوديع سواء وان اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب  
 كان المالك له وان ضمن المستعير او الوهب له كان المالك  
 لها لانها لا يتوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار  
 الضمان عليهما فكان للمالك لها ولو كان مكانها مشترقا  
 سلمت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن لها  
 لانه لا يرجع على الاول فحقق عليه لو كانت حرمانه  
 وان ضمن الاول لها لانه لا يرجع على الاول فحقق عليه لو  
 كانت حرمة ولو كانت اجنبية فلا قول الرجوع بما ضمن على  
 الثاني لانه ملكها فخصم الثاني غاصبا ملك الاول وكذا الوابرة  
 المالك بعد التضمين او وهبها له كان له الرجوع على الثاني  
 واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت  
 الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا اسلمها للثاني وراجع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه



ووضعت العبد فأنفذ على وجهه  
 في الموصي له الأمانة ولا يجوز للموصي

في الموصي له الأمانة

عليه لم يكن له ذلك لأن الثاني قد عثر على رد العين فلا يجوز تضمينه  
 وأن رجع الأول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وقام  
 التعريفات فيه **الثانية عشر** الملك المالك للمعطي والمنفعة  
 معا وهو الغالب أو للعين فقط أو بالمنفعة كالعبد الموصي  
 بمنفعته إذا رقت للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة  
 الموصي له فإذا مات الموصي له عادت المنفعة إلى المالك والوارث  
 والغلة والكسب للمالك وليس للموصي له الجارة ولا الإخوة  
 منه بل الموصي إلا أن يكون أهله في غير ما يخرج العبد من الثلث  
 ولا يملك استخراجه إلا في وطنه وعند أهله ويصح المصالح الموصي  
 على شيء وبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من  
 الموصي له ولو خشي العبد الفداء على الخدم فإن مات  
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فإن أباى بيع و  
 أن أباى الخدم من الفداء فداءه للمالك كود فصح وبطلت  
 الوصية وأرسل الجناية عليه للمالك كالموهور له وكسبه أن  
 لم تنقص الخدمة فإن انفقتا اشترى بالارسل خادما أن بلغ  
 والأبيع الأول وضم إلى الارسل واشترى به خادما ولا  
 قصاص على قاتله عدا الملم جميعا على قتله فإن اختلفا ضمن القاتل  
 قيمة يشترى بها آخر ولو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمة  
 يشترى بها خادما هكذا في وصايا المحيط فاما نفقته فإن  
 كان صغيرا فنفقة على المالك كما في النظمية وأما في الزيلعي  
 منه أنه لا يحيط صدقة قطره فسبق عليه كما في فتح القدر ويمكن  
 جملة على أن المراد لا يجب على الموصي لنحو كف نفقته وأما بيع  
 منه غير الموصي له فلا يجوز إلا برضاه فإن بيع برضاه لم ينتقل  
 حقه إلى الثمن إلا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنايات  
 بخلاف ما إذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشترى بها عبدا

ويستقل حقه فيه غير تجديده كالوقف إذا استبدله استقل  
 الوقف لا بدله ذكره قاضي خان من الوقف وكالمدير إذا  
 قتل خطأ وشترى بغيره عبدا أو يكون مديرا منه غير تدبير ذكر  
 الزيلعي من الجنايات ولم أر حكم كإبنته المالك وينبغي  
 أن تكون كاعتاقه لا يبيح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه في الكفارة  
 وينبغي أن لا يجوز لأنه عادم المنفعة للمالك وحكم وطئ  
 المالك وينبغي أن يحل له لأنه تابع لملك الرقبة وقدره أن فيه  
 بأن تكون عنه لا تحيل والآ فلا **الثالث عشر** ملك الهبة  
 والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع  
 من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة بإذكرناه  
 في أصل الملك قبلها لا يملك له ولا تورث عنه لو مات و  
 تبطل إذا باع ما ينتفع به **تنبيه** قد علمت أن الموصي له  
 وأن ملك المنفعة لا يورث وينبغي أن يكون له الإجارة وأما  
 المتأخر فيجوز ويغير بالاختلاف باختلاف المستعمل و  
 الموقوف عليه السكنى لا يورث ويغير وإن فعيه جعلوا  
 ذلك أصلا وهو أن من ملك المنفعة ملك الإجارة و  
 الإجارة ومن ملك الانتفاع ملك الإجارة لا الإجارة  
 ويحصلون المستعمل والموصي له بالمنفعة مالكا للانتفاع  
 فقط وهذا يخرج على قول الآخر من أن العارية أمانة  
 المنافع لا يملكها والمذهب عندنا أنها تملك المنافع  
 بغير عوض فمن كالاجارة تملك المنافع وأما المملك  
 المستعمل الإجارة لأنه يملك المنفعة بغير عوض فلا  
 يملك أن يملكها بعوض ولأنه لو ملك الإجارة يملك أكثر  
 مما يملك فإنه يملك المنفعة بلا عوض فيملكها بغير ملك  
 ولأنه لو ملكها للزم أحد الآخر من الغير الجائز من لزوم

ملك الهبة والصدقة بالقبض



العارية او عدم لزوم الاجارة وهذا التحليل يشمل  
الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الرأى فملك  
الموقوف عليه السكن والمنفعة كالمستعير وقيل انما البيع  
الاتفاق وهو ضعيف بان له الاعارة وبما في  
التدريج في الوقف **واما اجارة القطع** ما اقطعه الامام  
فاقنى العلامة قاسم بيمينها قال ولا انطر طراز خرج  
الامام له في اثناء المدة كما لا انطر طراز حوت المخرج  
اثنانها ولا يكونه ملك منفعة لان مقابلته مال فهو نظير المتاجر  
لانه ملك منفعة الاقطاع لمقابلته استغداه لما اعدله  
لانظر للمستعير ما قلنا واذ امانات المخرج اذا خرج الامام  
الارض عن المقطاع تنفس الاجارة لانقل الملك الى  
غير المخرج كما لو اقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة  
الاقطاع **وهي اجارة المتاجر واجارة العبد الذي**  
**هو صومع** على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه  
القطعة **اجارة العبد الماذون** ما يجوز عليه عقد الاجارة  
من مال التجارة واجارة ام الولد انتهى وقد اختلفت في  
في الاقطاع **واخرى سميتها** التحفة المرحنية في الاراض  
المصرية وفيما اقنى به العلامة قاسم النخري بان الامام ان  
يخرج الاقطاع عن المقطاع من ثاء وهو يجوز على ما اذا  
اقتطعه ارضا عامرة من بيت المال اما اذا اقطعه جوار  
فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار ملكا لرفقة  
كما ذكره ابو يوسف في كتاب المزارع **القول في الدين**  
وعرفه في الحاوي القدسي بانه عبارة عن مال علمي  
يحدث في الذمة ببيع او استئصال او غيرها وانما  
واستيفاءه لا يكون الا بطريق المعاصرة عند ايجابه

مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له  
وحدث الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبايع واذا  
دفع المشتري عشرة الى البايع وحك مثله في ذمة  
البايع دينا وقد وجب للبايع على المشتري عشرة  
بدل ائنه الثوب ووجب للمشتري على البايع مثله بدلا  
عنه الموقوف عليه فالتقيا قضا صا انتهى ونفع على ان  
طريق انفاة انما هو المقاضاة لانه لو اراه عنه بعد قضاءه  
صح ورجع المدين على الدائن **بما دفعه** وقد ذكرناه في  
المداينات من قسم الفوائد واختص الدين باحكام  
**منها** جواز الكفالة به اذا كان دينا صحيحا وهو لا يقط  
الا بالاداء او الابرأ فلا يجوز بدل الكفالة لانه يقط  
بدونها بالتعدي **ومنها** جواز الرهن به فلا يجوز  
الكفالة والرهن بالاعتاق والامانة والمضونة بغير  
كالمبيع واما المضونة بنفسها كالمصوب وبدل المخلع  
والمرور وبدل الصلابة دم العبد والمبيع فاسد اذا مضى  
على سوم الشراء فنقص الكفالة والرهن بها لانها ملحقه  
بالدين قال الاسيوطي مغربا الى السكنى في تكملة شرح  
المذهب فرع حدث في الاعصار القريبة **وقف**  
**كتب اشترط الواقف** ان لا تقار الا برهن  
او لا يخرج من مكان يجب بالائتمار ولا يخرج اصلا  
والذي اقول في هذا ان الرهن لا يصح بالاشياء غير  
مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا  
بل الاخذ بها ان كان في اهل الوقف اشحن الاتقاع  
ويده عليها بامانة وشرا اخذ الرهن عليها فاسد  
وان اعطاه كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن

هو وقف الكنت



الكتب امانة لان فاسد العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة  
 هذا اذا اريد الرهن شرعي وان اريد مدلوله لغة وان يكون  
 بذكره فيصح الشرط لانه عرض صحيح واذا لم يعلم اراد الواقف  
 فيجعل ان قال بالبطان في الشرط المذكور جعل على المعنى  
 الشرعي وتجعل ان يقال بالصحة على اللغوي وهو الاقرب  
 نصحي الكلام ما امكن وجه لا يجوز افرأجهابونه وان  
 قلنا بطلان لم يخرج افرأجهابونه لتغذره ولا بدونه امانا لانه  
 خلاف شرط الواقف واما لفاد الاستثناء فكانه قال لا  
 يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرطه عرض صحيح لان  
 افرأجهابونه ضاعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من  
 يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف  
 يقول لا يخرج الا بذكره وهذا البابس به ولا وجه لبطلانه  
 وهو كما حملنا عليه قوله الا برهن في المدلول اللغوي فيصح  
 ويكون المقصود ان تجوز الانقطاع لمن يخرج به شروطا  
 بان يضع في خزانه الوقف ما تذكر به اعادة الموقف  
 ويذكر الى زن به مطالبة فينبغي على هذا الوجه ان يصح  
 هذا او متى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرط الواقف  
 يمنع ولا يقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل ان  
 ياخذها فاذا اخذها طالبه الى زن بردة الكتاب ويجب عليه  
 ان يرده ايضا بغير طلب ولا يستبعد ان يجعل قول الواقف الرهن  
 على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنسلا للفظ  
 على الصحة ما امكن وجه لا يجوز افرأجهابونه المذكور ويمنع  
 بغيره لكن لا يثبت له حكم الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل  
 الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تغريب ولو تلف بتغريب  
 ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الرهن لو فاته ولا يمنع على صاحبه

الرهن انما يتعين بالامانة

التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يبيع الرهن بالامانات  
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا  
 هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون  
 كالصحيح والامانة وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي  
 فغير بعيد ومنها صحة الابرأ عنه فلا يبيع الابرأ عن  
 الاعيان والابرأ عن دعواتها صح فلو قال ابرأك عنه  
 دعوى هذا العاين صح الابرأ فلا تسع دعواه بها بعده  
 ولو قال برئت من هذا الدار او من دعوى هذه لم تسع  
 دعواه وبينه ولو قال ابرأك عنها او عن خصوصي فيها  
 فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابرأه عنه ضمانه كذا في  
 النهاية في الصلح وفي كاف المالك من الاثر لاحق في قوله ابرأ  
 من الدين والعاين والكفالة والاجارة والحد والقصاص  
 انتهى وتبين ان ابرأه عن الاعيان في الابرأ العام لكن  
 في مدانيات القينة افرق الزوجان وابرأ كل واحد  
 منها صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذره في  
 ارضها واعيان قائمة فالصناد والاعيان القائمة لا تدخل  
 في الابرأ عنه جميع الدعاوى انتهى ويدخل في الابرأ  
 العام الشفعة فهو سقط لها قضاء لاديانته ان لم يقصد  
 كذا في الولولجية وفي الابرأ عن العاين المفصولة ابرأه  
 عنه ضمانها وتضمن امانته في يد القاصب وقال زفر لا يبيع  
 الابرأ ويبقى مضمونة ولو كانت العاين مستملكة صح  
 الابرأ ويرى عنه قيمتها انتهى وقوله الابرأ عنه  
 الاعيان باطل معناه انها لا يكون ملكا بالابرأ  
 والا فالابرأ عنها سقوط الضمان او يحمل على الامانة  
 الثالث قبول الاجل فلا يبيع ما جيل الاعيان لان الاجل

صحيح

الرهن انما يتعين بالامانة

الرهن انما يتعين بالامانة

الرهن انما يتعين بالامانة

الرهن انما يتعين بالامانة



وعدم طوول الاجل قبل وفاته

شرع رفعاً للتخصيل والعين حاصلة **فائدة الاولى**  
ليس في الشرع دين لا يكون الا جالا الاراس مال  
الموكل او بدل المرفق والقرض والتمس بعد الاكالة  
ودين الميت وما اخذه به الشفع العفار كما كتناه  
في شرح الكنتز عند قوله وصح تاجيل كل دين الا القرض  
وليس فيه دين ولا يكون الا جالا الا الدين والمال  
فيه واما بدل الكتابة فيصير عندنا حالا وموجلا الثانية  
ما في الذمة لا يتبع الا قبض وكذا لو كان لها دين لب  
واحد قبض احدها نصيبه فان لم يكن ان تركه  
ويصير تفرغه على ان ما في الذمة لا يصير فبنته الثالثة الاجل  
لا يحل قبل وقته الاموت المدون ولو حكما بالاجل اذ حشا  
بدار الحرب لا يحل يموت الوالدان واما لا في اذ اشرق  
وله دين موجل فنقول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط  
الاجل فقط كما قال الشافعي واما المبنون فظاهر كلامهم  
انه لا يوجب الحلول لا مكان التخصيل بولية الرابعة  
الحال قبل التاجيل الا ما قد مناه والمصلحة في لزوم القرض  
شيان حكم المالك بلزومه بعد ما ثبت عنده اصل الدين  
او ان يجيل المستقرض صاحب المال على رجل السنة  
او سنتين يصح ويكون المال على الجيل عليه الى ذلك  
الوقت وعند ان فدية المال لا يقبل بعد الزرع الا  
اذا نذر ان لا يطالب به الا بعد شهر واوصى بذلك ونهى  
التاجيل القبول والافلا يصح والمال حال ونهى ايضا  
ان لا يكون خولا ولا جهالة متفاحنة فلا يصح التاجيل  
الى حبس الزرع ونحو المطر والثلج ويصح الى الحصاد  
والدياس وان كان البيع لا يجوز بمن موجل اليها

كذا في القنية **تنبيه** قال الدارين للمدون اذهب واعطني  
كل شيء فليس بتاجيل لانه امر بالاعطاء للمالك الرابع  
لا يصح عليه من غير من هو عليه الا اذا سلطه قبضه قبض  
وكيلا قابضا للموكل ثم لنف ومقتضا صحته غزله عنه  
**التسليط** قبل القبض او في وكالة الواقعات الحامية  
لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضا  
منه قبض منها دنانير جاز لانه صار له الحق للموكل  
فلك الاستبدال انتهى وهو مقتضى عدم صحة الرجوع  
عن التسليط وفي مائة المفقة الزكوة لو تصدق  
بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكوة واحدة  
بقبضه جاز استحسانا وان لم يآخذه لا يبيع الدين  
لا يجوز ولو باعه من المدون او وطئه جاز والنت  
لو وهبت حرثا من ابيها اولادها الصغيرة هذا الزوج  
وان اخرجت بالقبض صحته والا لانه هبة الدين  
من غير من عليه الدين انتهى وفي مديونات القنية قضى  
دين غيره ليكون له على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لاخر  
بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع لآخر الثمن من ماله ففشاء  
عنه المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا  
قاسدا او يرجع البايع على الآخر بما اعطاه وكان ممن  
على المشتري على حال انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي  
لي على زوجي لو ادي لا يجوز او ارضاه وخرج عنه  
ملكك الدين لغير من هو عليه الجواز فانها كذلك مع صحتها  
كما اشار اليه الزبيدي منها وخرج ايضا الوصية به لغير من  
هو عليه فانها جائزة كما في وصايا النازية فالمستثنى  
ثلاث فرع الامام الاعظم عنه صحة ملكه من غير من

في قول الدارين للمدون اعطني كل شيء



عليه ان لو وكله بشرا بعد ما عليه ولم يعين المبيع والمبايع لم يصح  
التوكيل وصرح ان عتق احد هما واجمعوا انه لو وكل  
مديونة بان تصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل  
المستاجر بان يعمر العين من الاجرة صح وقد اوضحناه  
في وكالته اليه الرابع لا يجب الزكوة منه اذا كان  
المديون جاحدا ولو لم يثبت عليه فلو كان على مقر  
وجبت الا اذا كان مغفلا فاذا قبض اربعين بما  
اصله بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب  
الزكوة من شرح الكنف انواع الديون ما يمنع الدين  
وجوبه ولا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع الدين  
وجوب شرائه لقول الزيلعي في اخوات التيمم  
والمراد باليمن النافض على حاجته الثاني الشتر  
كذلك فيما ينبغي ولم اره الثالث الزكوة والمراد به  
فيها ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين التذرو  
الكفارات ودين الزكوة مانع الرابع الكفارة و  
اختلف في منعه وجوبها والصحة انه يمنع بالمال  
كما في شرحنا على المنار من بحث الامر الخامس  
في صدقة الفطر وانفقوا على منعه وجوبه **تنبيه**  
دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره ومنع  
وجوب زكوته لو كان للتجارة كما مناه فيه من ذلك  
المحل **السادس** لا يمنع اتانها **السابع** نفقة الزوج  
وينبغي ان يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها  
الا على نفقات حرام الصدقة الثامن ضمان  
ببرائة الاعناق ولا يمنع لان الدين لا يمنع دين  
اخر **التاسع** الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية

يمنعها كصدقة الفطر **تنبيه** قد عتقنا انه لا يمنع ملك الوارث  
للزكاة ان لم يكن مستغفرا ومنعه ان كان مستغفرا  
ومنعه نقاذ الوصية والتبرع من الميراث وسيج  
اخذ الزكوة والدفع الى المديون افضل ما ثبت من  
ذمة المحصر وما لا يثبت اذا هلك المال في الزكوة  
بعد وجوبها لا يبقى من ذمته ولو بعد التملك من دفعها  
وطالب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر  
لا يسقط بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الخلاف ما اذا  
كان محصرا وقت الوجوب ثم اسرعة فانها لا يجان  
وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق في بين الغني و  
الفقر كما في الصدقة وقضية الخلق والناس والطيب  
لعذر وكفارة اليامين وما يكون الصوم مشروطا بما اراه  
كفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل  
ودم التمتع والقران فيفوق فيها فلا اعتبار لاعتبار  
وقت تكفيره بالصوم وكذا الفرق في قدية الشئ الثاني  
فلا وجوب على الفقير فاذا ابر لا يلزمه الاخراج  
ما تقدم على الدين وما يؤخر عنه اما حقوق الله تعالى  
كالزكوة وصدقة الفطر فيسقط بالموت واما الكلام  
في حقوق العباد فان وقت الزكاة بالكل فلا كلام والاقدم  
للتعلق بالعين على ما تعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق  
الله تعالى قدمت الغرايض وان اخرجها كالحاج والزكوة  
والكفارات وان تواترت في القوة بدعي بما داء به  
واذا اجتمعت الوصايا لا تقدم البعض على البعض  
الا العقب والمجايا ولا تعتبر بالتقدم والتأخير ما لم  
ينص عليه وتماخ في وصايا الزيلعي **تنبيه** فيما تقدم

في سقوط حقوق الله تعالى



في اجتماع الناس

في اجتماع الناس

عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في الفرجين وحايض  
وميت ونم ماء يلقى لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم  
فهو اولى به وان كان ملكا لهما لا يصر لاحدهم ويجوز  
التيمم لكل وان كان الماء حياحا كان الحنف اولى به لان  
غسل فريضة وغسل الميت سنة والرجل يضر اما المرأة  
فيفعل الجنف ويقيم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء  
بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق على مال  
الابن ولو ذهب هو قدر ما يلقى لاحدهم قالوا الرجل  
اولى به لان الميت ليس له اهل قبول الجنف والمرأة لا اهل  
لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما ينبغي على قول  
من يقول ان هذه المشايخ فيما يحتمل الغيبة لا تعبد الملك  
وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضي خان وحراده  
من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها خلاف غسل  
الجنف فانه في القوان وينبغي ان يلح بما اذا كان حياحا  
اذا اوصى به لاجل الناس ولا يلقى لاحدهم واما ما  
له نجاسة وهو حرجي وحده ما يلقى لاحدهما فانه يجب  
صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من النجاس وعلى  
هذا لو كان مع الثلاثة ذوات نجاسة يقدم عليهم ولم اره  
اجتمع جنازة وسنة وقية قدمت للجنازة ولما اذا  
اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره وينبغي تقديم  
الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لانه يحتمل قوته  
بالاجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم  
الجنازة وكذا لو اجتمع مع جمعة وفرض ولم يخف خروج  
وقته وينبغي ايضا تقديم الحنف على الوتر والراوية  
واما الحدود اذا اجتمعت ففي المحيط اذا اجتمع حدان

في اجتماع النفر والحدود

وقدر على درء احدهما دراوان كانت في اجناس مختلفة  
بان اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والغزف و  
الفقار يدر بالفقار فاذا برى احد للغزف فاذا برى  
ان شاء يدر بالقطع وان شاء يدر بحد الزنا وحد  
الشرب اخر بالشبهة بالاجتهاد من اصحابه وان كان  
محصنا يدر بالفقار ثم يدر الغزف ثم بالرحم وبلغ في غير  
ولو اجتمع النفر والحدود قدم النفر على الحدود  
وفي الاستيفاء كتحقيق حق العبد كذا في الظنية ولم  
ار الا ان ما اذا اجتمع قتل العاص والردة والزنا  
وينبغي تقديم العاص قطعاً على العبد واما اذا اجتمع  
قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لان به تحصل مضمومتها  
بكلان ما اذا قدم قتل الردة فانه يموت بالرجم واذا  
قدم قتل العاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود  
العاص والردة وافات الرجم فرع بقرب هذه  
المساثل كما ان اجتماع الفضيلة والتقصية فيها  
الصلوة اول الوقت بالتميم واخوه بالصوم فحينها  
يجب التاخير ان كان طمع من وجود الماء آخوه والا  
فالقديم افضل ولم ار الا صاحبنا انه تيمم في اوله وصلى  
فاذا وجبه آخوه توفاه وصلى ثانيا ولا بعد القول  
بافضلته وقال النافعة انه النهاية في تحصيل الفضيلة  
**ومنها** لو صلى منفردا صلى في الوقت المتيقن وان اخرعه  
صلى مع الجماعة فالافضل التاخير **ومنها** لو كان اسبغ  
الوضوء نفوت الجماعة ولو اقتصر على مرة ادرها  
فينبغي تفضيل الاقتصار لادراكها **ومنها** غسل الرجلين  
افضل في المسح على الخفين كمن يرى جوارحه والا فهو افضل

في اجتماع الحدود

في اجتماع قتل العاص والردة والزنا

في القتل والمسيح

وقدر







طه العبد الخبيث  
الرهين اذ اريد فاعبر  
فيمدح الهالك

سنة ١٢٠٤ هـ في شهر ربيع الأول  
في دار الخزانة العامة بمصر

مصحف جليل

تعتبر قيمة يوم التلذذ لانه يزور عليه ذكر الزيلعي في البيع  
**ومنها** العبد المحض عليه يعتبر قيمة يوم الجناية **ومنها**  
العبد اذا جنى فاعتقه سيده غير عالم بها وقتلنا بعض  
الافل من قيمة **ومنها** الرهن اذا اشرك بالافل من  
قيمة **ومنها** الدين فالمعتبر قيمة يوم الهلاك لقولهم ان يده  
يد امانة فيه حتى كانت تفتت على الراهن في حيوة  
وتفنت عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي **ومنها** لو اخذ  
من الارز والعسل وما اشبه ذلك وقد دفع اليه  
ديارا مثلا لينفق عليه ثم اختصا بعد ذلك في قيمة  
**الماخوذ** هل يعتبر قيمة يوم الاخذ او يوم الخصومة  
قال في التمهة يعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه  
شيا بل كان ياخذ منه على ان يدفع اليك ما يجمع  
عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سهو من حال ذكره  
المحقق انتهى **ومنها** ضمان عتق العبد من ادا اعتقه  
احدها وكان موصرا او خارا كانت تضمينه فالمعتبر القيمة  
يوم الاعيان كما اعتبر حاله في البر والعار فيه كما ذكره  
الزيلعي **ومنها** قيمة ولد المغرور بالحرفي الخاصة يعتبر قيمة  
يوم الخصومة واقض عليه وحكام في النهاية ثم حكم في الاستحباب  
انه يعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم  
الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان  
القضاء لا يترأخ عنها وهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم  
الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء **ومنها** من اعتبر يوم  
وضعه **ومنها** ضمان جناب الامة قالوا لو كان ذكر آ  
وجب على المضارب نصف عشر قيمة لو كان حيا وعشر

卷之四

قيمة لو كان انشئ كذا في الكسرة وفي الثانية وفيها في القدر سواء ظاهر  
كلامهم اعتبارا يوم الوضع **ومنها** قيمة الصيد المتلف في الحرم  
او الاحرام **قوله** الكسرة في الثاني يتقوم عندلين في قتله او  
اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله  
كما في المتلف **ومنها** قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع  
بها بعد التعريف ولم يخرجها كما قالوا لمضرب قيمتها يوم التصديق لقولهم  
ان سب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم اره حيا  
**ومنها** قيمة جارية الابن اذا احبها الاب فادعاه والظاهر  
من كلامهم ان الاعتبار لقيمته قبيل العلوق لقولهم ان الملك  
ثبت شرعا للاستيلاء عندها لاحكام **ومنها** قيمة الصداق  
اذا انصف بالطلاق قبل المسيس وكان ما كمل ولم له  
صرحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء له والراضي لما قلنا  
انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان  
بعد القبض فله ستة عشر موضعا فانعمها **القول في**  
**اجرة المثل** يجب في مواضع احدها الاجارة في صور **ومنها**  
القاسدة **ومنها** لو قال له للزوج بعد انقضاء الدة ان فعتها  
اليوم والا فعلت كل شيء كذا او قل يجب **ومنها**  
لو قال اشترى العائن للاجرة اعمل كذا كنت ولم يعمل بالاجرة  
بخلاف ما اذا علم فانه يجب **ومنها** لو عمل له شيئا لم يرتاجه  
وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب اجرة المثل  
على قول حماد وبه يفتي **ومنها** في غصب المنافع اذا كان  
المغصوب مال شتم او وقف او معدا للاستغلال على المفتية به  
وليس منها ما اذا خالف المواد الى شرطان حمل اكثر  
من المشروطة فانه لا يجب اجر ما زاد لان الضمان و  
الاجر لا يجتمعان **ومنها** اذا فدت المقات

عجل

في يوم السبت المصيف المكلف

[illegible]

في المصنف في رتبة المنال

۱۱۶۸

في روح الدخيل الى السليم والوقف



من يتأمل في الأجر يجب الوسيط حتى لو كان المثل اثني عشر  
عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب  
أحد عشر **محلها** في التقويم ولو اختلف الموقوفون في منتهى  
شهر اثنان ان قيمة عشرة وشهر اثنان ان قيمة أحد  
عشر وجب الأخذ بالكثرة ذكره الاقطع في باب السرقه  
لما حل **اجر المثل** في الاجارة الفاسدة يطيب وان  
كان السبب حراما والكثرة الغلبة وقد مضى على زيادة  
اجر المثل في الفوائد **الكلام** في مهر المثل الاصل في اعتباره  
حديث بروع بنت واشق وتينا في شهر الكثير ما هو  
بمن يعتد **واما الكلام** هنا في المواضع التي يجب فيها  
في النكاح الكحل عند عدم القيمة او النسبة ما لا يصح  
مراعاة كونه مطلقا والقرآن وخدعة زوج حرام  
اخرى وهو نكاح الشمار وجعل الجنس النسبة التي  
على خط وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول  
في الكحل والموت **واما** اذا طلقها قبل فالمسقة ولا تنصف  
وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطئ بشبهة ان  
لم يقدرك الملك سقا كما في امة ابنة اذا اجلبها فلا حرج عليه  
ما يتعدد فيه المهر يتعدد الوطئ وما لا يتعدد اما في النكاح  
الصحيح فكل ابو حنيفة ربع منقسما على عدد الوطئات  
تقدرا وما لا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الاب جارية ابنة  
اذا لم تحل وكذا بوطئ السيد مكاتبته وفي الكلام الفاسد  
ويتعدد بوطئ الابن جارية ابيه او الزوج بجارية  
احرانه **واقفي** والصدور الشريفة بالتعدد في الجارية  
المشتركة ونماه في شرحنا على منار **تنبيه** يجب خزان  
فيما اذا زنا باحدا ثم تزوجها وهو يخلطها

من يتأمل في الأجر يجب الوسيط حتى لو كان المثل اثني عشر  
عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب  
أحد عشر **محلها** في التقويم ولو اختلف الموقوفون في منتهى  
شهر اثنان ان قيمة عشرة وشهر اثنان ان قيمة أحد  
عشر وجب الأخذ بالكثرة ذكره الاقطع في باب السرقه  
لما حل **اجر المثل** في الاجارة الفاسدة يطيب وان  
كان السبب حراما والكثرة الغلبة وقد مضى على زيادة  
اجر المثل في الفوائد **الكلام** في مهر المثل الاصل في اعتباره  
حديث بروع بنت واشق وتينا في شهر الكثير ما هو  
بمن يعتد **واما الكلام** هنا في المواضع التي يجب فيها  
في النكاح الكحل عند عدم القيمة او النسبة ما لا يصح  
مراعاة كونه مطلقا والقرآن وخدعة زوج حرام  
اخرى وهو نكاح الشمار وجعل الجنس النسبة التي  
على خط وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول  
في الكحل والموت **واما** اذا طلقها قبل فالمسقة ولا تنصف  
وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطئ بشبهة ان  
لم يقدرك الملك سقا كما في امة ابنة اذا اجلبها فلا حرج عليه  
ما يتعدد فيه المهر يتعدد الوطئ وما لا يتعدد اما في النكاح  
الصحيح فكل ابو حنيفة ربع منقسما على عدد الوطئات  
تقدرا وما لا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الاب جارية ابنة  
اذا لم تحل وكذا بوطئ السيد مكاتبته وفي الكلام الفاسد  
ويتعدد بوطئ الابن جارية ابيه او الزوج بجارية  
احرانه **واقفي** والصدور الشريفة بالتعدد في الجارية  
المشتركة ونماه في شرحنا على منار **تنبيه** يجب خزان  
فيما اذا زنا باحدا ثم تزوجها وهو يخلطها

من يتأمل في الأجر يجب الوسيط حتى لو كان المثل اثني عشر  
عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب  
أحد عشر **محلها** في التقويم ولو اختلف الموقوفون في منتهى  
شهر اثنان ان قيمة عشرة وشهر اثنان ان قيمة أحد  
عشر وجب الأخذ بالكثرة ذكره الاقطع في باب السرقه  
لما حل **اجر المثل** في الاجارة الفاسدة يطيب وان  
كان السبب حراما والكثرة الغلبة وقد مضى على زيادة  
اجر المثل في الفوائد **الكلام** في مهر المثل الاصل في اعتباره  
حديث بروع بنت واشق وتينا في شهر الكثير ما هو  
بمن يعتد **واما الكلام** هنا في المواضع التي يجب فيها  
في النكاح الكحل عند عدم القيمة او النسبة ما لا يصح  
مراعاة كونه مطلقا والقرآن وخدعة زوج حرام  
اخرى وهو نكاح الشمار وجعل الجنس النسبة التي  
على خط وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول  
في الكحل والموت **واما** اذا طلقها قبل فالمسقة ولا تنصف  
وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطئ بشبهة ان  
لم يقدرك الملك سقا كما في امة ابنة اذا اجلبها فلا حرج عليه  
ما يتعدد فيه المهر يتعدد الوطئ وما لا يتعدد اما في النكاح  
الصحيح فكل ابو حنيفة ربع منقسما على عدد الوطئات  
تقدرا وما لا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الاب جارية ابنة  
اذا لم تحل وكذا بوطئ السيد مكاتبته وفي الكلام الفاسد  
ويتعدد بوطئ الابن جارية ابيه او الزوج بجارية  
احرانه **واقفي** والصدور الشريفة بالتعدد في الجارية  
المشتركة ونماه في شرحنا على منار **تنبيه** يجب خزان  
فيما اذا زنا باحدا ثم تزوجها وهو يخلطها

والزراعة كان للعامل اجر مثل **ومنها** اذا انقضت مدة  
الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان  
يشتد **ومنها** اذا فويت المضاربة فللعامل اجر مثله  
الا في مسئلة ذكرنا في الفوائد **ومنها** عامل الزكوة يستحق  
الاجر مثل عمله بقدر ما يلقه ويكفي اعوانه وقائده ان  
الماخوذ اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاحوال  
اموالهم الى الامام فلا اجر له **ومنها** الناظر على الوقف  
اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان  
الوقف طاحونة يستقرها الموقوف عليهم فلا اجر له  
فيها كما في الحائنية **ومنها** اذا عين القاضي له اجرة فان  
لم يعين له وسع فيه سنة فلا شيء له كما في القنية ثم  
ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يحتج له  
اجر النظر والعارة ولو عمل مع الحكمة انتهى **ومنها** الذي  
اذا نصبه القاضي وعين له اجر بقدر اجرة مثله جاز  
**واما** وضي الميت فلا اجر له على النصب كما في القنية **ومنها** الذي  
**ومنها** الفاسم لو لم يتاجر معان فانه يستحق اجر  
المثل **ومنها** يستحق القاضي على كتابة الحاضر والسجلات  
اجرة مثله **تنبيهات** الاول قولهم في الزرع  
بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل **مخبر**  
بالقضاء او الرضا **والا** فلا اجر كما في القنية الثاني  
اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسكن في عقد فاسد  
وان كان معلوما لا اراد عليه وينقص منه لو كان  
مجهولا وجب بالغا ما بلغ الثالث يجب اجر المثل في  
جنس الدراهم والدينارين الرابع اذا وجب اجر  
المثل وكان متقا وتامتهم من ينقص عنهم

في المثل

في المثل



في المهرين ونصف

في التعليقات

في بيان ما لا يصلح

بالفطام

المثل بالاول المسمى بالعقد وهو ان ونصف فيما قل  
كلما زوجهك فانت طالع فزوجها في يوم واحد ثلاث  
مرات ولو زاد باين دخل بها في كل مرة فعليه حصة  
مهر ونصف وبما في فقاوي قاضي خان **التعليل** في  
الشرط والتعليق التعليق ربط حصول جملة مضمونة  
بحصول مضمون جملة اخرى وفق الشرط في التلويح بانه  
تطبيق حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة انتهى  
وشرط صحة التعليق كون الشرط معد وما على شرط الوجود  
فالتعليق بكاس يتجزى وبالمسجل باطل ووجود الرباط  
حيث كان الزاء مؤخر او الاخير وعدم فاصل اجنبي  
بين الشرط واللاء وركنه اداة شرط فقط وجاء صالح  
فلما قصر على الادوات لا يتعلق واختلفوا في تجزئه  
لوقوع الزاء والفتوى على بطلانه كما يتناه في شرح  
الكنية ما يقبل التعليق وما لا يقبله تعليق التملكيات  
والتعقيدات باطل كالبيع والشراء والاجارة  
والاستثمار والهبه والصدقة والنكاح والاقارب  
والامراء وعزل الوكيل وحج الماذون والرجعة  
والتحكم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في  
رواية كالهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه  
بالشرط لا يبطل بالشرط القاسد كطلاق وعقود وحواله  
وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط  
القاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال  
بعث ان رضى الي ووقفه بخيار الشرط وبكلمة على صح  
ان كان ما يقتضيه العقد او لم يملكه او جوى الحق به  
او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحد مما

وقد ذكرنا في مدانيات الفوائد ما خرج من قولهم لا يطبق  
اللاء بالشرط وفي السبع ثلاثين مسألة نحو التعليق  
فيها وجعل بالايصم تعليقه ويبطل بقاسده ثلثة عشر  
البيع والقبض والرجعة والصلح عن مال واللاء  
والخ والعزل الوكيل في رواية والى باب الاعتاق و  
المزارعة والمعاملة والاقارب والوقف في رواية  
وما لا يبطل بالشرط القاسد الطلاق والخلع والرهن  
والقرض والهبه والصدقة والوصايا والوصية  
والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة  
والحوالة والاقالة والغصب وامان القن ودعوة  
الولد والصلح عن القصاص وجناية غضب وعقد  
ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها  
كفالة او حوالة وتعليق الرد يعيب او يخار شرط  
وعزل قاض والتحكيم عند رجوع وتماخ في جامع  
الفصولين والتماركة **قائده** من ملك التجر  
ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق ملك التجزء ولا ملك  
التعليق وملك لا ملك التعليق الا اذا علقه بالملك  
او سبه الثانية العبد والمكاتب لوقال كل خلوك  
املك فهو حر **عقود** صح بخلاف الصبي وعامه  
في الجامع للصدى سليمان في ملك العبد والمكاتب خبايا  
اليمان **القول** في احكام السفرة خاصة القصر والنفقة  
والنسيئة ثلاثة ايام بملكها او اما التنفيل على الدائمة  
فخرج خارج المص لا السفرة ومنها سقوط الجمعة والعينين  
والاضحية وتكبير الشريق واما صحة الجمعة في احكام  
المصروحة احكام السفرة حنة على المرأة بغير زوج

في بيان ما لا يصلح

من ملك التجر ملك التعليق

في احكام السفرة



في منع ادخال النجس والميت

ادخال الصبغة والنجاسة

ادخال النجس والميت

ومحرم ولو كان واحدا ومنه كان وجود احد مما شرط  
لوجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقة عليها اذا  
امتنع الحج الا بها والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط  
وجوب الاداء ويستثنى من حرمة فروعها الا احدا مما  
يجوزها عند الحرب الذي اراد السلام وكم احكامه منع  
الزوجة من الامام قضاء الوية الا في الحج اذا استغنى عنه  
وتحريمه على المدبول الا باذن الراش الا اذا كان فوجلا  
وتختص ركب اليه باحكام منها سقوط الحج اذا غلب  
الخطا وتحريم الرفقة وضمان المودع لو كان فيها  
في الحج وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام منها  
ما اذا غزا في الحج وبعه فوس فانه يبيح سهم القارن  
كما في الثانية **القول** في احكام الحرم لا يدخل احد  
حرمه ولا يكره الحيازة به ولا يغسل ولا يقطع من فعل  
خارجي والتجارية ويحرم التوضؤ لصيده ويحرم الحيازة  
تقبله ويحرم قطع شجرة وارعه حيث الا الاذخر  
ويحرم الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات  
وحسناته كسبائته ويؤخذ فيه بالاهم ولا يسكن فيه  
كافر وله الدخول فيه ولا تمتنع ولا قران المكي ويختص  
الحداياه ويكره اخراجه حاربه وزيارته وهو ما اختلف  
عندنا في اللفظة والدية على القاتل فيه خطا ولا يخرج  
للمدينة عندنا فلا يثبت هذه الاحكام الا اثنتان  
الغسل لدخوله وكره امة الحيازة والكره لغيره اعلم  
**القول** في احكام المسجد من كثرة حداد وقد ذكرها  
اصحاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب على حدة  
فمنها تحريم دخوله على جنب ولا يفيض والنفا ولو

استفاض

على وجه العبور وادخال نجاسة فيه يحاي منها التلوث ومنع  
ادخال الميت فيه **والصحيح** ان المنع لصلوة الجنازة وان لم يكن  
الميت فيه الا لعذر مطر او نحوه واختلف في علته فمنهم من علل  
بجوف التلوث ومنهم ما بان لم ينل لها وعلى الاول التحريم  
وعلى الثاني تنزيهه وركعة الا قال العلامة قاسم ولم يعمله احد  
فتا بنجاسة الميت لا جاعهم على طهارتها ما يغسل حيث كان  
مسما **ومنها** صحة الاعتكاف فيه **ومنها** حرمة ادخال  
الصبي والمجانين حيث غلب تجسيمهم والا فبكره **ومنها**  
منع القاء القمل بعد قتلها فيه **ومنها** تحريم البول فيه ولو  
في اناء واما الفصد فيه في اناء فلم اره ويبلغ ان لا فوق  
**ومنها** منع اخذ شي من اجزائه قالوا في ثرايه ان كان  
مجمعا جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والالا **ومنها** حرمة  
التباق والقاء النجاسة فوق الحصير اخف من وضعها  
تحته فاذا اضطر اليه دفنه وبكره المضمضة والوضوء فيه  
الا ان يكون ثم موضع اعتدلك لا يغسل فيه او في اناء وبكره  
مسح الرجل من الطين على حوده والتبراق على جبطانه و  
لا يحفر فيه شرا وتترك القدية وبكره غرس الاشجار فيه  
الا لمنفعة لقتل النمل ولا يجوز اتحا طريق فيه للمور الا  
لعذر وبكره الصناعة فيه من كتابة وخطاطة باج وتعليم صبيان  
باج ولا يغيره الا حفظ المسجد في رواية وبكره الجلوس فيه  
للمصيبة وتيسر النجاسة لادخله فان كان منه بغير دخوله  
كفسته ركعتان كل يوم **ويجب** عقد النكاح فيه وجعل  
القاضي ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالنكاح وبكره دخوله  
للمنكح اكل ذار به كربة ومنع منه وكذا اكل مود فيه ولو  
بلسانه ومنه البيع والشراء وكل عقد لغير المعتكف بغير

في منع ادخال النجس والميت

ادخال الصبغة والنجاسة

ادخال النجس والميت

ادخال الصبغة والنجاسة

ادخال النجس والميت

ادخال النجس والميت



وحجته ان لم يحضر السعة وان اذ الفالة والاشعار والاكل  
 والنوم لغريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير  
 انه تاكل المستأكل تاكل النار للطيب ورفع الصوت بالذكر  
 الا للتمتعة واخراج الريح فيه من الدبر والمضوء وتسن كنه  
 وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم المياح على  
 اليسر عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور  
 فيه ياتم وينق ويكره تخصيص المكان فيه لصلوته ولا  
 يتعين بالملازمة ولا يزعم غيره لو سجد اليه ولا لاهل بيته  
 جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة  
 مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعادة  
 ادوات المسجد الا في ولا يخل المسجد بالمتاع الا خوف  
 في الفتنة العامة خاصة اعظم المساجد حرم المسجد الحرام  
 ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد  
 المجال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البويع **الحكام**  
 يوم الجمعة اختص باحكام الزوم صلوة الجمعة و  
 اشراط الجماعة لها وتكون ثلاثا سهوا الا بالخطبة  
 لها ويكونها قبلها شرطا وقراءة السورة مخصوصة لها وتكون  
 السجدة قبلها بشرط واستئذان الغسل لها والطيب و  
 لبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشبر ولكن  
 بعضها افضل والخروج في المسجد والتكبير والاستغفار بالعبادة  
 الى خروج الخطيب ولا يسن الا بآدابها ويكره افراده  
 بالصوم وافراد ليلة بالقيام وقراءة الكريف فيه و  
 نفكر اهله النافلة وقت الاستواء على قول ابي يوسف في  
 المصلي المعقد وهو ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة  
 اجابة ويجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن

الميت فيه عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلة ائمن  
 فتنة القبر وعذابه ولا تسمي فيه حرم وفيه خلق آدم  
 وفيه اخرون من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور  
 اهل الجنة رتبهم تبارك وتعالى وهذا اخرا ما وردناه  
 من فن الجمع والفرق ما يكثر دوره ويقع بالفقيه جاهل  
 وقته للحد والتميز والحول والقوة ثم الان شرع بحول  
 الله وقوته في الجمع والفرق **ما افرق** فيه الوضوء  
 والغسل يستحب يد الوضوء عند اختلاف المجلس  
 ويكره تحيد الغسل مطلقا بمسح فيه الحنف ومنع الغسل  
 يستحب فيه الترتيب بخلاف الغسل بين المضمضة  
 والاستنشاق فيه بخلاف الغسل فيه فريضة  
 تحبب الرأس فيه بخلاف الغسل على قول من **اقرق**  
 فيه مسح الحنف وغسل الرجلين المسح دونه ورايت  
 في بعض كتب ان نافعية يجوز غسل الرجل المضمومة  
 بلا خلاف ولا يجوز مسح الحنف المضموم وبصورة  
 الرجل المضمومة ان يمسح قطع رجله فلا يمكن منها  
**يس** ثلث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل  
 دون الحنف لا ينقضه الجناية بخلاف المسح افضل  
 لمن رآه **ما افرق** فيه الرأس والحنف بين استيعاب  
 الرأس دون الحنف من ثلث مسح الرأس لم يكره  
 وان لم يندب ويكره ثلث الحنف **ما افرق** فيه  
 الوضوء والتميم كونه في الوجه واليد من قطع ولا  
 يجوز الا العذر ولا يمسح به الحنف وينتقل الى النية  
 ولا يسن تحديد ولا ثلثية **يس** فيه التقيض  
 ويتنوي فيه الحدث الاضغر والاكبر **ما افرق**

هذا من كتب  
 جامع  
 في  
 فقه  
 حنابلة



في ذكر مسجلا في حقه

في الفرق بين الحيض والنفس

في الفرق بين الحيض والنفس في الذكر بين الاذان والاقامة

فيه مسج الجيرة ومسج الحنف لا يشترط شدة ما على وضوء  
ويشترط لبس على حال الطهارة ويجمع مع الغسل  
بجلاف مسج الحنف ويجب نعيمها أو أكثرها بخلاف  
الحنف ونصح الصلوة بدونه في رواية وهو المعتمد  
بخلاف المسج على الحنف ان لم يغسلها ولا يقرأ بعدة بخلاف  
ولا ينقض اذا سقطت من غير بر فلا يجب اعادته  
بخلاف الحنف اذا سقط لا ينزع للجنازة بخلاف الحنف واذا  
كان على عضو جبرتان فقطت احدهما عاد باطلا  
اعادة مسجها بخلاف نزع احد النكاحين **ما افرق** فيه  
الحيض والنفس اقل الحيض حدود واحد اقل النفاس  
واكثر عشرة والنفس اربعون ويكون به البلوغ  
والاستبراء دون النفاس والحيض لا يقطع التسابع  
في صوم الكفارة بخلاف النفاس وينقض العدة به  
دون النفاس ويحصل به الفصل بين مطلق السنة  
والعدة بخلاف النفاس في سبعة حجاب في النهاية  
من الاقتران اربعة قصور **ما افرق** فيه الاذان  
والاقامة يجوز تراخي الصلوة عن الاذان بخلاف  
الاقامة يسكن التمهيل فيه والابراء فيها ويكره اقامته  
المحدث لا اذانه **ما افرق** فيه سجود السجود والتلاوة  
وهو سجدتان وهي واحدة هو في اخر صلوة بعد السلام  
وهي فيها هو لا شكر بخلافها لا يقوم له وقومها يشهد له  
بسلم بخلاف الذكر المشرع في سجود التلاوة لا يشرع  
فيه **ما افرق** فيه سجود التلاوة والشكر سجود  
الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها وانفقوا على وجوب  
سجدة التلاوة كلاف سجدة الشكر فانها جازية

عند اية حنيفة رجلا واجبة وهو معنى ما روي عنه انها  
ليست مشروعة اي وجوبا **ما افرق** فيه الامام و  
لما نوى نية الامام واجبة على المأموم دون الامام الا  
لصحة صلوة النساء خلفه او حصول العفيلة ولا يبطل  
صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلافه على  
اذا عين الامام او خطا لم يصح اقله اذ بخلاف اذا  
عين المأموم واخطا **ما افرق** فيه الجمعة والعيد  
الجمعة فرض والعيد واجبة ووقتها وقت الظهور  
وقتها بعد طلوع الشمس الى زوالها وشروطها  
الطهارة وكونها قبلها بخلافه فيها وانما يغير في  
مصر على قول جوع بخلافه ويجب في عيد الفطر ان  
يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها **ما افرق** فيه  
غسل الكيت ولا يجب اليه ان يغسل وجهه كيت  
بخلاف الحنف فانه يغسل يديه ولا ينقض ولا  
يستشق بخلاف الحنف ولا يؤخر غسل جلبيه بخلاف  
الحنف ان كان في مستقع الماء ولا يمسح راسه في وضوء  
الغسل بخلاف الحنف في رواية **ما افرق** فيه الزكوة  
وصدقة الفطرة شرطا في نصاب الزكوة الفوق ولو  
تعدى بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها لغيرها  
ولا وقت لها وصدقة الفطر وقت تحديد ياتم  
بالاخير من اليوم الاول ولا يجوز تعجيلها قبل ذلك  
النصاب بخلافها بعد وجود الراس **ما افرق** فيه  
بين التمتع والقارن بخلاف العدة بعد الفراغ  
منها ان لم يسبق اليها بخلافه يحرم بالعدة وحدها  
من الميعات ويأتي بافعالها ثم يحرم بالاجل المحرم بخلاف

في الفرق بين الحيض والنفس في الذكر بين الاذان والاقامة في الفرق بين الحيض والنفس في الذكر بين الاذان والاقامة







الرواية مطلقا وبشرط في الشهادة بالحدود والقصاص  
بشرط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لأهل  
و فرقة ورقصة بخلاف الرواية للعالم الحاكم بعلمه  
الحكم والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه  
ففيه اختلاف الأصح قبول الحكم منهم من العالم به بخلافه  
في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند نعمة  
الأصل بخلاف الرواية إذا روي شيئا من رجع عنه لا يعمل به  
بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة  
محمد ود في القذف بعد التوبة ولا يعمل كروايتهم ما اقره  
فيه جسد الرهن والمبيع لو كان المبيع غائبا لا يلزم  
المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن إذا كان غائبا عن  
المصر ويحق التمسك به في أحضاره ثم يلزمه أخضاره  
قبل أخذه الرهن والمشتري إذا أعار الرهن لم يبطل  
حقه في الجبس فله رده بخلاف البايع إذا أعار المبيع  
أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يمكن رده  
وبها في بيع الشرح الوبايع والبايع إذا قبض الثمن  
وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زبوا أو نهرجة  
ورده لا تسب له أسره إذا المبيع وفي الرهن يسره  
ولو قبضه المشتري باذن البايع بعد نقد الثمن وتصرف  
فيه ببيع أو هبة ثم وجد البايع الثمن زبوا ليس له  
إبطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الأصحاب  
في البيع وقا في خان في الرهن ما اقره في التمسك  
بالمبيع والوكيل لقبض الدين صح إبراء الأول  
من الثمن وحطه وضمن ولا يضمن الثاني صح من  
الأول قبول الحوالة لانه الثاني وضمنه الأول

عبد الرحمن بن الحجاج

الرجوع لما في الثاني وصح منها اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل  
بالقبض بالدين فيه **ولا يصح** ضمان الوكيل في المبيع  
المشترى في الثمن وقيل شهادة الوكيل بالقبض بالدين  
لا الوكيل بالمبيع وبالمشترى مطالبة الوكيل على دفعه له  
اذا سلم الموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض  
للثمن **ولا يصح** نه الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل  
بالمبيع بخلاف الوكيل بالقبض **ما اقر** فيه النكاح  
والرجعة لا يصح الا المقتد بخلافه **ما اقر** فيه  
الوكيل والوصي ملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد  
القبول لا بشرط القبول في الوكالة وبشرط فيه الوصاية  
وتفويض الوكيل بما فوضه الموكل ولا تفويض الوصي ولا يباح  
الوكيل ارجوة على محله بخلاف الوصي ولا يصح الوكالة  
بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم  
يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة وكشتر طاف الوصي  
الاسلام والحيية والبلوغ والعقل ولا يشترط في  
الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود  
نصب القاضى غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره  
الا انه منقود للخط وفي رواية ان القاضى يعزل  
وصي المستطانة او مته بخلاف الوكيل وفي ان  
الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري  
انه محب ولا يثبت فانه يخلف على الشيات بخلاف  
الوكيل يخلف على نفق العلم وهي في الحقيقة ولو اوصى  
لقراء اهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يحاوز بلخ  
فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاقبح ولو اوصى  
بالصدقة على قراء بلخ يجوز ان يتصدق على

والرجعة  
الوق بين الضلع  
الوق في الكبر والوج  
في استحقاق الوجه للوجه  
بخلاف الكبر  
وهو ارضي لميت اللين



غيره من الفقهاء ولو خص فقال الفقهاء هذه السنة لم يخرج  
 كذا في وصايا خزانة المفتين وفي الثانية لو قال سنة كل  
 ان التصديق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك  
 بنفسه جاز ولو اخرج به بالتصدق ففعل المأثور ذلك ضمن  
 للمأثور انتهى هذه ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر  
 الموصي الوصي لتفقد الوصية كانت وصيته بشرط العمل  
 وهي في الثانية ولو استأجر للوكيل الوكيل فان كان على عمل  
 معلوم صححت والا فلا ويجوز ان يكون كلامها حين  
 مقبول القول مع اليقين ويصح ان يكون عاما وجب تصديقا  
 واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافه عن الميت  
 في التصرف والوارث يملك العين فلو اوصى بعين عبد معين  
 فكل منهما عتاقه لكن يملك الوارث عتاقه بغيره او تعليقاً  
 بغيره او كونه ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في التخصيص  
 ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيد الوصية  
 ولو في غيبة الوصي الا باجر القاضي وهي في الثانية وصي  
 القاضي كوصي الميت ويقر فان في احكام ذكرنا ما في  
 وصايا الفوائد ايمان كوصية ويقر فان في الالامان لا  
 يلحقه عهدة كالتقاضي ووصيته يلحقه كوصي الميت وانه اعلم  
 بالتميز بين العالمين ونحو هذه الفقه بتواعد شريفة ابواب  
 متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق **قاعدة** اذا اتي بالواجب  
 وزاد عليه هل يقع الكل واجب ام لا قال اصحابنا لو قراء  
 القرآن كله في الصلوة وقع فضا ولو لم يقرأ الركوع والسجود  
 فيما وقع فضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه قبل  
 يقع الكل فضا والعمدة وقوع الربع فضا والباقي سنة  
 فاختلفوا في تكرار الغسل قبل يقع الكل فضا والعمدة

ان الاول فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار  
 الا ان ما اذا اخرج بغيره عن جنس من الابل هل يقع فضا  
 او حصة وما اذا ائذ ذبح شاة فذبح بدنة وابل  
 فائذته في السنة هل ينوي في الكلام الواجب ام لا وفي  
 الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب او ثواب  
 الفضل فيما زاد وفي مسألة الزكوة لو استخفى الهرة  
 في العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رأتهم  
 قالوا في الاصلية كما ذكره ابن وهبان مغايرة الى  
 الخلاصة الغني اذا اضحى ثابته وقعت واحدة  
 فرضا والاخرى تطوع وقيل الاخرى طمأنينة ولم ار  
 حكم ما اذا وقف بوقات ازيد في القدر الواجب  
 او زاد على حالها في نفقة الزوجة او كف عورته  
 في الخلاء زاد على القدر المجاز اليه هل ياتم على الجميع  
 او لا **قاعدة** العلمون فرض عين وهو قدر ما  
 يحتاج اليه ليدبره وقيل كفاية وهو ما زاد عليه لنفع  
 غيره وحسنه وما هو النفع في الفقه وعلم القلب  
 وحواها وهو علم الفلسفة والسحرة والتنجيم  
 والرمل وعلوم الطباعين والسحر ودخل في  
 الفلسفة المنطق وهذه الفقه علم الحروف  
 الموسيقى ومكرها وهو اشعار المولى بل في الفقه البطالة  
 وحواها كما اشعارهم التي لا يستند فيها وكذا النكاح  
 يدخل الاحكام الجمل كالبياض في شهر الكفر منه وكذا الطلاق  
 يدخله وكذا القتل **قاعدة** ذكر ابن ابي عمير في الحياض  
 عن الامام البخاري الرجل لا يصير حراً كاملاً الا ان يكتب  
 اربعاً مائة اربع مثل اربع في اربع عند اربع باربع على

في ذبح الفرس ثابته لا يطبخ والعلم واقده

الحنف بالعلم كذا في سنة ونصف واقده غدا  
 حاشا من لا يحسن في باب حياض  
 الفحل وزي



اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعية لانه لا يتم الا بربع مع  
 اربع فاذا تمت له كلها كانت عليه اربع وتسمى بربع  
 فاذا اصر الكرم الله في الدنيا بربع وانما في  
 الاخرة بربع **الاول** في اخبار الرسول صلى  
 الله عليه وآله واخبار الصحابة ومقاديهم والتابعين  
 واحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم **مع اربع** اسماء  
 رجالهم وكلامهم وامكنتهم وازمتهم **مع اربع** الخ  
 والخطب والدعايمع الرسل والتسميت مع السورة  
 والتكثير مع الصلوات **مع اربع** المسندات والمرسلات  
 والموقوفات والمقطوعا **مع اربع** في صفه وادركه  
 في ثيابه في كونه **مع اربع** عند شدة غم فراقه  
 وفقره وغناؤه **مع اربع** بالحبال بالجار بالبلد ان بالبرهان  
 على اربع على الحارة على الاخواف والجلود والالكاف  
 الى الوقت التي يمكن نقلها الى الاوراق **مع اربع** عن  
 هو فود وود ومثله عن كتابه اية اذا علم انه حقه لاربع  
 لوجه الله ورضاه والعلم به ان وافق كتاب الله تعالى  
 ونشره بالطلبيها ولا حياء ذكره بعد موته ثم لا يتم له  
 بهذه الاشياء الا بربع منكب العبد وهو معرفة الكليات  
 واللغة والصرف والنحو **مع اربع** من عطاء الله الصحة والقدرة  
 والحاصل والخلف فاذا تمت له هذه الاشياء بان عليه اربع  
 الاهل والولد والمال والوطن وانتمى بربع بشيئة الاعداء  
 وطاعة الاصديقاء وطعن الجاهل وحسد العلماء فاذا اصر  
 الكرم الله في الدنيا بربع بعز القناعة وهيبة النفس  
 ولذة العلم وحيوة الابد وانما به الله تعالى في الاخرة بربع  
 بالقناعة لانه اراد من اخوانه وبطل العرش حيث

في النسخ

احاطة الكثرة الى معرفة المعنى  
 في المطالبات في غير المطالب

لا تظن الاطلا والسرية في الكون وحوار النبيين في اعلاي  
 فان لم يطبق احتمال هذه المناق فعمله بالفقه الذي يمكن  
 تعلمه هو في بيته قارسا كمن لا يحتاج الى بعد اسفار وطول  
 ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمره الحديث وليس  
 ثواب الفقه وغيره اقل من ثواب الحديث وغنة انتهى  
**فائدة** قال في آخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب  
 مخالفتنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب  
 يحتمل الخطا ومذهب مخالفتنا خطأ يحتمل الصواب لان كل  
 قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهدين يخطئ ويصيب و  
 اذا سئلنا عن معتقدا ومعتقد خصونا في العقائد يجب  
 علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصونا  
 هكذا نقل عن المشايخ انتهى **فائدة** المفرد المضاف الى  
 معرفة العموم صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب  
 في قوله تعالى فليذكر الذين يخافون عنه اياه اكل احرامه تعالى  
**ومع فروع** الفقهية لو اوصى لولد زيدا او وقف على ولده  
 وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكر في فقه العدي  
 من الوقف وقد فرغته على القاعدة ومن فروعها الوقف  
 لادرائته ان كان حاكم ذكر ا فانت طالق واحدة وان  
 كان انثى فثنتان فولدت ذكرا وانثى فالاولى لا تطلق  
 لان الحمل اسم لكل غلام او جارية لم يوجد شيئا ذكره في  
 من باب التطليق وهو موافق للقاعدة فوقع عليها و  
 لو قلنا بعدم العموم لزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة  
 لو قال زوجتي طالق او عدي فطلقت واحدة وثلاث  
 واحد والثنتين الله وحشضا باطلاق الكل وغنى الجمع  
 وفي البرازية من الايمان ان فطنت كذا فاحراز طالق

في مسائل في المذهب في السوال في معتقدا في اوصى لولد زيدا او وقف عليه







وقد منع عند علمائنا التواريخ ان الطوائع العظام في الاسلام خمسة الاول طاعون بالمداين سنة ست من الهجرة  
الثاني طاعون عوس في زمي عزيمت لخطاب كان بالشام مات فيه خمسة وعشرون الفا وفيه طعن ابو عبيد بن الجراح  
وفي رواية ٨٥٠ مريض مات من المسلمين ستة وثلاثون الفا فلم يخرج منهم سوى سبعة آلاف نكته عوس  
بين اليمامة وبين بيت المقدس الثالث طاعون الجارف بالبصرة مات في ثلاثة ايام في كل يوم سبعون الفا  
مات فيه اليمانيون مائة وثلاثون ابناء ومات بعد الزحف اليهم اربعون الفا الرابع طاعون في شوال  
سنة سبع وثمانين لما في طاعون في سنة احدى وثلاثين ومائة وكان يحصى في سنة المدي في كل يوم الف جنازة

ولان ابتداءه في رجب واشتد في رمضان  
ثم خفف في شوال ولم يقع بالمدينة  
ولا بمكة طاعونه قط من ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مكة لم يدخلها الرجال ولا الطوائع  
نقله عبد الرحمن بن محمد بن علي بن احمد  
الحنفى من حيا البطائى مشيا

في طاعون عوس وغيره من الطوائع

**في الطلعة والرياح والفرج لابلان يصلوا فرادي**  
**ويدعون ويصنعون** الى ان يزول ذلك انتهى  
ظاهره انه يتجمعون للدعاء والتضرع **لانهم اقرب**  
**الى الاجابة** وان كانت الصلوة فرادي ومن يجنب  
في خوف الغمر وصل الجماعة جائزة عندنا لكننا لم نر  
سنة انتهى وفي السر ان الوفا يصل كل واحد لنفسه  
في خوف الغمر وكذا في غير خوف من الافزاع  
كالرياح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والاحطار  
**الاجابة والافزاع الغالب** وحكمنا حكم خوف الغمر  
كما في الزوج وحاصل ان العبد ينبغي له ان يتضرع  
الى الصلوة عند كل حادثة قد كان ثم اذا خوف  
احد الصلوة انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح  
الحمدية الرياح الشديدة والظلمة الهائلة بالزهار  
والشمس والاحطار الدائمة والصواعق الزلازل  
وانتشار الكواكب والفتنة الهائلة بالليل ونجوم  
الارض وغير ذلك من النوازل والاثوار و  
الافزاع اذا وقعت صلوا وحدا ما وسئلوا  
وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى  
فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء لنجوم الارض وقد  
صرح شيخنا في شرحنا وحكمنا المكيون على الطوائع  
كان في حرج بان الوفا اسم لكل حرج عام وان طاعونه  
وبا ليس كل وبا طاعونا انتهى فلهذا صرحنا  
بالمرض العام بمنزلة نصرهم بالوفا وقد علمت  
انه يشمل الطاعون **فمنه** ويمنع خوفا من الاجتماع  
للدعاء به فعه لكن يصلون فرادي ركعتين ينوي

في طاعون عوس وغيره من الطوائع

ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفع يدته  
واطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري كيفية  
وحكم من مات به ومن اقام في بلده طائرا محتسبا ومن خرج  
من بلده كخوفها ومن دخلها دون ذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله  
لم يهلكوا الكلام على الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الامام الكبير  
فاضي القضاة انه الحنفية كما ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه  
ببذل الطاعون في فوائد فضل الطاعون وقد طالعته في تلك  
السنة **اوله** الى اوفه وقد ذكر فيه ان المخرج عند حيا في  
النافذة ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه خوف الى ان يزول  
عنها فتعقبه بصر فانه من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان  
والمخرج منها عند من ان حكم حكم الصحيح واما الحنفية فلم ينصوا على  
خصوص المسئلة ولكن قواعدهم يقتضي ان يكون لكل كما هو  
المصحيح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علمائهم انتهى قلت  
انما كانت قواعدنا انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب الطلاق  
المريض لو طلق الزوج وهو كحضور او في صفة القتل لا يكون  
في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف  
من يارز رجلا او قد يقتل بقود او رجم في انه في حكم  
المريض لان الغالب لطلال انتهى وعاية الاخر في الطاعون ان  
يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صفة القتل فكذا قال  
جماعة من علمائنا لان من قواعدنا يقتضي ان يكون كالصحيح  
يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة  
وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي  
نزل به الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك  
الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط من احد الاوجه في النهي عن  
الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاوة في الادلة

ان الاجتماع للدعاء برفع الطاعون بنوعه  
في طاعون عوس وغيره من الطوائع  
والصبر والذوق  
الاصناف بين الائمة في الطوائع

الواقفين صنف القتل  
من يارز رجلا او قد يقتل بقود او رجم في انه في حكم المريض لان الغالب لطلال انتهى وعاية الاخر في الطاعون ان يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صفة القتل فكذا قال جماعة من علمائنا لان من قواعدنا يقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل به الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط من احد الاوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاوة في الادلة



إذا فرغ من الصلاة والركعة الأولى  
 فخرج من المسجد فخرج من المسجد  
 في علاج الطاعون  
 في علاج الطاعون  
 وإذا فرغ من الصلاة والركعة الأولى

وإذا فرغ  
 الكون

الدالة على مشروعية الدواء الخنز في أيام الوباء في أحوالها  
 هذا في الأطباء مثل أفراسيوط الفطرية وتقليل الغذاء  
 وترك الرياضة والملث في الحمام ولازمة الكون والدعة  
 وإن لا يكثر من استنشاق الجو الذي عفن وصرح  
 الرئيس أبو علي بن سينا بأن أول شيء يبذل في علاج  
 الطاعون الشرب أن يلبس قبل ما فيه ولا يترك حتى يحد  
 فتزداد سمته فإن احتجج إلى خمسة بالبحر فليعمل بلف  
 وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبأسحبه  
 مبلولة بنفوسه في خل وماء أو دهن ورذاود حقن  
 تمام أو دهن أس وبما لا يستفاد من الفصد عما  
 يحمله الوقت أو يوفّر ما يخرج من الحلق ثم يقبل على اللعب  
 بالحفظ والقوة بالمبردات والمعطرات ويجعل على  
 الطب من أدوية أخصاب الحفان الجبار قلت وقد فعل  
 الأطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوق التفرط الجدير  
 التدبير من توافقه على عدم التعرض لصاحب الطاعون  
 بأخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار  
 عامتهم يعتقدون ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف  
 ما اعتقدوه والعقل يوافقه كما تقدم أن الطعن في الدم  
 الكاس فيه في البدن فيصل إلى مكان منه من ثم يقبل  
 أن ضرره إلى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر  
 العلاج بالشرط أو الفصد أنه واجب انتهى كلام الشيخ  
 السلام وفي النزاهة وإذا نزلت الأرض وهو  
 في بيته يكتسب له الفرار إلى الهواء لقوله تعالى ولا تلقوا  
 بأيديكم إلى التهلكة وفيه قيل الفرار عما لا يطاق من سنن  
 المرسلين انتهى وفيه يفيد جواز الفرار عن الطاعون

في علاج الطاعون

في علاج الطاعون

إذا نزل ببلدة والحديث في الصحيحين بخلافه **وروي** العلامة  
 في قباؤه أنه صلح من يده ف ياتل فاسرع المشي فقبل له  
 أنقذه قضاء الله تعالى ثم فرل إلى قضاء الله تعالى  
 أيضا **قاعدة** نقل الإمام السبكي الإجماع على أن الكنية  
 إذا حدثت ولو بغیر وجه لا يجوز إعادتها ذكره  
 الأسوطي في حسن الحاضرة في أخبار مصر والقاهرة  
 عند ذكر الأحرار قلت يستنبط من ذلك أنها إذا قلت  
 لا يفتح ولو بغیر وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة  
 في كنية بخارة زويلة فعلم الشيخ محمد بن الكاس  
 قاضي القضاة فلم تفتح إلى الآن حتى ورد الأمر السلطاني  
 بفتحها فلم يتجرأ على فتحها ولا يفتحها في ما نقله السبكي  
 من الإجماع قول أصح بناء على إجماع المنهزم لأن الكلام  
 فيما يهزمه الإمام لا فيما يندم فليست من المنهزم لا يمنع  
 أهلية الشهادة والقضاء والأمانة والسلطنة  
 والأمانة والولاية في مال الولد والتولية على الأوقاف  
 ولا تحل توليته كما بيناه في الشرح وإذا فسق لا يغزل  
 وإنما ينفقه بمحض نجب عزله أو بحسب عزله إلا  
 الأب السعيه فإنه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا  
 الخاتمة وقت عليه النظر فلا نظر له في الوقف  
 وإن كان ابن الواقف المشروط له كما إن ينصرف  
 لنفسه لا ينفذ فكيف ينصرف في غير ملكه ولا يؤمن على  
 ماله وكذا الآية في الزكوة بنفبه ولا ينفق على  
 نفسه كما ذكره في حقه فكيف يؤمن على مال الوقف  
 وفي فتح القدر الضامن للنظر لم يأل الولاية  
 للوقف فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بأنه مما يخرج به

في علاج الطاعون

في علاج الطاعون



الناظر ما اذا ظهر به فس يكسب الحرام ونحوه انتهى والظاهر ان  
 يخرج مني لما لم يتقاعلم فخرج القاضي لانه ينزل به  
 لما عرف في القاضي فاعلم ان السعة لا يستلزم الفسق لما في  
 الذخيرة من الحرام كالمذلل للضيعة لما له سلوا كان في  
 الشربان جمع اهل الشرب والتفقه في داره و  
 يطعمهم ويقيمهم ويسرف في النفقة ويقع باب طائفة  
 والعطاء عليهم او في الزمان يصرف ماله في بناء المآجد  
 واشباه ذلك فله عليه القاضي عند ما صابته لما انتهى  
 وذكر الزيلعي ان التفتيح في عاداته التفتيح والاسراف  
 في النفقة وان يتصرف تصرف لاخرى او لغرض  
 لا بعد العقل في اهل الديانة غرضها خيل دفع المال  
 الى الغنى واللقاب وشراء الحاجم الطيارة ثم عاى  
 والغنى في التجارة في غير حجة واصل المباحات  
 في التصرفات والبر والاحسان مشروع والاسراف  
 حرام كالاسراف في الطعام والشرب انتهى والعقل  
 في الحساب الحجة عند ما الضياء والعاقل من ليس عند  
 ولا يقصده لكن لا يستلزم الى التصرفات الرأفة فيمن  
 في السبيل لانه قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم ار حكا  
 شهادة السفة ولا شك انه ان كان مضيقا لما في  
 الشرف فواسع لا يقبل شهادة وان كان مغفلا لا  
 يقبل شهادة **لكن** المراد اهل بالمغفل في الشهادة  
 بالمغفل في حاله في الحامية ومن استندت غفلة  
 لا يقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على  
 صيغة اسم المفعول في التفتيح وهو الذي لا يقظة  
 له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عنه بال

الاصل في شرب الخمر والاسراف حرام  
 لا يقبل شهادة السفة ولا  
 من استندت غفلة

الان كان وعدم تذكره انتهى والظاهر ان المغفل في الحرام  
 غير في الشهادة وهو انه في الحرام لا يستلزم الى التفتيح  
 الرابع وفي الشهادة من لا يشكر بار الله او سمعه  
 فلا قدرة له على ضبط المشهود به **فائدة** لا تكرر الصلوة  
 على ميت موضوع على دكان ولا تافيه قوله ان له  
 حكم الامام وهو عليه القراءة على الدكان لانه محفل  
 بالكتابة باهل الكتاب وهو مفقود هنا والاصل  
 عدم الكراهة وبه اقيمت **فائدة** ذكر الاربي  
 في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء و  
 فقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم فقه القضاء  
 اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام  
 الكلية بكيفية تكثيرها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى  
 ما ذكر ابن الرضوي ان امير افرنجية استفتى اشد بن الفرات  
 في دخوله الحرام مع جواربه دون سائر له ولحقه فافاه بالاجاز  
 لانهم ملكه **واجاب** ابو محمد زبيح ذلك وقال له ان جاز  
 بملكه النظر اليه وجاز لحق النظر اليه لم يحل لحق نظر بعض  
 ببعض فاقبل اشد اعمال النظر في هذه الصورة الحرة  
 فلم يعتبر لحق فيما بينه واغير ما ابو محمد والفرق المذكور  
 هو ايضا الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فقه القضاء  
 هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام  
 مع ترتيبها على النوازل وكما في الشيخ الفقيه المصباح  
 ابو عبد الله بن شبيب فضاء القبر وان وجب تحصيل في  
 الفقه واصوله شهر فلما جلس الخصوم اليه وفصل بينهم  
 دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شاكك فقال  
 عسى على علم القضاء فقالت له رايت القضاء عليك سائلة

ذكر الاربي في القضاء  
 ووقف القضاء

الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء



عقل و طاعة

ان سلطان مدرست  
ادوات السلطان مدرست  
ان سلطان مدرست  
عقل و طاعة

اجعل الخميني كسفيان سالاك قال فاعتبرت ذلك  
فهل علي انتهى **قاعدة** ذكر الامدي ان شروط الامامة  
المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون  
بصير اباخر الحاب وتدير الجيوش وان يكون له قوة بحيث  
لا تزول اقامته للحدود وضرب الرقاب وانضاف العالم  
من المظلوم وان يكون عدلا بالافا ذكر احوانا فذلك مطاعا  
قادرا على من خرج عن طاعته واما المختلف فيها فكونه قريبا  
واسما ومحسوبا وفضل اهل زادة ذكر الاربي في كتاب  
الامامة **قاعدة** كل ان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى  
وبه لان ارادته قد غيب عنا الا انفسها فانهم علموا ارادته  
بهم بخر الصادق المصدوق بقوله ومن من يريد الله خيرا  
يفقه في الدين كذا في اول شرح النبهة للعرافي **قاعدة** اذا  
ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم يفقه توليته لما قد مضاه  
ان فعله مفيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليته غير الاهل خصوصا  
انما فعله من سلطان زمانا انه انما ولي المدرس على اعتقاد  
الاهلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء  
كولي السلطان قاضيا عدلا ففسق **قاعدة** لان ما اعتد  
عدالتهم صار كانهما مشروطة وقت التولية قال ابن كمال وفيه  
الفتوى فذلك يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا لم  
تكن موجودة لم يصح تقرر خصوصه ان كان المقرر عن  
مدرس اهل فان الاهل لم ينزل وصح البرازي في  
الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم خبايا  
بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وقد منع من مكانة  
ابي يوسف الى يارون الرشيد ان الامام ليس له ان  
يخرج شيئا من احد الا يحسن ثابت معروف **قاعدة** ان

رعا في يوسف النزار و في الرشيد

المدرس اذا لم يحسن صلايا المدرس

قاضي خان ان احرا السلطان انما يفيد اذا وافق الشرع والا  
فلا يفيد وفي مفيد النعم وبعد النعم المدرس اذا لم يكن  
صالحا للمدرس لم يحل تناول المظلوم ولا يفتي الفقهاء  
المقترون معلوما لان مدرسهم شاغراة عن مدرس  
انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في  
المدرس اما ان علم شرطه لا يخفى على من له بصيرة والذي  
يظن انها بمعرفة منطوق الكلام ومفهومة ومعروفة  
المفاهيم وان يكون بقية الاستغفار على المناسخ  
بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المائل  
من الكتب وان يكون له قدرة على ان يبال ويحب  
اذا سئل ويتوقف ذلك على بقية استغاله في النحو  
والصرف بحيث يعرف الفاعل في المفعول الى غير ذلك  
واذا قرأ الا يحسن واذا اطن قارى بحضرة رد عليه  
**قاعدة** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل له ارجاء  
سيئة الخلق فلا يظنوها ورجل اعطى مالا سفيها ورجل  
دائس ولم يشهد كذا في المحيط **قاعدة** كل شئ  
كل شئ يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله  
لا يسئل عنه لانه طلب من شئ ان يطلب الزيادة  
منه وقل رب زدني علما فليست بالسئل عنه ذكره في  
الفصول **قاعدة** سئل عن مدرسة بها صفة لا  
يصلح فيها احد ولا مدرس والقاضي جالس فيها  
لحكم فهل له وضع حوائجها في حفظها من السجلات  
لنفع العام ام لا فاجبت بالجواز اخذها من قوائم  
لوصاف الطريق على المارة والمسجد واسع فقام  
ان يوسعوا الطريق في المسجد ومن قوائم كوضع

واقف الشرع  
اجرا لسلطان انما يفيد اذا

منهم يوم القيمة  
العلماء في حوائجهم  
منهم يوم القيمة



في خزانة بعض السيد  
في بعض النسخ والملاح  
والسيد

نور علی بن محمد بن علی بن ابی طالب (ع) ادا بخدا و رسول خدا و آل محمد (ع) و اهل بیت علیهم السلام

اثبات سنة ومما عده في المسح المحفوظ في الفتنة العامة  
 جاز ولو كان الحب **وقد** قولهم بان القضاء في الجامع  
 اولى وقالوا للناظر ان يوجوه فانه للتجار ليتجروا المصلحة  
 المسيرة وله وضع السرر بالاجارة في قناته ولا  
 شك ان هذه الصفة في القضا وحفظ السجلات في التفتق  
 العام ثم حوزوا جعل بعض المسير طرعا دفعا للفر  
 العام **والخاص** وجوزوا **اشغال** بالحب والاثاث و  
 للماع **دفعا** للفر الخاص وجوزوا وضع النعل على  
**رقه** وصرحوا بان القضاء بالجامع لانه القضاء في بيته  
 وصرحوا بان القاضي يضع قطره عن يمينه اذا جلس  
 فيه للقضاء وهو مافيه السجلات والخاص والوثائق يجوزوا  
 اشغال بعضه بها فاذا كثرت وتغذر حملها كل يوم  
 بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به  
**قائده** معنى قولهم الاشياء اشبه بالمنصوص فيه  
 رواية والراجح درأته فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء  
 البرازية **قائده** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو  
 معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالسر بطل المتضمن **قالوا**  
 براء واقربا ضمن عقد فاسد الا براء كما في البرازية  
**وقالوا** التعاطي ضمن عقد فاسد او باطل لا ينعقد به  
 البيع كما في الخلاصة **وقالوا** بعينك دعي بالف قصير  
 وجب العصاص كما في خرانة المفتاح ولا يعتبر في  
 ضمنه من الاذن بقوله **قائده** لو قال اقبلني لا قصاص  
 لبطلانه فبطل ما في ضمنه **وقالوا** كما في الزانية لو اقر الموقوف  
 ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمسلم في العارة فانفق  
 لم يرجع على احد وكان منطوقا فعلت لان الاجارة للمسلم

لا تعبر يا فخره عن الاذن بغير

تصلح البيع ما في ضمنه وقالوا لو وجد النكاح لم تكن حصة بغيره لم يكن  
فصلت لأن النكاح الثاني لم يصلح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر  
وقد استثنى في القنية مثلها لم يلزم فيها لو وجد له الزيادة  
للاحتياط ولو قال لها ابرأني فاني لا أريدك هو جديد  
فابرة فحدها في هذه الصورة وقعت حادثة  
اشترى جانبا مع او قافه ووقفه وضمة الى وقف آخر  
وشروطه شرط فاقبت بطلان شرطه لبطلان المتضمن  
وهو شراء الجميع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو  
اشترى عينة غائبة وكان له ان يستخلف انتهى فبطل  
لأن الشرط لا يبطل فبطل ما في ضمنه استقطاع المالك لم يملك  
يمكن ان يفرغ ما لو باع وظيفة في الوقف لم يصلح ولا  
يسقط حقه منها يخرجها على هذه وخرج عنها ما ذكره  
في البيوع لو باع الثمار وأجره الاشجار طاب له تركها  
مع بطلان الاجارة فمقتضى القاعدة ان لا يبطل الترتيب  
الاذن في ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو اذنه  
المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى التبدل مع  
ان الاربعة تتضمن العتق وقد بطل المتضمن بالرد  
ولم يبطل ما في ضمنه العتق وما ذكره في الصفقة  
لو صور الصفقة بال لم يصلح لكن كان استقطاع الصفقة  
مع ان المتضمن للاستقطاع صحيح وقد بطل ولم يبطل ما في  
ضمنه وقالوا لو باع صفقة بال لم يصلح وسقطت فقد  
بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا لو قال العريان  
لا حراته والخ لخرافة اختار في ترك الصفقة بالف فاختار  
لم يلزم المال وسقطت خرافة فقد بطل الترخا من المال  
لا في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الصفقة على

وتمت الخاتمة مع أوامره  
في بيع النصارى وأجارة الأسارى  
وكل من يتبع الشريعة بالحق  
الذين في أنفسهم

C. 42



عن أبي عبد الله عليه السلام  
في الصلاة العبد وعبد الله

الصحيح فلا يجب المال ويسقط **فائدة** يقرب من هذه القاعدة  
قوله المبني على الفساد فاسد ويستثنى منها مثله الدفع  
الصحيح لا دعوى الفساد صحيح على الخیار وقيل لا لأن  
البناء على الفساد فاسد ذكره النزيل في الدعوى  
وتثبت في الشرح فائدة صحيحة بعد فساد في المسئلة  
**فائدة** إذا اجتمع الحان قدم على العبد  
لاحتجاجه على حق الله تعالى لغناؤه بأذنه إلا فيما إذا وقع  
وفي ملكه ضد وجب إرسله حانته ومنهم من يقول  
أنه في باب الجمع بينهما إلا الترجيح وكذا يرسل على وجه  
لا يصنع ثم الفصل الثالث من الأشباه والنظائر ثم  
يتلوه الفصل الرابع في الألفاظ **الفصل الرابع في الألفاظ**  
**في الأشباه والنظائر** بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله أولاً وأخيراً والصلوة والسلام على من لم يزل  
محاسنه ظاهراً وباطناً **وبعد** هذا هو الفصل  
الرابع من الأشباه والنظائر وهو في الألفاظ جمع لغز قال  
في الصحاح اللغز في كلامه إذا غمى مراده والاسم اللغز  
ولجمع الألفاظ مثل رطب وارطاب وأصل اللغز خط البروج  
بين القاصعين يخفى مستقماً إلى أسفل ثم جعل من معناه  
تسمية عروضا بعثر ضراب ففتح مكانه تلك الألفاظ انتهى وقد  
طالعت قدما حيرة الفقهاء والعمدة فرائدها استعمل على غير  
من ذلك ثم رأيت قريبا الذي خاز الأشرافية في الألفاظ الحقيقة  
لشيخ الإسلام عبد البر بن الشحنة فانتجت منها أحسنها  
بالاختصار وتأراك كما قرع على ضعيف أو كان ظاهراً **أظهاره**  
ما أفضل المياه فكل ما يبع من إحيائه ثم أي حوض صغير  
لا يجس بوقع النجاسة فيه فكل حوض للحمام إذا كان

الحوض من طين أو حديد أو غيره  
فإنه لا ينجس بالبول والدم والبرص

أي ما يظلم ويجوز الوضوء به ولا يجوز فيه

أي ما يظلم ويجوز الوضوء به ولا يجوز فيه

الغرف منه متدار كما أي حيوان إذا خرج من البئر حياً نزع  
للجميع وإن مات لأفضل القارة إذا كانت بارية من البر  
نزع كله والألا أي ينزع بخره ولو واحد منها فصل  
بئر فيها صبت فيها الدلو الآخر من بئر تحت بموت  
نحو قارة أي ما يشبه لا يجوز الوضوء به وإن نقص جاز  
فكل هو ماء حوض أعلاه ضيق وأسفله عسر في عشرين ماء ظاهر  
يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فصل ما دام فيه ضيق عسر  
ونفتت انتهى **صلوة** أي تكبير لا يكون به شراً فيها فصل  
تكبير التعجب دون التعظيم أي مكلف لأجل عليه العناء  
والوتر فعل من كان في كلبه إذا غرت الشمس فيها  
طلعت أي حصل تفرد صلوة بقراءة القرآن فكل من  
سبقه للحديث فقرأ في ذمها أي صلوة قراءة بعض  
السورة فيها أفضل من سورة فكل التراويح لأصحاب  
الحتم في رمضان فإذا قرأ بعض سورة كان أفضل  
من قراءة سورة الأخرى ولا يمكن أن يقال في غير هذا أيضاً  
لأن البعض إذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلوة  
أفدت خمسا و أي صلوة ضحيت خمسا فصل رجل ركع  
صلوة وصلى بعد غروب إذا ركع اللغائية فإن قضى الغائبة  
فدت الخمس وإن صلى إلى كسبة قبل قضائها صححت  
للخمس وفيه كلام في شرح الكنت أي صلوة فدت  
أصلها الحديث فصل الأربع إذا قام إلى الخامسة  
قبل القعود قدر المشهد فوضع جبهته فأحدث قبل  
الرفع تمت ولو رفع قبل الحدث فد وصف الفرضية  
وفيه قال أبو يوسف رفع و صلوة فدت أصلها الحديث  
تجبا منه قول محمد أي فصل قال نعم فكل من اعتاد ما

المطالعة فائدة ١١

أي حيوان إذا خرج من البئر حياً نزع  
للجميع وإن مات لأفضل القارة إذا كانت بارية من البر

أي مكلف لأجل عليه العناء  
والوتر

أي صلوة ضحيت خمسا  
فصل رجل ركع

أي صلوة فدت  
أصلها الحديث



في كلامه آتى فصل متوضي رأي اليا فدت فعل المقدي  
 بامام مقيم اذا راه دون امامه آى اذ اة فصل الامامة  
 الرجال فصل اذا قرأت آية سجدة سجدت ويتبعها ان  
 آى فريضة يجب اذا ذابا ويحرم قضاؤها فصل الجمعة آى حل  
 كثر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجب عليه فعل  
 اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
 انتهى **زكوة** آى مل وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحل  
 ولم يملك فعل الوجب اذا رجع الواهب فيه بعد الحل  
 ولا زكوة على الواهب ايضا آى نصاب حوائى قارع  
 عن الدين ولا زكوة فيه فعل المهر قبل القبض او مال  
 الضمان آى رجل يركى ويحل له اخذها فعل من ملك  
 نصاب سائمة لا يوى ما يى درهم آى رجل ملك نصابا  
 من النقد وحلت له فعل من له ديون لم يقبضها وآى  
 رجل يبيع له اخفاء اخر اجبا عنه بعض دون بعض  
 فعل المرفوض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا عنهم آى  
 رجل يبيع له اخفاء وما فعل الخائف من الظلمة لا يكون  
 كثره بالآى رجل غنى عند الامام ولا حل له فقير عنده  
 فعل له فعل من له دور يستعملها ولا يملك نصابا **الهموم**  
 آى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فعل من رآه وحده  
 ورد اليافى شهادته وكذا ان تقول من كان في حجة  
 صومه اخلافا آى رجل نوى رمضان في وقت  
 النية ودفع نفلا قبل من بلغ بعد الطلوع آى صائم  
 ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فعل من ابتلع ريق  
 حبيب آى صائم افطر ولا قضاء عليه فعل من شرع  
 فيه مطلقا لكنه شرع بنية القضاء فيبين ان لا قضاء

في كلامه آتى فصل متوضي رأي اليا فدت فعل المقدي  
 بامام مقيم اذا راه دون امامه آى اذ اة فصل الامامة  
 الرجال فصل اذا قرأت آية سجدة سجدت ويتبعها ان  
 آى فريضة يجب اذا ذابا ويحرم قضاؤها فصل الجمعة آى حل  
 كثر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجب عليه فعل  
 اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
 انتهى **زكوة** آى مل وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحل  
 ولم يملك فعل الوجب اذا رجع الواهب فيه بعد الحل  
 ولا زكوة على الواهب ايضا آى نصاب حوائى قارع  
 عن الدين ولا زكوة فيه فعل المهر قبل القبض او مال  
 الضمان آى رجل يركى ويحل له اخذها فعل من ملك  
 نصاب سائمة لا يوى ما يى درهم آى رجل ملك نصابا  
 من النقد وحلت له فعل من له ديون لم يقبضها وآى  
 رجل يبيع له اخفاء اخر اجبا عنه بعض دون بعض  
 فعل المرفوض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا عنهم آى  
 رجل يبيع له اخفاء وما فعل الخائف من الظلمة لا يكون  
 كثره بالآى رجل غنى عند الامام ولا حل له فقير عنده  
 فعل له فعل من له دور يستعملها ولا يملك نصابا **الهموم**  
 آى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فعل من رآه وحده  
 ورد اليافى شهادته وكذا ان تقول من كان في حجة  
 صومه اخلافا آى رجل نوى رمضان في وقت  
 النية ودفع نفلا قبل من بلغ بعد الطلوع آى صائم  
 ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فعل من ابتلع ريق  
 حبيب آى صائم افطر ولا قضاء عليه فعل من شرع  
 فيه مطلقا لكنه شرع بنية القضاء فيبين ان لا قضاء

في كلامه آتى فصل متوضي رأي اليا فدت فعل المقدي  
 بامام مقيم اذا راه دون امامه آى اذ اة فصل الامامة  
 الرجال فصل اذا قرأت آية سجدة سجدت ويتبعها ان  
 آى فريضة يجب اذا ذابا ويحرم قضاؤها فصل الجمعة آى حل  
 كثر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجب عليه فعل  
 اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
 انتهى **زكوة** آى مل وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحل  
 ولم يملك فعل الوجب اذا رجع الواهب فيه بعد الحل  
 ولا زكوة على الواهب ايضا آى نصاب حوائى قارع  
 عن الدين ولا زكوة فيه فعل المهر قبل القبض او مال  
 الضمان آى رجل يركى ويحل له اخذها فعل من ملك  
 نصاب سائمة لا يوى ما يى درهم آى رجل ملك نصابا  
 من النقد وحلت له فعل من له ديون لم يقبضها وآى  
 رجل يبيع له اخفاء اخر اجبا عنه بعض دون بعض  
 فعل المرفوض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا عنهم آى  
 رجل يبيع له اخفاء وما فعل الخائف من الظلمة لا يكون  
 كثره بالآى رجل غنى عند الامام ولا حل له فقير عنده  
 فعل له فعل من له دور يستعملها ولا يملك نصابا **الهموم**  
 آى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فعل من رآه وحده  
 ورد اليافى شهادته وكذا ان تقول من كان في حجة  
 صومه اخلافا آى رجل نوى رمضان في وقت  
 النية ودفع نفلا قبل من بلغ بعد الطلوع آى صائم  
 ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فعل من ابتلع ريق  
 حبيب آى صائم افطر ولا قضاء عليه فعل من شرع  
 فيه مطلقا لكنه شرع بنية القضاء فيبين ان لا قضاء

عليه آى رجل نوى التطوع في وقت ولم يبعه فعل كما اذا اسلم قبل الزوال  
 ونوى **الحج** آى قارن لادم عليه فعل من اوجم بها قبل وقته  
 ثم آى بافعلها في وقت آى فقير يلزم الاستيفاء قبل فعل من  
 كان غنيا ووجب عليه ثم استهلك آى افا في جاوز الميعات  
 بلا احوام ولادم عليه فعل من لم يقصد دخول مكة او جاوز  
 او الموافق **النكاح** آى اب زوج ابنته من كفول لم يقصد عند  
 الامام فعل الاب السكركان اذا زوجها اقل من مهرها آى اذ اة  
 اخذت ثلاثة مهوره ثلاثة ازواج في يوم واحد فعل اذ اة  
 حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت  
 قبل الدخول ثم تزوجت فأت من اربع نسوة واحدة منهن  
 تطلب المهر والميراث **والثانية** لامر لها ولا ميراث **والثالثة**  
 لها المهر دون الميراث **والرابعة** لها الميراث دون المهر فعل  
 هو عبد زوجة مولاه امة ثم اعتقه ثم تزوج حرة ونسرية  
 آى صغير يوقف النكاح على اجازة فعل المكاتب الصغير  
 اذا زوج مولاه آى اب زوج بنته فلم يرز الولي فبطل  
 فعل العبد آى جماع لا يوجب المصاهرة فعل جماع الصغيرة  
 والميئة آى مطلقه ثلاثا ودخل بها الثاني ولم يحل فعل اذا كان  
 العقد فاسدا آى معتدة استنعت لرجعها ولم يحل لغیره  
 فعل اذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل **الطلاق** آى  
 رجل طلق ولم يقع فعل اذا قال عنت الاخبار كما اذا آى  
 رجل قال كل امرأة اتر وجهها حتى يقوم ال ساعة فهي طالق  
 فترزوج ولم يقع فعل اذا قصد تلك الة التي هو فيها  
 وهذا سكن آى رجل له امرأتان ارضعت احدهما صبيا  
 حوت الاخرى عليه وحدها فعل رجل زوج ابنة الصغير  
 امة واعتقت فاخارت نفسها فترزوجت باخو وله زوجة

آى رجل مات

في كلامه آتى فصل متوضي رأي اليا فدت فعل المقدي  
 بامام مقيم اذا راه دون امامه آى اذ اة فصل الامامة  
 الرجال فصل اذا قرأت آية سجدة سجدت ويتبعها ان  
 آى فريضة يجب اذا ذابا ويحرم قضاؤها فصل الجمعة آى حل  
 كثر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجب عليه فعل  
 اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
 انتهى **زكوة** آى مل وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحل  
 ولم يملك فعل الوجب اذا رجع الواهب فيه بعد الحل  
 ولا زكوة على الواهب ايضا آى نصاب حوائى قارع  
 عن الدين ولا زكوة فيه فعل المهر قبل القبض او مال  
 الضمان آى رجل يركى ويحل له اخذها فعل من ملك  
 نصاب سائمة لا يوى ما يى درهم آى رجل ملك نصابا  
 من النقد وحلت له فعل من له ديون لم يقبضها وآى  
 رجل يبيع له اخفاء اخر اجبا عنه بعض دون بعض  
 فعل المرفوض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا عنهم آى  
 رجل يبيع له اخفاء وما فعل الخائف من الظلمة لا يكون  
 كثره بالآى رجل غنى عند الامام ولا حل له فقير عنده  
 فعل له فعل من له دور يستعملها ولا يملك نصابا **الهموم**  
 آى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فعل من رآه وحده  
 ورد اليافى شهادته وكذا ان تقول من كان في حجة  
 صومه اخلافا آى رجل نوى رمضان في وقت  
 النية ودفع نفلا قبل من بلغ بعد الطلوع آى صائم  
 ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فعل من ابتلع ريق  
 حبيب آى صائم افطر ولا قضاء عليه فعل من شرع  
 فيه مطلقا لكنه شرع بنية القضاء فيبين ان لا قضاء



فأرضعت الصبي الذي كان زوجها مملوكا من بني النضير  
فرضتها على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجة  
بالحليلة ابنه فلا يجوز **العناق** أي عبد عشق بكرا اعتناق وصاحب  
مولاه بالكاله قتل حتى يدخل دارنا مع عبدة مملوكا لعبده  
**وصار العبد حر** أي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر  
قتل الزوج عبدة تزوج بالاذن أنه أبيه بآذنه فالولد ملك  
للأب وهو حر لأنه ابن أبيه أي رجل اعتنق عبده وباعه جاز  
قتل إذا ارثه العبد بعد عتقه فبأبيه وباعه أي عبده  
على عتقه على شرا أو ودية ولم يعتنق قتل إذا قال له إن  
صليت ركعة فانت حر فصل ما تم تكلم ولو صلى ركعتين عشق  
فالركعة لا بد منه ضم أخرى إليها لتكلمها جائزة أي رجل  
أقر بعنق عبده ولم يعتنق عبده قتل إذا أسنده إلى حال  
صباه **الأمان** قال لأمراته أن خرجت من هذا الماء فانت  
طالق فالحليلة قتل تخرج ولا يحنث لأن الماء كانت فيه زال ضعيف  
بالجرمان رجل أنى إلى امرأته بكيس فقال إن خلتني فانت  
طالق إن لم تخرج ما فيه فانت طالق فأخرجت ما في الكيس  
ولم يقع قتل لأن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في  
الماء فذهب ما فيه امرأة تزيت بالجرم فقال زوجها  
أن لم أحامك في هذه الثياب فانت طالق فنزعها  
وأبكت لبسها فالحال قتل أن يلبسها هو ويحاميها  
فلا يحنث أن لم يأكل مع هذه المفتقة فانت طالق  
فالحال قتل أن يطأ بغيره ولا يحنث ما دامت المفتقة  
ما فيه وبها حيوان حلف لا يطأ سواها وأراد فالحال  
قتل أن ينوي الوطئ بجله فيصدق ديانة له ثلاث نوة  
وله ثوبان فقال أن لم تلبس كل واحدة منكما ثوبا

بلا امان والعبد لم يثق واستولى عليه  
ملكه وبال بوجه آخر اي رجل  
صار ضح

منهما في هذا الشهر عشرين يوما والآفان من ملو الق كيف  
فقل تلبس اثنان منها كل ثوبا بلبس احدهم ثوبا  
عشرة وتنزعه وتلبس الاخرى بقية الشهر خلف ان  
يشبعها في الجامع اليوم ان لم يفارق حتى انزلت فقد  
اشبعها **ان** وطائرك عاريا فكذا ولا با فكذا ما  
الحلاص **قل** بطائنا ونصفه مكشوف والنصف مشور  
**الحمد** اتي رجل سرق مائة من خبز ولا قطع **قل** اذا  
سرقها على حرات كل حرة اقل من عشرة اتي رجل سرق  
من مال ابيه وقطع **قل** اذا كان في الرضاعة اتي رجل  
قال ان شربت لبن طائعا فعبيد حرقها طائعا  
بالبينة وعنى العبد ولم يجد **قل** اذا كان رجلا  
واخر اثنين **السر** اتي رجل اسن الفاققت ولم يقتلوا  
وقل هو **قل** حتى طلب الايمان لالف فقتلوا ولم يعد  
منها نفس اتي حرد لا يقتل **قل** من كان اسلامه تلغا  
او فيه شبهة اتي حصن لا يجوز قتله ولا الايمان لهم  
**قل** اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض  
جل **قل** الباقي اتي رضيع يحكم باسلامه بلا تبعية  
**قل** لقيط في دار الاسلام **المنقود** اتي رجل  
بعد ميتا وهو حي يبيع **قل** المنقود **الوقف** اتي  
رجل اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز **قل**  
**الوقف** اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله  
جاز اتي وقف اخذ اجرة ثم مات فانفسخت **قل**  
الواقف اذا آجره ثم ارتد مات فانه يصير ملكا لورثة  
وتنسخ بموته **البيع** اتي بيع اذا عقده المالك  
لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز **قل** بيع



المريض بحالة لا يجوز من حصنة جاز أي رجل باع  
أباه وضع خلا لاله قتل اذن لعبد ان يتزوج حرة  
فجعل فولدت ابنا ومات فورثها ابنها فطالب الابن  
مالك ابيه بمهراته فوكل المولى ببيع ابيه واستيفاء المهر  
من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمه ولا يحل له فعل  
اذا كانت موطوءة ابيه او ابنة او جوسية او اخنة من  
الرضاعة او مطلقته بنتين أي جنس لا يجوز بيعه الا  
النافعة فعل ما نحن بآء نحس قليل لم يحرمه  
اليهود والنصارى اذا اعلمهم لا يشترطونه ولم يخرج  
بغير اعلاهم بخلاف النافعة فانه عند طاهر فحرم  
منهم بل اعلاهم **قال** أي رجل قتل بالاحراق الذي لم  
يرجع فعل عبد كفل منته باحة فادى بعد عتقه **قضاء**  
أي بيع نجس القاضى عليه فعل بيع العبد المسلم للكافر و  
المصحف المملوك للكافر أي قوم وجبت عليهم يمان  
فلما حلف واحد سقطت عن الباقيين فعل رجل  
اشترى دارا بابها في مسكة نافذة وقد كان قدما  
في مسكة غير نافذة فجد الحيران ولا ينفذ خلفوا فان  
نكلوا قضى له بفتح الباب فان حلف واحد فلا يمان  
على الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع الكل به  
بحلف البعض ذكره العجادي عن قتادى ابي الليث  
**شهاد** أي يهود شهيد واعي شريكين فقبلت على  
احدهما دون الآخر فعل يهود نصارى شهيد واعي نصارى  
وسلم يعقوب عبد شريك أي يهود تقبل شهادتهم و  
لا يعرفون المشهود عليه فعل في الشهادة على الشهادة  
أي شاهد جاز له الكتمان فعل اذا كان الحق يقوم

بغيره او كان القاضى فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل أي  
مسلم لم تقبل شهادتهما بشئ وشهد كضمان بصدقه  
فقبلت فعل نصارى مات له ابنان مسلمان شهد  
ابناه انه مات نصرانيا ونصرانيا ان انه مات  
مسلمان قبل النصرانيا **اقرار** أي اقرار لا بد من طهر  
فعل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر  
الرواية ذكره ابن شحنة والثاني في اعتراف ما  
يكون والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **صلح** أي  
صلح لودع فانه يبطل حتى المصالح ورد الخصم اليه  
فصلح حتى الصلح عن الشفعة **مضاربة** أي مضارب يفرغ  
ما انفق من عنده فعل اذا لم يسبق في يده من مال شئ  
**هبة** أي اب وهب لابنه وله الرجوع فعل اذا كان  
الابن مملوكا لا حتى أي هو هوب وجب دفع ثمنه  
الى الواهب فعل المسرفه اذا وهب رب المال  
الى المسلم له وجب عليه ركة رأس المال **اجارة**  
خاف المكتنح من ضنة الاجارة باقرار الموهوبين  
بالحيلة فعل ان يجعل ثلثة الاولى قطلا في الاخر  
ويجعل للاجرة الاكثر **وديعة** أي رجل ادعى وديعة  
فصدقه المدعى عليه ولم يجره القاضى بالتسليم اليه فعل  
اذا اقر الوارث بان المذوق وديعة فعلى المكتنح  
لم يصر اقراره ولو صدقه الغرماء فنقض القاضى دين  
المكتنح ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم ولذا  
في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن **عارية**  
أي مستغبر ملك المنع بعد الطلب فعل اذا طلب الغنمة  
في جبه البحر او السيف لتقبل به ظم او الظم بعد



ما صار الصبي لاناخذ الاثنيها او فرس الغازي في دار  
الحرب او عارية الرهن قبل قضاء الدين اي مودع ضمن  
بالهلاك فقل اذا ظهرت مخرقة اي مودع لم يخالف ومن  
صل اذا اراد به ضرها الى بعض ورثته فقل اليه مودة  
**مكات** اي ثمانية نقضها غير العاقدين قل اذا كان المالك  
مد يونا فقل غما نقضها اي مكات ومد يونا سبعا فقل اذا  
كانت حوت في دار الحرب حريتين فباسرها المولى **ما ذون**  
اي عبد لا يثبت اذنه بالكنوت اذا اراد مولاه يبيع و  
يشترى فقل غدا القاضى **الغصب** اي رجل استلم شيئا  
فلم يرد شيئا فقل اذا استلمك احد من اعيان الكفار او زوجه  
خفا اي غاصب لا يبر بالرد على المالك قل اذا كان المالك  
لا يعقل اي مودع تضمن ملائحة فقل مودع الغاصب  
**سفعة** اي شترى مسلم له الشفع ولم يتطبل فقل هو الوكيل  
بالشراء **قصة** اي شترى كافر فليس قسمه اذا اطلبوا لم يقسم  
فقل السكة الغيرة النافذة ليس لهم ان يقسموا وان اجمعوا على ذلك  
**اضحية** اي مسلم عاقل ذبح ولم يخل اذا استمر ولم يرد بها السبية  
على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره فغدا ولم يقسم فقل شاة  
الاضحية في ايامها او ضاب شد بالذبح **الكر اهبة** اي انا  
في غير النعدين يحرم استعماله فقل المخذلة احواء الادعي اي  
انا مباح الاستعمال بكرة الوضوء منه ما خقه كنفسه اي مكان  
في المسجد بكرة الصلوة فيه ما عتبه لصلوته دون غيره اي ماء  
يسيل لا يجوز الشرب منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا منه ماء اي  
رجل يدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع الحرب  
في حكمة فهدمها لا طفاة ما ذن البطان **جنا مانت**  
اي جان اذا مات المجنى عليه فقل نصف الدية واذا غاى

نصف الدية  
اي المجنى عليه  
او من اصابه

فقل

قاله فقل المان اذا انقطع خشفه الصبي خطا باذن ابيه  
اي رجل قطع اذن ابنه وجب عليه خمسمائة دينار  
واذا قطع رأسه فقل خمسون دينارا فقل اذا خرج رجل  
الولد وقطع اذن اذنه ولم يمت فقله ديتها وان قطع  
رأسه فقل الغرة اي شئ في الاذن يجب بالملامه دية  
وثلاثة اشخاصها فقل الانسان **فرايض** ما راول حراث  
قسم في الاسلام فقل حراث سعد بن الربيع كذا في الخط  
اي رجل قيل له اوص فقال يا اوصي انا يرثني عمك و  
خالك وزوجك فقل صحح تزوج بجدة في رجل مريض  
ام امه وامه ابيه والمريض مستزوج بجدة في الصحيح كذا  
فولدت كل من جده في الصحيح من المريض بنتان فالبنتان من  
جدة في الصحيح ام امه خالته والبنتان من ام ابيه عماته  
وقد كان ابو المريض مزوجا ام الصحيح فولدت بنتان فها  
اختا الصحيح لاه والمريض لاه فاذا مات المريض فلا حرائه  
التمن وبها جنة الصحيح ولبناته الثلثان وبها عتق الصحيح  
وخالته ولدته الرسل وبها احرار الصحيح ولا ختية لاه  
بقى وبها اختا الصحيح لاه والمسئلة في ثمانية واربعين انتهى  
ثم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ثم نكحوا الفن الخامس  
من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل رحم الله المؤلف والكاتب  
والقارئ والديهم والمسلمين امين **بسم الله الرحمن الرحيم**  
**الفن الخامس من الاشياء والنظائر فن الحيل**  
الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى  
علمه وان جعل الكاسس والصلوة والسلام على افضل من  
اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه **وبعد** فهذا النوع  
للمس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل جمع حيله وهي



الخندق في تدبير الامور وتقليب الفكر حتى يهتدى الى المقصود  
 واصلا الواو دون الباء واحتمال اي طلب الحيلة كذا  
 في المصباح واختلفت مشايخي في التعبير عن ذلك فاختار  
 كثر التعبير بكتاب الحيل واختار كثر كتاب الحياج  
 واختاره في المتن وقال قال ابو سليمان كذا  
 على وجه ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من الحرام  
 والتخلص منه حسن قال ابنه ثم وخذ بيدك ضعفا  
 فاضرب به ولا تحنت وذكر في الخبر ان رجلا اشترى  
 صاعا من تمر بضاعيل فقال ثم اربيت خلاعت  
 تمر بالسلعة ثم اتبعك بسلعتك تمر او هذا كله اذا  
 لم يؤد الى الضرر كما حدثت وفيه فصول **الفصل الاول**  
**في الصلوة** اذا صلى الظل اربعين فاقمت في المسير فالحيلة  
 ان لا يجلس على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة  
 تقلا ويصلي مع الامام **الفصل الثاني في الصوم** التزم  
 صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فليان  
 شعبان نقص يوما فالحيلة ان يافريذة البغيتوي  
 اليوم الاول من شهر رمضان عما التزم ولو حلف لا  
 يصوم رمضان هذا فربما يفطر **الفصل الثالث**  
**في الزكاة** من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة  
 ان يتصدق بدينهم منه قبل التمام او يهب النصاب  
 لابنه الصغير قبل التمام يومواختلفوا في الكراهة  
 وشايخنا اخذوا بقولهم في الضرر عن الفقهاء  
 ومن له على فقير دين وارا جعله عن زكاة العيان  
 فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه عن دينه وهو  
 افضل من غيره ولو امتنع المدين من دفعه لم يدينه

هذا هو الوجه في تدبير الامور  
 وتقليب الفكر حتى يهتدى الى المقصود

وياخذ منه لكونه طفر بحس حقه فان ما نفعه دفعه الى الغنى  
 وكلفه قضاء الدين او يوكل المدين فادم الدارين ينقض  
 الزكاة ثم يعفاء دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل  
 ونظر فيه بان كان غلة فدا فعه ومانى ما تقدم ودفعه  
 بان يوكل ويحب ظاير المال الى الوكيل الا في غيبة  
 ومنهم من اختار ان يقول كلما غرتك وانت وكيل  
 ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان كان للمالك  
 شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقصود فالحيلة  
 ان يتصدق بالدين ويهرب المدين ما قبضه لادان  
 ظلمت شاركة والحيلة في الكفيل بها التصديق بها  
 على فقير ثم هو يكفل فتكون الثواب لها وكذا في غير  
 المأخذ **الفصل الرابع في الفدية** **الفصل الخامس**  
 اراد الفدية عن صوم الله او صلوة وهو فقير يعطى  
 منوين من الخنطة فقير اثم يتوهبه ثم يعطيه هكذا  
 الى ان يتم **الفصل الخامس في الحج** اذا اراد  
 الا فا في دخول مكة بعير او احم من المشقات فحذرا  
 اخذ داخل المواقف كبتان بن عمار واذا اراد  
 ان يكون لبنة حرم في البغيتي وحما عنه عبده يعلمها  
 فقط **الفصل السادس في النكاح** ادعت احرار  
 نكاحه فانكر فلا بينة ولا عمل عنه الامام عليه السلام  
 يمكنها التزوج ولا يؤثر بطلانها لانه يصير حرا بالنكاح  
 فالحيلة ان ياحر العاقص ان يقول ان كنت احر ابني  
 فانت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحها فانكرت فاطلقت  
 دفع اليها عنها على قولها ان يتزوج باخر واختلف  
 في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة



الابن ثانياً من مهر بنته لزوج انها ان كانت كبيرة فانه يبيع  
 كذا اما ذنبا على انها ان اتمت الاذن فانما ضامن فيهم  
 وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على  
 الاب ان كان ملياً ففقه وميراث الزوج وان اراد ان  
 يزوجه عبده على ان يكون الاخر له من وجهه على ان امرها  
 بعد المولى بطلانها المولى كما اراد وان خافت المرأة  
 الاخران من طرد ما تنزوجه على امر كذا على ان لا يخرجها  
 من طرد ما فاذا اخرجها كان لها تمام مهرها او ثلث  
 لاسيما او ولد ما يدين فاذا اراد اخرجها منه المقلد  
 فان خاف المقر ان يحلف الزوج ان له عليها كذا اباعها  
 بذلك المال ثانياً فاذا حلف لا ياتر والاولى ان تشرى  
 شيئا من ثمنه او تكتل له لكونه على قول الكل فان خاف  
 خالف في الاقرار فان اراد ان تنزوجهما وخاف  
 من اوليائها توكل ان ينزوجهما من نفسه ثم يقول خضرة  
 اليهودية تزوجت المرأة التي جعلت امرها ان يصدق  
 كذا جوزه للضام ان كان كفواً وذكر الملوكان ان  
 للضام رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه  
 مهر ما وكان قد دفعه اليها وخاف ان يارها من اصل  
 النكاح وحاز له الحلف انه ما تنزوجهما على كذا فاذا صدق اليوم  
 والاغتار لينة حيث كان مطلقاً حلفت ان لا تنزوجه  
 فاحيلة بان تزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا لا  
 تنزوجه ولو حلف لا ينزوجه بنته تزوجهما فضولي و  
 اجازة الاب لم يحث **الفصل السابع في الطلاق**  
 كتب لحرارة كل امرأة الى غيرك وغير فلانة طالق ثم  
 حي اسم فلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة

وهذه حيلة جيدة والحيلة المطلقة ثلاثاً ان يقول المحلل قبل  
 العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثاً او بابتنة  
 فيقع بالجماع مرة فان خافت من اسسك بالجماع يقول  
 ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ولم اجامعك فمات  
 ذلك والا حسن ان تزوجه على ان امرها كذا في الطلاق  
 بشرط بدنها بذلك ثم قوله اما اذا ادرك المحلل فقال تزوجتك  
 على ان امرك بيدك فقلت لم يصير بيدك الا اذا قال على ان  
 امرك بيدك بعد ما تزوجك فقلت قال واذا خاف ظهور  
 امرها في التحليل ترب من ثمنه بالاشترى علوها كذا امرها  
 بجامع مثله ثم ينزوجهما منه فاذا دخل بها وهبه منها و  
 تقبضه فيفسخ النكاح ثم تبعث الى طردتها ونظر فيها  
 بان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضا المولى او امرها لاولي  
 لها حلف ليطلقها اليوم فاحيلة ان يقول لها انت طالق  
 ان شاء الله تعالى او على الف فقل تعقل حلف لا يطلعنها فاحيلة  
 اجنبى ودفع له بدله لم يحث كذا قال كل امرأة ان تزوجهما  
 فهي طالق فتزوجه فاذا احلها ما فيها فاحيلة بطلان النكاح  
 صح وكذا قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق فاحيلة  
 ان يقول لها انت طالق على الف درهم ولم يقبل لم يقع  
 وعليه الفتوى انكر طلاقها فاحيلة ان تدخل بيتاً ثم  
 يقال له الك امرأة في هذا البيت فيقول لا اقدم  
 عليه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي باين فيجب بذلك  
 فتنظر عليه فيشبهه ومن عليه ان لم ينظم قدراً نصفها  
 حلال ونصفها حرام فاحيلة ان تجعل الحنجر في القدر  
 ثم تنظم البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فاحيلة  
 حمله لها فيه ثمة خبز فقال ان اكلتها فهي طالق

وقال كل امرأة ان تزوجهما فاحيلة

حلف لا يدخل دار فلان



وان طرحتها في طالق باكل النصف ويطرح النصف او ما خذنا  
منه فانه ان يغير امره **الفصل الثامن في الخلع**  
مثل ابو حنيفة يزوج رجل قال لا اكره انك طالق طالق  
انما انت في الخلع ولم اخلعك وحلفت بي بالعقب ان لا  
تلا الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة رجلا لمرأة عليه خلع  
فان الله قال لا قل خلعتك على الف فقال لها قولي لا  
اقبل فالت فقال قولي واذ هي مع زوجها قد تفر  
كل منها وحيلة اخرى ان يبيع المرأة جميع ما ليكها منه  
تتوب به قبل مضي اليوم ثم تتردد بعد **الفصل**  
**التاسع في الايمان** لا تتردد في الكوفة بعد خلعها  
ولو في سوادها ما ينقص او يكثر لا يزوج غيره من  
اراده فالحيلة ان يبيعها منه فتردها ثم يزوجها  
بجاري يخرج منها ثم يطلقها او يوطئها فطلقها بها  
لا يتردد فيها بعد ذلك قال ان تزوجها في طالق فتردها  
الاولى ان يطلقها في الخلع يبيعها حلفه امراته بان كل حلية  
تسترها فهي حر فقال نعم ناويا قربة بعينها صحت نيته ولو  
نوى بطارية السفينة طقت نيته ولو قال كل امة اتردها  
عليك ناويا على رقتك صحت عرض على غيره عينا فقال  
نعم لا يكره ولا يصير حالها وهو الصحيح كذا في التاثير خاتمة  
فعل في هذا يقع في التعاقب في الخلع ان لا يقول  
لزوج تعليقا فيقول نعم لا يبيع علي الطلاق ان فعلت كذا  
فبعدى في بيعه ثم يفعل ثم يتردد في الخلع في بيع مدته  
يعتق بموت سيده ان يقول اذ امنت وانت في ملكي  
فانت حر انتقض البيع باقائه او خالفه ادعى به  
فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه او

زما ناغير زمانه حلف لا يتردد في بيعه مدته  
عشر وثلاثين او غير ذلك لا يبيع الثوب من طالق  
ايضا فالحيلة ببيع الثوب منه ومنه او يبيع منه  
بعرض او يبيع بعضه ويبس البعض او يوطئ  
بيعه منه او يبيعه فضولي منه ويغير البيع لا يتردد  
لترديه بالخيار وقيل نظر او يتردد مع او يتردد  
الاسمها ثم يتردد في السهم كايته الصغر عنده فوان  
اخذ دينه كسفا باخذه الا درهما حلف باخذه وان  
منه فلان حقه او ليقتضيه ثم اراد ان لا ياخذ منه  
ياخذ منه وكيل المحلوف عليه او من كفيله او حوله وقيل  
يحلف ان اكلت من هذا الخبز فخذته وتلقته في عصبة  
وقطعت حتى يصير الكافا كله لا ياكل طعا ما لفلان يبيعه  
او يهديه فياكل ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا  
يجوز ان ينزل بها لا يتفق عليها يبيعها بالافتقار او  
يبيها فتنزل اليان اذا انقضت عندها او نزل  
زوجها كل سنة بكذا على ان يتخلف في الكسب بها  
وان كان صايفاً تاجر ليقبل العمل طلبت خيرا  
فالحيلة ان يتردد اخرى اسمها على اسم الضرعة ثم  
يقول طلفت امراتي فلانة ناويا جديدة او يبيع  
اسمها على اسم الضرعة في كفة البسري ثم يقول طلفت  
فلانة مشرا باليمن الى ما في كفة البسري حلفه البسري  
ان لا يخبر باسمها ثم يبيعها الاسماء في البسري  
يقول لا واني رقا بكت عن اسمي فبيع الوالي اتي  
الراق ولا يحلف للامانة لا يكرها وسكن عليه نقل  
الامانة يبيعه منه يتوب به ويخرج ان لم اخذ حلفه حتى







المشتري اذا احتج فالحيلة ان يقول المشتري بانه باع من القاضي  
**الفصل الرابع عشر في الاستبراء** الحيلة في عدم لزوم ان  
يزوجها البائع او لا يزوجها ليس تحت حجة ثم يبيعها و  
يقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولا يطلقها قبل القبض وجب  
على الاصح ان يزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها  
فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها بحملها اذ يابسه كلمات  
لئلا يقبض على الحمل او يزوجه المشتري قبل ثم يبيعها  
ويقبضها واختلفوا في كراهة الحيلة الاسقاط **الفصل**  
**الخامس عشر في المدائن** في ابراء المدينين ابراء  
باطلا او باجبره كذلك او اصح كذلك ان يبرأ الدين بالدين  
لرجل يتوكل به ويشهد ان اسمه كان عارية وبوكله بقبضه  
ثم يذهب الى القاضي ويقول الحق انه كان لي بانه هذا  
الرجل على فلان كذا وكذا فيقول بذلك فيقول الحق القاضي  
امنع هذا الحق من قبض المال وان يحدث فيه حدثا و  
عليه في ذلك حج القاضي عليه ومنعه من قبضه فاذا فصل  
ذلك ثم ابرأ او اخل او صاح كان باطلا وانما اجتمع الى  
حج القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا يفيد الحيلة  
فتنبه فانه يفعل عنه ثم قال الخفاف بعده وقال ابو حنيفة  
يجوز قبض الدين كان باسمه المال بعده اقراره وتأخير  
وابراة وهبة لانه لا يرى الحج جازية الحيلة في تحول  
الدين لغیر الطالب اما الاقرار بمسئق او الحوالة او ان  
يبيع رجل من الطالب شيئا باله على فلان او يصار عنه  
ما على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد  
اذا اراد المدينون التاجير وخاف ان الدائن ان يحل  
يكون وكيل في البيع فلا يصح تأجيل بعد العقد فالحيلة

ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا ان اراد  
احد الشرطيين في دين ان يجعل نصيبه واربى الا فالحيلة  
الا برضا فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب  
كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المدينون التأجيل و  
خاف ان يكون الطالب اقرب بالدين لغیره واخرج  
نفسه من قبضه فالحيلة ان يقبض الطالب المطلوب ما  
يدركه قبله من اقرار الحجة وهبة وتوكيل وتكليف و  
حدث احد شرط بطل به التأجيل الذي استحقه فهو ضمان  
حتى يخلصه من ذلك او مرده عليه بالبره فاذا احتال  
بهذا ثم ظهر انه اقرب بالمال قبل التأجيل واخذ المال منه  
كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله و  
حيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل معين  
ثم يقر المطلوب بعده يوم يمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا  
خاف كل من صاحبه اخبر الشهود وقالوا لا تشهدوا  
علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدنا واشتفع  
الاخر لا تشهد واعلى المقر ونظر فيه فان كان له ان  
يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان يحل فيما  
اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا  
بعد الشهادة فالحيلة في تأجيل الدين بعد موت من  
عليه الدين فانه لا يصح اتقا على الاصح ان يقر الوارث  
بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا او يصرف  
الطالب انه كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت  
لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته فيؤخر الوارث بالبيع  
للقضاء الدين ويبدأ على ظاهر الرواية من ان الدين  
اذا اقبل بموت المدين لا يحل على كفيله **الفصل السادس عشر**



في حيزه من حيزه اجارة الارض المملوكة بالبيع

**عشر في الاجارة** اشترى ابا البركة على المتاجر بغيره بالحق  
ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فضم الى الاجرة ثم يارده للمو  
يصرفه اليها فيكون المتاجر وكيل بالانفاق فان ادعى  
المتاجر وكيل بالانفاق لم يقبل منه الا ان يثبت له  
الموجود ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان  
يجعل المتاجر له قدر المدة ويدفعه الى المتاجر ثم المتاجر  
يدفعه الى المتاجر وماخره بالاتفاق في المدة ويقبل بلا  
بيان او يحلل مقدار ما في يد عدل ولو استاجر غرضه  
باجرة معينة واذن له رت العيان بالمتاجر فماخره الاجر  
حاز وان انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق  
فلتقتان فصاحبا وشرا اذا ان الفضل ان كان والبناء  
للمو ولو ادره بالبناء فقط فحين اخلفوا قبل الاجر وقبل  
للمتاجر الحيلة في حيزه اجارة الارض المملوكة بالبيع  
ان يبيع الارض في المتاجر او لا ثم يواجره وقدره  
بعضهم ما اذا كان بيع رغبة اما اذا كان بيع بئس  
وتلجئة فلا يلتزم على ملك البائع وعلاوة الرغبة ان يكون  
بقيمة او اكثر او ينقصان بغير اشتراط اذ اخرج الارض  
على المتاجر غير جائز كاشترى ابا البركة والحيلة ان يرد  
في الاجرة بقدره ثم ياذنه بصفه وقدره ما تقدم في المدة  
الاجارة تنفسه بوقت احدها واذا اراد المتاجر ان  
تنفسه بوقت المواعيد فبها المتاجر عشر  
سنتين يزرع فيها ثابا وماخره قوله او يقر بان  
اجره كل حصة المسلمين ويقول المتاجر ماذا استاجرنا  
لرجل من المسلمين فلا ينظر بوقت احدها وان كان  
في الارض عين فقط او غير فاراد ان يكون للمتاجر

في حيزه من حيزه اجارة الارض المملوكة بالبيع

يقر بها انما للمتاجر عشر سنين وله حق الانتفاع  
سنتين فيجوز اذا اوجار أرضه وفيها ثابا فاراد ان يبيع  
التم للمتاجر يدفع التخييل الى المتاجر معاملة على ان  
لرب المال جزء في الف في التمر والباقي للمتاجر  
**الفصل في بيع عشر** اذا ادعى عليه ثابا مطلقا وحيلة  
لمنع البائع ان يقر به لانه الصغير والاجنب وفي الثاني اختلاف  
او بغيره لغرضه خفية فيمنعه من بيعه فياومه  
المدعي فيسقط دعواه ولو ادعى عدم العلم ولو صنع الثوب  
فياومه بطلت ولو قال لم اعلم او يبيع المدعي عليه منه  
يثق به ثم يهدد المدعي ثم يهدد المشتري بالسنة **الفصل**  
**الثامن عشر في الوكالة** الحيلة في جواز شراء الوكيل للمعين  
لنفسه ان يشترى بخلاف جنس ما ادره او ياكل  
ما ادره او يصرح بالشراء لنفسه بخضرة فويله او ياكل  
في ثمراته الحيلة في صحة امر الوكيل عن الثمن انما قال  
يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له  
اراد الوكيل ان ياذن له ان يبيع المتاجر للموكل لا يفسد والحيلة  
ان ياذن له في بيعه وكذا اذا اراد الايداع عليه ساذنه  
او يسله الوكيل مع اصره لان الاجرة الواحدة من عياله  
او يدفع الوكيل الاخر الى التام في اذنه في ارساله  
**الفصل التاسع عشر في الشفعة** الحيلة ان يهب  
الدار من المشتري ثم هو يوهبه قدر الثمن وكذا  
الصدقة او يقر لمن اراد شراءها ثم يقر الاخر له  
بقدر ثمنها او يصدق عليه حيزه ما يملك دارا للجار  
بطريقه ثم يبيع الباقي **الفصل العشرون في**  
**الصلح** مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى

في حيزه من حيزه اجارة الارض المملوكة بالبيع

في حيزه من حيزه اجارة الارض المملوكة بالبيع



رجل الدار فضلا على مال كان صلحا على غير اقرار  
 قالوا عليها اثنا عشر والدار منها اثنا عشر والافاقال  
 عليها نصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره  
 ان يصالح اجنبى عنهما لما على اقرار على ان يملكها  
 الثمن واربعة او ثلث المدعى بان يملكها الثمن والباقي  
 لابن **الفصل الحادي والعشرون في الكفالة**  
**الفصل الثاني والعشرون في الحوالة والحيلة**  
 في عدم الرجوع اذا اقلس الحوالة عليه او مات  
 قبل ان يكتب ان الحوالة على طر من جهلا والحيلة  
 في عدم براءة الجليل ان يقبل الحوالة عليه **الفصل**  
**الثالث والعشرون في الرهن والحيلة في حوارة**  
 رهن الشارع ان يبيع منه المصنف بالخيار رهن رهنه  
 النصف ثم يبيع البقية للحيلة في حوارة ارتفاع الرهن  
 بالرهن ان يستعير بعد الرهن فلا يملك بالجار رهنه  
 ويملك بالجار رهنه لكن يخرج عن الضمان اذا استعير  
 كذا فرغ مما ذكر الضمان للحيلة في ائتمان الرهن  
 عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه ان  
 قيد فيه بانه رهن وثبت فيقف القاضي بالرهنه  
 ودفع الخصة **الفصل الرابع والعشرون في**  
**الوصية الوصايا لا يقبل الخصيص بنوع ومكان**  
 وزمان فاذا خصص زيد بمصر وعمر بالانعام  
 واراد ان يتصدق كل فاحيل ان يشترط لكل او  
 يوكل ويحل بمرأيه او يشترط الا افراد **الفصل**  
 ان يملك الوصي عن كل نفسه من ثمنه وان يشترط الوصي  
 وقت الايصاء والحيلة في ان القاضي يعزل وصي

كتاب الفرائض

حجة في ان كل الموصى له

الملت ان يدعى دينه على الميت فنجبه القاضي ان لم يبرأ منه  
 ثم الفتن الخامس ثم نفق الفتن ان دل من فتن الفروق  
 الفتن السادس في الفروق من الاشياء والنظار  
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده  
 الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفتن ان دل  
 من الاشياء والنظار وهو فتن الفروق ذكرت فيها  
 من كل باب شيئا مجتمعا من فتن الامام الكرام عيسى  
 للمسلمين يتلقى الحبيب **كتاب** **الفصل**  
 وفيها بعض من نظائر الطهارة البعرة اذا سقطت في الرهن  
 لا تجس الماء ونصفها نجس والفروق ان البعرة عليها  
 جلافة تمنع من الشيوع **والله** انك انصف في طلب  
 على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضي امراته المبرقة  
 بخلاف غيره وامته والفروق ان العبد ملك فنجس عليه  
 اصلاحه لا المرأة لا ينزع ماء البئر كله للقارة ويشتر في  
 ذنبها والفروق ان الدم يخرج من ذنبها فينجس الكل و  
 لو نظر المصلي في المصنف وقراءته في بيت لا ابي  
 فرج امرأة شهوة لان الاولى تعلم وتعلم فيها لا  
 الثاني قال الامام بعد شهر كنت جوسا فلا اعادة عليهم  
 ولو قال صليت طرا وضوءا وفي ثوب نجس اعادوا  
 ان كان متقيا والفروق ان احبارة الاول مستكرهين  
 والثاني يحمل اقميت بغير شروعة مستظلا لا يطعمها و  
 منفعة ضابطها وباتيم والفروق ان الثاني لا صلاحها  
 لا الاولى سور الفارة نجس لا بد لها للضرورة وجدي  
 في دار الحرب مع زنا وفوقه نصف يصلي عليه وفي  
 دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه

ونصفها نجس  
 البعرة اذا وقعت في الرهن لا تجس

وجديت في دار الحرب نجس  
 وفيه نصف



في دار الاسلام **كتاب الزكوة** يجوز تجملها غنص بعد  
 ملك نصاب وقيل الجول ولا يجوز تجمل العشر بعد الزرع  
 قبل النبات والفرق انه فيها تجمل بعد وجود السب  
 وفيه قبل الوكيل يدفها له دفعا كذا في نفسه و  
 بالبيع لا يجوز والفرق ان منى الصدقة على المباحة  
 والمعاوضة على المضايقة شك في اداها بعد الجول  
 اداها وفي الصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع  
 العمر وقتها فهي كالصلوة اذا شك في اداها في الوقت  
 اشترى زعفرانا ليحمله على كفا التجارة لا زكوة فيه ولو  
 كان سميا وحيت والفرق ان الاول مستهلك دون  
 الثاني والملك والخطب للطباخ والمض والصابون للفقار  
 والشب والوقود لا باغ كالمغزل والعصف للصباغ  
 كالسهم والفرق ظاهر **كتاب الصوم** من الصوم  
 يومان في يوم لا يلهيه الا واحد ولو نذر حجابا في سنة  
 لرقتاه والفرق ان كان حجابا فيها بنفسي والثاني  
 بخلاف ذاق في رمضان من الايام طيلة كثر وكثير الاول  
 لان قليلا نافع وكثيره مضر وقضى وكفر باطلاع  
 سمعة من خارج لان مضرها لانها سلكات بالمضغ  
 دون الاطلاع **كتاب الحج** لو رمى الحجرة بالبع  
 حاز وما لم يهر لا لان في الاول استخفاف للشيطان  
 وفي الثاني اعزازه ولو دل المحرم على قتل صدق لزمه  
 الا ان ولو دل قبل حله الاول والفرق ان الاول يخطو  
 اخواته والثاني يخطو بكل حال ولو غلطوا في وقت  
 الوقوف لا اعادة وفي الصوم والاصححة اعيادوا  
 والفرق ان تداركه في الحج متعذر وفي غيره مبسر

ذوق الله في رمضان كان  
 حيا لا يخطو وتبين

اعتق العبد بعد حجب الامام ولو استغنى الفقير كفاه  
 والفرق انعقاد السب في حق الفقير دون العبد **كتاب النكاح**  
 كالعبد والاعمى والذمي والمرأة بلا حرم كالنكاح **كتاب الطلاق**  
 بالنكاح النكاح يثبت بدون الدعوى بالطلاق والملك  
 بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق اتمه لان  
 الحلال والحرة حقة سبحانه بخلاف الملك لانه حق العبد  
 لا بل قبض صدقها قبل الدخول وهي بك بالغة لا قبض  
 ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد  
 والفرق انها تسخر من قبض صدقها فكان اذا  
 دلالة بخلافها في الموهوب لو تمس امرأة بشهوة  
 حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لا  
 لان الاول داع للجماع فاقسم مقامه بخلافه في الثاني  
 تمس الدبر موجب حرمه المصاهرة لا لجماع لان  
 الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج اخته على ان  
 كل واحد تله حرم النكاح والشرط ولو اشترى ابا  
 كذلك فدل ان الثاني يفده الشرط لا الاول **كتاب الطلاق**  
 قال ليت ارايتي وقع ان نوي ولو زاد  
 والله لا وان نوي لاحتمال الاول الا ان في الثاني  
 تخلف للاخبار بكل وطن المطلقة رجعا لا غيرها  
 والفرق الوطن رجعة بخلاف المباشرة تقبل ابن  
 الزوج المعتدة عنه باين لا يحرمها ولها النفقة  
 وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفة النكاح  
 في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت  
 الدار عشر الا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال  
 انت طالق ان دخلت الدار ثلثا فدخلت حرة

ان لم ينزل وان انزل لا  
 في حرمه المصاهرة لا بشهوة  
 المصاهرة لا لجماع  
 لا النكاح  
 لا النكاح رجعا



يقع الثالث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح  
الدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكذا بالطلاق ولو  
وكلاهما بطلا فمما لا لانه عليك طهرا يقع الطلاق والعيان  
والامراء والتدبير والنيكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفيق  
بخلاف البيع والهبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك  
متعلقة بالانفاذ بلارضاء بخلاف الثانية **كتاب العياق**  
لو اضافه الى فرجهما اعتقت لا الى ذكره لان الاول يعتبر به  
عنه الكل بخلاف الثاني ولو قال اعتقتك على واجب لا يعتقك  
بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني  
ولو قال كل عدا شتر به فهو حرة فاشتره فاسد ثم صحها  
لا يعتق وفي النكاح تطلق لان الحال المعلن في الاول بالثالث  
بخلاف الثاني اعتق احد عدي به ثم قال لم اعن هذا يعتق  
الاخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الاخر ارفانه لا يعتق  
الاخر لان البناء واجب فيها فكان تعيينا اقامه له والله يوفق  
واللعن بسم الله الرحمن الرحيم **الفن السابع في طهارة**  
الحديث وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن  
السابع من الاشياء والنظام **تمامه** وهو من الحكماء والمرا  
وهو من واسع قد كنت طالعت فيه او اخرجت الفتاوى  
وطالعت حنابل الكورى حرارا وطبقات عبد القادر كنى  
اختصرت في هذا الكتاب اربس منها الزينة مقتصر غالبا على  
اشتمل على الاحكام لا جلس ابو يوسف بن النضر بن  
غير اعلام ابى حنيفة بن قاسم اليه ابو حنيفة رجلا عنه  
من كل جملة **الاولى** قصار ربح الثوب وجاءه بمقصورا  
هل يسخى الامام لا فاجاب ابو يوسف ربح يسخى الامام  
فقال الرجل اخذك فقال لا يسخى فقال اخذت ثم

في الطلاق والعتق والامراء والعدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح

دخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكذا بالطلاق ولو

يقع الثالث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح

قال له الرجل ان كانت القسارة قبل الجود استحق والآلا  
**الثانية** هل الدخول في الصلوة بالفرض أم بالسنة فقال  
بالفرض فقال اخذت فقال بالسنة فقال اخذت فحج  
ابو يوسف فقال بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة  
**الثالثة** طهر سقط في قدر على النار فيه لحم وخرق هل  
يؤكلان ام لا فقال يؤكل فطاه فقال لا يؤكل فطاه ثم  
قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا  
ويؤكل ويغسل المرققة ولا يرغى الكل **الرابعة** مسك  
زوجه ذبيحة ماتت وهي حامل منه تدفن في اي المقابر  
قال ابو يوسف في مقابر المسلمين **خاتمة** قال في غابر  
اهل الذمة فطاه فحج ابو يوسف فقال تدفن في  
مقابر اليهود ولكن يحول ويحصرها عن القبلة حتى يكون  
وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه  
الى ظهر امه **خاتمة** ام ولد لرجل فزوجت بغير إذن  
مولاي فبات المولى هل يجب العدة فيه المولى فقال  
يجب فطاه فقال لا يجب فطاه ثم قال الرجل ان كان  
الزوج دخل بها لا يجب **والا** وحيث فعل ابو يوسف  
تقصيره فاذ الى ابى حنيفة ربح فقال لا يبيك قبل  
ان تحصر كذا في اجارات الفيض **وفي خلاف**  
الكورى ان سب انفراده انه عرض فصاد ما فاده  
ابو حنيفة ربح وقال لقد كنت اريك بعدى للمسلمين  
ولكن انصبت ليموتن علم كثير فلما برا احب بنفسه  
وعقد له الامالي وقال له حين جاء ما جاء بك الاسئلة القصار سحان الله من رجل يتكلم في دين  
ويصدقك لا يحسن مثله

وقع الثالث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح  
الدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكذا بالطلاق ولو  
وكلاهما بطلا فمما لا لانه عليك طهرا يقع الطلاق والعيان  
والامراء والتدبير والنيكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفيق  
بخلاف البيع والهبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك  
متعلقة بالانفاذ بلارضاء بخلاف الثانية **كتاب العياق**  
لو اضافه الى فرجهما اعتقت لا الى ذكره لان الاول يعتبر به  
عنه الكل بخلاف الثاني ولو قال اعتقتك على واجب لا يعتقك  
بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني  
ولو قال كل عدا شتر به فهو حرة فاشتره فاسد ثم صحها  
لا يعتق وفي النكاح تطلق لان الحال المعلن في الاول بالثالث  
بخلاف الثاني اعتق احد عدي به ثم قال لم اعن هذا يعتق  
الاخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الاخر ارفانه لا يعتق  
الاخر لان البناء واجب فيها فكان تعيينا اقامه له والله يوفق  
واللعن بسم الله الرحمن الرحيم **الفن السابع في طهارة**  
الحديث وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن  
السابع من الاشياء والنظام **تمامه** وهو من الحكماء والمرا  
وهو من واسع قد كنت طالعت فيه او اخرجت الفتاوى  
وطالعت حنابل الكورى حرارا وطبقات عبد القادر كنى  
اختصرت في هذا الكتاب اربس منها الزينة مقتصر غالبا على  
اشتمل على الاحكام لا جلس ابو يوسف بن النضر بن  
غير اعلام ابى حنيفة بن قاسم اليه ابو حنيفة رجلا عنه  
من كل جملة **الاولى** قصار ربح الثوب وجاءه بمقصورا  
هل يسخى الامام لا فاجاب ابو يوسف ربح يسخى الامام  
فقال الرجل اخذك فقال لا يسخى فقال اخذت ثم

في الطلاق والعتق والامراء والعدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح

دخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكذا بالطلاق ولو

يقع الثالث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصح



جليل في ان المبيع بملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصغار  
 جري الكلام بين سفيان وبشر في العقود متى بملك المالك  
 بهما معا وبعد ما ان الاخر الى ان قال سفيان ارايت لو  
 زحاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الاخر  
 ام قبلها او بعده **او ان** الله تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت  
 اجمع الخلق احترقت ام قبل او بعده وقد قال غير سفيان  
 وهو الصحيح عند اصحابنا ان الملك في المبيع يقع بغير لايه  
 فيقع البيع والملك جميعا بغير تقدم ولا تاخر لان البيع  
 عقد مبادر ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطريق  
 معا وكذا الكلام في سائر العقود من الشراء والبيع  
 وغيرهما في عقود المبادر الى آخر ما ذكره وفي **مناقب**  
 الكندي قال الامام الاعظم قد عني امرأة وقهرتني  
 اذرة وزهدتني اذرة اما الاولى قال كنت حجازا  
 فاشارت الي اذرة الى شيء مطروح في الطريق فتوقفت  
 انها خرسا وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت  
 احفظ حتى تلي لصاحبه الثانية سالتني اذرة عن  
 مسئلة في الجنب فلم اعرفها فقالت قولاً فبعثت الفقه  
 من اجله الثالثة حررت ببعض الطريق فقالت اذرة  
 هذا الذي يصلي الفريضة وضوء العشاء فتعبدت ذلك حتى صار  
 داني **وسئل** الامام عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف  
 النار ولا اخاف عذاب الله تعالى واكل الميتة واصلى بلا  
 ركوع وسجد واشهد بما لم اره وانقض الحنك واحب  
 الفتنة قال اصحابه اخر هذا الرجل من كل فقال الامام  
 هذا الرجل رجوا الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا  
 يخاف الظلم من الله في عذابه وباطل السمك والجراد

في بيان  
 في بيان  
 في بيان

في بيان الامام في بيان

ويصلي على الجبارة ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حي  
 ويحب المال والولد وما قسمته فقام **الامام** وقال  
 وقال اشهد انك للعلوم وعاء انتهى ومن اخاف في  
 الظلمة سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن  
 يقول انا لا اخاف النار ولا الارض والجنة ولا ما اخاف  
 الله تعالى وارحوه قال قوله لا اخاف النار ولا الارض  
 الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار يقول  
 فانقوا النار التي اعنت للكافرين ومن قبل له خوف  
 ما خوفك الله تعالى لا اخاف ردة الذنوب لئلا  
**وفي مناقب** الكندي في قوله قادم الكوفة فاجتمع  
 عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام  
 ما تقول في اذرة المفقود قال قول عمر بن الخطاب  
 اربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بها  
 شئت قال قال حاز زوجها الاول وقال بنت  
 وانا حي وقال الثاني تزوجت وكذا زوج ابنتها  
 بلا عن فغضب فاداه فقال لا اجيبك شيء قال  
 الامام فرجنا مع حماد بن شعيب الا عمن في اعوز  
 الماء لعلوة المغرب فاقم حماد بالنهم الاول  
 الوقت فقلت بوخر الى آخر الوقت فكل وجد  
 الماء والآنتم ففعلت فوجد في آخر الوقت  
 وهذه اول خجلة خالف فيها استاذهم وكان  
 الامام جارية لها غلام اصحاب منها دون الفرج  
 فحبلت فالت اصحابه كيف تكذبون بك فقال اهل  
 لها احد يشوب به قالوا نعمتها فقال نعم الغلام  
 منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرتها ردت

في بيان

في بيان

في بيان

في بيان

في بيان  
 في بيان  
 في بيان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

السلام اليها فيبطل النكاح **وخرج الامام** الى بستان فلما رجع مع اصحابه  
اذا هو بامر ابني ليلي ركباً على بغلة فصار امره اعلى من قوة  
يغيب فكنس فقال احسن فنظر الى ابني ليلي في قطره  
**فوجد قضية** فيها شهادة قد عاهد ليشهد في تلك القضية  
فلما شهد استظف شهادة وقال قلت للمقيات احسن  
فقال حتى قلت ذلك حين سكتن ام حين كرتن يغيبن قال  
حين سكتن قال اردت بذلك احسن بالكون  
فامضى شهادته كان ابو حنيفة ربح في وليمة في الكوفة  
وفيهما العلماء والاشراف وقد رزق صاحبها ابنته  
اثنين فخطبت النساء فزقت كل بنت الى غزو وجها  
ودخل بها فافتي سفيان بقضاء على كل منها الكفر وتزوج  
كل الى زوجها فسل الامام فقال على بالغلالة من فاني بها  
فقال احب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال  
لكل منها طلق التي عند اخيك ففعل ثم اخرج يد النكاح  
فما سفيان قبيل من عيشه وحكي الخطيب لوارثي  
ان طلب الروح ارسى الى اللينة بالاجرة على يد رسول  
واجران بال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا  
ابن طهم بالمال وان لم يجيبوا فاطلب من المسلمين الخراج  
قال العلماء فلم يأت احد بما فيه مقتنع وكان الامام اذا  
ذاك صبياً حاضراً مع ابيه فاستاذنه في جواب الروي  
فلما اذن له فقام واستاذن من اللينة فاذن له وكان  
الروي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل  
مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الروي وصعد ابو حنيفة  
فقال **سل** فقال اي شيء كان قبل الله قال هل تعرف  
العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله

في هذه الامام في خروج الامام الى البستان  
في هذا الامام في خروج الامام الى البستان

في هذا الامام في خروج الامام الى البستان  
في هذا الامام في خروج الامام الى البستان

شي قال اذا لم يكن قبل الواحد الجازي اللفظي شيء فكيف يكون  
قل الواحد الحقيقي فقال الروي في اي جهة وجه الله تعالى  
قال اذا اوقفت السراج قال اي وجه نوره قال ذلك  
نور يستوي فيه الجهات الاربع فقال اذا كان النور الجازي  
المستفاد الزايل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات  
والارض الباقي الائم للفيض كيف يكون له جهة قال الروي  
بما ذا يتغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر شية منك  
انزله واذا كان على نحو من رفعه كل يوم هو في  
شأن فترك المال وعاد الى الروح احيا الامام الى  
ما في طريق الحاج فام ابراهيم في ما فلم يبعه الا  
بخبيرة درهم فاشترى به ما لم قال له كيف انت كالتسوي  
فقال اروده فوضعه بين يديه فاكل ما اراد وعطش وطلب  
الماء فلم يعط حتى اشترى منه شربة بخبيرة درهم **وحقبة**  
**الامام الاعظم ابني يوسف** ربح بعد ان ظهر له الكرم  
وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال يا يعقوب وقر  
السلطان وعظم منزلة واما والكذب بين يديه والادخل  
عليه في كل وقت كالم يدعك الحاجة علمه فانك اذا التفت  
اليه الاخذلاطها واونيك وصغرت منزلة عندك فكيف  
منه كما انت في النار تشفع وتباعد ولا تدل منه فان  
السلطان لا يرى الا جدي لنفسه واما وكثرة الكلام  
بين يديه فانه فاخذ عليك ما قلته يري في نفسه بين يديه  
حاشية انه اعلم منك وانه يخطبك فتصغر في اعين  
قومه وتلكم اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر  
غيرك ولا تدخل عليه وعند من اهل العلم من لا تعرف  
فانك ان كنت اذون حاله لعك ان تقع عليه

الارض

الامام في خروج الامام الى البستان  
في هذا الامام في خروج الامام الى البستان  
في هذا الامام في خروج الامام الى البستان  
في هذا الامام في خروج الامام الى البستان







اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سواله وان بقيت عشر  
سنتين غير كتب ولا قوة لا تعرض عن العلم فانك اذا علمت  
عنه كانت معك ضحكنا واحيل على منفقك فانك اتخذ  
كل واحد منهم ابنا وولد التزويدهم رغبة في العلم ومن فيك  
من العادة والسوقه فلاننا في فانه يذهب ويحسك ولا  
يحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا في العباد  
ولا يرضى لنفك من العباد الا بالكثر ما يفعل غيرك و  
تتعاظا بالعادة اذا بر وامك الا قال عليها بالكثر ما يفعل  
اعتقد وانك فله الرغبة واعتقد وان عملك لا ينفعك  
الا ما نفعهم الخيل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل  
العلم فلا تتخذ بالنفك بل كن كواحد من اهلها فيعلم انك  
لا تفصل جاهلها والا يخرجون عليك باجمهم ولا تطعن  
في مذهب العادة يخرجون عليك ويتطرون اليك عنهم و  
يطعنون في مذهبك والعادة يخرجون عليك ويتطرون  
اليك عنهم فخصم فطعنوا عندهم فلا فائدة وان تشفقك  
في اليك فلا تتناقصهم في المناظرات والمطارحات ولا  
تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في راسانهم  
فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن بهما  
في سر كما انت له في علانيتك ولا تصلي اح العلم الا بعد ان  
يجعل سره كطائفة اذ ولا ل السلطان علما لا يصليك  
فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوليک ذلك الا  
لعلمك واما ان تكلم في مجلس النظر على خوف فان ذلك  
يورث الخلل في الاحاطة والخل في اللسان ولا ياكل لك  
الغنى فانه يبيت القلب ولا يحسن الاعلى طائفة  
ولا تكن عجولا في الاور ومن دعاك من خلقك فلا

٢٢٢  
تجبه فان البهايم تنادي من خلف فاذا مكثت فلا  
صياك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك الكون وقلة  
الحكمة عادة كي يتحقق عند الناس شاكرك واكثر ذكر  
الله تعالى فيما بين الناس ليتعلم ادلك منك واتخذ  
لنفسك وردا خلف الصلوة تراء فيها القرآن و  
تذكر الله تعالى وشكره على ما اورعك من الصبر و  
اولاك من النعم واتخذ لنفسك ايا ما بعد ودية من  
كل شهر تصوم فيها لتقيد غيرك وراق نفسك  
وحافظ على الغيرة لتستغنى في دنياك واخبرك بعملك  
ولا تشتر بنفك ولا تتبع بل اتخذ لك مصليا يقوم  
بانتفاك وتعمد عليه في احورك فلا تطعن الي دنياك  
والي ما انت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك  
واشتر الغلمان المردان ولا تطعن من نفسك التوب  
الي السلطان وان فيك فانه يرتفع اليك فان  
فقت امانك وان لم تنم عايتك ولا تتبع الناس  
في خطائهم بل اتبع في طوائفهم واذا عرفت  
ان انا بالكثر فلا تذكره به بل اطلب منه خيرا فاذا ذكره  
الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك  
فاذكره للناس كلما يتبعوه ويحذروه قال عليه  
الصلوة والسلام اذكروا القابو بما فيه حتى يحذره  
الناس وان كان ذاجاه ونبذ له والذي  
يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تتال في جاه  
فان الله معنيك وناصرك وناصر الدين فاذا  
فعلت ذلك خرة يا بولك ولم يتجاسر احد على الظهار  
البدعة في الدين واذا رايت من سلطانك



ما لا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده  
اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الدين انت فيه  
سلطان ومسلط على غيري آني اذكر في سيرتك بالواقع  
العلم فاذا فعلت مع السلطان حرة كما في الامم وانظرت  
عليه وودعت لعلمهم يتبعونك فيكون مع الدين فاذا  
فعل ذلك حرة او غيرهم يبيعونك في الجسد في الامر بالمعروف  
فاذا فعل ذلك حرة اخرى فاذا دخل عليه وحدك في داره  
وانصحه في الدين وانظره ان كان مستعدا وان كان  
سلطانا فاذا ذكر له ما يحضر من كتاب الله تعالى وسنة رسوله  
فان قل منك والافضل الله ان يحفظك منه واذكر  
للموت واستغفر للاستاد ومن اخذت عنه العلم  
وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والتمسك  
والمواضع المباركة وافضل في العادة ما يعرضون عليك  
من روياباتهم في النبي صلى الله عليه وآله والصلوات في كل احد  
والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاحوال  
على سبيل الدعوة الى الدين ولا على التبع والتبعية  
واذا اذن المؤذن فهاهب لدخول المسجد كيلا يتقدم  
عليك العادة ولا تتخذ اركن في حوار السلطان وبارك  
على جارك فاستره عليه فانه امانة ولا تظفر بالمال  
ومن استشارك في شئ فاستر عليه ما تعلم انه يترك  
الى الله واهل وصيته يده فانها تنفع كما في اولاد  
واخوانك ان شاء الله تعالى واماك والجل فانه يفض  
المراء ولا تملك طامعا ولا كذبا ولا صاحب خبط  
احفظ من نفسك في الاوركاها والبس من الثياب البيضاء  
في الاحوال كلها واظهر غنى القلب بظهوره انفسك

قله الحرج والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر  
وان كنت فقير او كرم ذاهية فان من صنعت ائمة صنعت  
منزلته واذا امتست في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا  
بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلانها وم  
الناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما فعل العامة  
لتظاهر منك بينهم في حفظك في ليل الاضاعة الى مالك  
وسائر الصنائع بل لا تتخذ لنفسك ثقة بتفعل ذلك ولا تبالس  
بالحيات والديوانيق ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك  
وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها  
وذكر امورك غيرك ليمكنك الاقبال على العلم فذكر حفظ  
طاعتك واماك ان تعلم الجاهل ومن لا يعرف كالمناظرة  
والجمل من اهل العلم والدين يطلبون الجاه وبسقوط  
ذلك اليك اهلها فانهم يقصدون تحريكك في السالكين  
منك وان عرفوا على الحق واذا دخلت على قوم كبار  
فلا ترفع عليهم ما لم يرفعوك للتواضع اليك منهم اذنة  
واذا كنت في قوم لا تتقدم عليهم في الصلوة ما لم تتقدموا  
على وجه التعظيم ولا تدخل وقت الظهيرة او الغداة  
ولا تخرج الى النظارة ولا تخرج الى نظام اهل الملاطحة  
الا اذا عرفت انك اذا طلت شيئا ينزلون على قوتك  
بالحق فانهم ان فعلوا بالاحل وانت عندهم رعا  
ملك منهم ويطعن الناس ان ذلك حق يكون فيما بينهم  
وقت الاقدام عليك واماك والغضب في مجلس العلم  
ولا تقص على العامة فان العاص لا بد له ان يكون اذا  
اردت انما تجلس احده من العلم فان كان مجلس ثقة  
فاحضر بنفسك واذكر فيه ما تعلم كيلا يفتقر الناس بحضورك



فظنوا انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة  
 فان كان يصح الفتوى فاذا ذكر منه ذلك والآثار والافتاء  
 ليدرس احدا من يدرك بل انزل عنه من اصحابك ليحكي  
 بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا يخفى حال الذكر او من يتخذ  
 مجلس عظمة بجانبك وتزكيتك له بل وجه اهل علمك  
 وعامتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض  
 امر التنازع الي خطيب ناحيتك وكذا صلوة الجماعة والعديد  
 ولا تنس من صالح دعائك واقبل هذه المواعظ مني وانما  
 اوصيتك بمصالحك ومصالح المسلمين انتهى وفي آخره  
 الحبيب قال الحاكم للجليل نظرت في ثمانية جوهير كماله  
 ونوادير من سماعة حتى الفت كتاب المنتقى وقال  
 حين ابطلت بحجة العقل بمرده من جهة الاثر ان هذا  
 من اثر الدنيا على الاخوة والعالم مني اخفى علمه وترك حجة  
 خفي عليه ان يحسن بابوته واقل كان بسبب ذلك  
 انه لما راى في كتب محمد مكررات ونظومات حبها  
 وحذف مكررات اخرى في مقامه قال لم تغلب هذا  
 بكتبه فقال لان في الفتاوى الى خذفت المكررات وذكر  
 المكررات من افغضب محمد وقال قطعك الله كما قطعت  
 كتب فابلى بالامر الى حتى جعلوه على راس محمد بن  
 فضيل رحمه الله تعالى والمسلمين اياهم وهذا خيرا وروا  
 من كتاب الاشياء والنظار في الفتوى على مذهب الامام  
 الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي وارضاه لكاتب الفتوى سبعة  
 التي وعدنا بها في خطبته الفريد في نوعه بحث اطلع له  
 على نظير في كتب اصحابنا رحمه الله وكان الفراغ من تأليفه  
 في السابع والعشرين من جمادى الاخرة سنة تسع وثمان

وكانت مدة تأليفه ستة اشهر مع تحلل ايام نوع الجسد  
 والحمد لله على التمام وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام  
 وصحبه البررة الكرام وتابعيه باحسان الى يوم القيام  
 وكنته مؤلفه بيده الثانية زين بن محمد الحنفى  
 غفر الله له ذنوبه وسر عيوبه وزعم والده  
 وكشف كروبه وختم له بالخبر علمه اياهم  
 هذا آخر ما قاله للتوفى رضي الله عنه وارضاه وجعل  
 الجنة مقبلة ومثواه بجاه محمد نبيه ومصطفاه  
 وآله واصحابه ومن والاه

والحمد لله على انعام التمام وانكر له على انعام الانعام والصلوة على سيد الانام  
 محمد عليه السلام وعلى آله البررة الكرام واصحابه الخيرة الغمام والتابعين  
 الى قيام الساعة وساعة القيام قد استرحت اقدام الاقدام وبلغت  
 الكتابة الى الاختتام عن يد الفقير اليه جانه الاعلم منه وحماته  
 السيد مصطفى بن محمد الشهرستاني زاده توجه الله الى يوم  
 الفرع الاكبر باكمل السعادة بحمد نبيه النبيه  
 وصحبه وذويه وآله بنيه في اواخر  
 شعبان الحرام المحرم المنظر في سلك مشهور  
 سنة تسع ولربيع الف مائة  
 النبي الاكرم وكان مدة الكتابة  
 من الازمان والصور  
 نصف خبر عدة المشهور





531

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE HÜSEİN PAHA
Yeni	
Eski Kayıt No	168